محمد الرحالي

تركيب اللغة العربية

مقاربة نظرية جديدة

دار توبقال للنشر

محمــد الرحالــي

تركيب اللغة العربية

مقاربة نظرية جديدة

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار – الدار البيضاء
بلقدير، الدارالبيضاء 05 – المغرب
الهاتف / الفاكس : 67.27.36 (022)

تم نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
المعرفة اللسانية: أبحاث ونماذج
بإشراف د. عبد القادر الفاسي الفهري

الطبعة الأولى 2003
جميع الحقوق محفوظة

طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة

الإيداع القانوني رقم : 2003/1342
ردمك 0 - 44 - 409 - 9954

إنَّ العَرَبَ نَطَقت عَلَى سَجِيَّتِهَا وَطِبَاعِهَا وَعَرَفَت مَوَاقِع كلامِها وقَام في عقولِهَا عِلَلُهُ، وإن لم يُنقل ذلك عَنْها. واعتللتُ أنا بِمَا عندي أنَّه علَّةٌ لِمَا عَلَّلْتُه منه. فإن أكُنْ أصبتُ العِلَّة فهو الذي الْتَمَسْتُ [...]. فإن سَنَحَ لغيري علَّةٌ لِمَا عللته من النحو هو ألْيَقُ مِمَّا ذكرتُه بالمعلول فَلْيَأتِ بِهَا.

الخليل بن أحمد الفراهيدي

لائحة المقولات والرموز

مص= مصدري (Complementizer)

ص (INFL)= صُرفة

ز= زمن

تط= تطابق

ف= فعل

ف= فعل خفيف

ف أقصى= الإسقاط الأقصى للفعل الخفيف

س= الاسم

حد= الحد (Determiner)

حرف الميم قبل المقولات يعني: مركب. مثلا، م ص= مُرَكَّب صُرفي

الفواصل فوق المقولات تعني الإسقاط الوسيط من مستوى خط. مثلا، زَ

س، ص= الرموز المُغلَّظَة تدل على المتغيرات

مخص= مُخَصِّص (Specifier)

ضم (PRO)= ضمير فارغ

ث= أثر

ص ص= صورة صوتية

ص م= صورة منطقية

*= علامة اللحن

#= تعني أن البنية لها تأويل شاذ

المحتوى

مقدمة 13
1. الإطار النظري 13
1.1 تَصْميمُ النَّحْو 14
2.1 عمليات النَّسَقِ الحَاسُوبي 16
1.2.1 الضَّمُّ 16
2.2.1 طَابِقْ 18
3.2.1 انْقُلَ 19
2. نظرة موجزة عن محتوى فصول البحث 19

الفصل الأول
في تَحديد السِّمَات الإعرابية ووظِيفتِها التَّرْكيبية 23
1. نظرية الإعراب الـمُجَرَّد 23
1.1 السِّمَاتُ الإعرابية 24
1.1.1 السمات الإعرابية الاسمية 24
2.1.1 السمات الإعرابية الفعلية 25
2. التَّأويلية 25
3. فَحْصُ السمات الإعرابية 28
1.3 نظرية تَعَدُّد المُخَصِّصَات 31
4. من الفَحْصِ إلى طَابِقْ 32
5. التَّسْويغ الإعرابي 33
1.5 المصَفَّاة الإعرابية 34
1.1.5 المقاربة الصرف صوتية 34
2.1.5 المقاربة المحْوَرية 36
1.2.1.5 المُبْهَمَات 37
6. إعرابات غيرُ مَفْحُوصة 41
1.6 إعراب التجرد 41
1.1.6 توزيع إعراب التَّجَرُّد في العربية 42
2.6 الإعراب الدلالي 42
1.2.6 إعراب النصب وتراكيب النَّسْخ 42
7. خلاصة 47

الفصل الثاني

تصميم بنية الجملة وتوزيع المقولات الوظيفية 49
1. بنية الجملة 50
2. افتراضات عن كُلِّية المقولات الوَظيفيَّة 51
1.2 كُلِّيَّةُ المقولات الوظيفية والحُجَّةُ الصَّرْفية 51
2.2 الأنحاء الخاصة واختيار المقولات الوظيفية 57
3.2 الكلية والمبادئ الوَجيهيَّة 57
3. تسويغ المقولات الوظَيفيَة 58
4. رتبة المقولات الوظيفية 64
1.4 الانتقاء الدلالي 67
2.4 الحَيِّز 72
5. خلاصة 76

الفصل الثالث

توزيع واشتقاق سمات الفعل: "الإعراب" والوَجْهُ والزمن 79
1. توزيع إعراب الفعل 80
1.1 الفعل المضارع وحالاته الإعرابية 80
1.1.1 المضارع المرفوع 81
2.1.1 المضارع المنصوب 83
3.1.1 المضارع المجزوم 83
4.1.1 بناء المضارع 85
2.1 الفعل الماضي 88
1.2.1 توزيع الفعل الماضي 90
3.1 الأمر 93
2. المَنْظُوريَّةُ والوَسْمُ الإعرابي 94
1.2 المنظورية والزمن 95
2.2 اللاَّتَناظر الإعرابي 96
3.2 الدلالة الزمنية والإعراب 97
3. نقل الفعل 100
1.3 النقل الظاهر والنقل الخفي 100
2.3 مَحَطَّات نقل الفعل 101
3.3 روائز نقل الفعل 103
1.3.3 حجتان صرفيتان 103
1.1.3.3 الزمن والتطابق 103
2.1.3.3 المُتَّصِلات الضَّمِيريَّة 104

2.3.3 حجج توزيعية 106
1.2.3.3 الأسوار العائمة 106
2.2.3.3 الظروف 107
3.2.3.3 المُوَجِّهَات 108
3.3.3 الانتقاء وبنية المركبات 109
4.3 الصعود إلى الزمن 110
1.4.3 افتراض ثُنائية الصُّرْفَة/الزمن 112
2.4.3 الزمن والنفي والأَدْنَوية 114
3.4.3 تحليل أَدْنَوي بدون أَدنوية 115
1.3.4.3 الانتقاء الزمني 117
2.3.4.3 لا النافية 118
1.2.3.4.3 الخصائص الزمنية 118
5.3 ضد الصعود إلى المَصْدَري (في غير البنى الأَمْرية) 120
1.5.3 قاعدة النقل إلى المَصْدَري وتَنْميط اللغات 120
2.5.3 الصعود إلى المصدري في اللغات الجرمانية 120
3.5.3 البنى الاستفهامية 121
4.5.3 البنى الخبرية 123
1.4.5.3 الصعود إلى البُؤْرَة في الجمل الخبرية 125
6.3 الأمر والصعود إلى المصدري 126
1.6.3 خصائص صرف تركيبية وتوزيعية مختلفة 126
2.6.3 المصدري والتوزيع التكاملي 128
7.3 الصعود إلى الوَجْه 131
4. خلاصة 132

الفصل الرابع

إعراب الرفع وموقع الفاعل والـمَوْضِع 135
1. المَوْضِع والفاعل المُقَدَّم 136
2.1 خصائص إحالية 137
1.2.1 الموضع وقيد التَّخْصيص 138
2.2.1 التَّعْرِيف والتَّخْصِيص 140
3.1 خصائص توزيعية 142
1.3.1 الإفلات من القيود المَحَلِّيَّة 144
2.3.1 الحساسية لقيد جزيرة المَوْضِع 144
2. موقع الفاعل 145
1.2 توسيطات مختلفة 145

2.2 وسيط الرفع 146
3.2 ضد نقل الفاعل في الرتبة فا ف 148
1.3.2 توزيع التطابق 149
2.3.2 التنازع الإعرابي 151
3. الفَاعليَّة المُوَزَّعة: مبدأ الإسقاط المُوَسَّع وإعراب الرفع 152
4. تطابَق الفاعل 155
1.4 تحليلان متنافسان: الدَّمْجُ ضِدَّ الفاعل الفارغ 156
2.4 ضَميرية التَّطَابُق 157
1.2.4 الحَجة الصرفية 157
2.2.4 نظرية الرَّبْط 157
3.2.4 التوكيد 158
3.4 فضائل تحليل الدمج 158
5. موقع الفاعل في اللغات الصِّلْتية 159
6. خلاصة 160

الفصل الخامس

بعض مظاهر التوازي بين بنية الجملة وبنية المركب الحدي:

إعراب الجر ونقل الاسم في بنية الإضافة 163
1. أنماط الإضافة 163
2. الإضافة المَحْضَة أو المعنوية 165
1.2 بنية الإضافة المحضة التركيبية 169
1.1.2 تحاليل متنافسة 170
1.1.1.2 تحليل المالك 170
2.1.1.2 تحليل التَّضَام 172
1.2.1.1.2 تحليل التضام المعجمي 172
2.2.1.1.2 تحليل التضام الصوتي 175
3.1.1.2 التحليل الأدْنَوي 178
1.3.1.1.2 الصعود إلى الحَدِّ وفَحْصُ الجَرِّ 179
2.1.2 التحليل الأدنوي المَحَلِّي 183
1.2.1.2 الإحَالة 183
2.2.1.2 الصعود إلى الحد في العربية 188
1.2.2.1.2 الحَدُّ المُكَرَّر وتَعَدُّد المُخَصِّصَات 191
3.2.1.2 إعراب الجر: الحد والحرف والاسم 192
1.3.2.1.2 تسويغ إعراب الجر 195
3.2.1.2 دور المضاف إليه المحوري 198

3. الإضافة الحُرَّة ووَسِيط الجر 201
4. بنيات وسيطة 206
5. خلاصة 207

خلاصة عامة 209
المراجع العربية 211
المراجع الأجنبية 213

مـــقـــدمـــة*

"إن ما يجعل نظرية هامة وواردة [...] هو العلاقة المنطقية التي تقيمها مع المشاكل التي تواجهها [...] وعلاقتها مع النظريات السابقة والمنافسة لها وقدرتها على حل مشاكل موجودة واقتراح أخرى جديدة."
البحث غير المنتهي، كارل بوبر (1974)

1. الإطار النظري

نتبنى في البحث الذي نقدمه هنا البرنامجَ الأَدْنَويَّ (Minimalist Program) المقترح في شومسكي (1992، 1995، 1998 و1999) إطارا نظريا للعمل.[1] وينبني هذا البرنامج، مثل النماذج التوليدية السابقة، على الفرضية الفطرية العامة التي مفادها أن الانسان يملك قدرة لغوية، وهذه القدرة مكون/قالب (module) من قوالب الذهن/الدماغ (mind/brain) البشري المخصصة للغة.[2] وتتضمن اللغة نسقا معرفيا يخزن معلومات عن الصوت والمعنى وعن التنظيم البنيوي للعبارات. وتقوم الأنساق الخارجية أو أنساق الإنجاز (performance systems) باستعمال هذه المعلومات. ومن الناحية التقنية، تبلغ الأنساق الخارجية المعلومات اللغوية من خلال مستويين وجيهيين (interface levels): مستوى وجيهة الصورة المنطقية الذي يتماس مع أنساق الفكر، ومستوى الصورة الصوتية الذي يتماس مع النسق النطقي الإدراكي أو الأنساق الحسية الحركية بشكل عام. وضمن هذا الإطار، يمكن النظر إلى اللغة باعتبارها جهازا يولد العبارات في صورة: عبارة= <صوت، معنى>، ويقدم الصوت المعلومات الملائمة للأنساق الحسية الحركية، ويقدم المعنى المعلومات الملائمة لأنساق الفكر. وتملك القدرة اللغوية حالة أولى

*يعد هذا العمل المنشور صيغة معدلة للبحث الذي تقدمنا به لنيل دكتوراه الدولة.

[1] نقدم في هذه المقدمة المبادئ العامة والتنظيم الداخلي للنحو في البرنامج الأدنوي دون الدخول في التفاصيل التي سنعرضها بالتدريج في ثنايا هذا البحث. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الفاسي الفهري (1997) والمراجع الواردة هناك والواردة في شومسكي (1992، 1995، 1998 و1999).

[2] انظر الفاسي الفهري (1990) وغاليم (1999أ) في مفهوم القالبية في النحو وفي العلوم المعرفية.

(initial state) تعبر عن المُوَرِّثات (genes)، وتخضع هذه الحالة لتطورات تستقر في حالة نهائية. الحالة الأولى تحددها مبادئ النحو الكلي، والحالة النهائية هي ما يعرف بالنحو الخاص. والنحو الخاص اختيار معين لقيم وسيطية (parameter values) وللمعجم.

يُسوِّغ البرنامجَ الأدنوي ويميزه من باقي النماذج التوليدية والنظريات اللغوية، بشكل عـــام، سعيُه للإجابة عن سؤال هام وجديد، هو: كيف ينبغي أن يكون تصميم القدرة اللغوية بالـــنظر إلى وجـــود قـــيود عامة ينبغي أن يستجيب لها هذا التصميم على نحو أمثل؟ يفترض الـــبرنامج الأدنوي أن اللغة مصممة على نحو أمثل، أي أن "اللغة نسق تام" perfect system. ويسعى هذا البرنامج إلى تحديد خصائص التصميم الأمثل للغة.

لقـــد قلنا إن جهاز اللغة مصمم لكي تبلغه أنساق الإنجاز الخارجية. ولكي تستعمل هـــذه الأنساق المعلومات التي يقدمها هذا الجهاز، فعليه أن يستجيب للمواصفات التي تفرضها قـــيود المقروئية (legibility conditions) الموضوعة في مستوى وجيهيّ الصوت والمعنى.[3] وبناء عـــلى هذا، فإن العبارة اللغوية *تتقاطع* (converges) في المستوى الوجيهي إذا كانت مقروءة في هذا المستوى؛ أي إذا كانت تتضمن فقط العناصر التي تقدم معلومات تؤولها أنساق الإنجاز في هـــذا المســـتوى الوجيهي، وتنتظم بشكل يجعل هذه الأنساق قادرة على استعمالها، وإلا فإن العـــبارة *تســـقط* (crashes). ولا تعد الـــحَوْسَبَة (computation) متقاطعة إلا إذا تقاطعت في المستويين الوجيهيين المفترضين، الصورة الصوتية والصورة المنطقية.

ويمكـــن إعطـــاء التقاطع معنى محددا وضيقا. فالوحدات المعجمية تملك مجموعة من السمات المقسمة إلى قسمين: *سمات مؤولة وسمات غير مؤولة*. الأولى تؤولها الأنساق الخارجية في المســـتوى الوجـــيهي، والثانية لا تؤولها هذه الأنساق، لذلك يجب أن تمحى أثناء الحوسبة. وعلـــيه، فـــإن العـــبارة التي تتضمن فقط السمات المؤولة في المستوى الوجيهي هي التي تعد متقاطعة.

1.1 تَصْميمُ النَّحْو

يتـــبنى البرنامج الأدنوي المقاربة الاشتقاقية (derivational approach) للغة. والنحو في هـــذه المقاربـــة إجـــراء يولد الاشتقاقات التركيبية عبر مراحل. وكل اشتقاق ينقل الوحدات المعجمية إلى زوج تمثيلي. ويتضمن كل تمثيل (representation) مجموعـــة من "الأوامـــر" إلى

[3] تســـمى هـــذه القـــيود في شومســـكي (1995) بقـــيود الـــخرج الـــعارية (bare-output conditions). وهـــي قـــيود خـــرج لأنهـــا موضـــوعة في مســـتوى وجيهيّ الصوت والمعنى؛ وعاريةٌ، لأنها تختلف عن القـــيود الموضـــوعة عـــلى النســـق الحاســـوبي (computational system). ونقـــترح المقروئـــية مقابلا لـــ (legibility)، باعتـــبار أن المقصـــود مـــن هـــذا المصـــطلح هـــو أن الموضوعات التركيبية يجب أن تكون قابلـــة لأن "تقـــرأها" الأنســـاق الخارجـــية لكـــي تستعملها. ولمزيد من التفاصيل عن هذه القيود، انظر الفصل الثاني من هذا البحث.

الصورة الصوتية والصورة المنطقية. وتوجد اقتراحات أدنوية غير اشتقاقية، تتبنى المقاربة التمثيلية (representational approach)، التي تفترض أن العمليات الحاسوبية تنطبق على بنيات الخَرْج (output) لا على بنيات الدَّخْل (input).[4] ويعتبر شومسكي أن مثل هذه المقاربات تطرح أسئلة غير حقيقية من قبيل: هل تُنقَل بنيات الدخل إلى بنيات الخرج بواسطة التحويلات أم أن هناك فقط عمليات تنطبق على الخرج الذي يملك خصائص الدخل؟[5] فالمقاربة التمثيلية تستعمل نفس التصور بمصطلحات مختلفة، لذلك لا تعد بديلا حقيقيا للمقاربة الاشتقاقية.

ويأخذ النحو في إطار المقاربة الاشتقاقية التصميم التالي:

1) المعجم

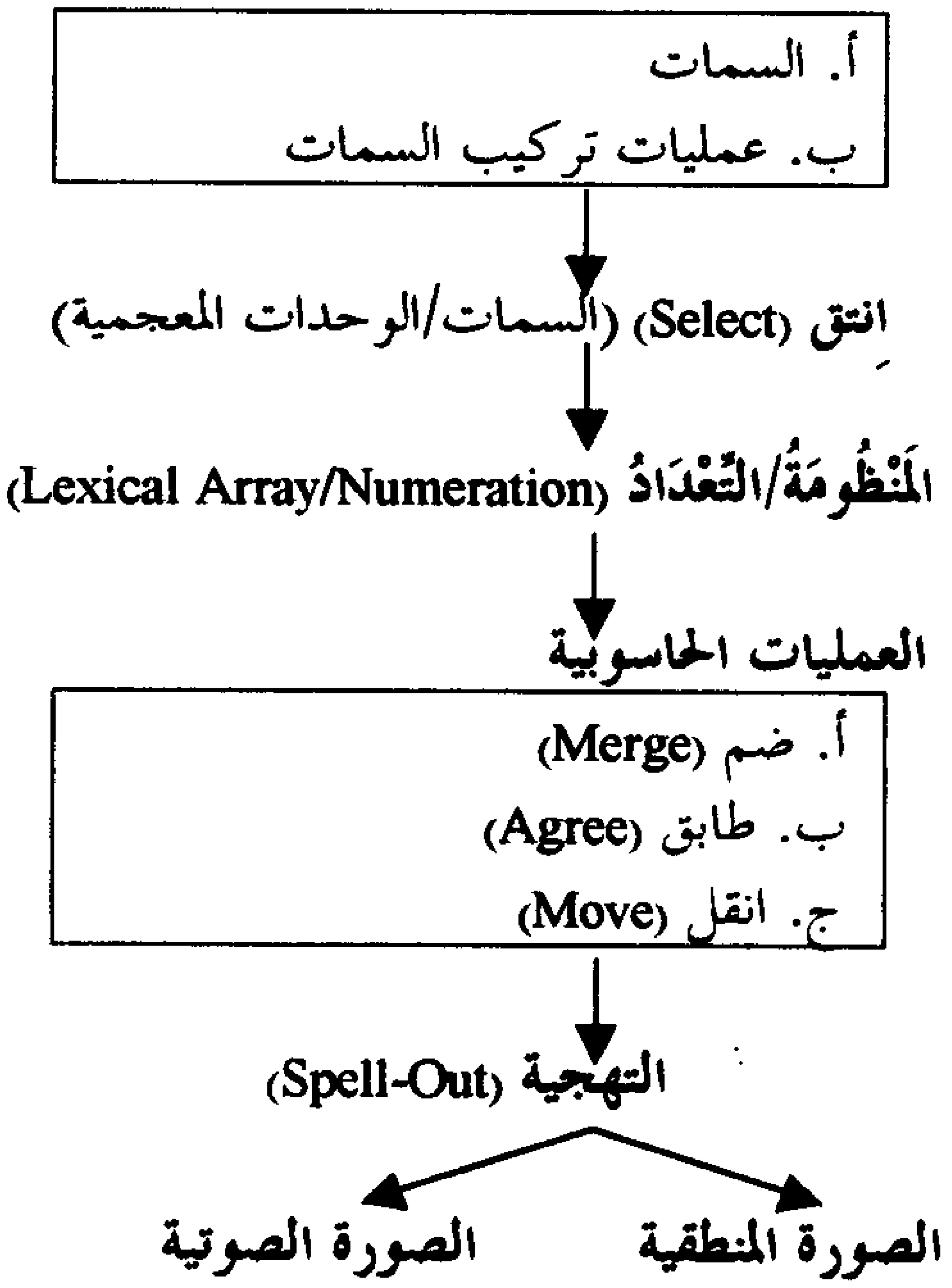

[4] انظر مثلا برودي (1996) Brody.

[5] يعد شومسكي مثل هذه الأسئلة مماثلا للسؤال عما إذا كانت $25 = 5^2$ أو $5 = \sqrt{25}$.

ينبني هذا التصميم على أن النحو الكلي يقدم مجموعة كلية من السمات، وتقوم اللغات بانتقاء سمات معينة من هذه المجموعة، فتكون معجما خاصا بها بواسطة تركيب السمات المنتقاة.[6] وتقتضي اعتبارات التعقيد الإجرائي (operative complexity) أن ينطبق النسق الحاسوبي على منظومة معينة منتقاة من المعجم لا على المعجم مباشرة.[7] وتقوم العمليات الاشتقاقية بنقل المنظومة إلى عبارة ذات صورة صوتية وصورة منطقية. وأثناء الحوسبة من المنظومة/التعداد في اتجاه الصورة المنطقية لا يجوز الرجوع إلى المعجم مرة أخرى لانتقاء سمة جديدة باستثناء تلك الموجودة سلفا في المنظومة/التعداد. وبناء على أن الوحدات المعجمية تعبر عن العلاقة الاعتباطية بين الدال والمدلول بالمعنى الموجود عند دي سوسير، فإن التهجية تقوم بعزل السِّمات الصَّواتية (phonological features) لكي يتقاطع الاشتقاق في الصورة المنطقية. وبعد التهجية، تقوم العمليات الصواتية بإدراج السمات الصواتية وربطها بالوحدات المعجمية، على افتراض أن هذه الوحدات تفتقر إلى هذه السمات، كما هو مفترض في الصرف الموزع.

2.1 عمليات النسق الحاسوبي

1.2.1 الضَّمُّ

تنطبق هذه العملية على موضوعين تركيبيين (أ، ب) وتكون منهما موضوعا جديدا م(أ، ب). وهذه العملية مماثلة للتحويلات المُعَمَّمَة (generalized transformations) التي تأخذ بنيتين شجريتين وتدمجهما في بنية واحدة. ولتوضيح طريقة عمل هذه العملية، دعنا نأخذ التعداد الوارد في (2):

[6] التصميم المقترح هنا، حسب شومسكي (1998)، يترك جانبا القضايا المتعلقة بالتنظيم الداخلي للسمات المركبة في صورة وحدات معجمية وكذا القضايا المتعلقة بما إذا كانت الوحدات المعجمية تُرَكَّب بعملية واحدة أو على مراحل متعددة من الاشتقاق، كما في الصرف الموزَّع. غير أن شومسكي، مع ذلك، يميل إلى أن ما يدخل التركيب هو الجذور وليس الكلمات التامة التخصيص بما في ذلك عناوينها المقولية. وتقوم الخصائص الصرفية والشجرية، إلى جانب السمات المؤولة غير المقولية للجذر، بتحديد الخصائص البنيوية الملائمة للوحدة المعجمية. ويلزم عن هذا التصور أن المقولات المعجمية الجوهرية لا تملك وجودا مستقلا داخل المعجم، ولكن التركيب هو الذي يحددها. ونعثر على مثل هذا التحليل في معالجة الفاسي الفهري (1987، 1990، 1993) لمجموعة من الظواهر، ومنها بنية المصدر في بنى الإضافة، حيث يفترض أن التركيب لا المعجم هو الذي يقوم بتحديد العنوان المقولي لهذه الوحدة.

[7] تختلف المنظومة عن التعداد في أن المنظومة تنتج بتطبيق العملية انتق مرة واحدة على المعجم لاختيار الوحدات التي تدخل الحوسبة، أما التعداد فهو مجموعة تضم الوحدات المعجمية التي انطبقت عليها العملية انتق مرات عديدة. وسنترك جانبا هذا التمييز في هذا البحث وسنكتفي باستعمال مفهوم التعداد.

2) تعداد= {ال2، رجل، امرأة، تزوج، زمن[ماض]}

تنطبق العملية ضم على التعداد الوارد في (2)، فتأخذ الورود الأول للحد *ال* وتضمه إلى *امرأة*، فتكون الموضوع التركيبي {ال، امرأة}. وتأخذ عملية الضم الموضوع الجديد وتضمه إلى الموضوع *تزوج*، فتكون الموضوع الجديد {تزوج، {ال، امرأة}}. وتقوم عملية الضم بضم الورود الثاني للحد *ال* إلى الموضوع *رجل*، فتكون الموضوع الجديد {ال، رجل}. وتضم عملية الضم هذا الموضوع الجديد إلى الموضوع السابق، فنحصل على {{ال، رجل}، {تزوج، {ال، امرأة}}}. وتقوم عملية الضم في الأخير بضم الزمن إلى الموضوع السابق، فنحصل على موضوع يستنفذ جميع عناصر التعداد:

3) {زمن[ماض]، {{ال، رجل}، {تزوج، {ال، امرأة}}}}

وفي إطار نظرية المُرَكَّبَات العارية (bare phrase structure) المقترحة في شومسكي(1995)، تشكل الوحدات المعجمية التي تنطبق عليها عملية الضم مكونات مركبية (phrasal constituents) في ذاتها. ويلزم عن هذا التصور أنه يمكننا الاستغناء عن نظرية س-خط المركبية التي تفترض هندسة موحدة للمقولات التركيبية مستقلة عن الوحدات المعجمية. وبناء على هذا، فإن الحد *ال* يعد مركبا حديا [م‌حد ال]، ويعد الاسم *امرأة* مركبا اسميا كذلك [م س امرأة]، ويُعَد كذلك الفعل *تزوج* مركبا فعليا [م ف تزوج] بغض النظر عما إذا كان يملك مخصصا أو فضلة. وفي إطار هذا التصور، فإن الوحدة المعجمية رأس وإسقاط أقصى في الوقت نفسه. وانطلاقا من هذا، فإن موقعي المخصص والفضلة غير محددين سلفا في إطار بنية مركبية قارة وموحدة، بل إن العمليات التركيبية هي التي أصبحت مسؤولة عن خلق هذه المواقع. فبضم الموضوع التركيبي *المرأة* إلى *تزوج* نحصل على موقع الفضلة في البنية (4)، المعبر عنها في (5) بمصطلحات نظرية س-خط:

4) تزوج

\ /

تزوج ال

\ /

ال مرأة

5) م ف

/ \

ف م حد

| \ /

تزوج حد م س

| |

ال مرأة

والرأس الذي ينتقي الموضوع المضموم إليه هو الذي يحدد العنوان المقولي للمركب الجديد، كما يتجلى ذلك في (4).[8]

2.2.1 طَابقْ

تعد هذه العَملية صياغة جديدة لعملية الفحص (checking).[9] وتقوم هذه العملية بإقامة علاقـــة تطابق أو فحص إعرابي بين وحدة معجمية وسمة موافقة لها داخل مجال وظيفي يسمى مجال الفحص. ويعرَّف هذا المجال في إطار نظرية س-خط بالعلاقة مخصص-رأس (Spec-head relation). وتنـــبني نظرية الفحص أو العملية طابق على افتراض أن المقولات الوظيفية مخصصة بـــنوعين من السمات الصرفية: سمات فعلية، وسمات اسمية. فالزمن في البنية (3) يحمل سمة فعلية وسمـــة اسمية. ويصعد الرأس الفعلي في العربية إلى الزمن لمحو السمة الفعلية الموافقة له. أما السمة الاسمـــية فإن المركب الحدي هو الذي يتكفل بمحوها إما بالصعود وإما بخلق علاقة تطابق على مســـافة بعيدة حسب الخصائص الصرف تركيبية للغة.[10] وعموما، فإن اللغات الطبيعية تختلف في الطـــريقة الـــتي تعمل بها العملية طابق لمحو السمات، فعلية كانت أم اسمية، وذلك راجع إلى اختلاف وتنوع الأنساق الصرفية لهذه اللغات. غير أن اللغات الطبيعية لا تختلف في الطريقة التي تعمل بها عملية الضم، لأن هذه العملية تهتم ببناء المركبات في استقلال عن الصرف.

[8] انظر الفصل الثاني والرابع في شأن تقييد عملية الضم بالانتقاء.

[9] انظر الفصل الأول في ضوابط وطريقة اشتغال العملية طابق.

[10] الســـمات الاسمـــية، مـــثل الفعلـــية، متـــنوعة فقد تكون سمات إعرابية وقد تكون سمات تطابقية، وقد تكـــون سمـــات أخـــرى. انظـــر الفصـــلين الثاني والثالث في السمات الفعلية، والفصل الرابع في السمات الاسمية.

3.2.1 النَقل

تعـــد عملـــية النقل مزيجا من العملية طابق وعملية الضم. فعملية نقل المركب الحدي الفاعل *الرجل* في (3) إلى مخصص الزمن،[11] تخلق علاقة تطابق بين المركب الحدي والزمن وتقوم كذلـــك بضم هذا المركب الحدي إلى الزمن فينشأ موقع مخصص الزمن. وكما تختلف اللغات في العملـــية طابق، فإنها تختلف في عملية النقل. فبعض اللغات تقوم بنقل وحداتها المعجمية، أو بعضا من هذه الوحدات، قبل التهجية، فيسمى النقل نقلا ظاهرا (overt movement)، وبعض اللغـــات تنقل وحداتها المعجمية، أو بعضا من هذه الوحدات، بعد التهجية في الصورة المنطقية، فيسمى النقل خفيا (covert movement). ويرجع كذلك هذا الاختلاف في تطبيق عملية النقل داخـــل أو عبر اللغات إلى اختلاف الأنساق الصرفية لهذه اللغات. ونجد في شومسكي (1995) أن الـــنقل الظاهـــر يجذب الوحدة المعجمية وسماتها، في حين أن النقل الخفي يجذب (Attract) الســـمات فقط. وفي إطار الاستغناء عن النقل الخفي لصالح العملية طابق على مسافة بعيدة،[12] فقد أصبح من غير الممكن نقل السمات أو حذفها في الصورة المنطقية. والنقل عملية مكلفة من الناحـــية الحاســـوبية، لذلك يُلجأ إليها باعتبارها "الملاذ الأخير" (Last Resort) في حالة وجود ضرورة صرفية. وعليه، فإن العمليتين طابق وضم لهما الأسبقية على النقل.

2. نظرة موجزة عن محتوى الفصول

نحاول في هذا العمل أن نُجيب في إطار البرنامج الأدنوي عن الأسئلة التالية: لماذا نحتاج إلى الإعـــراب ومـــا هي طبيعة السمات الإعرابية وما هو دور هذه السمات في التصميم العام للـــنحو؟ ونخصـــص الفصل الأول لدراسة الجوانب النظرية للأسئلة المطروحة ونخصص باقي الفصـــول لدراســـة الأبعـــاد التجريبية لهذه الأسئلة ودور الإعراب في تحديد الرتبة السطحية لمكونات الجملة والمركب الحدي.

ندافع في الفصل الأول عن أن السمات الإعرابية ذات طبيعة صرف تركيبية لا دلالية ونفترض أن هذه السمات مؤولة ومسوغة في وجيهة الصوت وتقوم برصد الخصائص السطحية للموضوعات. والسمات الإعرابية مسوغة كذلك داخل التصميم الداخلي للنحو بكونها تحرك الحوسبة الخاصة بتوزيع المركبات الحدية.

ونقدم في الفصل الثاني تصميم بنية الجملة التي سنرصد في إطارها التغييرات الرتبية التي يحـــركها الإعـــراب، سواء أكانت تمس الفعل أم الفاعل. وسنركز في هذا الفصل على توزيع المقـــولات الوظيفية باعتبار أنها تمثل العناصر الحاملة للسمات المحركة للعمليات الاشتقاقية. وفي إطار الأسئلة التي طرحناها في بداية هذه المقدمة عن ماهية التصميم الأمثل للغة وعن خصائصه، نفترض أن تصميم الجملة الأمثل هو الذي يستجيب لشروط المقروئية. وعليه، فإن المقـــولات

[11] يهـــم هـــذا الـــنقل، بالطـــبع، اللغـــات الـــتي تـــنقل الفـــاعل إلى مخصص الزمن قبل التهجية، كما في الإنجليزية.

[12] انظر الفصل الأول.

الوظيفية الكلية هي المقولات المؤولة وجيهيا، وتحدد رتبتها خصائص الانتقاء الدلالي للرؤوس أساسا لا الاعتبارات الداخلية للحوسبة، أو علائق الحيِّز (scope).

ونخصص الفصل الثالث لدراسة موقع الفعل في الجملة الفعلية في اللغة العربية. وسنبين تبعا للفاسي الفهري (1987 و1993) أن الفعل في الرتبة ف فا (مفع) يحتل موقع الصرفة لا المصدري كما في اللغات الجرمانية. وسنقدم جملة من الأدلة التي تبرهن على أن الفعل في الجمل الخبرية والاستفهامية لا يصعد إلى المصدري، لكنه يصعد إلى هذا الموقع في بنية الأمر. ويرجع تفرد فعل الأمر بالصعود إلى المصدري إلى تفرده بتركيب ذي خصائص تميزه من الفعل الماضي والمضارع من الناحية الصرفية والتوزيعية. ونبين في هذا الفصل كذلك أن الإعراب لا يلعب أي دور في توزيع ونقل الفعل، خلافا لما يحصل للاسم. ونقدم مجموعة من البراهين التي توضح أن ما يسمى إعرابا فعليا هو إسقاط للوجه، كما يقترح ذلك الفاسي الفهري (1990 و1993). وخلافا لما هو شائع في الأدبيات النحوية العربية القديمة والحديثة، سنبين أن الفعل الماضي والأمر موسومان أيضا بالوجه (أو "الإعراب")، وسنوضح كيف أن السبب في عدم ظهور الوجه على الماضي صرف صواتي لا تركيبي.

ونتفحص في الفصل الرابع موقع الفاعل وخصائص هذا الموقع في الرتبة ف فا (مفع) (=فعل فاعل مفعول) والرتبة فا ف (مفع). وتبعا لاقتراح الفاسي الفهري (1981)، سنقدم مجموعة من الأدلة النظرية والتجريبية التي تدعم الافتراض القاضي بأن الفاعل لا ينتقل إلى موقع سابق للفعل، وبأن الفاعل في الرتبة فا ف (مفع) يملك خصائص الموضع. وسنقترح وسيطا إعرابيا نسميه وسيط الرفع. ويضبط هذا الوسيط رتبة الفاعل السطحية في العربية وفي اللغات التي تشاركها نفس الخصائص في الرتبة والتطابق، مثل اللغات الصلتية. ونفترض في إطار هذا الوسيط أن عدم امتلاك العربية للرتبة فا ف (مفع) يرجع إلى أن إعراب الرفع فيها يمحى بواسطة العملية طابق على مسافة بعيدة لا بالنقل، كما يحصل في اللغة الإنجليزية مثلا التي تملك الرتبة فا ف (مفع). وسندافع في هذا الفصل كذلك عن مفهوم الفاعلية الموزعة التي تعني أن خصائص الفاعل موزعة بين مجموعة من المواقع البنيوية، ولا يمكن استخلاص هذه الخصائص من موقع واحد. وسندعم في نهاية الفصل تحليل الدمج المقترح في الفاسي الفهري (1990 و1993) لمعالجة بنيات الفاعل الفارغ.

وينبني الفصل الخامس على التحليل الذي نجده في الفاسي الفهري (1987 و1993) والذي يقوم على أن بنية المركب الحدي موازية لبنية الجملة في كثير من الخصائص التركيبية. وفي إطار فكرة التوازي هذه، سندافع أولا عن أن تصميم بنية المركب الحدي يخضع لنفس القيود التي يخضع لها تصميم الجملة، وسندافع ثانيا عن أن إعراب الجر يلعب دورا هاما في تحديد رتبة مكونات المركب الحدي في الإضافة، مثلما يلعب الرفع دورا هاما في تحديد الرتبة في الجملة الفعلية. وفي هذا السياق، وعلى منوال وسيط الرفع، نقترح وسيطا نسميه وسيط الجر. ويرصد هذا الوسيط الفرق بين الإضافة المحضة والإضافة الحرة. فعندما يتحقق الجر بالنقل، نقل المضاف إليه إلى مخصص الحد، فإننا نحصل على الإضافة المحضة؛ وعندما يتحقق الجر بواسطة الحرف، فإننا نحصل على الإضافة الحرة.

وإلى جانب الخصائص الإعرابية لبنية الإضافة، سنعالج بعض الخصائص الإحالية المتعلقة بالتعريف والتنكير، وسنوضح كيف أن اشتقاق هذه الخصائص يتم داخل بنية شجرية أدنوية ومحلية. وسنبين تبعا للفاسي الفهري (1998) أن الإضافة المحضة لا تقتضي بالضرورة توارثا في السمات الإحالية، كما تزعم ذلك كثير من التحاليل.

ويسعدني في الأخير أن أتقدم بامتناني الكبير وشكري الصادق لأستاذي الجليل الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري لتفضله بالإشراف على هذا البحث الذي تابعه بالقراءة والتقويم والاقتراح والمناقشة، ولتفضله كذلك بنشره ضمن سلسلة المعرفة اللسانية التي يشرف عليها.

وأتقدم إلى أستاذي الجليل الدكتور إدريس السغروشني بشكري وتقديري الخالصين لما أفدته منه من لطائف لغوية وأفكار نقدية في اللسانيات وفي غيرها، ولنصحه وتشجيعه المستمرين.

وأشكر لأصدقائي الأساتذة الأفاضل محمد غاليم وأحمد عقال وحسن السوعلي ملاحظاتهم واقتراحاتهم وتصويباتهم لجوانب عديدة من هذا العمل.

وأتوجه بشكري العميق والخاص إلى أصدقائي محمد بلبول ومحمد الحجوي ومحمد غاليم لأشياء عديدة جعلتني أعرف فيهم جزءا مني وأكتشف أسئلة جديدة وأطرح أخرى عديدة. أشكر لهم الأجواء العلمية والحياتية التي جمعتنا. وأشكر كذلك صديقي عبد المجيد جحفة لما أمدني به من كتب ومقالات ولاقتراحاته وللنقاش المثمر الذي كان ومازال يجمعنا، كما أشكر صديقي وزميلي محمد ضامر لمساعدته المعنوية والمادية، سواء بالتشجيع والتحفيز أوبالكتب والمقالات وبتذليل ما صعب علي في كثير من الأحيان.

ويسعدني كثيرا أن أشيد بروح الصداقة والتعاون العلمي مع كثير من الأصدقاء والزملاء سواء في إطار لقاءات خاصة أو في إطار الندوات وحلقات النقاش التي كانت ومازالت تنظمها جمعية اللسانيات بالمغرب، أخص من هؤلاء سالم الرامي ومحمد الوادي وعبد القادر كنكاي وعبد اللطيف شوطا وأحمد بريسول وعبد الرزاق التورابي وخالد الأشهب المصطفى حسوني.

لاشك أن هناك أناسا آخرين يستحقون الشكر، وهم عديدون وفضائلهم عديدة، وإليهم جميعا أقدم عبارات فائق الاحترام والتقدير، وأخص منهم والدي وجدتي، رحمهما الله، ووالدتي وإخوتي وباقي أفراد عائلتي، وأصدقائي مصطفى سفيان وسعد شاوش وعبد المطلب الرحالي ومحسن عبد الله ومحمد عازب وحسن بومهراز والصباحي.

ولا يفوتني في النهاية أن أشكر المنظمة الهولندية NUFFIC على المنحة الدراسية التي خولتها لي للإقامة بجامعة أمستردام في السنة الجامعية 1994-1995. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأستاذ بيتر موسكن لما قدمه لي من مساعدة مادية وعلمية، كما أشكر الأستاذ هانس بنيس وتون هوكسترا، رحمه الله، على المساعدة المادية والجو العلمي الجميل الذي وفراه لي بقسم اللسانيات بجامعة ليدن. كما أشكر المنظمة الألمانية DAAD على المنحة الدراسية التي

استفدت منها للإقامة بجامعة بوتسدام بألمانيا أثناء الموسم الجامعي 1996-1997. وبهذه المناسبة، أشكر الأستاذ جسبرت فتريلو وجميع الباحثين والعاملين بقسم اللسانيات بجامعة بوتسدام لروح التعاون العلمي والإنساني الذي نعمت به مدة إقامتي بينهم. وأشكر كذلك شعبة اللغة العربية وآدابها بالقنيطرة، التي مكنتني من التفرغ للاستفادة من المنح الدراسية المذكورة.

الفصل الأول

فــي تحديد السِّمَاتِ الإعرابية ووظيفتها التركيبية

نــستفحص في هذا الفصل الأبعاد النظرية والتجريبية للمقاربة الصرف تركيبية للإعراب المتعلقة بتسويغ العمليات الاشتقاقية وبتحريك الحوسبة بشكل عام. ونداف في هذا الإطار عن الافتراضين التاليين:

1) أ. الإعراب سمة صرف-تركيبية تؤول في الصورة الصوتية لا في الصورة المنطقية.
ب. وظيفة الإعراب تسويغ العمليات الاشتقاقية التركيبية وتوزيع المركبات الحدية، لا معاينة الأدوار الدلالية.

وبناء على هذين الافتراضين، سنقارن المقاربة الصرف تركيبية المتمثلة في مبدأ المصفاة الإعرابية بالمقاربــة المحوريــة المتمثلة في قيد المنظورية الذي يربط الإعراب ببنية الموضوعات. وسنبين أن الإعراب، من الناحية التصورية مستقل عن التأويل المحوري في الصورة المنطقية، وسنبين كذلك أن كــثيرا من حالات الإعراب الدلالي، مثل النصب الموجود في تراكيب النسخ، يمكن إعادة صياغتها في إطار الإعراب البنيوي.

الافــتراض الوارد في (1ب) شائع في الأعمال التوليدية وفي البرنامج الأدنوي، في حين أن الافتراض الوارد في (1أ) ليس كذلك. وبناء على هذا الافتراض، نبين أن السمات الإعرابية سمــات مؤولــة، عكس ما هو شائع في البرنامج الأدنوي. ونبين من خلال الافتراض الثاني أن السمات الإعرابية، من حيث كونها سمات صرفية، لا تربطها علاقة مباشرة بالدلالة، وسنوضح كذلــك أن دور هــذه الســمات ينحصر في رصد توزيع المركبات الحدية وتسويغ مواقعها التركيبــية. وقــبل القــيام بهذا، نقدم نظرية الإعراب المجرد التي تعد السمات الإعرابية أحد عناصرها.

1. نظرية الإعراب المُجَرَّد

لم يحــظ الإعــراب بمكانة بارزة في بنية النحو التوليدي التحويلي إلا في نظرية المبادئ والوســائط. فقــد أصبح الإعراب قالبا فرعيا مستقلا ضمن قوالب النحو التي تفترضها نظرية العاملــية والربط المقترحة في شومسكي (1981). وقد حُددت مهمة القالب الإعرابي في توزيع المركبات الحدية.

ويُرجع شومسكي (1981) مفهوم الإعراب الذي تبنته نظرية المبادئ والوسائط إلى روفري وفرنيو (Rouveret and Vergnaud (1980، وهو مفهوم ينبني على افتراض أن الإعراب سمة صرفية مجردة تملكها جميع اللغات الطبيعية، سواء أكانت أنسقتها الصرفية تحقق هذه السمة في صورة صرفية بارزة تلتحق بآخر الكلمة، كما هو حال اللغة العربية في (2أ)، أو لا تحققها، كما هو الحال في العربية المغربية في (2ب):

2) أ. يحب خالدٌ هنداً

ب. حمد تيبغي البنان

أحمد يحب الموز

فرغم أن الإعراب لا يظهر على الفاعل *حمد* وعلى المفعول *البنان* في المغربية، كما يظهر على نظيريهما *خالدٌ* و*هنداً* في العربية، فإن نظرية الإعراب تفترض أن الفاعل والمفعول في المغربية كذلك يحملان إعراب الرفع والنصب، وهذا الإعراب مجرد. فجميع الأنساق الصرفية، سواء أحققت الإعراب أم لم تحققه، تملك الإعراب المجرد. وهذا يعني أن نظرية الإعراب مستقلة عن التحقق الصرفي. فما يحدد إعراب المكون ليس الصورة الصرفية الإعرابية التي يحملها ولكن موقعه التركيبي، كما في نظرية المبادئ والوسائط، أو السمة المعجمية المجردة التي تسند إليه في التعداد (Numeration)، كما في البرنامج الأدنوي. ونحدد في الفقرة الفرعية الموالية طبيعة السمات الإعرابية المعجمية.

1.1 السمات الإعرابية

لقد أصبحت السمات في البرنامج الأدنوي تحتل مكانا هاما في بنية النحو وفي العمليات التركيبية. فهذا البرنامج يستند إلى اقتراح مفاده أن النحو الكلي يقدم شيئين: مجموعة (set) من السمات (أو الخصائص اللغوية) والعمليات التي تنطبق على هذه السمات لتوليد العبارات اللغوية.[1] فمهمة النحو أو النسق الحاسوبي هي تحويل السمات اللغوية إلى عبارات لغوية. وتخزن هذه السمات في المعجم في مداخل معجمية. وتدخل السمات الإعرابية ضمن السمات الصورية (features formal) المخصِّصة للمدخل المعجمي. وتنقسم السمات الإعرابية إلى قسمين: سمات اسمية وسمات فعلية، نحددها فيما يلي.

1.1.1 السمات الإعرابية الإسمية

تتميز السمات الإعرابية الاسمية بكونها سمات اختيارية غير ملازمة للاسم، مثلها مثل التطابق،[2] ولذلك لا نحتاج إلى إدراجها بوصفها سمة فُرادية في المدخل المعجمي للاسم، لأن الاسم يملكها بحكم انتمائه إلى مقولة الاسم، كما تتنبأ بذلك مبادئ النحو، ومنها مبدأ المصفاة الإعرابية. ولا شيء في المعجم يقول لنا إنه يجب أن يكون الاسم مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا.

[1] انظر شومسكي (1998).
[2] انظر شومسكي (1995).

فهـــده السمات تحددها مبادئ النحو بشكل مستقل. لذلك، فإن السمات الإعرابية تسند إلى الاسم عند انتقائه ودخوله التعداد. فالإعراب ضروري للاسماء بموجب مبادئ النحو، وتكـــمن اختيارية الإعراب فقط في أن الاسم يأخذ بشكل اعتباطي إحدى السمات الإعرابية في التعداد وتقـــوم مـــبادئ النحو أثناء الحوسبة من التعداد إلى الصورة المنطقية بتحديد ما إذا كانت هذه السمة رفعا أو نصبا أو إعرابا آخر.[3]

2.1.1 السمات الإعرابية الفعلية

تتمـــيز السمات الإعرابية الفعلية بكونها سمات صورية ملازمة، وذلك خلافا للسمات الإعرابـــية الاسمية. فالفعل *كتب*، مثلا، يملك في المعجم السمة الفُرادية الملازمة [+نصب]، أي أنـــه يملـــك القدرة على إسناد إعراب النصب، في حين أن الفعل *جاء* يملك السمة [−نصب]. ويجـــب تخصيص مدخل الفعل المعجمي بهذه السمات لأنه لا يمكن اشتقاقها من مبادئ نحوية مســـتقلة، كمـــا يحصل ذلك بالنسبة للاسم. ولهذا السبب تختلف السمات الصورية الإعرابية الملازمـــة عـــن السمات الانتقائية التي تحددها الخصائص الدلالية. فبحكم الطابع الدلالي لهذه الســـمات، فإنها تشتق من مبادئ النحو الكلي المستقلة والموضوعة على البنية المنطقية أو البنية التصورية. وهذا الفرق يجعل الانتقاء الإعرابي يختلف عن الانتقاء الدلالي/المحوري.[4]

2. التأويلية

تشـــترك الســـمات الإعرابية الاسمية والفعلية في خاصية مشتركة وهي أنها تملك السمة [−مؤول] التي تعني أن الإعراب لا يساهم في التأويل في الصورة المنطقية، ولهذا يجب أن يحذف ليـــتقاطع الاشتقاق. ويذهب شومسكي (1996) إلى أن الإعراب لا يؤول في أي مستوى من المســـتويين الوجيهـــيين، ســـواء أكان ذلك في وجيهة المعنى أم وجيهة الصوت. ولهذا، فعندما يفحـــص الإعـــراب فإنه يُمْحى ويُحذف (erased and deleted)؛ بمعنى أنه بمجرد فحصه فإن الحوســـبة أو العمليات التركيبية الاشتقاقية لا يمكن أن تبلغه مرة أخرى. أما السمات المؤولة، مثل السمة المقولية [اسم] أو سمة الحد الوظيفية، فإنها تكون مبلوغة (accessible) أثناء الحوسبة مـــن التعداد إلى الصورة المنطقية، سواء أفحصت أم لم تفحص، وفي حالة فحصها فإنها تُمحى ولا تحذف لأنها تعد سمة منظورة (visible) في الصورة المنطقية. لنتأمل المثالين الواردين في (3) (المأخوذين عن مارتن (Martin (30:1996) والمثالين الواردين في (4):

[3] هـــناك حـــالات يمكـــن أن يكـــون فـــيها الإعراب سمة ملازمة للمدخل المعجمي، مثل الضمير *أنا* الذي تلازمه سمة الرفع.

[4] رغـــم هـــذا الفـــرق الـــذي نقـــيمه هنا بين السمات الانتقائية الإعرابية والسمات الانتقائية الدلالية، فإن شومســـكي يشـــير إلى أن بعـــض الســـمات الإعرابـــية لهـــا انعكـــاس دلالي، مثل النصب الذي يرتبط بالتعدية التي يعدها شومسكي مفهوما دلاليا.

3) أ. John believes [Kim$_i$ to seem [t$_i$' to be [t$_i$ intelligent]]]

ذكي كان[-متصرف] يبدو كيم يعتقد جون

'يظن جون أن كيم يبدو ذكيا'

ب. *Kim$_i$ is believed [t$_i$ is intelligent]

ذكي كان[+متصرف] اعتُقِدَ كيم

'حرفيا: ظُنَّ كيم يكون ذَكيا'

4) أ. إنّ زيدا ظننته ذكيا

ب.*إنّ زيدا ظننت ذكيا

فالمركب الحدي *Kim* انتقل في (3أ) من مخصص الصفة المدمجة إلى مخصص زمن فعل الرابطة غير المتصرف *to be* لفحص سمة الحد استجابة لمبدأ الإسقاط الموسع (Extended Projection Principle)،[5] ثم صعد لفحص نفس السمة في مخصص زمن الفعل *seem* غير المتصرف. فنرى هنا أن سمة الحد رغم فحصها في المرحلة الاشتقاقية الأولى، فإنها خضعت لعملية فحص ثانية، فلم تحذف بحكم أنها سمة مؤولة ومنظورة في الصورة المنطقية. أما في (3ب)، فإن *Kim* لا يمكنه أن ينتقل من مخصص الزمن المتصرف في الجملة المُدمَجة، حيث فحص إعراب الرفع، إلى مخصص زمن الجملة الدّامجة لفحص نفس الإعراب، لأن هذا الإعراب امّحى وحذف في الخطوة الاشتقاقية الأولى، ولذلك لم يعد مبلوغا للحوسبة مرة أخرى. ولنفس السبب تعد الجملة (4ب) لاحنة لأن *زيدا* فحص إعراب النصب في مجال الفعل *ظن*، فلم يعد ممكنا بعد حذف هذه السمة أن ينتقل إلى مجال المصدري لفحص سمة النصب مرة أخرى. فهذه المعطيات تؤكد التعميم الذي يمنع النقل من موقع إعرابي.[6]

إن إسناد خاصية عدم التأويل إلى الإعراب تجعل وضعه داخل النحو غير ملائم، فعدم التأويل يعني أن الإعراب غير مبرر بواسطة قيود الخرج العارية التي تفرضها أنساق الإنجاز الخارجية في مستوى وجيهة الصوت أو المعنى، ولذلك فإنه لا يستجيب لخصائص التصميم الأمثل (language design)، كما نجدها في شومسكي (1995 و1998).[7] وهذا يدل على أن وجود الإعراب في النحو مبرر فقط بحجج نظرية داخلية تتجلى في كونه يقدم سببا صرفيا لتبرير بعض عمليات النقل لكي لا يُخرق مبدأ الملاذ الأخير (Last Resort).[8] فالحل الأمثل،

[5] يشترط هذا المبدأ أن تكون للجمل فواعل (انظر شومسكي 1981 و1986أ).

[6] يرصد هذا التعميم، المشتق من نظرية السمات ونظرية الفحص، بعضَ حالات تصارع الإعراب التي سنعالجها في الفصل الثالث.

[7] انظر الفصل الثاني من هذا البحث.

[8] يصوغ شومسكي (1995: 280) هذا المبدأ كالآتي:

تقوم انقل س (=سمة) بتصعيد س إلى الهدف ق فقط إذا دخلت س
في علاقة فحص مع عنوان فرعي لـ ق.

وبصورة غير مُصَوْرَنَة، يعني هذا المبدأ الاقتصادي أن النقل لا يمكن أن يتم إلا لفحص سمة صرفية معينة. وهذا يعني بالطبع أن النقل ليس حرا.

إذن، هـو أن نستغني عن الإعراب. غير أن هذه النتيجة النظرية الخارجية تصطدم بحجج نظرية داخلية وتجريبية قوية تستدعي وجود الإعراب. فالنقل في البرنامج الأدنوي يعتمد أساسا عـلى السمات الصرفية باعتبارها قوة محركة، والإعراب أهم هذه السمات. لذلك، فإن الإعراب من الناحـية النظرية يقدم دعما قويا للتصور الاقتصادي الذي أصبح ينبني عليه النحو والذي يقوم على أن العمليات ينبغي أن تكون مبررة صرفيا.

ويتضمن البرنامج الأدنوي تناقضا واضحا، فمن جهة، يفترض أن الإعراب غير مؤول في مسـتوى وجهـتي الصـوت والمعنى؛ ومـن جهـة أخـرى، يقـدم شومسـكي (1992/1995: 170-171) افتراضا عاما مفاده أن: "القيود على التمثيلات- قيود نظرية الربط ونظـرية الإعـراب والنظرية المحورية، إلخ- تنطبق فقط في الوجيهة ومبررة بواسطة خصائص الوجـيهة، ويمكـن فهمهـا بكونها صيغا للتأويل بواسطة أنساق الإنجاز." وللخروج من هذا التـناقض ووفاقا للافتراض العام الذي ينسجم مع مفهوم التصميم الأمثل،[9] نعُدُّ الإعراب سمة مؤولة، ويتم هذا التأويل في مستوى الصورة الصوتية، ويخضع تأويل السمات الإعرابية في هذا المسـتوى إلى ما يسميه بيكر **Baker (1988)** بمبدأ معاينة الصورة الصوتية (**Principle of PF Identification**) الذي نقدمه كالآتي:

5) كل علاقة قَرْن إعرابي (**Case-indexing relation**) في البنية السطحية
يجب أن تؤول بواسطة قواعد الصورة الصوتية.

يمكن الاستغناء عن الجزء الخاص بالبنية السطحية في (5) والاقتصار فقط، في إطار أدنوي، على افتراض أن كل علاقة تطابق إعرابي يجب أن يكون لها تأثير في الصورة الصوتية.[10] وبموجب المبدأ (5)، فإن السمات الإعرابية مؤولة ولها تأثير في الخرج. ويمكن أن يتحقق هذا التأثير صرفيا في صورة لاصقة إعرابية صرفية في لغات الإعراب الصرفي، أو في صورة تطابق (**agreement**) أو في صورة حرف،[11] أو قد يأخذ صورا صرفية أخرى. وينعكس هذا التأثير الصرفي للسمات الإعرابية على البنية التركيبية في الصورة الصوتية. فتقوم الأشكال الصرفية الإعرابية في هذا المستوى بمعاينة الموضوعات (**arguments**). ففي الصورة الصوتية لجملة مثـل (6)، لا يوجد سبيل لربط الموضوع المتقدم بالفعل إلا بواسطة إعراب النصب الذي يظهر صرفيا على الاسم المتقدم:

6) الكتابَ قرأت هندٌ

[9] نجـد في شومسـكي (1999) تصـورا أكـثر دقـة للسمات غير المؤولة. فهذه السمات لا تعد نقائـص (imperfections) داخـل الـنحو إلا بشـكل ظاهـري، فـيمكن أن تُعـدَّ جزءا من حل أمثل لخصائص التصـميم الأدنـوي بالـنظر إلى الـدور الـذي تلعبه في خاصية النقل التي تملكها اللغات. وخلافا للنظرة الـتي سـادت في صـيغة الـبرنامج الأدنـوي المقترحة في (1992 و1995)، فقد اتضح أن خاصية النقل تملـك مـبررا خارجـيا معقـولا يتمـثل في أن البنـيات التي تملك هذه الخاصية تتميز بأنماط مختلفة من التأويل الدلالي والمعالجة (processing) الحاسوبية.

[10] التطابق هنا مرادف للعملية Agree التي تعوض في شومسكي (1998) عملية الفحص.

[11] انظر علاقة الإعراب بالتطابق وبالحرف في الفصلين الرابع والخامس.

ويختلف هذا الربط الإعرابي عن الربط المحوري الذي يتم في الصورة المنطقية. فالأول يعبر فقط عن العلاقة البنيوية بين الموضوع والمحمول، في حين أن الثاني يحدد المضمون الدلالي لهذه العلاقة. بمعنى آخر، فإن التأويل الإعرابي في (6) يقول إن *الكتاب* موضوع مربوط بنيويا بالفعل، أما التأويل المحوري فيقول إن هذا الموضوع يسند إليه المحمول المربوط به دور المحور.

وينعكس كذلك التأثير الصرفي للسمات الإعرابية على حرية رتبة المكونات في الصورة الصوتية. فنلاحظ أن اللغات، مثل العربية، التي تملك صرفا غنيا للتعبير عن السمات الإعرابية المجردة، تملك رتبة مكوناتها حرية أكبر. فالسمات الإعرابية المتحققة في صورة لواحق صرفية تمنح رتبة المكونات حرية أكبر مما نجده في الإنجليزية التي تملك صرفا ضعيفا جدا للتعبير عن السمات الإعرابية. فشكل التأويل الصرفي للسمات الإعرابية المجردة يؤثر في الخرج.

يلاحظ عن نظرية الإعراب المجرد، كما نجدها في نظرية المبادئ والوسائط أو في البرنامج الأدنوي، أنها تنبني على أن الإعراب غير مؤول ولا تأثير له في الخرج، وبذلك فإنها توحد نظريا اللغات التي تملك الإعراب الصرفي واللغات التي لا تملكه؛ ومن ثمة، فإنها تعجز عن تفسير الوقائع التجريبية التي تبين أن مكونات الجملة في الصورة الصوتية في لغات الإعراب الصرفي أكثرُ حرية من مكونات الجملة في اللغات التي لا تملك هذا الإعراب. التفسير في إطار افتراض تأويلية الإعراب يكمن في أن اللغات الطبيعية موحدة في الإعراب المجرد فقط في الحوسبة من التعداد إلى نقطة التهجية، لكنها تختلف في التأويل الصرفي لهذا الإعراب في الصورة الصوتية وتختلف في التأثير الذي تحدثه الصور الصرفية للإعراب في البنية التركيبية. وسنبين في الفصل الرابع كيف أن الصورة الصرفية التي يتحقق بها إعراب الرفع، صورة التطابق الغني أو التطابق الفقير، تؤثر في رتبة بنية المكونات وفي التأويل التركيبي لهذه المكونات في الصورة الصوتية. وسنبين في الفصل الخامس كذلك كيف أن اختلاف الشكل الصرفي الذي يتحقق به إعراب الجر في الإضافة تنتج عنه بنيات تركيبية مختلفة.

3. فحص السمات الإعرابية

تقوم نظرية الإعراب في نظرية المبادئ والوسائط المقدمة في شومسكي (1981) على مفهوم إسناد الإعراب (**Case assignment**). ويعني هذا المفهوم أن المواقع التركيبية هي التي تحدد السمات الإعرابية، وبموجب حلول الأسماء في هذه المواقع يسند إليها الإعراب. وبناء على هذا، تميز نظرية الإعراب بين نوعين من الإعراب: *إعراب بنيوي* (**structural Case**) *وإعراب ملازم* (**inherent**) أو دلالي. والمقصود بالإعراب البنيوي الإعراب الذي يسند داخل علاقة شجرية يحددها مفهوم العمل الذي ينبني على مفهوم التحكم المكوني.[12] ويحدد شومسكي أنواع الإعراب البنيوي وعواملها كالآتي:[13]

[12] انظر تعريف هذه المفاهيم في شومسكي (1981) والفاسي الفهري (1990).

[13] لقد سبق لشومسكي (1980) أن اقترح أن عامل الرفع هو الزمن. وقد تبنى هذا الاقتراح لاحقا كثير من اللسانيين في إطار افتراض تفكيك الصرفة (انظر الفاسي الفهري (1990) على الخصوص). وهذا الاقتراح هو الذي سيعمم في البرنامج الأدنوي.

6) أ. الرفع، وعامله التطابق
ب. النصب، وعامله الفعل
ج. المائل (oblique)، وعامله الحرف
د. الجر (genitive)، ويسند في السياق البنيوي التالي:
[م س ... [س، ...]]

تتمـــيز العوامل المسندة للإعراب في (6أ-ج) بأنها تشترك في السمة المعجمية [-س]، التي تعد سمة فعلية. فالحرف يملك السمتين: [-ف، -س]، والفعل يملك السمتين: [+ف، -س].[14]

يســـنَد الإعـــراب المـــلازم إلى المركب الاسمي بناء على العلاقة الدلالية التي تربط هذا المركـــب بالعامل الذي يعمل فيه. وقد قدم شومسكي (1986أ: 194) تعريف الإعراب الملازم ضمن ما يسميه بقيد الأحادية (uniformity condition) على النحو التالي:

7) *قيد الأحادية*
إذا كانت أ واسما للإعراب الملازم، فإن أ تسم إعرابيا م س إذا وفقط إذا كانت أ تسم محوريا السلسلة التي يرأسها م س.

فالإعـــراب الملازم يقوم أساسا على العلاقة المحورية بين الواسم والموسوم ويشترط دائما وجود هـــذه العلاقة، كما أنه يسند في البنية العميقة؛ أما الإعراب البنيوي، فمستقل عن هذه العلاقة ويسند في البنية السطحية.[15]

وتتميز نظرية الإعراب في البرنامج الأدنوي من مثيلتها في نظرية المبادئ والوسائط بخاصيتين: الاستغناء عن مفهوم الإسناد الإعرابي وتعويضه بمفهوم الفحص الإعرابي (checking Case)، والاستغناء كليا عن مفهوم العمل في أي علاقة إعرابية. والانتقال من مفهوم الإسناد إلى مفهوم الفحص ليس انتقالا اصطلاحيا، بل هو انتقال تصوري يتمـــثل في أن الاسماء لم تعد تدخل التركيب خالية من الإعراب الذي يسند إليها في الموقع التركيبي الذي يقتضيه العامل، بل أصبحت تُنتقى من التعداد حاملة لإعرابها ويفحص هذا الإعراب في الموقع التركيبي الملائم وفاقا لمبادئ النحو.

لقـــد أدى الاستغناء عن العمل في الوسم الإعرابي إلى اعتبار الإعراب البنيوي مسوغا بواسطة العلاقة الشجرية تطابق مخصص-رأس (Spec-head agreement).[16] وينبغي أن تتحقق

---

[14] ولـــتفادي مشـــكل اسمـــية الـــتطابق، اقـــترح شومسكي (1981) أنه مخصص بسمة إضافية هي الصرفة (-ص): [-ف، +س، +ص]. وبمـــا أن الصـــرفة ذات طبـــيعة فعلـــية في تحلـــيل شومسكي، فإنها تمنح التطابق القدرة على إسناد الإعراب، مثل الفعل.

[15] لقـــد غـــير شومســـكي (1986أ) بعـــض اقـــتراحاته الإعرابـــية الواردة في (6) باقتراح أن إعراب الجر الـــذي يســـنده الاســـم والصـــفة في السياق الوارد في (6د) والإعراب الذي يسنده الحرف في (6ج) هما مـــن قبـــيل الإعـــراب المـــلازم. انظـــر الفاسي الفهري (1990) في استدلاله على أن إعراب الجر إعراب بنيوي.

[16] لقـــد كانـــت نظـــرية الإعـــراب المقـــترحة في نظـــرية المـــبادئ والوسائط تميز بين نوعين من الإعراب البنـــيوي: إعـــراب يســـند بموجـــب العلاقة الشجرية تطابق مخصص-رأس، وإعراب يسند بواسطة عمل الـــرأس في فضـــلته. الإعـــراب الأول هـــو إعـــراب الـــرفع الـــذي يسند إلى الفاعل البنيوي، والثاني هو إعراب النصب الذي يسند إلى المفعول.

هــذه العلاقــة بشكل موحد في جميع اللغات في الصورة المنطقية. والمركبات الحدية التي تصل مســتوى الصورة المنطقية بسمة إعرابية غير مُسَوَّغة تعد موضوعا تركيبيا سيء التكوين، وينتج عن ذلك سقوط الاشتقاق.

وتتضــمن لائحــة الإعراب البنيوي الخاصة بالأنساق الصرفية رفع-نصب المقترحة في شومسكي (1992) وشومسكي ولاسنيك (1993) إعراب الرفع والنصب والإعراب الفــارغ (Null Case) الذي يأخذه الضمير الفارغ ضم الكبير PRO الذي يرد في أبنية المراقبة. وتتوزع المقولات التي تفحص المركبات الحدية فيها هذه الإعرابات كالآتي:

8) أ. الزمن المتصرف يفحص إعراب الرفع.
ب. الفعل يفحص إعراب النصب.
ج. الزمن غير المتصرف يفحص الإعراب الفارغ.

وتعد نظرية الإعراب في البرنامج الأدنوي في صيغته المقترحة في شومسكي (1992) نظرية قائمة على التطابق (Agr-based Theory)، أي أن المقولات الواردة في (8) تفحص إعرابها بواسطة مقولة التطابق في بنية مجردة مماثلة للبنية (9):

9)
```
            م تطفا
           /      \
       مخص       تط'فا
        |        /    \
     [رفع]     تط     م ز
                     /    \
                  مخص      ز'
                          /   \
                         ز    م تطمف
                              /     \
                           مخص      تط'مف
                            |       /     \
                         [نصب]    تط     م ف
                                         /   \
                                        ...
```

يفحــص المركب الحدي الفاعل إعراب الرفع في مخصص تطابق الفاعل (م تطفا) بعد أن يصعد الــزمن إلى رأس تطــابق الفاعل، ويفحص المركب الحدي المفعول إعراب النصب في مخصص تطابق المفعول (م تطمف) بعد أن يصعد الفعل إلى رأس تطابق المفعول. ويفحص الضمير الفارغ ضم الإعراب الفارغ في مخصص تطابق الفاعل كذلك بعد صعود الزمن غير المتصرف إلى رأس هذا التطابق. وقد بينت مجموعة من الأبحاث أن إعراب الجر في المركبات الحدية يُفحص كذلك في مخصص التطابق الذي يصعد الحد إلى رأسه.[17]

[17] انظر الفصل الرابع من هذا البحث.

1.3 نظرية تَعدد المُخصِّصَات

لقد قدم شومسكي (1995) نظرية للفحص يستغني فيها عن إسقاط التطابق وعن دوره في فحـــص الإعـــراب. فدور التطابق في (9) يكمن أساسا في أنه وسيط يقدم المواقع البنيوية الملائمـــة للفحص. وقد أصبح من الممكن الاستغناء عن هذا الدور بالاعتماد على نظرية أورا Ura (1994) القائمة على الفحص المتعدد للسمات داخل نفس الإسقاط الأقصى الذي لم يعد عـــدد مخصصـــاته محصـــورا في واحد. وبناء على هذا تصبح البنية الملائمة لفحص الإعرابات الـــواردة في (10)، كالآتي:[18]

(10

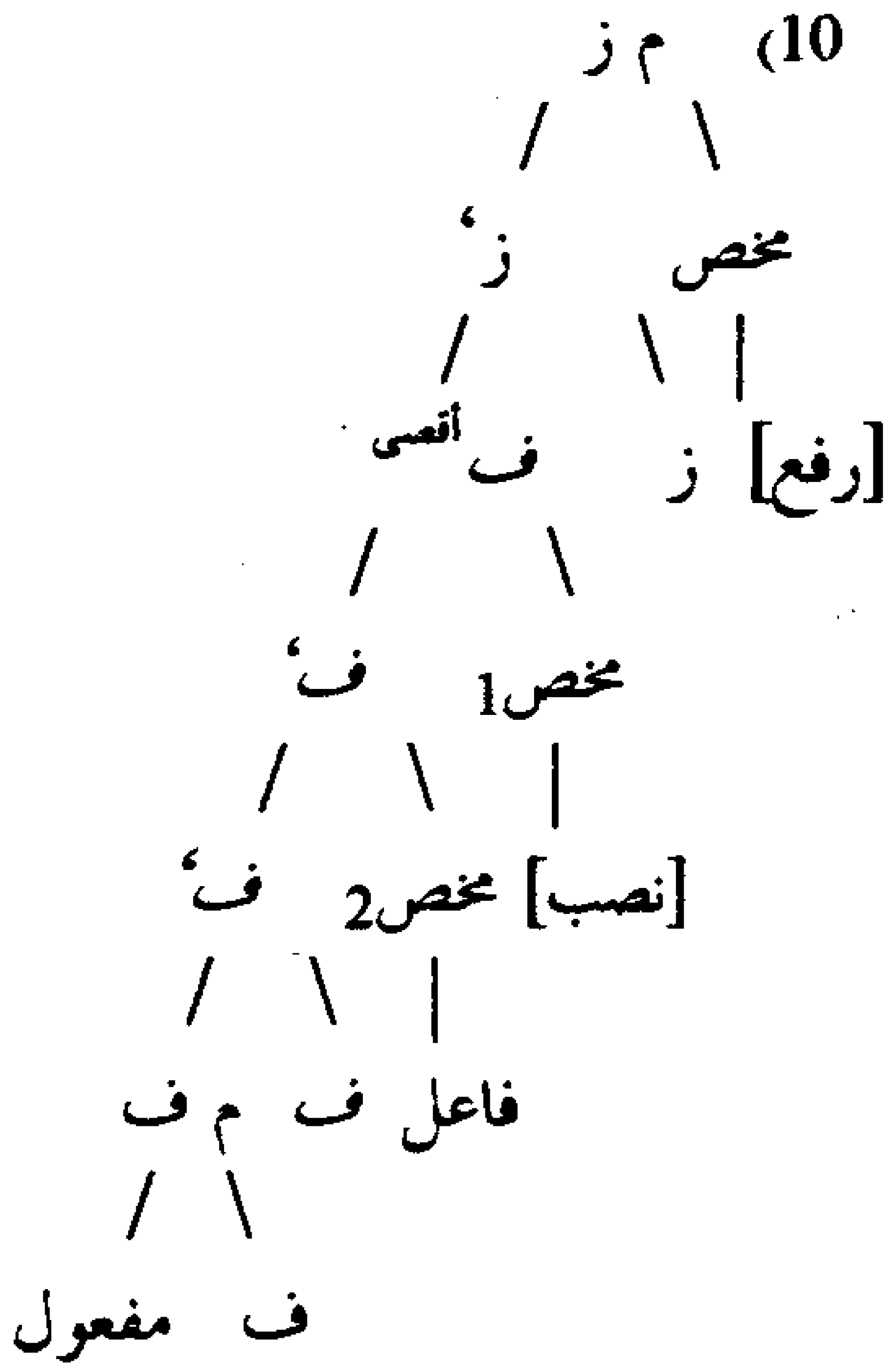

تتضـــمن البنـــية (10) إسقاطين للفعل: فعل معجمي يقع في أسفل البنية وينتمي إلى المقولات الجوهـــرية، وفعل خفيف يعلو الفعل المعجمي وينتمي إلى طبقة المقولات الوظيفية ويمثل رأس بنيات التعدية.[19] ينتقي الفعل المعجمي المفعول، في حين ينتقي الفعل الخفيف الفاعل. وفي حال صـــعود المفعـــول في التركيب الظاهر، فإنه ينتقل إلى مخص1 فوق الفاعل ويكون السلســـلة (مفع، ث) وبذلك يصبح في مجال فحص الفعل المعجمي الذي يصعد للالتحاق بالفعل الخفيف وهـــناك يمكن أن يفحص المفعول إعراب النصب. ويدمج الفاعل قبل انتقال المفعول في مخص2 بواســـطة القـــاعدة ضـــم (Merge)، ولا يمكنه في هذا الموقع أن ينافس المفعول في فحص سمة النصـــب، لأنه لا يرأس سلسلة غير عبثية (nontrivial chain)، وبذلك فإنه لا ينتمي إلى مجال فحص الفعل الخفيف. وعليه، فإن الفاعل يصعد إلى مخصص الزمن لفحص إعراب الرفع. وفي

[18] توخـــيا للاختصـــار، ســـنغفل في فصـــول هـــذا البحث إسقاط الفعل الخفيف في التمثيلات التركيبية، ولن ندرجه في البنية الشجرية إلا عندما يكون واردا في التحليل.

[19] الافـــتراض العـــام هـــو أن الأفعـــال اللازمـــة لا تملـــك إســـقاطا للفعـــل الخفـــيف، لكن انظر بعض الاستثناءات الواردة في شومسكي (1998).

حـــال عدم صعود المفعول والفاعل في التركيب الظاهر، فإن سمات الفاعل الصورية تصعد في التركيب الخفي وتلتحق بالزمن لفحص سمة الرفع، وبعدها تصعد سمات المفعول الصورية لتلحق بالـــزمن كذلـــك في التركيب الخفي لفحص سمة النصب بعد صعود الرأس المركب من الفعل المعجمـــي والفعل الخفيف إلى الزمن. ويُفحص الرفع قبل النصب في التركيب الخفي بناء على مفهوم القرب (closeness).[20]

4. من الفحص إلـــى طَابقْ

يذهب شومسكي (1998) إلى أنه يمكن الاستغناء عن العملية اجذب (Attract) وعملية فحـــص السـمات واستخلاصهما من العملية التي يسميها طابق (Agree) (أو ما سنعبر عنه بالـــتطابق عـــندما لا يلتـــبس الأمر بـــ(agreement)). وتقوم هذه العملية بمحو السمات غير المؤولـــة للمســـبار (probe) والهدف (goal)، الذين يمثلان قطبي العملية. والمسبار هو العنصر المـــتطابق الذي يملك السمات غير المؤولة، وينبغي أن توافق سماته سمات الهدف المؤولة. ويقوم الإعراب في إطار هذه العملية بدور هام يتمثل في أنه يجعل الهدف نشيطا (active) وفي أنه ينفذ العملـــية طابق عبر موافقة سمات الهدف بسمات المسبار وحذف هذا الأخير.[21] وتخضع العملية طابق للشروط التالية:

11) تنطبق العملية طابق بين مسبار م وهدف هـــ إذا

أ. هــــ نشـــيطة بحكـــم امتلاكها لسمات غير مؤولة (وأساسها الإعراب في تحليل شومسكي (1998))

ب. توافـــق سمات م غير المؤولة سمات هـــ، حيث التوافق (matching) هو التماثـــل (identity)[22]

ج. مجال السمة س مؤاخ لـــ س

د. هــــ مَحَلِّـــية (local)، وتعـــني المحلـــية "الـــتَّحَـــكُّم المُكَـــوِّني الأقـــرب" (closest c-command)[23]

[20] نقدم مفهوم القرب بعد شومسكي (358:1995) كالآتي:
أ) تعد ب *أقرب* إلى الهدف ق من أ إذا كانت ب تتحكم مكونيا في أ.
يعـــد مفهـــوم القـــرب تبســـيطا لمفهوم تساوي البعد (equidistance) الموجود في شـــومسكي (1992 و1995)، وقـــد تم الـــلجوء لمفهـــوم تســـاوي الـــبعد لتجاوز الحالات التي تبدو أنها تـــخرق الأدنوية الـــمُنَسَّـــبَة (RelativizedMinimality) (انظـــر الهـــامش 65 مـــن الفصـــل الثالـــث) أو قـــيد الربط الأدنوي (Minimal Link Condition) (انظر الهامش 57 من الفصل الثاني).

[21] نستعمل التوافق هنا مقابلا للمصطلح *matching*.

[22] يشـــير شومســـكي (1998) إلى أن الـــتماثل يـــنبغي أن يكـــون في اختـــيار الســـمات لا في القيم التي تحملها.

[23] يعرف شومسكي (38:1998) التحكم المكوني الأقرب كالآتي:
يعـــد مجـــال الســـمة س هـــو مجال التحكم المكوني لـــ س، وتعد السمة الموافقة هـــ أقرب إلى س إذا لم توجد داخل مجال س سمة أخرى هـــ' توافق س، توجد هـــ في مجال هـــ'.

ويضـــم التمثـــيل المقدم في (10) مسبارين: الزمن والفعل الخفيف، وهدفين: الفاعل والمفعول. والسمة التي تحرك عملية التطابق بين العناصر المذكورة هي الإعراب والسمات التطابقية.، ويتم فحص السمات الإعرابية في (10) بواسطة النقل، إذا كان الفاعل والمفعول ينتقلان في التركيب الظاهر، ويتم الفحص الإعرابي بواسطة العملية طابق في حال إمكان الاستغناء عن النقل. وبعد التطابق يمحي المسبار بعد توافق السمات. ويلزم عن هذا التحليل أن عملية الجذب التي تقتضي نقـــل السمات لم تعد واردة، لأنها أصبحت مشتقة من مفهوم التوافق الذي يعني تماثل السمات الخاضعة للتطابق. أما عملية الفحص، فيمكن إرجاعها في إطار هذه المقاربة إلى حذف المسبار وسماتـــه بـــناء على التوافق مع هدف محلي نشيط، وإلى حذف السمات غير المؤولة التي تجعل الهدف نشيطا.

يتضـــح مما سبق أن فحص الإعراب البنيوي، بشكل عام، يتم إما بواسطة النقل، في إطار سلسلة غير عبثية، وإما بواسطة العملية طابق. وقد واكب هذه العملية الأخيرة تحول هام في نظـــرية الإعراب التي أصبحت سمات المسبار الإعرابية تلعب الدور الهام فيها (الرفع بالنسبة للـــزمن المتصـــرف والنصـــب بالنســـبة للفعل الخفيف والإعراب الفارغ بالنسبة للزمن غير المتصـــرف). فهـــذه السمات تقوم بـــ*معاينة* العنصر المرشح للضم في الموقع الملائم (الفاعل في مخصص الزمن والمفعول في مخصص الفعل الخفيف)، وتقوم كذلك بتحريك الحوسبة عن طريق تنشـــيط الموقـــع الهدف. فهاته الخصائص التي يملكها الإعراب تبين حاجة النظرية اللغوية إليه، واســـتجابته لأحد الشروط الأدنوية التي يقترحها شومسكي (27:1998)، كالآتي: "العلاقات الـــتي تدخـــل النسق الحاسوبي للغة البشرية، (أ) تفرضها قيود المقروئية، أو (ب) تنتج بصورة طبيعـــية عن العملية الحاسوبية." وبينا في الفقرة الثالثة استجابة الإعراب للجزء الأول من هذا الشرط وبينا في هذه الفقرة استجابته للجزء الثاني.

وإلى جانـــب الإعـــرابات الواردة في (8)، التي تخضع لعملية الفحص في البنية المجردة الممـــثل لهـــا بـــ(10)، نجد إعراب التجرد والإعراب الملازم أو الدلالي، وهما إعرابان لا يملكان وضعا واضحا في إطار البرنامج الأدنوي. وسنقوم لاحقا بتفحص هذين الإعرابين.

5. التَّسْويغُ الإِعْرَابِـــي

تلعب النظرية الإعرابيةَ دورا هاما في توزيع المركبات الحدية، كما أنها تعد آلية لتسويغ هـــذه المركـــبات المســـقطة أو المنتقاة من المعجم وآلية أيضا لتسويغ البنية المحورية تركيبيا.[24] فالملاحظ أن جميع المواقع المحورية تحتاج إلى الإعراب في التركيب. لنتأمل مثلا البنيات التالية:

[24] بعـــض الأعمـــال الـــتي اهتمـــت بمشـــكل الربط بين البنية الحملية المعجمية والبنية التركيبية اعتبرت أن الإعـــراب هـــو الـــذي يســـوغ البنـــية الحملية تركيبيا بواســـطة مبدأ الإسقاط (انظـــر مثلا بزتسكي Pesesetsky (1982) ومسام (Massam (1985)).

12) أ. فَتَح المفتاحُ البابَ
ب. فتح البابُ
ج. *فُتِح البابُ المفتاح
د. فُتِح الباب بالمفتاح

فالملاحظ عن الجملة (12ج) أنها لا تقبل وجود الموضوع المحوري المفتاح، رغم أننا نفهمها على أنها غير مختلفة عن الجملة (12أ). لكن بالنظر إلى الخصائص الصرف تركيبية، فإن الفعل في (12ج) مبني لغير الفاعل، وهذا البناء يجعله قاصرا عن إسناد الإعراب، وإعراب الرفع الوحيد الموجود في الجملة يفحصه الموضوع الباب، فبقي الموضوع المفتاح غير مسوغ إعرابيا، ولما سُوِّغ إعرابيا بواسطة الحرف في (12د) أصبحت الجملة سليمة.[25] ورغم أن الإعراب يلعب دورا أساسيا في تسويغ المواقع المحورية، فإنه لا توجد علاقة تناظر بين الإعراب والأدوار الدلالية. فإذا كان كل دور محوري يحتاج إلى إعراب، فليس كل مركب حدي يحمل إعرابا يعد موضوعا محوريا. فقد برهن الفاسي الفهري (1990 و1993) على أن الإعراب هو الذي يسوغ الضمائر المبهمة في التركيب، كما يحصل ذلك في الجملتين أسفله:

13) أ. إنه من غير المعقول أن تستمر المفاوضات
ب. ظننته انسحب الرحل

فالضمير المبهم المتصل ـــه في (13) لا مسوغ تركيبي له، فهو لا يملك محتوى دلاليا ولا تربطه أي علاقـــة محوريـــة مع المصدري *إن* والفعل *ظن*. وبما أن المبهم يحتاج إلى أن يسوغ مثل أي عنصر تركيبي، فإن الذي يقوم بهذا الدور هو الإعراب الذي يسند إليه بموجب مبدأ المصـــفاة الإعرابية، الذي يأخذ التعريف الوارد في (14). وبناء على هذا، فإن الضمير المبهم المتصـــل في (13) مسوغ بإعراب النصب الذي يسنده المصدري *إن* والفعل *ظن*.

ويلعـــب مـــبدأ المصفاة الإعرابية (Case filter) دورا هاما في تسويغ وتوزيع المركبات الحدية. ونقدم في الفقرتين الفرعيتين المواليتين تصورين مختلفين لهذا المبدأ، تصور صرفي وتصور محوري، وسندافع عن التصور الأول.

1.5 المصْفَاةُ الإعرابية

1.1.5 المقاربة الصرف صوتية

تـنـــبني النظرية الإعرابية على ما يعرف بمبدأ المصفاة الإعرابية التي تأخذ الصياغة الواردة في (14) :

14) *المصفاة الإعرابية* (شومسكي 1981:49)
*م س إذا كان م س يملك محتوى صوتيا ولا يحمل الإعراب.

[25] وحتى في حال عدم تحقق الموضوعات المحورية معجميا في موقع تركيبي، فإن الإعراب يقوم بتسويغ هذا الموقع، كما برهن على ذلك ردزي (1986) في دراسته للمفعول الفارغ في الإيطالية. انظر كذلك في الفصل الثالث من هذا البحث الدور الذي يقوم به الإعراب في تسويغ موقع الفاعل.

وتدل صياغة هذا المبدأ على أنه قيد وجيهي، فهو لا يسمح بتسويغ المركبات الاسمية والحدية المعجمية في الصورة الصوتية إلا إذا كانت تحمل إعرابا معينا.

تقضي المقاربة الصرف صوتية للمصفاة الإعرابية نوعين من المقولات التركيبية: الأثر وضم الكبير بحكم أنهما لا يملكان صورة صوتية، كما في (15) و(16)، تباعا:[26]

15) أ. ظننت [م و زيدا عالما]

ب. ظننت زيدا [م و ث زيد عالما]

16) أ. حاول الرجل [ضم كتابة الشعر]

ب. *حاول الرجل [هندٌ كتابة الشعر]

ينتقل فاعل الصفة في (15أ) إلى مجال فحص الفعل *ظن* في (15ب)، لأن المركب الوصفي لا يعد مجالا لفحص سمة النصب، ويقوم الأثر باحتلال موقع الاسم المنتقل في المركب الوصفي غير الموسوم إعرابيا. وتبين الجملة (16أ) كذلك أن ضم لا يحتاج إلى الإعراب بدليل حلوله في موقع مخصص البنية المدمجة الذي هو موقع غير موسوم إعرابيا، ولذلك فإن المركبات الاسمية ذات المحتوى المعجمي لا تحل بذلك الموقع، كما يدل على ذلك لحن (16ب).

أول تهديد للمقاربة الصرف صوتية، نجده في شومسكي ولاسنيك (1993) اللذين بينا أن ضم يحتاج إلى الإعراب. لنتأمل الزوج الجملي التالي:

16) أ. John wants [to be respected PRO]

ضم محترم يكون يريد جون

'يريد جون أن يكون محترما'

ب. John wants [PRO to be respected t_{PRO}]

ففي (16ب)، انتقل ضم من موقع الفضلة إلى مخصص الزمن غير المتصرف. وفي إطار البرنامج الأدنوي، فإن نقل الموضوعات (A-movement) يجب أن يخضع لمبدأ الملاذ الأخير. ولاحترام هذا المبدأ، اقترح شومسكي ولاسنيك أن ضم ينتقل لفحص الإعراب الفارغ. وخلافا للمبدأ (14)، أصبح من الممكن إعراب المقولات الفارغة صوتيا، وهذا الاقتراح يضعف بالطبع المصفاة الإعرابية في صيغتها المقدمة في (14).

ثاني تهديد للمقاربة الصرف صوتية للمصفاة الإعرابية تقدمه أمثلة نجدها في شومسكي (1986أ:95)، حيث تعد الجملة (17أ) مشتقة من البنية (17ب):

17) أ. *Who does it seem [t_{who} to be intelligent]?

ذكي يكون أثر يبدو ضم-مبهم فعل مساعد مَنْ

'*من إنه يبدو ذكيا'[27]

ب. It seems [who to be intelligent]

[26] الحرف ث في (15ب) اختصار لمقولة الأثر وبدل القرينة السفلى نستعمل نسخة من العنصر المنتقل للدلالة على أنه مربوط بهذا الموقع التركيبي.

[27] هذه الجملة لاحنة بتأويل الضمير المتصل على الإبهام.

تعد الجملة (17أ) لاحنة، لأن المركب الاستفهامي غير موسوم إعرابيا في البنية السطحية. وتعجز المصفاة الإعرابية عن تفسير هذا اللحن، لأنها لا تنطبق على الأثر الذي يربط المركب المنقول ويوجد في موقع غير موسوم إعرابيا في الجملة المدمجة. ولا يمكن حل المشكل المطروح في (17أ) بافتراض أن الذي يخضع للمصفاة الإعرابية هو المركب الاستفهامي، لأن مصدر انتقاله في الجملة المدمجة غير المتصرفة غير موسوم إعرابيا، كما تمثل ذلك البنية (17ب).

لتجاوز المشاكل التي تطرحها المصفاة الإعرابية في صياغتها الموجودة في (14)، اقترح شومسكي (1981) ربط المصفاة الإعرابية بالوسم المحوري في إطار ما يعرف بقيد المنظورية (Visibilty Condition). ونسمي هذا الاقتراح بالمقاربة المحورية للمصفاة الإعرابية، ونناقشها في الفقرة الفرعية الموالية.

2.1.5 المقاربة المحْوَرية

تنبني المقاربة المحَورية على إعادة صياغة مبدأ المصفاة الإعرابية في إطار قيد المنظورية. ومفاد هذا القيد أن الموضوعات يجب أن تكون موسومة إعرابيا لكي تتمكن من أن توسم محوريا. ويفترض هذا القيد أن الإعراب والأدوار المحورية خصائص للسلسلة. ونقدم صياغة هذا القيد الذي ينسبه (شومسكي 1986أ) إلى يوسف عون، كالآتي:

18) يعد الموقع م منظورا للوسم المحوري داخل سلسلة،
إذا كانت السلسلة تضم موقعا موسوما إعرابيا.

يتضمن قيد المنظورية خاصيتين هامتين بالنسبة للإعراب. تتمثل الأولى في أن المصفاة الإعرابية أصبحت قيدا على السلاسل التركيبية، وبذلك أصبحت المقولات-الموضوعات الفارغة والمعجمة كلها تخضع للمصفاة الإعرابية. ومن ثمة، يمكن إرجاع لحن (17أ) إلى أن السلسلة (*who, t*) غير منظورة للوسم المحوري، لأنها غير موسومة إعرابيا. وتتمثل الخاصية الثانية في أن مبدأ المصفاة الإعرابية لم يعد قيداً صرفيا على سلامة المركبات الحدية في الصورة الصوتية، بل أصبح مرتبطا ببنية الموضوعات باعتباره قيد سلامة على تأويل الموضوعات محوريا في الصورة المنطقية. والربط بين الإعراب والأدوار الدلالية، كما هو مقترح في (18)، اعتباطي، فأي إعراب يمكنه أن يأخذ أي دور دلالي والعكس صحيح.

يطرح هذا التأويل المحوري للمصفاة الإعرابية مجموعة من القضايا النظرية والتجريبية. فمن الناحية النظرية، لا شيء يستوجب بالضرورة هذا الربط بين الأدوار الدلالية والإعراب. وإذا نقلنا النقاش إلى البرنامج الأدنوي، يصبح المشكل أكبر. فالأدوار الدلالية معلومات مؤولة في مستوى الصورة المنطقية، في حين أن الإعراب غير مؤول في هذا المستوى. ولذلك، فإن ربط التأويل المحوري للموضوعات بالإعراب يبدو غير مبرر.

المشـكل الـنظري الـثاني الذي تطرحه صياغة قيد المنظورية المقدمة في (18) في إطار الـبرنامج الأدنـوي هـو أن الإعراب أصبح سمة مستقلة عن الأدوار الدلالية. فلم يعد يسند الإعـراب إلى الاسماء في التركيب، كما أشرنا إلى ذلك، بل أصبح سمة صرفية يأخذها الاسم أثـناء تكويـن التعداد. والدور الذي تقوم به هذه السمة في التركيب هو أنها تفسر جزئيا لماذا توجـد نقيصـة (imperfection) الـنقل في اللغة، أي لماذا بعض المركبات الحدية لا تظهر في الصورة الصوتية في المكان الذي من المفروض أن تؤول فيه. ويكمن التفسير الجزئي الذي تقدمه نظـرية الإعـراب في أن بعض هذه المركبات ينتقل لفحص الإعراب. وبذلك، فإن الإعراب يساهم في تبرير المقاربة الاشتقاقية التي يدافع عنها شومسكي في البرنامج الأدنوي. أما ما يقوله قيد المنظورية فهو أن الاسماء يجب أن تأخذ الإعراب لكي تؤول محوريا، وهذا الجواب لا يجيب عن أي سؤال أدنوي.

المشـكل الـنظري الثالـث والمرتبط بالثاني هو أن قيد المنظورية قائم على أن الوسم الإعرابي والوسم المحوري يتم في نفس السلسلة، غير أن البرنامج الأدنوي يقوم على التمييز بين الوسم المحوري وفحص الإعراب. فبحكم أن الإعراب سمة صرفية، فإنه يفحص في سلسلة غير عبثـية، وبحكـم أن الأدوار الدلالية ليست سمات، فإنها لا تسند في سلسلة، ولذلك لا تخضع للفحـص. فالوسم المحوري وفحص الإعراب إجراءان مختلفان ومنفصلان. فهذه القضايا تظهر أن المقاربـة المحورية للمصفاة الإعرابية المقدمة في إطار قيد المنظورية في (18) مقاربة غير ملائمة في إطـار الـبرنامج الأدنوي. ونقدم في الفقرة الفرعية الموالية مشكلا تجريبيا تقدمه معطيات الضمائر المبهمة أمام قيد المنظورية.

1.2.1.5 المُبْهَمَات

يلاحـظ عـن التأويل المحوري للمصفاة الإعرابية أنه ينطبق في اتجاه واحد. فالمركبات الحدية الموسومة محوريا تحتاج بالضرورة إلى الإعراب، لكن المركبات الحدية غـير الموسومـة محوريـا لا تحتاج بالضرورة إلى الإعراب. وبناء على هذا، فإن المركبين الاسميين *نهاية وأسـتاذ* في (19)، يمكنهما أن لا يحملا إعرابا:

19) أ. نهايةُ أسبوع موفقة أتمناها لكم
ب. *نهايةَ أسبوع موفقة أتمناها لكم
ج. زيدٌ أستاذٌ
د. *زيدٌ أستاذاً

لكـن خلافـا لقيد المنظورية، فإن المعطيات تبين أن المركبين الاسميين المذكورين يحتاجان إلى إعـراب وأن هـذا الإعراب يجب أن يكون الرفع، كما يدل على ذلك لحن الجملتين (19ب) و(19د) اللـتين يحمـل فيهما المركبان الاسميان إعراب النصب. لاحظ أن المصفاة الإعرابية في صورتها المقدمة في (14) تستوجب حمل *نهاية وأستاذ* للإعراب.

وتطرح المبهمات نفس المشكل الذي يعترض قيد المنظورية في (19)، لكن بشكل أكثر حـــدة. فالمـــبهمات لا تظهر إلا في المواقع الإعرابية ولا تظهر في المواقع المحورية، لأنها ليست موضوعات ذات محتوى دلالي، رغم أنها يمكن أن تظهر في موقع موضوع (A-position)، كما في (21). لنتأمل الجمل التالية:[28]

20) أ. مستحيل أن نتفق يوما

ب. ؟؟هو مستحيل أن نتفق يوما

ج. إنه مستحيل أن نتفق يوما

21) أ. **It seems [there is a man in the room]**

غرفة ال في رجل يكون مبهم يبدو مبهم

'يبدو أن هناك رجلا في الغرفة'

ب. **It seems *[there to be a man in the room]**

كان[- متصرف]

تـــبين الجمل العربية أن الضمير المبهم هو لا يأتي في سياق الجمل الاسمية، كما تدل على ذلك مقبولـــية الجملـــة (20ب) المتدنية. ويبدو أن سبب المقبولية المتدنية إعرابي. فلما سوغ الضمير إعرابـــيا، كما في (20ج)، أصبحت الجملة سليمة. ولنفس السبب تعد الجملة (21ب) لاحنة. فخلافا للجملة (21أ)، يوجد الضمير المبهم *there* في (21أ) في موقع فاعل الجملة غير المتصرفة، وهـــو موقع غير موسوم إعرابيا، وغياب الإعراب يؤدي إلى عدم تسويغ الضمير. وهذا السلوك الـــذي تسلكه المبهمات يجعل المصفاة الإعرابية المربوطة بالوسم المحوري عاجزة عن تفسير لحن المعطيات الواردة في (20) و(21).

لـــتجاوز المشكل الذي تطرحه الأمثلة المماثلة لـــ(21ب)، اقترح شومسكي (1986أ و1992) أن المـــبهم *there* وشـــريكه *a man* يكونـــان سلسلة تركيبية، وبذلك يخضعان لقيد السلسلة (CHAIN Condition)، الذي يقول:

22) *قيد السِّلْسلَة* (شومسكي 1986أ:137)

إذا كانت سَ= (ع1، ...، عن) سلسلة كبرى، فإن عن تحتل موقعها المحوري الوحيد، وتحتل ع1 موقعها الإعرابي الوحيد.

وبـــناء عـــلى (22)، فإن المبهم في (21أ) سيكون مسوغا في السلسلة (*there, a man*). ويحتل المـــبهم في هذه السلسة الموقع الإعرابي، في حين يحتل الشريك الموقع المحوري. وفي هذا التحليل يقوم المبهم بتسويغ الشريك الذي يحتاج إلى الإعراب ليكون منظورا في الصورة المنطقية. لذلك ينتقل الشريك في الصورة المنطقية ليلتحق بالمبهم، فيُحذف المبهم ويعوضه الشريك. وبناء على هذا، تأخذ الجملة (21أ) التمثيل الوارد في (23) في الصورة المنطقية:

23) **It seems [a man is in the room]**

[28] المعطيات العربية مأخوذة من الفاسي الفهري (1993: 56-58).

يصـــطدم الحـــل المقترح للأمثلة الإنجليزية بأمثلة مضادة، كتلك التي نجدها في الفاسي الفهري (58:1993) في مثل:

24) حسبته جاء أخوك

يقترح الفاسي الفهري أن اشتقاق هذه الجملة يتم وفاقا للتمثيل الآتي:

25)

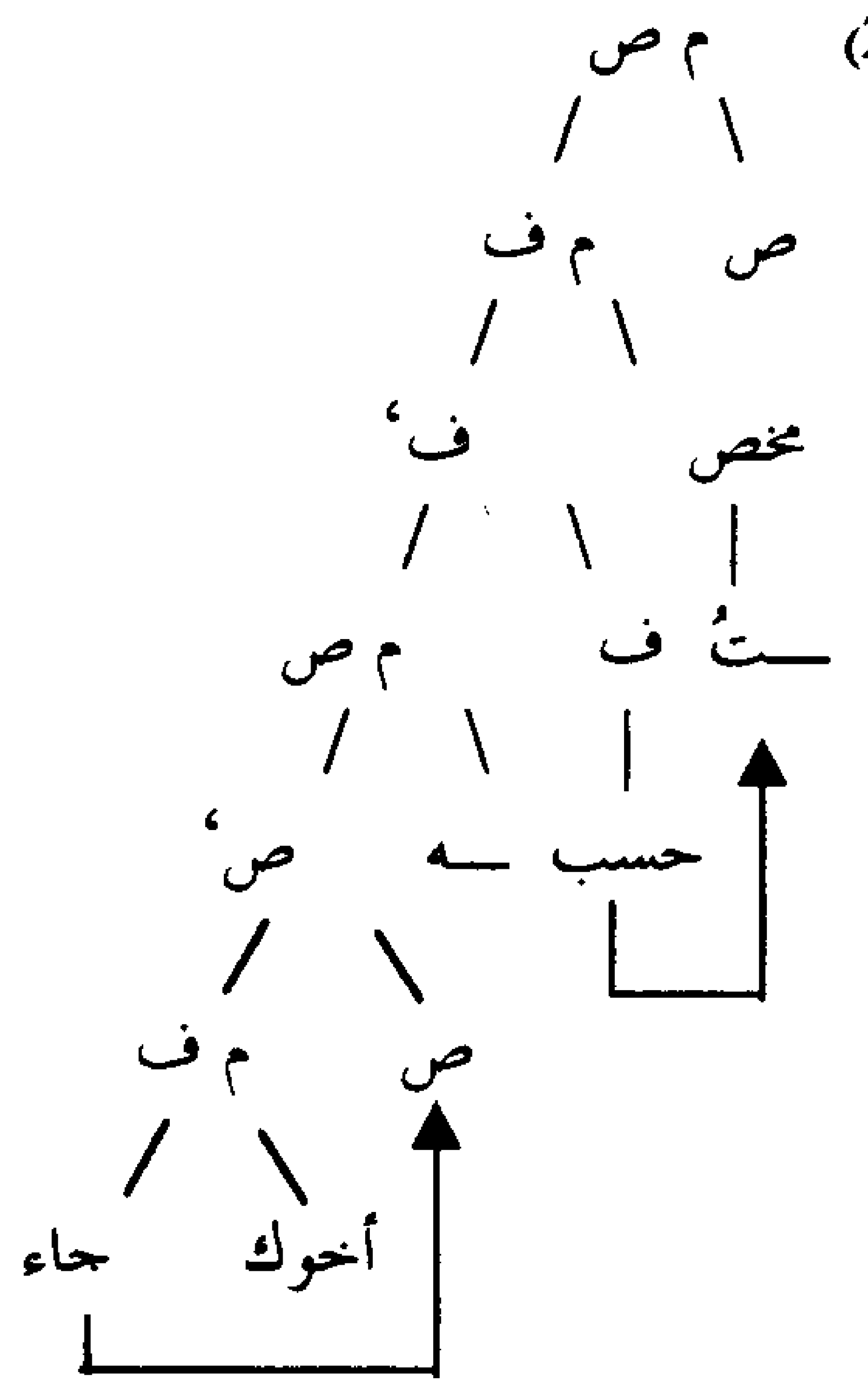

ففـــي هذه البنية لا يمكن أن يكوِّن المبهم ـــه وشريكه المحوري المفترض *أخوك* سلسلة، لأن المبهم يحمل إعراب النصب بينما يحمل الشريك إعراب الرفع. فنحن أمام سلسلة بإعرابين، وهذا بالطبع يخرق قيد السلسلة الموضوع في (22) الذي يشرط أن تضم السلسلة موقعا إعرابيا واحدا.

ويمكن أن نقترح تحليلا آخر للجملة (24) غير ذلك المقدم في (25). وينبني هذا التحليل على أن المبهم لا يحتل موقع مخصص الصرفة السفلى، بل يحتل موقعا خارج إسقاطها، بدليل أن موقع مخصص الصرفة يمكن أن يكون مملوءا بالفاعل المتقدم أو الموضع، كما في (26):

26) حسبته أخوك جاء

وبـــناء على هذا، يكون شريك الضمير هو الجملة أو القضية *جاء أخوك*، التي تعد فضلة للفعل حســـب، وموقع الفضلة موقع محوري بالتعريف (انظر شومسكي 1986أ و1992). ومن هنا، يكون رأس السلسلة هو الموقع الإعرابي الوحيد الذي يحتله المبهم، ويكون قدمها هو الجملة التي تحـــتل الموقـــع المحوري الوحيد. وهكذا، على غرار ما يحدث في الإنجليزية في (21أ) و (23)، سيستبدل الشريك *جاء أخوك* بالمبهم في الصورة المنطقية وسنحصل على البنية التالية:

27) [حسبت جاء أخوك]

إن هذا التحليل الذي قدمناه للمبهم في اللغة العربية ينقذ قيد المنظورية جزئيا فقط. فإذا سلمنا بأن شريك المبهم في البنى المماثلة لـ(24) جملي، فإن جملا مثل (20ج) ستكون مهددة لتحليل شومسكي للمبهمات القائم على قيد المنظورية المصوغ سلسليا في (18).[29] فرغم أن المبهم في (20ج) يحتل الموقع الإعرابي الوحيد، فإن شريكه الجملي لا يحتل موقعا محوريا. فالسلسلة (هو، *مستحيل أن تتفق*) الموجودة في (20ج) تخرق قيد السلسلة، لأنها لا تضم موقعا محوريا، وفي هذا إضعاف لتحليل شومسكي للمبهمات التي يستفاد منه أننا نحتاج إلى هذه العناصر التركيبية باعتبارها إجراء إعرابيا لتسويغ شريك يحتاج إلى الإعراب لكي يؤول دلاليا في الصورة المنطقية. وبغض النظر عن ما هو التحليل الملائم لتركيب المبهمات المقارن، فإن ما يبينه المعطى الوارد في (20ج) هو أن التسويغ الإعرابي لا يرتبط بالضرورة بالوسم المحوري. وهذا يبين أيضا أنه لا يمكن الاستغناء عن المصفاة الإعرابية لصالح قيد المنظورية، كما يذهب إلى ذلك شومسكي (1986أ)، وإلا لما استطعنا أن نرصد الفرق بين (20ب) و(20ج).

تؤكد المشاكل النظرية والتجريبية التي أثرناها أعلاه أن التأويل المحوري للمصفاة الإعرابية في صورة قيد المنظورية تأويل غير ملائم نظريا وغير كاف تجريبيا. وبناء على هذا، نعتبر أن النظرية الإعرابية تحتاج إلى المصفاة الإعرابية. لكن ليس في صورتها المقدمة في (14).

إن الأساس الذي بني عليه المبدأ (14) يتمثل في أن المركبات الاسمية عارية من الإعراب، ويسند إليها الإعراب عندما تنطبق عليها العمليات التركيبية. غير أن التأويل الصوتي لـ(14) يبدو متناقضا مع البرنامج الأدنوي. فشومسكي (1992) يذهب إلى أن المبدأ (14) ينطبق في الصورة المنطقية، أي في التركيب الخفي، لا في الصورة الصوتية. وهذا المذهب الجديد يتفق مع الافتراض القاضي بأن المركبات الاسمية أصبحت تدخل التركيب معربة وأن العمليات التركيبية لم تعد تتكفل بإسناد الإعراب، بل بفحصه. وفي هذا الإطار، أصبح مبدأ المصفاة الإعرابية يعني أن الإعراب الذي تحمله المركبات الاسمية ينبغي أن يسوغ ويفحص بواسطة العلاقة الشجرية مخصص-رأس الواردة في (10) أثناء الحوسبة من التعداد إلى الصورة المنطقية، والسمات الإعرابية غير المسوغة في الصورة المنطقية لا تعد مشروعة،[30] وتؤدي بالتالي إلى سقوط الاشتقاق. والواضح أن هذا التأويل الذي أصبحت تأخذه المصفاة الإعرابية يجعلها تكرر نظرية الفحص، لأن هذه النظرية، في استقلال عن نظرية الإعراب، تشترط فحص جميع السمات الصرفية، بما فيها السمات الإعرابية، التي تدخل التركيب. وتعد السمات غير المفحوصة عناصر غير شرعية في الصورة المنطقية، وتمنع الاشتقاق من التقاطع (**convergence**). وبناء على هذا، فإن مجال المصفاة الإعرابية يجب أن يبقى محصورا في كونها قيدا على ضرورة حمل المركبات الاسمية للإعراب، ويشترط المبدأ (5) أن يؤول هذا الإعراب في الصورة الصوتية. وتحدد مبادئ

[29] انظر الفاسي الفهري (1991-1993) في دراسة وافية عن المبهمات في اللغة العربية، ونشير هنا إلى أننا سنحيل على المرجع المذكور فيما سيأتي من فصول هذا البحث بالفاسي الفهري (1993).

[30] انظر لاسنيك (1993).

النظرية الإعرابية مواقع التسويغ الإعرابي المرسومة في (10). أما ضرورة فحص السمات الإعرابية أثناء الحوسبة من التعداد إلى الصورة المنطقية، فتحددها نظرية الفحص أو عملية طابق العامة، في استقلال عن المصفاة الإعرابية أو النظرية الإعرابية.

وتصطدم نظرية الفحص بمشكل معالجة بعض السمات الإعرابية التي تفترض النظرية الإعرابية وجودها، ويتعلق الأمر بإعراب التجرد والإعراب الدلالي. ويتمثل المشكل الذي يطرحه هذان الإعرابان في كونهما إعرابين لا يخضعان للعمليات التركيبية.

6. إعرابات غير مَفْحُوصَة

1.6. إعراب التَّجَرُّد

لقد افترض مجموعة من الباحثين أن اللغات الطبيعية تملك، إلى جانب الإعراب البنيوي أو الإعراب الموسوم، إعراب التجرد (default Case). ونجد هذا الإعراب في البنى غير الموسومة إعرابيا.[31] وبتعبير آخر، فإن هذا الإعراب غير مسوغ داخل علاقة شجرية من العلاقات القائمة في (10)، ومعنى هذا أنه لا يخضع للفحص أثناء العمليات الحاسوبية المنطبقة في اتجاه الصورة المنطقية. وعدم فحص هذا الإعراب في الصورة المنطقية يُسقط الاشتقاق وعدم تسويغه يخرق مبدأ التأويل التام (Full Interpretation Principle)، الذي نقدمه بعد شومسكي (1986أ:98)، كالآتي:

28) *مبدأ التأويل التام*

كل عنصر من عناصر وجيهة الصورة الصوتية والصورة المنطقية
يجب أن يكون له تأويل، أي أن يكون مسوغا.

فالمشكل الذي يطرحه إعراب التجرد يتمثل في أن هذا الإعراب يستجيب، من جهة، للمصفاة الإعرابية التي تقضي بضرورة حمل المركبات الاسمية للإعراب، وفي أنه يخرق المبدأ (28) ومبادئ نظرية الفحص أو طابق، كما في (11)، من جهة أخرى. ولتجاوز هذا المشكل، نفترض أن إعراب التجرد لا يخضع للفحص،[32] بناء على الافتراض العام الذي ندافع عنه في الفصل الثالث والقاضي بأن السمات المتجردة لا تخضع للفحص.

[31] يعرف الفاسي الفهري (1990:68) إعراب التجرد، كالآتي: "فهو إعراب يتيح لعدد من المركبات الاسمية والوصفية التي لا يعمل فيها عامل بنيوي أن تحمل إعرابا غير معمول فيه، كإعراب "آخر لحظة" لإنقاذ البنية من المصفاة الإعرابية."

[32] وجود هذا الإعراب في الصورة الصوتية لن يطرح أي مشكل لأننا نعد الإعراب مؤولا في هذا المستوى.

1.1.6 توزيع إعراب التَّجَرُّد في العربية

يعد إعراب الرفع في اللغة العربية إعراب تجرد، كما بين ذلك الفاسي الفهري (1990).[33] ويعد الإعراب الذي يحمله المبتدأ في (29) إعراب تجرد، رغم أن الجملة الاسمية تملك بنية وظيفية تتضمن إسقاطا للزمن:

29) هندٌ حزينةٌ

ويتميز هذا الإعراب بكونه يزول بدخول العوامل البنيوية، كما في (30) التي يأخذ فيها المبتدأ إعراب النصب بواسطة *إن*:

30) أ. إنّ هنداً حزينةٌ

ب. ظننت هندا حزينةً

ويذهب الفاسي الفهري (1990) إلى أن إعراب الخبر في (29) و(30أ) إعراب تجرد كذلك. ويعتبر بالمقابل أن النصب الذي تحمله الصفة الحملية في (30ب) إعرابا محوريا، وهو إعراب نجده مع *ليس* كذلك في (31):

31) ليست هندٌ حزينةً

ونتبنى في هذا البحث افتراض الفاسي الفهري القاضي بأن إعراب الرفع في العربية إعراب تجرد، كما سندافع في الفصل الرابع عن افتراضه القاضي بأن إعراب الاسم المتقدم في (32) إعراب تجرد كذلك:

32) هندٌ جاءت

ونفترض أن هذا الإعراب لا تنطبق عليه عمليات الفحص، كما سنبرز ذلك في الفصل الثاني، غير أننا سنبين أن إعراب النصب الذي تحمله الصفة في (30ب) و(31)، ليس إعرابا دلاليا.[34]

2.6 الإعراب الدلالي

1.2.6 إعراب النصب وتراكيب النَّسْخ

لقد رأينا سابقا أن أهم ما يميز الإعراب الملازم/الدلالي أنه يسند في البنية العميقة ويشترط وجود علاقة دلالية بين الواسم الإعرابي والمركب الاسمي الموسوم. فلنتأمل في ضوء هذا التحديد المعطيات التي تقدمها تراكيب النسخ الواردة في (30ب) و(31)،[35] إلى جانب المثال الوارد في (33):

[33] الظاهر أن اللغات تختلف في تحديد ما هو إعراب التجرد، حتى وإن كانت تشترك في نفس النسق الإعرابي. فرغم أن النسق الإعرابي في الإنجليزية يشبه نسق العربية في كونه نسق رفع-نصب، فقد بين بعض اللسانيين أن إعراب التجرد في الإنجليزية هو المنوح وليس الرفع، كما زعم ذلك البعض الآخر (انظر في هذا الأمر دي هوب (1992) DeHoop). وقد استدل كليما (1964) Klima على أن إعراب التجرد في الضمائر في الإنجليزية قد انتقل من الرفع إلى النصب.

[34] يشير الفاسي الفهري (1993) إلى أن *ليس* و*كان* تسندان النصب إلى فضلتهما الحملية، وهذا يوحي بأن إعراب الفضلة الحملية بنيوي، كما سندافع عن ذلك في الفقرة الموالية.

[35] نقصد بتراكيب النسخ البنيات التي يدخل فيها ناسخ إعرابي ينسخ إعراب المبتدأ والخبر، كما يبين ذلك النحاة العرب القدماء.

33) كانت هندٌ حزينةً

أول مـــا يلاحظ عن هذه المعطيات أن الصفة *حزينةً* فيها لا تربطها أي علاقة وسم محوري مع *ظـــن* أو *ليس* أو *كان* أو *ما*. ويمكننا أن نبين غياب هذه العلاقة بشكل أكثر وضوحا في إطار نظـــرية بزتسكي (1982) التي نجدها متبناة في شومسكي (1986أ).[36] وتقوم هذه النظرية على الاســـتغناء عـــن الانتقاء المقـــولي (categorial selection) وإرجـــاعه إلى الانـــتقاء الدلالي (semantic selection) وإلى الـــنظرية الإعرابية. ويُؤَول الوسم الإعرابي في إطار نظرية بزتسكي عـــلى أنه سمة معجمية ترتبط بالأفعال في المعجم. وبناء على هذا، تخصص الأفعال بكونها تحمل السمة [+إع(ـــراب)] أو لا تحملها، وامتلاكها لهذه السمة هو الذي يجعلها تنتقي مركبا حديا يحقق السمة.

لنعد الآن إلى المثال (30ب). فالفعل *ظن* ينتقي دلاليا قضية (proposition) تأخذ تمثيلها البنـــيوي الاعتـــيادي (canonical structural representation)، بمصطلـــحـــات كريمشـــو (Grimshaw (1981، في صـــورة مركب مصدري، كما في (34)، وقد لا يتحقق معجميا هذا المصدري، كما في (30ب):

34) ظننت أن هنداً حزينةٌ

ويملك الفعل *ظن* كذلك السمة [+إع]، لذلك يسمح بتوارد المركبات الحدية معه في جمل مثل (35):

35) أ. ظننت ذلك

ب.ظننت الغَدْرَ، لذلك لم أحضر

ويتـــبين من الأمثلة الواردة في (34) و(35) أن الفعل *ظن* لا ينتقي دلاليا صفة، وبناء على ذلك فإن الصفة *حزينةً* في الأمثلة التي مرت لا تمثل خصائصه الانتقائية، كما أنه لا يمكنه أن يسمها إعرابيا لأنه مخصص في المعجم بسمة إعرابية واحدة هي التي تظهر على المركبين الحديين، *ذلك والغـــدر* في (35). والذي يدل كذلك على أن موقع الصفة ليس موقعا إعرابيا هو إمكان ظهور بعض المركبات التي لا تحتاج إلى إعراب في موقعها، مثل الفعل والمركب الحرفي، كما في (36أ) و(36ب)، تباعا:

36) أ. ظننت هندا قرأت الكتاب

ب. ظننت هندا في البيت

فـــلا توجد إذن، لا علاقة انتقائية ولا محورية لتبرير نصب الصفة *حزينة* في المعطيات السابقة. ونفـــس الشيء ينطبق على باقي الأمثلة التي ترد فيها الصفة. فالفعل *كان* في (33) فعل صُرفي مســـاعد لا يملـــك بنية حملية، ومن ثمة لا يملك انتقاء دلاليا بالمعنى المبين أعلاه. وحرف النفي المتصرف *ليس* في (31) لا يملك كذلك بنية حملية، ولذلك لا يملك خاصية الانـــتقاء الـــدلالي،

[36] انظر كذلك الفصل الثاني في شأن الانتقاء الدلالي.

ومن ثمة لا يمكنه إلى جانب، الفعل كان أن يسند إعرابا دلاليا إلى الصفة. وتبين المعطيات أيضا أن موقع الصفة في (31) و(33) ليس موقع إعراب ملازم، بدليل أن موقع الصفة يمكن أن يحتله الفعل أو المركب الحرفي، كما في (37) و(38)، بشكل مماثل لما رأيناه في (77):

37) أ. كانت هند قرأت الكتاب
ب. كانت هند في البيت
38) أ. لست تقول هذا
ب. ليست هند في البيت

ونلاحظ أن الأفعال التي تنتقي سمة إعرابية لا تقبل أن تتحقق سمتها الإعرابية في صورة فعل أو مركب حرفي، مثل الفعل منح في (39):

39) أ. منح زيد هندا الاختيار
ب. *منح زيد هندا في البيت
ج. *منح زيد هندا تكتب

فخصائص *ظن* و*ليس* و*كان* الإعرابية والدلالية، تبين أن هذه العناصر لا يمكنها أن تسند إعرابا دلاليا إلى الصفة في (30) و(31) و(33)، تباعا. وإذا صحت هذه النتيجة، فإنه يتحتم علينا تحديد مصدر نصب الصفة في الأمثلة المقدمة أعلاه. لتـبيان ذلك، نقترح بعد بزتـسكي (1993) أنه ينبغي التمييز بين نوعين من السمات الإعرابية، سمات تسند إلى الموضوعات وسمات تسند إلى غـير الموضوعات. والمقصود بغير الموضوعات المركبات التي ليست جزءا من البنية الحملية للفعـل وليست من الملحقات. فالفعل *to complain* (شكا) في الإنجليزية يقبل عادة المركب المصدري فضلة له، ولا يقبل مركبا اسميا، كما يتضح ذلك من لحن الجملة (40):

40) *He complained their leaving
رحيل هم اشتكى هو
'اشتكى من رحيلهم'

لكـن هـذا الفعـل يقـبل مركـبا اسميا يسند إليه النصب في التراكيب الدالة على النتيجة (resultative)، كما في (41):[37]

41) He complained himself hoarse about the bad coffee
القهوة رديئة الـ حول مبحوحا نفسه اشتكى هو

[37] يلـزم عـن اقـتراح بزتسـكي أنـه لا توجد علاقة مباشرة بين إسناد الإعراب وبنية الموضوعات، كما يفعل ذلك بورزيو (1986) Burzio في تعميمه المعروف بتعميم بورزيو، الذي نقدمه كالآتي :
أ) الفعل الذي لا يملك موضوعا خارجيا لا يسند إعراب النصب
ب) الفعل الذي لا يسند إعراب النصب لا يسم محوريا موضوعا خارجيا

وتعميما لهذا الاقتراح، نفترض أن *ظن* و*كان* و*ليس* تسند إعرابا بنيويا إلى الصفة حزينةً التي لا تعــد موضــوعا محوريا لهذه العناصر. ويتصرف هذا الإعراب مثل إعراب المفعول في (42) من حيث قبول المكون المنصوب للنقل، كما يظهر ذلك في (43):[38]

42) أ. ألف الرجل رواية
ب. روايةً ألف الرجل
43) أ. حزينةً ظننت هندا
ب. حزينةً كانت هند
ج. ليست حزينة هند

ومن المعروف أن المكونات التي تحمل الإعراب الدلالي لا تقبل النقل. وفي إطار التعريف الذي قدمناه للإعراب الدلالي، فإن امتناع النقل متوقع بحكم أن هذا الإعراب يسند في البنية العميقة، خلافا للإعراب البنيوي الذي يسند بعد انتقال المركبات الحدية في البنية السطحية. وإذا انتقلت المكونات التي تحمل عادة الإعراب الدلالي، فإن ذلك يكون لضرورة إعرابية، مثل حالة الفاعل المتمــنع (quirky subject) في الإســلندية، وإعــراب التبعيض (partitive Case) في الإيطالية، وتصـــبح هذه الإعرابات بعد النقل بنيوية.[39] وإذا تأملنا المعطيات الواردة في (43)، فإننا لا نجد أي مبرر إعرابي لانتقال الصفة المنصوبة.

وتقـــدم العربـــية معطيات أخرى تبين أن النصب في غير الملحقات لا يكون دائما إلى الموضـــوعات. فالمصدري *إنّ* يملك في المعجم السمة [+إع]،[40] وتتحقق هذه السمة في صورة مركـــب حـــدي، كما يتضح ذلك في الجملة (30أ)، التي نعيدها هنا في (44)، حيث تسند *إن* النصب دون أن يكون المنصوب موضوعا محوريا لها:

[38] لا يجـــوز في المـــثال (43ج) أن تنـــتقل الصـــفة إلى صـــدر الجملـــة، ويـــرجع هـــذا الأمر إلى أن بعض الأدوات الوظيفـــية تمـــنع الـــنقل فوقهـــا. فمقولـــة المصدري الوظيفية إنّ، مثلها مثل أداة النفي المتصرفة في (43ج)، تسمح بالخَفْقِ،كما في (ج)، ولا تسمح بالنقل فوقها، كما في (ب):
أ) إن زيدا في الدار
ب) *زيدا إن في الدار
ج) إن في الدار زيدا
لكـــن خلافـــا لأداة الـــنفي، فـــإن المصـــدري *إنّ* لا يســـمح بالخفق إلا مع المركبات الحرفية، كما يدل على ذلك لحن الجملة (ه):
د) إن خالدا مريض
هـــ)*إن مريضٌ خالدا
ويبقى تفسير هذا السلوك التركيبي للمصدري *إن* خارج دائرة اهتمامنا في هذا المكان.

[39] انظر في هذا سكردسن (1991) Sigurdsson وبلليتي (1988) Belletti، ودي هوب (1992).

[40] إن الـــتفاعل الـــذي يقـــيمه بزتســـكي (1982) بين الانتقاء الدلالي والتخصيص الإعرابي ينسحب أساسا عـــلى الأفعـــال، ونذهـــب في هـــذا البحـــث إلى أن التخصيص الإعرابي ينسحب على عناصر غير فعلية، مـــثل المصـــدريات. وبـــناء عـــلى هـــذا، يمكنـــنا الحديـــث عـــن نوعين من الانتقاء، انتقاء دلالي يخص الموضـــوعات التركيبـــية الـــتي لهـــا بنـــية حملـــية، والانتقاء الإعرابي الذي يشمل العناصر التي لها القدرة على الوسم الإعرابي، سواء أكانت لها بنية حملية أم لا.

44) إنَّ هنداً حزينةٌ

وتقدم هذه الجملة حجة أخرى على أن إعراب الصفة في الجمل (30ب) و(31) و(33) ليس إعرابا معجميا كذلك، بدليل أن هذا الإعراب تغير من النصب إلى الرفع.[41] فغياب العلاقة المحورية بين الصفة وعواملها في الجمل السالفة الذكر، وغياب معنى معجمي خاص يميز موقعا في هذه الجمل من موقعها في الجملة (44)، وتعاقب الإعرابات المختلفة عليها، يبين أن إعرابها بنيوي، كما اقترحنا، وليس إعرابا دلاليا أو معجميا.

علاوة على الحجج التجريبية التي قدمناها ضد دلالية النصب الموجود في البنى المماثلة لـ(30ب)، فإن مقتضيات البرنامج الأدنوي النظرية تجعل الإعراب الدلالي بالشكل المحدد به في شومسكي (1986أ) مفهوما غير ملائم. فقد أشرنا إلى أن الإعراب الدلالي يسند في البنية العميقة عبر علاقة عمل وعلاقة محورية تجمع العامل بمعموله. وأهم ما أصبح يميز نظرية الإعراب في البرنامج الأدنوي أنها استغنت عن مفهوم العمل، كما رأينا، لصالح مفهوم الفحص. بالإضافة إلى هذا، فإن التمييز بين إعراب بنيوي في البنية السطحية وإعراب دلالي في البنية العميقة لم يعد واردا، لأن مفهومي البنية العميقة والسطحية لم يعودا واردين باعتبارهما مستويين نحويين مستقلين داخل التصميم الداخلي للنحو. وتتميز النظرية الإعرابية كذلك في البرنامج الأدنوي بأنها تنظر إلى الإعراب بوصفه سمة صرفية، كما رأينا، تدخل التعداد وتخضع للعمليات الحسابية في التركيب. وبناء على هذا، يصعب افتراض وجود إعراب آخر لا يرتبط بخصائص الاسم الصرفية ولكن بالدور المحوري الذي يحمله هذا الاسم في موقع قار ومحدد. وخلافا للإعراب البنيوي، لن يخضع هذا الإعراب للعمليات الحسابية التي تنطبق في التركيب في صورة عملية فحص. فعلى النظرية أن تميز إذن بين نوعين من الإعراب: إعراب بنيوي محوسب وإعراب دلالي غير محوسب.[42] ومثل هذا التمييز سيحدث تناقضا واضحا في تصور الإعراب. فالسمات الإعرابية سمات غير مؤولة في وجيهة المعنى وتحذف بعد الفحص في اتجاه الصورة الصوتية، كما رأينا. غير أن الإعراب الدلالي يجعل السمات الإعرابية سمات مؤولة. فهذا الإعراب يعني أن هناك تأويلا دلاليا محددا يلازم مركبا معينا في موقع ثابت، وبحكم ذلك يأخذ إعرابا ثابتا لتبيان هذا التلازم. وعليه فمثل هذا الإعراب لا يمكن أن تحذفه أو تمحوه العمليات الحاسوبية وإلا لن يتمكن المركب المقصود من أن يؤول في الصورة المنطقية. وهكذا

[41] يبدو أن السبب في انتقال النصب من الصفة إلى فاعلها في (44)، خلافا لما نجده في الأمثلة المتضمنة لـ*كان* و*ليس* و*ظن*، راجع إلى الخاصية التي تتميز بها *إن* والمتمثلة في أنها تشترط المتاخمة في إسناد الإعراب بدليل لحن الجملة (ه) في الهامش 38، أما إمكان الفصل بين إن ومنصوبها بالمركب الحرفي فيرجع إلى الخصوصية التي تتمتع بها المركبات الحرفية والتي تتمثل في كونها تملك حرية أكبر في رتبة المكونات في اللغة العربية. والكشف عن أسباب هذه الحرية خارج عن اهتمامنا في هذا المقام.

[42] لا يشبه الإعراب الدلالي إعراب التجرد في هذه الخاصية، لأن إعراب التجرد نسقي، بمعنى أن الأنساق الصرفية تلجأ إليه لإنقاذ البنية، كما أن السمات المتجردة متنبأ بها حاسوبيا، في حين أن الإعراب الدلالي لا يملك هذه الخصائص، ومن ثمة فإن وجوده داخل النظرية يبدو غير مبرر نظريا.

تمسي النظرية متضمنة لإعرابين: إعراب مؤول في الصورة المنطقية وآخر غير مؤول. وهذا بالطبع يحدث تناقضا في النظرية الإعرابية القائمة على عدم تأويلية السمات الإعرابية، كما في شومسكي (1995)، ويضعف كذلك افتراض تأويلية الإعراب في الصورة الصوتية، الذي نتبناه هنا، لأنه يخرق المبدأ الأدنوي القائم على عدم وجود علاقة مباشرة بين الصورة الصوتية والصورة المنطقية؛ وعليه، فالسمات المؤولة في إحدى الوجيهتين لا يمكن أن تؤول في الوجيهة الأخرى.

لقد برهنت كذلك كثير من الأبحاث على أن كثيرا من الإعرابات التي عُدَّت في السابق إعرابات دلالية هي إعرابات بنيوية. فخلافا لشومسكي (1981)، بين لارسن Larson (1988) أن إعراب المفعول الثاني في تراكيب المفعول المزدوج إعراب بنيوي لا دلالي. وقد استدل الفاسي الفهري (1997) على أن إعراب الظروف إعراب بنيوي. وقد بينت دي هوب (1992) أن إعراب التبعيض إعراب بنيوي كذلك، خلافا لما ذهبت إليه بلليتي (1988). فهاته الأعمال تبين أن المراجعة الدقيقة لما يبدو إعرابا دلاليا تفضي إلى أنه إعراب بنيوي، وعليه فلا يبدو أن هناك مكانا في البرنامج الأدنوي للإعراب الدلالي بالمعنى الموجود في شومسكي (1986أ).

7. خلاصة

لقد بينا في هذا الفصل أن السمات الإعرابية لها تأويل صرفي في وجيهة الصوت وتؤثر في بنية المكونات في هذا المستوى، وذلك خلافا لما هو شائع في البرنامج الأدنوي. وبناء على هذا الافتراض، أبرزنا أن الإعراب مستقل عن الأدوار الدلالية، سواء في إطار قيد المنظورية أو في إطار الإعراب الدلالي. ولذلك دافعنا عن مقاربة صرف تركيبية لمبدأ المصفاة الإعرابية، وأوضحنا أن ربط المصفاة الإعرابية بالأدوار الدلالية في إطار قيد المنظورية يطرح مجموعة من المشاكل النظرية. ويفشل هذا الربط كذلك تجريبيا في رصد بعض تراكيب الضمائر المبهمة في اللغة العربية، علما بأن هذه التراكيب كانت من بين الحجج التجريبية المقدمة لصالح قيد المنظورية. ومن خلال دراستنا لبعض تراكيب النسخ، برهنا على أن إعراب النصب الذي تحمله الصفة في هذه التراكيب إعراب بنيوي لا دلالي، وأوضحنا كذلك أن مفهوم الإعراب الدلالي، كما يعرفه شومسكي (1986أ)، لا ينسجم مع مبادئ البرنامج الأدنوي، وهذا يدعونا إلى الاستغناء عن هذا الإعراب.

الفصل الثـــانـــي

تَصْميم بنية الجملة وتوزيع المقولات الوَظِيفيَّة

منذ بداية السنوات الثمانين وعلى امتدادها، تسارعت، مع عمل شومسكي (1981، 1986أ و1988) والفاسي الفهري (1982، 1987) وبولوك (1989) **Pollock**، الأبحاث التي بدأت تعيد النظر في هندسة بنية الجملة وفي الدور الذي تلعبه المقولات الوظيفية في هذه الهندسة. وفي هذا الإطار، اهتمت أبحاث عديدة بنوع وطبيعة المقولات الوظيفية المسقطة داخل الجملة وبمحتوى هذه المقولات وسماتها وعددها ورتبتها وتنوعها عبر اللغات، واهتمت بالسمات الإعرابية لهذه المقولات ودورها في تحديد رتبة الفاعل والمفعول، سواء داخل الجملة أو داخل المركب الحدي.[1] غير أن هذا الاهتمام أخذ في البرنامج الأدنوي بعدا آخر حيث أصبحت المقولات الوظيفية تحتل مكانة متميزة في النحو. فبحكم أن هذه المقولات تعد تمثيلا مجردا للسمات الصورية، فقد أصبحت تشكل المحرك الأساس لعمليات النقل وللحوسبة بشكل عام. وننطلق في هذا الفصل من افتراض الفاسي الفهري (1990) القاضي بأن بنية الجملة في اللغة العربية تتضمن المقولات الوظيفية التالية: مصدري> موجه> نفي> وجه> تطابق> زمن-بناء-جهة. وسنركز اهتمامنا في هذه البنية على تفحص الزمن والمقولات التي تعلوه.

وننطلق في هذا الفصل كذلك من فكرة عامة مفادها أن تصميم الجملة، ضمن تصميم اللغة العام، ينبغي أن يكون أدنويا (minimal)، أو أمثل (optimal) على الأصح؛ بمعنى أنه يجب أن يخضع للقيود الأدنوية التي تنتج عن ما يسميه شومسكي (1998: 9) بالأطروحة الأدنوية القوية (**the strongest minimalist thesis**) التي تقول:

1) *الأدنوية القوية*

اللغة حل أمثل لشروط المقروئية

وفي هذا الإطار، سنجيب عن ثلاثة أسئلة تتعلق بكلية المقولات الوظيفية وبوجودها وبرتبتها. وسندافع عن افتراضين أساسين؛ الأول هو أن طبقة المقولات الوظيفية كلية ومحدودة. لكن، خلافا لأطروحة شينكوي (1997) **Cinque** الصارمة عن إسقاط المقولات الوظيفية ورتبتها، سنبين أن رتبة وإسقاط هذه المقولات عبر اللغات وداخل اللغة نفسها ليس موحـــدا، فرتـــبة

[1] انظر الفاسي الفهري (1993 و1997) والفصل الثالث والفصل الرابع من هذا البحث.

الوجه والموجه في متوالية المقولات المقدمة أعلاه ليست قارة، والقار هو فقط ما يسميه شومسكي (1998) بالمقولات الوظيفية الجوهرية المتمثلة في المصدري والزمن والفعل الخفيف. والافتراض الثاني الذي سندافع عنه يكمن في أن رتبة المقولات الوظيفية يحددها أساسا مفهوم الانتقاء الدلالي بالمعنى الموجود في كريمشو (1981) وبزتسكي (1982). ووفاقا للأطروحة الأدنوية الواردة في (1) نعد المبادئ التي تحدد وجود المقولات الوظيفية ورتبتها مبادئ موضوعة على الخرج (أي على وجيهتي الصوت والمعنى)، بالدرجة الأولى، أما القيود التي يفرضها النسق الحاسوبي فتلعب دورا ثانويا بعد القيود الأولى. ولذلك، فإن مبدأ مثل مبدأ المرآة لن نعتمده أساسا لترتيب المقولات الوظيفية،[2] لأنه مبرر باعتبارات نظرية داخلية تقتضيها فقط الحوسبة. فوجود المصدري ورتبته مثلا تحددهما القيود الموضوعة في مستوى التماس مع وجيهة المعنى لا القيود الموضوعة على الاشتقاقات الصرف-تركيبية.

1. بنية الجملة

تتفق الأعمال التوليدية التي اهتمت ببنية الجملة وبالإسقاطات الوظيفية (**functional projections**) داخلها، سواء الأعمال المذكورة أعلاه أو غيرها، على أن بنية الجملة تنقسم إلى قسمين، قسم تسقط فيه المقولات الجوهرية التي يصطلح عليها كذلك بالمقولات المعجمية، ويمثله ('1أ)، وقسم تسقط فيه المقولات الوظيفية، ويمثله ('1ب):

'1) أ. إسقاط معجمي

ب. إسقاط وظيفي

ويمكن التمثيل للإسقاطين كالآتي:

2)

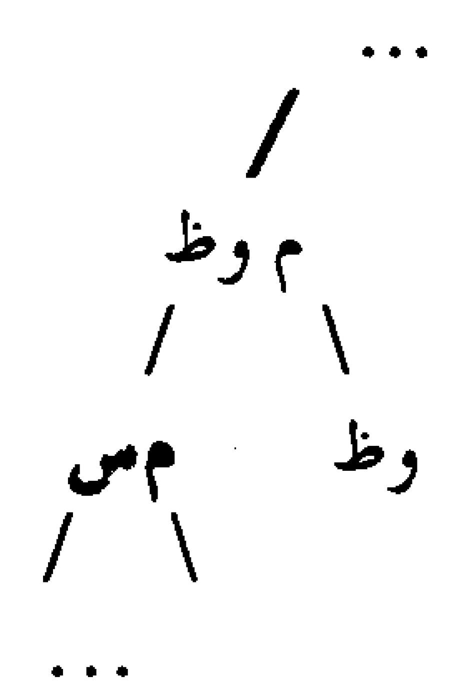

(وظ = مقولة وظيفة، و س = مقولة معجمية)

الإسقاط الأول (أو الأسفل) مجال للوسم المحوري، والإسقاط الثاني (أو الأعلى) مجال للصرف والتوسيط.

ومن ضمن المقولات الوظيفية ما يعد توسيعا لإسقاط المركب الفعلي (انظر كريمشو (1991))، ومنها ما ليس كذلك، مثل النفي. وتتفق جل الأعمال التوليدية العاملة في إطار

[2] انظر تعريف هذا المبدأ في الفقرة الرابعة.

نظرية المبادئ والوسائط على أن الإسقاط الوظيفي يتضمن إسقاطا للمصدري وآخر للزمن، لكنها تختلف في عدد ونوع ورتبة المقولات الوظيفية الموجودة في ربض الزمن الأيمن وفي ربضه الأيسر (انظر الفاسي الفهري (1990 و1993) وأوحلا (1991) وردزي (1997) Rizzi وشينكوي (1997)، من بين باحثين آخرين)، كما في التمثيل الآتي:

3) [م مص [... [م ز [... [م س

فقد اقترح الفاسي الفهري (1990 و1993) وشومسكي (1988) أن التطابق يحل بين المصدري والزمن، واقترح بولوك (1989) أن التـــطابق يسفل الزمـــن.[3] وقد بيَّن شومسكـــي (1995) أن التطابق غير موجود بوصفه إسقاطا تركيبيا مستقلا. وبيَّن الفاسي الفهري (1990) أنه توجد مقولات وظيفية أخرى في الربض الأيسر للزمن، إلى جانب التطابق، مثل الوجه (mood) والموجه (modal) والنفي، واقترح مقولات وظيفية أخرى في الربض الأيمن للزمن، مثل الجهة (aspect) والبناء (voice). وفي إطار تفكيك مقولة المصدري، بيَّن ردزي (1997) أن الربض الأيسر للمصدري يضم مقولة القوة والموضع والبؤرة والتصرف (finiteness). وتثير هذه الاختلافات الأسئلة التالية:

4) أ. هل المقولات الوظيفية كلية أم لا؟[4]
ب. ما هي المبادئ التي تحكم وجود بعضها وغياب بعضها الآخر من النحو؟
ج. ما هو المبدأ أو المبادئ التي تحكم رتبتها؟

ونخصص فقرات هذا الفصل للإجابة عن هذه الأسئلة.

2. افتراضات عن كلِّيَّة الـــمقولات الوظيفية

نجيب عن السؤال (4أ) المطروح أعلاه من خلال الإمكانات الافتراضية التالية:

5) أ. كل المقولات الوظيفة كلية
ب. المقولات الوظيفية غير كلية
ج. بعض المقولات الوظيفية كلي وبعضها الآخر غير كلي

1.2 كلية المقولات الوظيفية والحُجَّة الصرفية

يعني الافتراض (5أ) أن مبادئ النحو الكلي هي التي تحدد وجود المقولات الوظيفية. وعليه، فإن بنية الجملة الوظيفية موحدة عبر اللغات ولا تخضع للتوسيط، ويكون التوسيط فقط في القيم المسندة إلى هذه المقولات. وإذا استعملنا مصطلحات البرنامج الأدنوي في صيغته الموجودة في (1995)، فإن التوسيط يكون في اختيار إحدى السمتين، سمة القوة أو الضعـــف،

[3] لقد تبنى هذا الافتراض بالنسبة للغة العربية أوحلا (1988) وبنمامون (1992).

[4] هـــذا الســـؤال كـــان مـــثار نقـــاش في أعمال عديدة نـــذكر منها إياتريدو (1990) Iatridou وترينســـون (1996) Tráinsson من بين آخرين.

المسندتين إلى المقولة الوظيفية المعنية. فإذا أخذنا مقولة الوجه مثلا، وليكن الوجه المعبر عنه بالجزم في العربية، كما في (6)، فإننا، حسب (5أ) نتوقع أن نجده كذلك في الجملة الإنجليزية (7) المشابهة بنيويا لـ (6):

6) لم يفهمْ زيد اللسانيات

7) John does not like linguistics

لسانيات حبٌّ نفي فعلمساعد جون

'لا يحب جون اللسانيات'

ولن يكون الفرق بين العربية والإنجليزية إلا في كون الفعل في الإنجليزية يفحص سمة الوجه في التركيب الخفي، لأنه لا ينتقل في التركيب الظاهر بحكم أن سماته الصرفية ضعيفة،[5] في حين أن الفعل في العربية سيفحص سمة الوجه في مرحلة اشتقاقية متقدمة على ما يحدث في الإنجليزية، لأن سمات الفعل الصرفية، أو على الأقل، بعض سماته الصرفية قوية.[6]

يلزم عن الافتراض (5أ) أنه لا يهمنا ما إذا كانت هناك حجة صَرفية على وجود المقولة الصُّرفية في جميع اللغات أو في بعضها فقط. بمعنى آخر، يكفي أن توجد الحجة الصرفية على وجود المقولة في لغة معينة لكي نعممها على باقي اللغات، مثلما هو الحال في (6) و(7). فامتلاك بعض اللغات لتطابق المفعول مثلا يكفي لتعميمه على باقي اللغات، ومنها العربية، حتى وإن كان المفعول لا يطابق الفعل في العربية. نجد هذا الموقف مضمنا في عمل شومسكي (1988 و1992)،[7] ونجده بشكل صريح وقوي عند شينكوي (1997). ومفاد تحليل شينكوي أنه توجد مجموعة محدودة من المقولات الوظيفية التي تنتظم في صورةٍ سلّمية موحدة عبر اللغات، نقدمها كالآتي (انظر شينكوي (1997: 119)):

[5] سنحتفظ في هذا البحث لأغراض وصفية بمفهومي القوة والضعف ولا تهمنا كثيرا مسألة إمكان الاستغناء عن المفهومين واشتقاقهما من بعض العمليات النحوية المبررة بشكل مستقل مثل العملية طابق.

[6] انظر الرحالي والسوعلي (1997) في شأن نقل الفعل في العربية. لا يهمنا في هذه المرحلة من العرض أن نستدل على التحليل الصحيح للوجه في العربية والإنجليزية، ولذلك يجب أخذ ما نقدمه هنا على أنه مجرد تحليل احتمالي لما قد يمكن أن يكون فرقا بين العربية والإنجليزية.

[7] إن حشْر شومسكي إلى جانب شينكوي في إطار نفس الافتراض (5أ) فيه شيء من التعميم، لأن إنعام النظر في كل تصور على حدة يبين بعض الاختلافات الدقيقة. فتصور شينكوي يقوم على أساس أن هناك علاقة مباشرة بين الصرف الظاهر والبنية التركيبية، ويعبر عن هذه العلاقة مبدأ المرآة الذي يتبناه شينكوي، في حين أن تصور شومسكي الأدنوي يقوم على أن علاقة التركيب بالصرف الظاهر ليست علاقة مباشرة، فالتركيب عمليات فحص مجردة للسمات الصرفية وهاته العمليات لا تعكس بالضرورة العمليات الصرفية ولا تحيل بالضرورة على مواد صرفية متحققة.

8) **وجه**$_{\text{قضوي}}$ > **وجه**$_{\text{تقويمي}}$ > **وجه**$_{\text{برهاني}}$ > **موجه**$_{\text{معرفي}}$ > **زمن** (ماض)> **زمن** (مستقبل)>
وجه$_{\text{شرطي}}$ > **موجه**$_{\text{جذري}}$ > **جهة**$_{\text{عادة}}$ > **زمن** (سابق)> **جهة**$_{\text{تمام}}$ > **جهة**$_{\text{إرجاع}}$ >
جهة$_{\text{ديمومة}}$ > **جهة**$_{\text{تدرج}}$ > **جهة**$_{\text{مقاربة}}$ > **بناء**> **جهة**$_{\text{سرعة}}$ > **جهة**$_{\text{إتمام}}$ > **جهة**$_{\text{إعادة}}$ >
جهة$_{\text{تكرار}}$

يعد شينكوي هذه المقولات الوظيفية كلية ويقدم الدليل على وجودها من خلال بعض اللغات التي تعبر عنها بلواصق صرف-تركيبية. وتوافق السلمية (8) سلمية الظروف التي يفترض شينكوي أنها تولد في مخصصات هذه المقولات. واللغات التي لا تملك صرفيات تحقق المقولات الوظيفية المذكورة، تملك الظروف التي تدل عليها.[8] ومعنى هذا أن اللغات لا تحتاج بالضرورة إلى حجة صرفية داخلية على وجود كل المقولات الوظيفية.

يُعدُّ هذا التصور قويا جدا، لأنه يفترض وجود رؤوس وظيفية مجردة بسمات مجردة دون أن يكون لهذه الرؤوس نشاط تركيبي يجعلها منظورة. وقد تكون المقولة الوظيفية أحيانا إسقاطا لسمة مجردة لا صورة معجمية لها، مثل الزمن في (9)، حيث لا تحمل صورة الفعل المتصرفة في الماضي أي لاصقة تدل على هذه المقولة:[9]

9) **John's brothers hit themselves**
أنفسهم ضرب[ماض] إخوة جون
'ضرب إخوة جون أنفسهم'

لكن، ومع ذلك، فإن الجملة (9) تضم إسقاطا للزمن. والذي يدل على وجود هذا الإسقاط هو نشاطه التركيبي، بحيث يقوم بإسناد الإعراب ويساهم في نقل الفعل وفي التأويل الإحالي للجملة في الصورة المنطقية، ويدخل في علاقة انتقاء مع مقولة المصدري. وبناء على هذا، يصعب افتراض رؤوس تركيبية مجردة بدون نشاط تركيبي، مثل افتراض الوجه التقويمي في العربية أو الجزم في الإنجليزية في (7). فباتباعنا للفكرة التي تقوم عليها اللائحة الوصفية الموجودة في (8)، نتوقع أن تزداد المقولات الوظيفية المفترضة بمقدار اكتشافنا للواصق صُرفية أو ظروف جديدة في لغة من اللغات غير الموصوفة بشكل جيد أو غير الموصوفة مطلقا. وبهذا يصبح النحو الكلي تعميمات وصفية أكثر من كونه مبادئ تفسيرية.

[8] يعتبر شينكوي (1997) أن الظروف تخضع لسلمية محددة مشتقة من سلمية المقولات الوظيفية التي تقدم مواقع تركيبية مختلفة لرصد التأويلات المختلفة للظروف. ولذلك، فإن المقولات الواردة في (8) ذات أساس صرف-تركيبي وأساس دلالي أيضا. وهذا الأساس الأخير هو الذي يسمح للظروف بأن تؤول في مخصصاتها. وعليه، ففي غياب الحجة الصرفية على وجود الرأس الوظيفي، يقوم الظرف الملائم بتقديم الحجة الدلالية على حضور هذا الرأس. غير أن هذا التحليل لا يبدو مقنعا بما يكفي، لأن التركيب غير ملزم بالضرورة بأن يعكس الاختلافات التأويلية لمكوناته عبر خلق مواقع تركيبية موافقة لها. فنعرف مثلا أن الحروف تختلف من حيث تأويلها الدلالي، لكن هذا لا يلزمنا بأن نخلق لكل معنى أو تأويل مقولة وظيفية توافقه.

[9] لاحظ أن صورة الفعل *hit* المتصرفة لا تختلف عن صورته غير المتصرفة *to hit*.

يستلزم الافتراض (5أ) وجود بنية قارة وموحدة، مثل الموجودة في (8)، سواء عبر اللغات أو داخل نفس اللغة.[10] وإذا سلمنا بهذا، فإن جملة بسيطة مثل (10) تحتاج إلى جميع الإسقاطات الموجودة في (8):

10) قرأ الرجل الرواية

وهذا يعني أنه لا يوجد اختلاف بين بنية الجملة في (10) وبنية الجملة في (11):[11]

11) الرواية، ظاهريا، ...، سيقرأها الرجل ...، عمدا، ...

في حين أن البنيتين مختلفتان تركيبيا وتأويليا،[12] وليس هناك من مبرر تركيبي لجعلهما تمتلكان نفس البنية الموجودة في (8). ومن وجهة نظر أدنوية، يبدو هذا الاقتراح مكلفا. فإذا أخذنا مثلا الجملة (10)، فإن العمليات التركيبية ستكون ملزمة بمعالجة عناصر لا تأثير لها في مستوى وجيهة الصورة الصوتية أو وجيهة الصورة المنطقية. فحسب السلمية (8)، فإن بنية الجملتين (10) و(11) ستضمان ثلاثة إسقاطات للزمن، نأخذ اثنان منهما فقط للتمثيل، الزمن الماضي والزمن المستقبل. الفرق بين البنيتين سيكون فقط في أن الزمنين في (10) ستسند إليهما، تباعا، السمتان التاليتان: [+ماض] و-[+مستقبل]، بينما ستسند للزمنين في (11)، تباعا، السمتان التاليتان: -[+ماض] و[+مستقبل]، وفي الحالتين معا نلاحظ أن السمة السالبة لا تأثير لها لا في الصوت ولا في المعنى، لأن السمة الموجبة هي التي تحدد التأويل الزمني للجملة بغض النظر عن

10 شينكوي (1997)، مثلا، يرفض الاقتراح الداعي إلى وجود أنماط جملية مختلفة تضم مجموعة من المقولات الوظيفية المختلفة.

11 تدل نقط الحذف في (11) على مواقع لظروف أخرى محتملة. انظر في هذا الشأن الدراسة التي قدمها الفاسي الفهري (1997ب) للظروف في اللغة العربية.

12 لتجاوز مشكل الفرق التركيبي والتأويلي في مثل هذه الحالة، يذهب شينكوي (1997: 217-218) إلى أن المقولات الوظيفية تملك نوعين من القيم، قيم موسومة وقيم متجردة (default) أو غير موسومة، وفي غياب القيمة الموسومة توجد القيمة غير الموسومة. ومن هنا، لن يكون الفرق بين (10) و(11) في بنية المقولات الوظيفية ولكن في القيم المسندة إلى هذه المقولات. فبينما الوجه البرهاني في (11) سيكون مخصصا بالسمة [+برهاني]، باعتبار أن الظرف *ظاهريا* ينتمي إلى طبقة الظروف البرهانية، فإنه في (10) سيكون مخصصا بالسمة -[+برهاني]. لكن هذا التحليل لا يبدو مقنعا، لأن القيمة -[+برهاني] من الناحية التصورية تعني أن مقولة الوجه البرهاني غير مخصصة أو تحمل تخصيصا آخر غير البرهان. ففي حالة عدم التخصيص، فإن الافتراض الفارغ والأبسط هو أن نقول إن الوجه البرهاني غير موجود؛ وفي حالة تخصيص المقولة بسمة لا تملكها، سينهار الاشتقاق بسبب عدم توافق السمات. لاحظ أن هذا الأمر يختلف عن أن نفترض في مقولة البناء مثلا أن البناء للفاعل هو السمة المجردة/غير الموسومة والبناء لغير الفاعل هو السمة الموسومة، لأنه في حالة إسناد القيمة -[+غير فاعل] سيخصص البناء بالسمة [+فاعل]. بمعنى آخر، فإن القيمة -[+غير فاعل] تقابلها القيمة [+فاعل]، في حين أن القيمة -[+برهاني] لا يقابلها شيء.

السمة الأخرى، وهذا بالطبع يخرق مبدأ الاقتصاد الذي يمكن تسميته بقيد التأثير في الخرج (Have an Effect on Output Condition) الذي يقول ما يلي:[13]

12) *قيد التأثير في الخرج* (شومسكي 1995: 294)
لا تدخل أ التعداد إلا إذا كان لها تأثير في الخرج

يطرح افتراض وجود بنية موحدة لجميع الأنماط الجملية مشكلا آخر يرتبط بمفهوم تصميم اللغة الأمثل، كما حدده كوليتر (1997) وشومسكي (1998). ينبني هذا التصميم على قيد أساسي هو المَحَلِّية. ومن القيود المحلية، ينبغي أن لا تملك العمليات التركيبية (أو النسق الحاسوبي) خاصية النظر إلى الأمام. غير أن الاقتراح الذي تنبني عليه السلمية الواردة في (8) يجعل العمليات التركيبية تحدد (أو "ترى") أولا البنية المتقاطعة، وبعد ذلك تنطبق عمليات الحوسبة التي تأخذ في حسابها البنية المحددة سلفا. وهذا النوع من المعالجة يجعل النسق الحاسوبي يعمل بشكل غير محلي، لأن المحلية تقتضي أن لا تدخل الحوسبةَ سوى العناصر التي تحتاجها العمليات في مرحلة من مراحل الاشتقاق؛ بمعنى أن البنية المتقاطعة بنية مرحلية (أي محلية). ويُحسَب التقاطع في مستوى كل مرحلة اشتقاقية ولا يُحسب بشكل شامل (global). فالتصور الأدنوي القائم على مبدأ المحلية يجعل تبني الافتراض (5أ) وما يترتب عنه من اقتراحات مكلِّفا.

فضلا عن ما سبق، فإن الافتراض (5أ) يقوم على خلفية أن الأنساق الصُّرفية للغات موحدة، وأن الفرق بين اللغات لا يكمن في وجود هذه السمة الصرفية أو تلك، بل يتمثل فقط في أن هذه اللغة تحقق هذه السمة أو لا تحققها. فالفرق إذن حاصل في ملء الثغرات. لكن من الناحية التجريبية هناك من المعطيات ما يُضعف هذا الموقف. فإذا وسعنا مجال الاستدلال إلى بنية المركبات الاسمية، وأخذنا مثلا صرفية العدد في حالة الرفع في العربية المعيار وقارناها بما يوجد في العربية المغربية، نجد ما يلي:

('12

حالة الرفع	العربية المعيار		العربية المغربية	
المفرد المذكر والمؤنث	مُسلم	مسلمة	مسْلمْ	مسلْمَة
المثنى المذكر والمؤنث	مسلمان	مسلمتان	جوج مسلمين	جوج مسلمات
الجمع المذكر والمؤنث	مسلمون	مسلمات	مسلمين	مسلمات

فمن خلال الجدول ('12)، نلاحظ أن العربية المعيار تملك سمة المثنى وتعبر عنها بصرفية مستقلة هي ـــان في حالة الرفع، ونلاحظ أن العربية المغربية لا تملك إلا المفرد والجمع، أما المثنى فإنها تعامله معاملة الجمع وتخصصه بالسور العددي جوج (اثنان). ومن هنا، لا يبدو الفرق بين العربية المعيار والعربية المغربية فرقا في تحقيق سمة المثنى، بافتراض أن العربية المغربية لا تحقق هذه

[13] المقصود بهذا القيد أنه لا يمكن لعنصر أن يخضع للعمليات التركيبية إلا إذا كان له تأثير في إحدى الوجيهتين، وجيهة الصوت أو وجيهة المعنى.

السمة صرفيا بل تحققها بواسطة العدد،[14] ولكن الفرق بين اللغتين يكمن في تركيب بنية المثنى. فالعربية المعيار تكوِّن المثنى بالصرف فقط، في حين أن العربية المغربية تكونه بالصرف والتركيب العددي. فنحن أمام بنيتين مختلفتين تركيبيا ولسنا أمام نفس البنية بتحقيق معجمي مختلف. يُضاف إلى هذا الاختلاف أن اللغات غير موحدة في تعاملها مع اللواصق الصرفية. فإذا تأملنا مقولة البناء، فإن اللغة العربية تتعامل معها باعتبارها صرفية تدخل في تكوين الكلمة، كما هو واضح من الفرق بين البناء للفاعل والبناء لغير الفاعل في صيغة الماضي في (13ب). وهذا يبين أن صرفية البناء تنتمي إلى مجال الصرف الاشتقاقي؛ في حين أن اللغة الكورية تتعامل مع مقولة البناء باعتبارها لاصقة ربضية، كما تبين ذلك لاصقة البناء لغير الفاعل في (14) (نقلا عن شينكوي 1997: 87). وهذا يعني أن مقولة البناء في هذه اللغة تنتمي إلى مجال الصرف الصُّرفي (inflectional morphology):

13) أ. ضَرَبَ
ب. ضُرِبَ

14) Ku pwun-i cap – hi – si – ess – ess – keyss – sup – ti – kk ?
استفهام-وجه2-تط-وجه1-ماض-سابق-تط-غير فاعل-قبض رفع-شخص ال
'هل تشعر أنه قبض عليه؟'[15]

والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو التالي: إلى أي حد يمكن للتركيب أن يعالج ظواهر الصرف الاشتقاقي؟ بمعنى آخر، هل يمكن للتركيب أن ينظر تحت مستوى س^0 ؟ وهل تكفي الحجة التجريبية على أن مقولة صَرفية معينة لها وضع صُرفي في لغة معينة لنعمم هذا الوضع على باقي اللغات على الرغم من أن لهذه المقولة وضع اشتقاقي في لغة أو لغات أخرى؟[16] الجواب الذي يمكن تقديمه عن السؤالين الأولين في إطار البرنامج الأدنوي هو أن عمليات تكوين

14 إذا افترضنا أن بنية المركب الاسمي تضم إسقاطا وظيفيا للعدد وتحققه العربية المعيار بواسطة اللاصقة *ان*، فإن جوج لا يمكنها أن تحتل هذا الموقع لأن اللاصقة *ين* الدالة على جمع المذكر السالم في العربية المغربية هي المرشحة لاحتلاله. فتوزيع أسوار العدد يختلف عن توزيع اللواصق الصرفية الدالة على العدد.

15 يدل الوجه الأول في المقابلات العربية للجملة الكورية (14) على الوجه المعرفي ويدل الثاني على الوجه البرهاني، ويدل *سابق* على زمن سابق.

16 يمكن اقتراح حل لهذه المسألة بافتراض أن المقولات الصُّرفية ذات الوضع الاشتقاقي لها إسقاط وظيفي مجرد، وبذلك تخضع لعملية الفحص الذي تخضع له اللواصق الصرفية غير الاشتقاقية. غير أن هذا الحل مجرد حل تقني و لا يجيب عن المشكل الرئيس المتعلق بتحديد الأساس الذي يجعل التركيب ينظر إلى البنية الداخلية للكلمة ويفصل داخل السمات الصرف-صواتية التي تسند إلى الجذر العاري بين ما يمكن أن يدخل التركيب وبين ما يخص التكوين الخالص لهذه الجذور. لمزيد من التفاصيل عن هذه القضايا التي تهم العلاقة بين التركيب والصرف، انظر الفاسي الفهري (1990، 1993، 1996) وانظر كذلك شومسكي (1998) والإحالات الواردة هناك.

الكلمة التي تعد أساس الصرف الاشتقاقي تتم خارج التركيب، ويهتم التركيب فقط بفحص السمات الصُّرفية. وبالطبع، يدخل هذا التصور في إطار الفرضية المعجمية المقترحة في شومسكي (1970).[17] والجواب عن السؤال الأخير يقتضي التدقيق في الوضع المقولي للمقولات الصرفية، وهو أمر خارج عن دائرة اهتمامنا في هذا البحث.

نخلص من هذه الفقرة الفرعية إلى أن افتراض بنية وظيفية كلية وموحدة لجميع الأنماط الجملية في جميع اللغات الطبيعية لا يستجيب للقيود الأدنوية، كما أن الحجة الصرفية المقدمة لصالح هذا الافتراض غير قوية بما يكفي.

2.2 الأنحاء الخاصة واختيار الـمقولات الوظيفية

لنتأمل الآن الافتراض (5ب) الذي يقول إن المقولات الوظيفية ليست كلية. يعني هذا الافتراض أن الأنحاء الخاصة هي التي تحدد وجود المقولات الوظيفية؛ أي أن بنية الجملة الوظيفية تختلف باختلاف الأنساق الصرفية، ولذلك فهي بنية غير ثابتة وغير موحدة عبر اللغات. وفي إطار هذا الافتراض، لن يكون التوسيط بالنظر إلى سمات المقولات الوظيفية، رغم أن هذا إمكان وارد، ولكن بالنظر إلى وجود هذه المقولات نفسها أو عدمه. وإذا أخذنا مثال التطابق، فإن لغة مثل اليابانية التي تملك نظام تطابق ضعيف، سواء مع الفاعل أو مع المفعول (انظر سبيز Speas 1994)، لن تسقط مقولة التطابق في التركيب، في حين أن لغة مثل العربية ستسقط هذه المقولة، على الأقل في حالة تطابق الفاعل الذي هو تطابق غني في الرتبة فاعل فعل (انظر الفاسي الفهري 1990 و1993). وفي حالة تطابق المفعول، فإن بنية الجملة في العربية لن تضم إسقاطا لتطابق المفعول، لأنه لا دليل صرفي عليه. وفي حالة الفعل اللازم لن يكون هناك إسقاط لتطابق المفعول، لا بحكم الصرف ولكن بحكم أنه لن تكون له الوظيفة التركيبية المرتبطة به التي تتمثل في إسناد النصب إلى المفعول. فهذا الافتراض الذي ينفي كلية المقولات الوظيفية يبدو طبيعيا بحكم أن اللغات تختلف فيما بينها في الأنساق الصرفية، لكنه افتراض قوي جدا، مثل سابقه، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار كون هندسة الجملة في اللغات الطبيعية تشترك في امتلاكها لبعض المقولات الوظيفية التي قد تتحقق صرفيا بطريقة أو بأخرى، مثل الزمن والمصدري والحد.

3.2 الكُلّيّة والـمبادئ الوَجيهية

يعني الافتراض (5ج) أن جزءا مِنَ المقولات الوظيفية يحدده النحو الكلي، وجزءا آخر تحدده الأنحاء الخاصة بناء على ما يتميز به نسقها الصرفي من خصائص خاصة. بمعنى آخر، يعني هذا الافتراض أن بنية الجملة موحدة جزئيا عبر اللغات. فاللغات مـثلا موحَّدة في امـتلاكها

[17] يتـبنى شومسـكي (1992) في البـرنامج الأدنـوي الفرضـية المعجمية القوية التي تقوم على أن عمليات الصـرف الاشـتقاقي والصـرف الصُّـرفي تـتم في المعجـم، وتدخل الكلمة العمليات التركيبية تامة التصرف.

لإسقاط الزمن والمصدري والحد، كما أسلفنا، لكنها تختلف في إسقاط مقولة التطابق أو مقولة وظيفية أخرى. إن هذا الافتراض يجعل الأنحاء الخاصة تلجأ إلى افتراض موضوعات تركيبية مصممة فقط لأغراض وصفية تقتضيها الأنساق الصرفية المتنوعة. فهذه الموضوعات (أو المقولات الوظيفية) غير مبررة بشكل مستقل عن الأنساق الصرفية، في حين أن الموضوعات التركيبية التي تعد جزءا من التصميم الأمثل للغة يجب أن تكون مبررة بواسطة المبادئ الموضوعة في مستوى التماس مع أنساق الإنجاز التي تبلغ التصميم الأمثل وتستعمله. ونبين في الفقرة الموالية بعض هذه المبادئ التي تحكم وجود بعض المقولات الوظيفية وغياب بعضها الآخر، مجيبين بذلك عن السؤال (4ب). كما سندافع عن الافتراض (5أ)، بعد أن نعيد صياغته في إطار الافتراضات الأدنوية.

1.3.2 تَسْويغُ الـمقولات الوظيفية

يُبرِّر وجود المقولات الوظيفية في النحو كونها تقدم وسيلة للتمثيل للصرف داخل التركيب. وبما أن الصرف مجال لاختلاف اللغات، فإنها تقدم وسيلة للتوسيط.[18] ومن خلال هذا التبرير يبدو أن الأساس الصرفي كاف لإسقاط مقولة معينة في التركيب، كما رأينا. لكن بعودتنا إلى بعض الأعمال التي اهتمت بالمقولات الوظيفية وهندسة الجملة بشكل عام نجد أنها تقدم أساسين مختلفين لوجود المقولات الوظيفية. فبتأملنا لاقتراح الفاسي الفهري (1982) الداعي إلى تفكيك بنية المصدري وإخضاعها لنظرية س-خط، نلاحظ أن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاقتراح تأويلي من جهة أن إسقاط المصدري يمثل لبعض السمات التأويلية مثل التعريف في بنيات الصلة، ويميز بين أنماط متعددة من الجمل، مثل الصلات والاستفهام وغيرها. وتقترح كريمشو (1993) أن إسقاط المقولات الوظيفية مشروط بأن تؤول.[19] وفي نفس الاتجاه، يقترح ردزي (1997) مجموعة من المقولات الوظيفية التي تنتمي إلى نسق المركب المصدري، مثل الاستفهام والموضع والبؤرة، إلخ، ويعتبر أن أساسها تأويلي أو دلالي لا صرفي.[20] لكن المتمعن في اقتراح شومسكي (1981) لإسقاط الصرفة يلاحظ أن أساس هذا الاقتراح صرفي لا

[18] انظر عمل أوحلا (1991) عن المقولات الوظيفية ونظريات التوسيط. وانظر كذلك الفاسي الفهري (1997أ) في انتقاده لنظريات التوسيط المتداولة واقتراحه لنظرية توسيط تقوم على ما يسميه بالتنميط المتعدد.

[19] تصوغ كريمشو اقتراحها هذا في صورة مبدأ تسميه الإسقاط الأدنوي (Projection Minimal) الذي نقدمه بعدها كالآتي:

الإسقاط الأدنوي

الإسقاط الوظيفي يجب أن يؤول وظيفيا.

ويلزم عن هذا الافتراض، في تحليل كريمشو، أن بنية الجملة ليست موحدة، كما رأينا في السلمية (8)، بل يمكن أن تكون إسقاطا للمركب المصدري ويمكن أن تكون إسقاطا للمركب الصرفي فقط، إذا لم يكن للمصدري تأويل.

[20] لهذا السبب يعتبر أنها تخضع لمقياس التسويغ المتبادل وليس لعمليات الفحص، كما هي مقترحة في البرنامج الأدنوي في صيغته المقترحة في شومسكي (1992)، لأن الفحص يمحو السمات المفحوصة، والحال أن سمات المقولات الوظيفية المقترحة أعلاه ذات محتوى تأويلي، ومحوها يجعل الجملة غير مؤولة. انظر شومسكي (1995 و1998) في تصور آخر لنظرية الفحص وللسمات المفحوصة.

تأويلي. فالصرفة تمثيل للتطابق وللزمن الصرفي لا الدلالي. وقد دافعت بعض الأعمال المتأخرة عن هذا التصور. فتراينسون (1996: 269) مثلا، يعد إسقاط المقولات الوظيفية خاضعا لما يسميه بالمبدأ الأدنوي الحقيقي (The Real Minimal Principle).[21] ويقوم هذا المبدأ على أن إسقاط المقولات الوظيفية يخضع للحجة الصرفية التي تقدمها اللغة على هذه المقولة أو تلك. ومن خلال هذه المواقف، نرى أن افتراض المقولات الوظيفية يتأرجح بين الحجة التأويلية والحجة الصرفية. ويقدم البرنامج الأدنوي تصورا للمقولات الوظيفية يتبنى الحجة الـتأويلية، لكنه يعيد صياغتها في إطار عام يهتم بتحديد خصائص التصميم الأمثل للغة الطبيعية وتحديد المبادئ التي يخضع لها. وفي هذا الإطار، يميز شومسكي (1995) بين نوعين من المقولات الوظيفية. يضم النوع الأول مقولات وظيفية ذات سمات مؤولة، وهي الزمن والمصدري والحد. وتقدم هذه السمات أوامر (instructions) لوجيهة الصوت أو وجيهة المعنى أو لهما معا لـ*تقرأها* وتستعملها أنساق الفكر والعمل (انظر شومسكي 1998). ويضم النوع الثاني مقولات وظيفية ذات سمات غير مؤولة مثل الإعراب والتطابق. النوع الأول مبرر بموجب قيود الخرج العارية (أو التأويل الدلالي و/أو الصوتي (phonetic))، والثاني مبرر بموجب الحجج النظرية الداخلية (theory-internal arguments). فوجود الزمن، مثلا، يبرره دوره في تحديد التأويل الزمني للجملة في الصورة المنطقية وتحديد بنية الحدث، بغض النظر عن الاعتبار النظري الداخلي المتمثل في كونه يسند إعراب الرفع للفاعل. أما التطابق فوجوده يستند إلى حجة نظرية داخلية صرف. فعلى افتراض أن مقولة التطابق تفتقر إلى سمات التطابق (ϕ-features) وإلى خاصية إسناد الإعراب التي تأتيها إما من إلحاق الزمن بها وإما من إلحاق الفعل بها،[22] فإنها تصبح دون محتوى وينحصر وجودها فقط في كونها تخلق موقعا تركيبيا للإلحاق ولفحص سمة قوية قبل التهجية، كإعراب الرفع مثلا.[23] لذلك، لا الاعتبارات الصوتية ولا الاعتبارات الدلالية تفرض وجودها، ومن ثمة يمكن الاستغناء عنها. فوجود المقولات الوظيفية إذن يجب أن يخضع لقيد التأويلية (interpretabilty) الوارد في (15) والذي يعد قيدا عاما على الوحدات المعجمية التي تدخل الحوسبة:

15) *قيد التأويلية* (شومسكي 1998: 27)

لا تملك الوحدات المعجمية سمات غير تلك التي تؤول في الوجيهة، أي خصائص الصوت والمعنى.

[21] يقدم تراينسون للمبدأ الأدنوي الحقيقي الصياغة التالية:

المبدأ الأدنوي الحقيقي

افترض فقط المقولات الوظيفية التي لديك برهان عليها.

البرهان في الصياغة أعلاه غير واضح، لكن تحليل تراينسون يبين أن البرهان صرفي.

[22] ينبني هذا الافتراض على أن سمات التطابق لا تخصص في المعجم بل تدخل التعداد وترتبط بمحمول معين داخله.

[23] التطابق عند كين (Kayne (1994 مثلا، لا يملك مضمونا محددا، بقدر ما يعبر عن ضرورة نظرية داخلية. فنظرية كين المركبية لا تسمح بالإلحاق المزدوج إلى نفس الإسقاط، لذلك يُلجأ إلى التطابق ليتم النقل إلى مخصصه.

ويدخـــل هـــذا القـــيد ضـــمن قيود المَقْروئيَّة (legibility conditions) الـــتي يجب أن يحترمها التصميم الأمثل للغة. وبما أن اللغات الطبيعية تشترك في امتلاكها لنفس التصميم، نتوقع كذلك أن تشترك في امتلاكها لنفس المقولات الوظيفية. وبناء على هذا يمكننا أن نصوغ التعميم التالي:

16) المقولات الوظيفية التي تحترم قيد التأويلية كلية

فالمقولات الوظيفية إذن كلية بالمعنى الموجود في (16)، لا بالمعنى الذي رأيناه عند شينكوي (1997) والذي ينبني على توزيع الظروف وعلى الحجة الصرفية التي تقدمها الرؤوس الوظيفية في بعض اللغات. الحجة الصرفية في التصور الأدنوي لا تلعب دورا (أو لنقل دورا مباشرا على الأقل) في تحديد وجود المقولات الوظيفية التي ترتبط بصرف مجرد لا يحيل على مواد معجمية متحققة، خاصة أثناء عملية الحوسبة من التعداد (أو المنظومة (array)) إلى التهجية. ومن الأشياء الهامة التي تنتج عن (15)، وبعدها (16)، هو أن الحجة اللغوية المباشرة لا تلعب دورا مباشرا في تحديد هندسة اللغة وتصميمها، بل الذي يلعب هذا الدور هو مفهوم الاستجابة لقيود الوجائه.[24]

يثير التعميم (16) السؤال التالي: هل تسقط جميع اللغات الطبيعية جميع المقولات الوظيفية بحكم أن هذه المقولات كلية؟ من بين الأجوبة الممكنة، يمكن القول إن مبادئ النحو الكلي تحدد طبقة محدودة من المقولات الوظيفية التي تستجيب لقيود المقروئية، غير أن اللغات الخاصة لا تستعمل بالضرورة جميع عناصر هذه الطبقة. فإذا عدنا إلى المثالين السابقين (6) و(7)، نجد أنه لا يوجد مبرر لإسقاط وجه الجزم في الإنجليزية في حالة النفي، لأن هذه خاصية انتقائية معجمية تختص بها بعض أدوات النفي في العربية دون الإنجليزية. غير أن الإنجليزية تسقط أنواعا أخرى من الوجه، مثل الشرط وغيره.[25] إن هذا الاختلاف في إسقاط بعض المقولات الوظيفية يشمل أيضا اللغة نفسها التي قد تختار عنصرا معينا في نمط جملي وتستغني عنه في نمط آخر. لنتأمل الجملتين الآتيتين:

17) أ. لم يوقع المفاوضون

ب. انسحب المفاوضون

فلاشك أن بنية (17أ) تتضمن إسقاطا للنفي تحققه الأداة *لم*، لأن له تأثيرا في تأويل الجملة، غير أن بنية (17ب) لن تتضمن إسقاط النفي بحكم أنه لا تأثير له في تأويـــل الجملة في الصـــورة

24 يعد شومسكي (1998) مفهوم الاستجابة لقيود الوجائه المفهوم الدال وهو الذي يعوض المفهوم الغامض الذي درج اللسانيون على تسميته بـــ"الحجة اللغوية" التي تفهم بشكل عام على أنها تنبني على الأحكام التي يقدمها المتكلم عن الصوت والمعنى وعن العلاقة بينهما. وهذه الصياغة الجديدة لمفهوم الحجة اللغوية ضرورية في إطار الأطروحة الأدنوية القوية.

25 نـــتحدث هـــنا عـــن إســـقاط الوجـــه باعتباره يشكل مقولة وظيفية مستقلة في البنية الشجرية، كما بيَّن ذلك الفاسي الفهري (1990)، لا باعتباره سمة من سمات المصدري، كما في شومسكي (1995).

المنطقية.[26] فالمسألة إذن مرتبطة بالتأويل في إحدى الوجيهتين، لا بالتحقق المعجمي للمقولة أو عدمه كما قد يتبادر إلى الذهن من المقارنة بين الجملتين الواردتين في (17). فالزمن، مثلا، رغم أنه غير متحقق معجميا في (18)، فإنه سيسقط في البنية لأننا نحتاج إليه لتحديد التأويل الزمني للحدث داخل الجملة:[27]

18) الرجل بخيل

والمصدري، مثل الزمن، رغم أنه غير متحقق في (17) أو (18)، فإنه سيسقط لأنه يحدد المحتوى القضوي (propositional content) للجملة ولأنه يتضمن سمات تأويلية أخرى (انظر ردزي (1997)). فحاجتنا إلى المصدري إذن آتية من كونه يقع في مستوى التماس بين النسق الحاسوبي وأنساق الفكر والتصور.[28،29] لذلك سيتضمن المصدري في (17) و(18) السمة [+تصريح (declarative)]،[30] وبموجب هذه السمة ستؤول الجملة على أنها تصريحية وليست استفهامية أو تعجبية. فبنية الجملة من هذا الجانب موحدة، لكن جزئيا فقط. فقد بينت المقارنة بين (17أ) و(17ب) أن الجمل غير موحدة في إسقاط جميع المقولات الوظيفية، لا عبر اللغات فقط بل وداخل اللغة نفسها، غير أن إمكانات الاختيار من طبقة المقولات التي يحددها النحو الكلي محدودة بحكم محدودية الطبقة وبحكم القيود التي تفرضها المبادئ الموضوعة على التمثيلات التركيبية، مثل المبدأ الوارد في (15). وهذا التنوع النمطي في البنية الوظيفية للجملة يشمل أيضا المركبات غير الجملية، مثل المركبات الاسمية. فقد برهن الفاسي الفهري (1998) على أن بنيات الإضافة لا تملك بنية وظيفية موحدة. فبعضها يملك إسقاطين للحد، واحد للإعراب والآخر

26 لاحظ أن تحليل شينكوي مضطر إلى إسقاط النفي في (17ب) وإسناد السمة المجردة -[+نفي] إليه، رغم أنه لا تأثير لها في التأويل. وهذا التحليل، بالطبع، يثير جملة مشاكل رأيناها في الفقرة السابقة.

27 انظر الفاسي الفهري (1982) في خصوص الافتراض الرابطي في الجمل الاسمية ووجود إسقاط للزمن في هذه الجمل. قد يبدو أن افتراض وجود الزمن في (18) لسبب تصوري غير كاف في غياب حجة صرف تركيبية. لكن إذا سلمنا بأن حساب التأويل الدلالي للزمن داخل الجملة تحدده البنية التركيبية، فإن افتراض وجود مقولة الزمن يصبح ضروريا لهذا الحساب. انظر في شأن هذا التصور سطول (1998)، من بين آخرين.

28 انظر شومسكي (1995) وانظر كذلك ردزي (1997).

29 يدعم هذا الطرح اقتراح الفاسي الفهري (1981 و1990) القاضي بأن الجملة مركب مصدري يرأسه المصدري.

30 يبدو أن هناك بعض الجمل التي تدحض مثل هذا الافتراض، كما في (أ):

أ) إنَّ الخبرَ يعرفه الجميع

ففي الجملة (أ) يبدو أن المصدري إنّ يحقق سمة التصريح التي من المفترض أن يخصص بها المصدري. لكن الحرف المصدري في (أ) يفحص في الواقع سمة التوكيد التي يسم بها الجملة. والذي يبين أن الجملة (أ) جملة تصريحية موسومة هو ضرورة توارد الحرف المصدري مع البؤرة، وإلا أصبحت الجملة لاحنة، كما في (ب):

ب) *إنَّ يعرف الخبرَ الجميعُ

لتوارث السمات الإحالية، كما في (19)، وبعضها الآخر يتضمن إسقاطا واحدا للحد يحمل سمة الإعراب، كما في (20):

19) أخ زيد
20) هذا أخي وهذا (أيضا) أخي (الفاسي الفهري 1998: 38)

ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى أن بنية الإضافة في (20) ليس فيها توارث للسمات الإحالية بين المضاف والمضاف إليه، كما أن المضاف غير معرف ويتصرف مثل محمول. ولذلك، فإن الحد الممثل للسمات الإحالية لن يسقط لأنه بدون محتوى، وبالتالي لن يكون له أي تأثير في التأويل الدلالي للمركب الذي يشرف عليه. وقد بين شومسكي (1998) كذلك أن بعض الأنماط من المركبات الاسمية غير المعرفة وغير المخصوصة (**nonspecific**)، مثل ***someone*** و***a lot of people*** مركبات عارية من الحد.

لاحظ أن ما يجمع المركبات الاسمية الواردة أعلاه أنها نكرة، فهل يعني هذا أن النكرة لا تحتاج إلى إسقاط الحد لتؤول سمتها، علما أن الحد هو موقع تأويل الاسم؟ لاحظ كذلك أن الحد يشبه المصدري في أنهما معا يخلقان موقعا للتأويل، الحد لتأويل المركب الاسمي والمصدري لتأويل الجملة. والحد، مثل المصدري كذلك، يقع في مستوى التماس مع أنساق الفكر والتصور باعتبار أن الحد هو مكان التمثيل للخصائص الإحالية للمركب الذي يشرف عليه.[31] لكن رغم هذا، فإن الاقتراحات الواردة أعلاه تقصي وجود إسقاط مجرد للحد في المركبات الاسمية السالفة الذكر. يمكن أن نرجع هذا إلى افتراض أن سمة التنكير في الاسماء سمة غير موسومة أو حاضرة بالتجرد (**default feature**)، بمعنى أن الاسم يصبح موسوما إما بالتعريف وإما بالتخصيص، وفي غياب الحالتين يكون نكرة. ولذلك لن تكون هذه السمة في حاجة إلى أن تسقط تحت مقولة الحد لفحصها، لأن هذا لن يؤثر في التأويل الإحالي للمركب، باعتبار أنه في حالة غياب السمات الموسومة يأخذ المركب تأويل التجرد الذي هو التنكير. وتعميما لهذا التحليل، فإن المصدري عندما يخصص بالسمة [+تصريح]، فإننا لن نحتاج إلى إسقاطه تركيبيا كذلك، لأن هذه السمة التي يحملها تعد غير موسومة. بمعنى أنه في حال غياب سمة موسومة، مثل الاستفهام أو غيره، فإن الجملة تؤول على التصريح، باعتبار أن التصريح يعبر عن موقف المتكلم المحايد مما يقول. وإذا صح هذا التحليل، فإنه يمكننا أن نصوغ الافتراض التالي:[32]

21) السمات المتجردة (غير الموسومة) لا تنطبق عليها العمليات الحاسوبية.

ونعرف السمة المتجردة كالتالي:

22) تعد س سمة متجردة إذا لم تدخل في علاقة فحص بالعملية انقل أو طابق.

[31] انظر الفصل الخامس لمزيد من التفاصيل عن بنية المركب الحدي.
[32] سنبين في الفصل الخامس كيف يرصد هذا التعميم توزيع سمة الرفع.

ومن فضائل الافتراض الوارد في (21)، أنه يجعلنا نستغني عن الحالة الاستثنائية للضم الخفي (covert merge) في الصورة المنطقية الذي يضطر إليه شومسكي (1995). وتتعلق هذه الحالة الاستثنائية بوحدة معجمية تملك سمة قوية ولا تملك سمات صوتية. ومثال هذه الوحدة المقولة الجذر، أي المصدري الذي يتم ضمه في الصورة المنطقية في الجمل التصريحية لتأويل نمط الجملة أو قوتها التكليمية (illocutionary force). وبتبنينا للافتراض (21)، لن نحتاج إلى هذا الضم، لأن سمة التصريح غير موسومة، وعليه لن نحتاج إلى إسقاط المصدري لفحصها بحكم أن تأويل الجملة على التصريح يتم بالتجرد.[33] وهذا لا يعني أن جميع الجمل التصريحية لا تتضمن إسقاطا للمصدري. فقد نجد في بعض اللغات سمات أخرى، غير سمة القوة التكليمية، تتطلب إسقاط المصدري، كما هو الحال في اللغات الجرمانية التي يملك فيها المصدري سمة الزمن.

نخلص من هذا السلوك الذي تسلكه اللغات في شأن استعمال المقولات الوظيفية إلى وجوب التمييز بين شيئين في هذا الاستعمال: الضرورة التصورية أو التأويلية، بشكل عام، ودخول العمليات الحاسوبية. فالنفي والحد مقولتان ذواتا محتوى تأويلي وتصوري، لكن إسقاطهما وخضوعهما للعمليات التركيبية ليس دائما ضروريا إذا لم يتم انتقاؤهما وإدخالهما إلى التعداد أو إسناد سمات موسومة إليهما داخل التعداد. ونلاحظ هنا أن القيد (15) الموضوع على التمثيلات الوجيهية، إلى جانب القيد (21 الذي ينطبق على العمليات التركيبية، يتفاعلان في تنظيم وضبط استعمال المقولات الوظيفية. فالأول، يمنع وجود المقولات التي لا تأويل لها، مثل التطابق؛ أما الثاني، فيقصي إسقاط المقولات الوظيفية ذات المحتوى غير الموسوم، رغم أن هذه المقولات قابلة للتأويل، مثل الحد والمصدري، كما رأينا. لكن هناك حالة تبقى خارج مجال القيدين، تتعلق بضبط إسقاط المقولات الفارغة من المحتوى المعجمي، كافتراض إسقاط النفي مثلا في (17ب). لقد أوضحنا أن انتقاء هذه المقولة وإدخالها التعداد لن يكون له تأثير في تأويل الجملة في الصورة المنطقية. فالمسألة إذن مرتبطة بالتأثير في الخرج. وبناء على هذا، فإن مثل هذه الحالات يضبطها القيد (12) الذي لا يسمح للعناصر التي لا تأثير لها في الخرج أن تخضع لعمليات الحوسبة.[34] ويأتي تفاعل القيود (12) و(15) و(21) من أنها تنتمي إلى طبقة قيود "المجهود الأقل" (the least effort conditions) التي تقوم بإقصاء أي شيء غير ضروري؛ أي

[33] إذا كان لابد من إسقاط المصدري في الجمل التصريحية، فإن ذلك لن يعود إلى سمته القوية [+تصريح] التي تفحص استثناء في الصورة المنطقية، ولكن بموجب سمات أخرى يملكها المصدري، مثل التصرف، كما يحدث ذلك في اللغات الجرمانية التي يصعد الفعل فيها في التركيب الظاهر إلى المصدري لفحص سمة الزمن. وفي هذه الحالة، سيكون المصدري ممعجما بالفعل، وليس بدون سمات صوتية، كما نجد ذلك في الحالة الاستثنائية التي يتحدث عنها شومسكي.

[34] لاحظ هنا أن ضبط إسقاط المقولات الوظيفية من خلال القيود العامة والمستقلة (12) و(15) و(21) يجعل من النافل اللجوء إلى وضع قيود ومبادئ خاصة ببنية الجملة وبالإسقاطات الوظيفية داخلها، كتلك المبادئ المقترحة في كريمشو (1993) (انظر الهامش 19) وسبيز (1994) وردزي (1997)، وغيرهم.

أنها تقوم أ) بإقصاء العناصر النافلة في التمثيلات، ب) وبإقصاء الخطوات النافلة في الاشتقاقات التركيبية (انظر شومسكي (1998)).

تعد الاقتراحات الأدنوية التي قدمناها أعلاه في شأن إسقاط المقولات الوظيفية إجابة عن السؤال (4ب)، ونجيب في الفقرة الموالية عن السؤال (4ج) المتعلق بمعرفة ما إذا كانت المقولات التي تخضع للقيود المذكورة أعلاه تخضع لرتبة محددة، ومعرفة ما إذا كان هناك مبدأ أو مبادئ تضبط هذه الرتبة.

3. رُتْبَةُ المقولات الوظيفية

جل الأبحاث التي اهتمت بالإسقاطات الصرفية أو الوظيفية داخل الجملة تذهب، إما صراحة وإما ضمنا، إلى أن رتبة هذه الإسقاطات قارة، على الأقل داخل الأنحاء الخاصة. فالبنسبة للغة العربية، يذهب الفاسي الفهري (1990)، كما بينا سابقا، إلى أن رتبة المقولات الوظيفية تنتظم على الشكل الآتي:[35]

23) مصدري> موجه> نفي> وجه> تطابق> زمن-بناء-جهة

وبإغفال إسقاط المصدري، نمثل لهذه الرتبة بالجملة (24أ)، التي تأخذ التمثيل الوارد في (24ج)، مع عدم أخذ إسقاط المصدري الأعلى بعين الاعتبار، والجملة (24ب) التي يحتل فيها الموجه *قد* الموقع الفارغ في (24ج):

35 نأخذ هذه البنية بشيء من التصرف عن الفاسي الفهري (1990: 52-54). وتدل المَطّة الأفقية الرابطة بين الزمن والبناء والجهة على أن رتبة هذه المقولات غير واضحة بحكم أنها تذوب في بعضها البعض في صورة دوامج (infixes) تشكل الصورة النغمية التي ترتبط بجذر أو جذع الكلمة.

24) أ. لَنْ يقتنعَ بهذا
ب. قد لا يقتنعُ بهذا
ج.

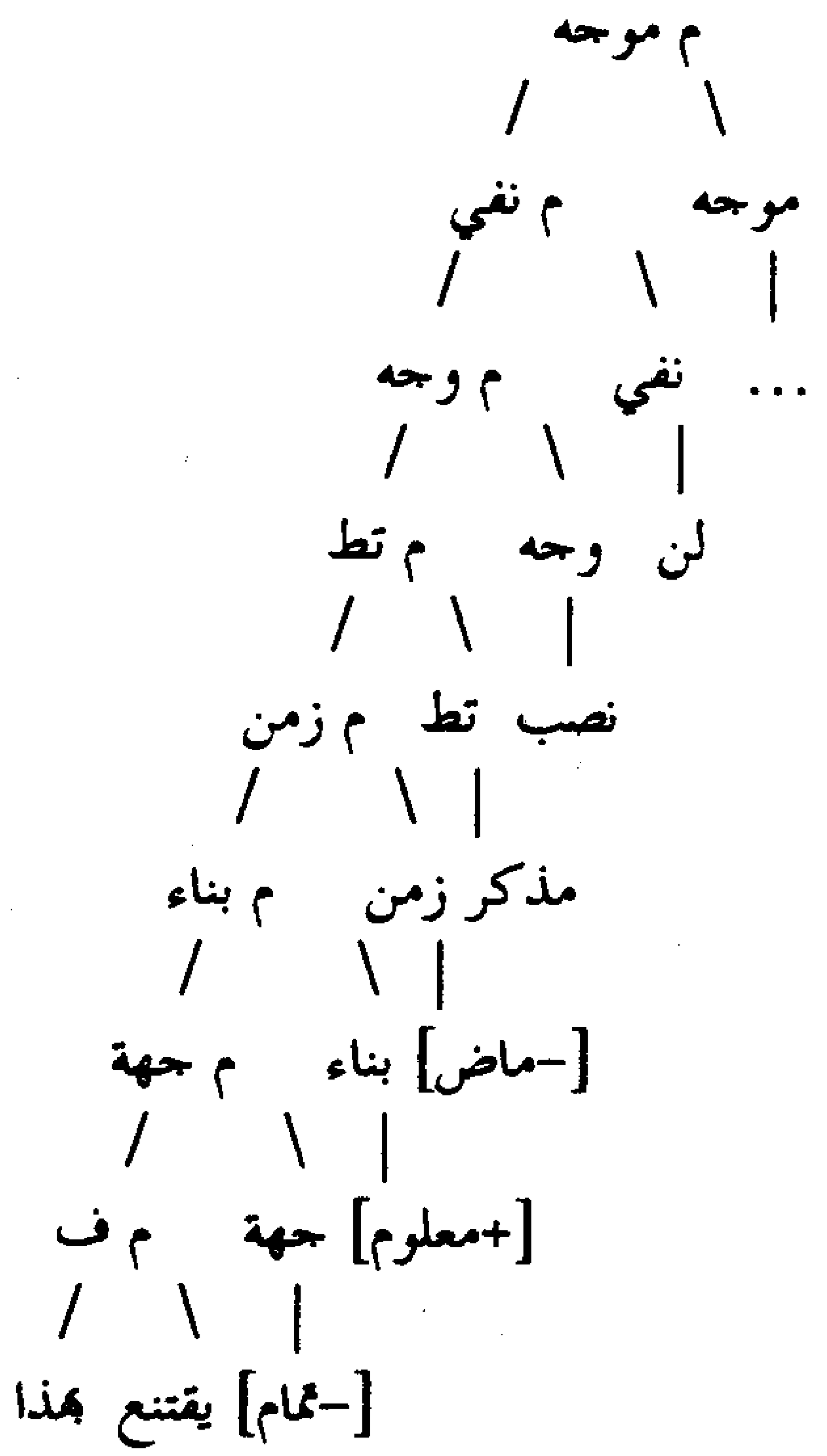

وقد أشرنا إلى أن شينكوي (1997) يَعُدُّ السلمية الواردة في (8) سلمية قارة الرتبة، وهي رتبة كلية وليست خاصة بلغة بعينها. ويلزم عن هذا أن التوسيط عبر اللغات لا يمكن أن يكون في رتبة المقولات الوظيفية.[36] ويرجع الأساس، الضمني أو الصريح، الذي تنبني عليه الرتب

[36] يخالف هذا الزعم زعم أوحلا (1988) القاضي بأن الفرق بين رتبة مكونات الجملة في اللغات التي تملك نمط الرتبة في اللغة الإنجليزية، أي فا ف مف، وبين رتبة مكونات الجملة في اللغات التي تملك نمط الرتبة في اللغة العربية المعيار، أي ف فا مف، يرجع إلى فرق في رتبة المقولات الوظيفية في النمطين المذكورين. ففي العربية يعلو الزمن التطابق، وفي الإنجليزية يحصل العكس بحيث يعلو التطابق الزمن. وقد بين الفاسي الفهري (1997) عدم كفاية مثل هذه الطروحات، التي تلتقي مع طروحات أخرى في أنها تنطلق من تصور خاطئ مفاده أن هناك رتبة أساسية لكل اللغات. غير أن المعطيات تبين أن اللغة الواحدة يمكن أن تحقق رتبا متعددة. فالعربية تملك، مبدئيا كل الرتب: فا ف مف، ف فا مف، ف مف فا، إلخ. لذلك يقترح الفاسي الفهري أن نظرية التنميط التي نحتاج إليها تقوم على ما يسميه بالتنميط المتعدد. وتنبني هذه النظرية على أن النمط الواحد من اللغات يمكنه أن يختار قيما متعددة للوسائط المقترحة، وبذلك يتم تجاوز

المقترحة، سواء أكانت كلية أم خاصة، إلى ملاحظة بيكر (1985 Baker التي بينت أن رتبة اللواصق التي ترتبط صرفيا بالرأس الحامل لها تعكس رتبة العمليات التركيبية التي ينتقل هذا الرأس بموجبها للالتحاق بهذه اللواصق في التركيب. وقد صاغ بيكر هذه الملاحظة في صورة تعميم سماه مبدأ المرآة (Mirror Principle). يقول المبدأ:

25) *مبدأ المرآة*

ينبغي أن تعكس الاشتقاقات الصرفية الاشتقاقات التركيبية بشكل مباشر (والعكس صحيح)

وبقدر ما تدعم كثير من اللغات هذا التعميم، نجد أن هناك من الصعوبات التجريبية والنظرية ما يكفي للاستغناء عن (25)، أو على الأقل عدم اعتماده أساسا لترتيب المقولات الوظيفية. فمن الناحية التجريبية، نلاحظ أن التعميم (25) ينطبق فقط على اللواصق التي لها وضع الصرفية المربوطة (bound morpheme)، مثل التطابق في اللغة العربية. وينتج عن هذا أن المقولات الوظيفية الحرة (أي غير المربوطة صرفيا)، مثل المصدريات والنفي وبعض الموجهات، تبقى خارج مجاله. وإلى جانب ذلك، نجد أن بعض المقولات الوظيفية تذوب في بعضها بعض في الجذر، كما هو حال الزمن والبناء والجهة في (23)، حيث الترتيب الصرفي لهذه المقولات غير واضح.

ومن الناحية النظرية، ينبني التعميم (25) على أن الصرف الصُّرفي تحكمه المبادئ التركيبية، وينبني كذلك على أن اللواصق الصرفية التي تنطبق عليها العمليات التركيبية مواد معجمية متحققة. غير أن هذا التصور الصرف تركيبي يصعب الاحتفاظ به في إطار البرنامج الأدنوي، وذلك بسبب أن هذا البرنامج يَعُدُّ العناصر المعجمية التي تدخل العمليات التركيبية عبارة عن حزمة من السمات المجردة. وفي إطار الفرضية المعجمية القوية التي يتبناها البرنامج الأدنوي، تأتي الكلمات من المعجم تامة التصرف والتكوين، وتخضع السمات الصرفية المجردة، والمكونة لهذه الكلمات، لعمليات فحص مجردة تشكل أساس الاشتقاق التركيبي.[37] وتُسقط السمات المجردة في المقولات الوظيفية الملائمة. فالمقولات الوظيفية إذن لا تتضمن اللواصق الصرفية المتحققة. وعليه، تمسي الحجة الصرفية التي ينبني عليها ترتيب المقولات الوظيفية الخطي حجة غير قائمة.

ويمكن الاحتفاظ بصلاحية مبدأ المرآة وإعادة تأويله في إطار البرنامج الأدنوي، بافتراض أن رتبة فحص السمات في التركيب تحترم رتبة العمليات الصرفية التي تربط اللواصق المعبرة عن

التصور الأحادي الذي يقوم على أن التوسيط ينحصر في أن اللغة تختار قيمة واحدة من القيمتين (السالبة أو الموجبة) المسندتين إلى الوسيط.

37 يختلف هذا التصور للاشتقاق التركيبي عن تصور بيكر بشكل كبير. فالغنى الصرفي عند بيكر يوازيه بالضرورة غنى النشاط التركيبي للرؤوس، غير أن هذا التلازم ليس ضروريا في التصور الأدنوي بحكم أن عمليات الفحص مجردة.

هذه السمات بالكلمة.[38] غير أن هذا التأويل يثير جملة من المشاكل. فمن الناحية المبدئية، لا شيء يلزمنا نظريا بضرورة هذا الربط بين العمليات الصرفية والعمليات التركيبية، خاصة أن العلاقة بين الصرف والتركيب في البرنامج الأدنوي علاقة غير مباشرة. بالإضافة إلى هذا، يلزم عن هذا التأويل أن العمليات التركيبية تبلغ العمليات الصرفية التي تتم في القالب الصرفي، وهذا غير ممكن بحكم أن الحوسبة محلية وقصيرة النظر، فلا ترى إلا ما يقع في مجالها. فإذن، لا يمكن إرجاع ترتيب المقولات الوظيفية الخطي إلى ترتيب اللواصق الصرفية الخطي، خاصة وأن الترتيب الخطي (linear order) أو الزمني داخل الجملة ينطبق، حسب شومسكي (1998)، على خرج المكون الصرفي الذي يأتي بعد التهجية (Spell-Out). فهذا المكون هو المسؤول عن تحديد الرتبة الخطية للعناصر التي تدخل مجال عملياته. والافتراض العام الذي يضبط علاقة التركيب بالصرف يكمن في أن الحوسبة من التعداد إلى الصورة المنطقية، التي يمكن التمثيل لها كالآتي: تعداد ——— حوسبة ———← ص م، لا يوجد فيها ترتيب خطي، وبحكم ذلك فإنها لا تبلغ المكون الصرفي. وبناء على هذا الافتراض، فإن المقولات الوظيفية يمكن أن تترتب بشكل حر داخل الجملة وأن تقيم فيما بينها علاقات تحكم مكوني مختلفة سواء داخل لغة معينة أو عبر اللغات.[39] لكن، مع ذلك، هناك مبادئ مستقلة يمكنها أن تفرض رتبة معينة وعلاقة تحكم مكوني كلية قارة بين المقولات الوظيفية عبر اللغات. من هذه المبادئ ما يرتبط بأنساق التصور والقصد. فالمصدري، مثلا، يتحكم في جميع الإسقاطات الوظيفية في جميع اللغات، كما أن الحد يتحكم في جميع الإسقاطات الوظيفية داخل المركبات الاسمية، وذلك بحكم أن المصدري والحد يقعان معا، كما بيَّنا، في مستوى التماس مع الأنساق المذكورة.

وإلى جانب القيود التي تفرضها أنساق الخرج على ترتيب المقولات الوظيفية، نجد أن هناك خصائص أخرى تحدد هذا الترتيب، يمكن إجمالها في علاقتين: علاقة الانتقاء الدلالي (semantic selection) للرؤوس، وعلاقة الحيز (scope relations). ونوضح في الفقرتين المواليتين العلاقتين المذكورتين.

1.3 الانتقَاء الدّلالــي

عندما نتأمَّل جيدا خصائص المقولات الوظيفية في (23)، نلحظ أن رتب بعضها تحددها الخصائص الانتقائية للرأس الذي يعلوها، في استقلال عن العلاقة الإلصاقية التي تربط اللواصق، المعبر عنها بهذه المقولات الوظيفية، بالفعل الحامل لها. فترتيب المصدري قبل الزمن لا يحدده مبدأ المرآة ولكن يحدده محتوى المصدري المعجمي. وضمن هذا المحتوى، نجد أن المصدري يملك خصائص انتقائية زمنية تستوجب أن يكون إسقاطُ الزمن الفضلةَ المحققة لهذه الخصائص. بمعنى

[38] انظر شينكوي (1997) في هذا التأويل.
[39] انظر الرحالي والسوعلي (1997).

آخر، ينتقي المصدري الزمن دلاليا،[40] لذلك يعلوه ويتحكم فيه مكونيا. وقد بينت إنش (Enç 1987)، في إطار نظريتها عن شروط تمكين الزمن أن الرتبة الصارمة بين المصدري والزمن، حيث يتحكم الأول مكونيا في الثاني في الجمل البسيطة أو في الجمل الرئيسية، ترجع إلى أن المصدري يمكن أن يحمل اختياريا قرينة زمنية تدل على الزمن الإحالي للجملة. وإذا أسندت هذه القرينة فعلا إلى المصدري، فإنه ينبغي أن يعمل في الصرفة، أو الزمن داخل الصرفة على الأصح، وهذا يقتضي بالطبع أن يتحكم فيه مكونيا. ويملك هذا الافتراض ما يدعمه في اللغات الطبيعية. ففي العربية المعيار والعربية المغربية نلاحظ أن المصدريات تراقب الزمن الموجود في الصرفة الفعلية، كما يتبين ذلك من الأمثلة التالية:

26) أ. أنْ [يخفف وزنه] مفيد لصحته

ب. أنْ *[خفف وزنه] مفيد لصحته

27) أ. ماشي معقول باش [يكذب علينا]

ليس معقولا أن يكذب علينا

ب. ماشي معقول باش *[كذب علينا]

ليس معقولا أن كذب علينا

فالمصدريان *أنْ* في العربية المعيار و*باش* في العربية المغربية يتطلبان معا أن تكون القيمة المخصصة بها الصرفة الزمنية [−ماض] التي تعد سمة غير موسومة وتتحقق صرفيا في صورة صيغة المضارع،[41] كما تدل على ذلك الجملتان السليمتان في (26أ) و(27ب)، في مقابل الجملتين اللاحنتين (26أ) و(27ب) اللتين تحمل صُرفتاهما الزمنية السمة [+ماض].[42] وتوجد في الإنجليزية بعض

[40] نستعمل الانتقاء الدلالي هنا بالمعنى الموجود في شومسكي (1986ب و1998). ويعتمد شومسكي في هذا المعنى على عمل بزتسكي (1982) الذي ينبني على أفكار معدّلة موجودة في كريمشو (1979). ومفاد تصور بزتسكي أن الانتقاء المقولي حشوي ويمكن استخلاصه من الانتقاء الدلالي الذي يتحقق في صورة ما تسميه كريمشو (1981) بالتمثيل البنيوي الاعتيادي. ويشير هذا التمثيل إلى المقولة التركيبية التي تتحقق بواسطتها عادة السمة الدلالية المنتقاة. فالانتقاء الدلالي لعنصر مثل "الاستفهام" يتحقق تمثيله البنيوي الاعتيادي في صورة المركب المصدري. وتجدر الإشارة إلى أن كريمشو (1979)، خلافا لبزتسكي، تعتبر أن الانتقاء الدلالي والانتقاء التركيبي ينبغي استيفاؤهما بشكل مستقل.

[41] نستعمل التمييز الزمني [±ماض] تبعا لعمل للفاسي الفهري (1990). انظر كذلك الفاسي الفهري (1993 و2000) في توزيع الزمن وعلاقته بالجهة والنفي وعناصر وظيفية أخرى.

[42] إن المثال المقدم في (26) لا يعني أن المصدري *أن* يقتضي دائما الزمن [−ماض]، فيمكن أن لا يرد بعده إلا الماضي، أو الماضي والمضارع، أو المضارع دون الماضي، كما يتضح ذلك في الجمل (أ) و(ب) و(ج)، تباعا:

أ) أ. سبق أن [قال هذا]

ب. سبق أن *[يقول هذا]

ب) أ. سرّني أن [قال هذا]

المصدريات التي تملك خصائص انتقائية زمنية تستوجب تحققها في إسقاط الزمن الذي تتحكم فيه مكونيا. فالمصدري *that*، مثلا، يتطلب أن يكون الزمن الذي يسفله متصرفا، كما يتبين ذلك من (28أ) في مقابل (28ب)، في حين أن المصدري *for* يتطلب أن يكون الزمن الذي يسفله غير متصرف، كما يتضح ذلك من المقارنة بين (29أ) و(29ب):

28) أ. I believe that [John is intelligent]
ذكي يكون جون أن أعتقد أنا
'أعتقد أن جون ذكي'

ب. I believe that *[John to be intelligent]
كان[-متصرف]

29) أ. It was impossible for [John to meet him]
إياه قابل[-متصرف] جون مص مستحيل كان
'كان من المستحيل أن يقابله جون'

ب. It was impossible for *[John met him]
قابل[+متصرف]

ب. سرَّني أن [يقول هذا]
ج) أ. يريد أن [يجرب]
ب. يريد أن *[جرب]

ونلاحظ من هذه الأمثلة أن السمة الزمنية للجملة المُدمَجة بعد *أن* تتأثر بدلالة الفعل الرئيس. فبما أن الفعل سبق يدل محتواه المعجمي على المضي، فإنه يوجه زمن الجملة المدمجة نحو المضي. وبما أن صيغة المضارع في العربية صيغة غير موسومة وتحمل اعتياديا السمة [-ماض]، فإنها لا يمكن أن ترد بعد *أن* التي ترث سمة التوجيه. ونفس الشيء نجده في (ج)، حيث يملك الفعل *أراد* خاصية التوجيه نحو المستقبل التي يرثها المصدري، لذلك يتعذر مجيء الماضي في الجملة المدمجة، كما يتضح من لحن (ج.ب). ونلاحظ من خلال الجملتين الواردتين في (ب)، أنه عندما يكون الفعل غير حامل لسمة الموجه، فإن المصدري يصبح محايدا بالنسبة لزمن الجملة المدمجة. وقد يفهم من هذا أن المصدري *أنْ*، خلافا لزعمنا المقدم أعلاه، يحمل سمة الموجه لا الزمن، وأن هذه السمة ليست معجمية ولكنها موروثة من السياق التركيبي فقط. لكن هذا يبدو غير صحيح، لأن خصائص المصدري الزمنية و/أو الموجهية لا يحددها السياق التركيبي في (26)، كما توضح ذلك الجملتان الواردتان في (د)، حيث لا يتأثر المصدري بزمن الرابطة *كان* التي تعد فعلا صرفيا لا محتوى دلالي له:

د) أ. كان مفيدا لصحته أن يخفف وزنه
ب. سيكون مفيدا لصحته أن يخفف وزنه

علاوة على هذه المعطيات، فقد بينت مجموعة من الدراسات التي اهتمت باللغات الجرمانية (انظر دين بسطن (1989) **Den Besten** وبلاطزاك (1986) **Platzack**، وغيرهما) أن المصدري عندما يكون فارغا يملك سمة الزمن، ولذلك ينتقل الفعل من الصرفة إليه.[43]

وتجعل كذلك الخصائص الانتقائية بعض المقولات الوظيفية تغير موقعها أو رتبتها التركيبية استجابة للخصائص الانتقائية للرأس الذي ينتقيها. ففي (23)، نلاحظ أن الوجه يحتل موقع فضلة المصدري، وتكون بذلك الرتبة هي: مصدري> وجه، كما يتضح ذلك في الجملة (30) حيث ينتقي المصدري *إِنْ* الوجه الذي يتحقق في صورة الجزم:

30) إِنْ تدخُلْ ...

وقد يكون الوجه فضلة للنفي، كما في (31ب)، حيث ينتقي حرف النفي *لم* مقولة الوجه التي تتحقق في صورة الجزم كذلك، وبذلك نحصل على الرتبة نفي> وجه:

31) أ. يدخُلُ
ب. لم يدخلْ

ويقع الزمن أيضا فضلة للنفي، لأنه يخضع لخصائصه الانتقائية. فحرف النفي *لن* ينتقي السمة الزمنية [–ماض]، وبحكم أن صيغة المضارع غير موسومة زمنيا، فإنها المرشحة الوحيدة للتوارد مع *لن*،[44] بدليل صحة الجملة (32أ)، في مقابل لحن (32ب) التي ترتبط فيها صيغة الفعل بزمن موسوم هو الماضي:

32) أ. لَنْ يصمتَ
ب. *لن صَمَتَ

وكنا قد افترضنا في الرحالي (2000) أن بنية (32أ) تملك إسقاطين للزمن: زمن جملي أو إحالي يرتبط بالنفي ويعلوه، وزمن غير موسوم يعلو الفعل المضارع. ويراقب الزمنُ الأعلى الزمنَ الأسفل ويسرب إليه خصائصه في بنية مثل (33):

لاحظ هنا أن الزمن الذي يقتضيه المصدري لا يتأثر بالزمن الذي تحققه الرابطة (copula) *كان*. فهذه المعطيات تبين أنه يجب أن نميز بين نوعين من المصدري *أن*، *أن* المدمجة غير المخصصة بالزمن، كما في (أ–ج)، و*أن* غير المدمجة والمخصصة معجميا بالزمن، كما في (د).

43 بناء على هذه الخصائص، اعتبر باحثون عديدون أن المصدري يمثل المقولة الجذر (theroot) في بنية الجملة الوظيفية. وهذا يدعم افتراض الفاسي الفهري (1982) الذي يقضي بأن الجملة إسقاط للمصدري لا للمركب الصرفي. انظر كذلك الرحالي والسوعلي (1997) وردزي (1997) وشومسكي (1995 و1998).

44 لمزيد من التفاصيل عن خصائص النفي في اللغة العربية، انظر الفاسي الفهري (1993) الذي بيَّن أن النفي يملك سمات انتقائية، وهذه السمات هي التي تجعله ينتقي المركب الصرفي لا المركب الفعلي. وقد بينت زنوتيني (1990) Zanuttini كذلك أن عامل النفي (Neg operator) يرتبط بعامل الزمن.

33) [م ز ز [م نفي [نفي لن [م موجه موجه [م وجه وجه [م ز يصمت]]]]]

ويبدو من الناحية النظرية أنه لا شيء يمنع أن يكون للنفي إسقاط للزمن خاصة وأن شومسكي (1995) يعد سمة الزمن سمة مجردة اختيارية تضاف إلى الفعل في التعداد. لكن رغم ذلك، يبدو الافتراض الممثل له في (33) افتراضا ضعيفا. فكون حرف النفي ينتقي سمة زمنية لا يعني بالضرورة أن الزمن ينبغي أن يعلو النفي. بالإضافة إلى هذا، اعتبار الزمن سمة اختيارية غير مربوطة بالفعل في المعجم لا يستدعي بالضرورة صعود النفي إلى الزمن لفحصه، لأنه لا يوجد ما يبرر هذا الصعود، على الأقل في مستوى الصورة المنطقية. فمعلوم أن الزمن سمة مؤولة ويصعد الفعل إلى فحصها لكي يأخذ الحدث الذي يعبر عنه الفعل تأويلا إحاليا، غير أن صعود النفي لن يحقق هذا الهدف لأنه لا يعبر عن الحدث. لذلك فإن صعود النفي لفحص الزمن الإحالي سيترك الحدث دون تأويل.[45] وبناء على ذلك، نفترض أن البنى المماثلة لـــ(33) تملك إسقاطا واحدا للزمن، ويمثل هذا الإسقاط السمة الزمنية التي ينتقيها النفي، وتسند هذه السمة إلى الفعل داخل التعداد، ويصعد الفعل إلى فحصها.

وينطبق التحليل المقترح لـ*لَنْ* على الحرف *لم* في الجملة (31ب)، التي تضم بنيتها الصُّرفية كذلك إسقاطا واحدا للزمن، يسفل حرف النفي. لكنْ خلافا للحرف *لن*، فإن حرف النفي *لم* ينتقي السمة [+ماض].[46] وبحكم أن الفعل المضارع هو الصورة غير الموسومة زمنيا، فهو المرشح كذلك للصعود لفحص السمة المنتقاة. لذلك لا يوارد حرف النفي *لم* صيغة الماضي الموسومة زمنيا، كما يدل على ذلك لحن الجملة (34):

34) *لم دَخَلَ

في حين أن حروف النفي غير الموسومة زمنيا تقبل التوارد مع الماضي ومع المضارع، كما هو حال الحرف *ما* في (35):

35) أ. ما فعل هذا أحد

ب. ما يقول بهذا أحد

[45] يتضمن الفصل الثالث استدلالا طويلا على عدم ملاءمة التمثيل المقترح في (33) لرصد بنى النفي.

[46] يـــبين توزيـــع *لم* مـــع الموجهـــات أن حـــرف النفي ينتقي السمة الزمنية لا صيغة المضارع، كما توضح ذلك الجملة الواردة في (أ):

أ) *سوف لم يأت

نلاحـــظ هـــنا أن حـــرف الـــنفي يوارد صيغة المضارع، ومع ذلكن فإن الجملة لاحنة. والذي يفسر اللحن هـــو عـــدم توافـــق سمـــات الموجـــه والـــنفي الزمنية. فالموجه ينتقي المستقبل في حين أن النفي ينتقي الماضـــي. وانعـــدام الـــتوافق يجعـــل الحـــدث بدون تأويل في الصورة المنطقية. وتبين الجملة (أ) كذلك أن انتقاء الموجه يخص السمة الزمنية وليس الصيغة الصرفية للاسم.

وبغض النظر عن إسقاط الزمن في (33)، فإن هذه البنية تبين أن الموجه يكون فضلة للنفي الموجه، بتعبير الفاسي الفهري (1993)، غير أن الموجه يمكن أن يعلو النفي ويتحكم فيه مكونيا، كما في الجملة (36):

36) قد لا يصمت

غير أن هناك فرقا بين (33) و(36)، يتمثل في أن الموجه غير متحقق معجميا في (33)، في حين أنه يملك محتوى معجميا في (36). ومن نتائج هذا الفرق أن الرتبة: نفي>موجه، خلافا للرتبة: موجه> نفي، مقصورة فقط على الموجه الفارغ صوتيا بدليل لحن الجملتين (37ب) و (38):

37) أ. سوف لن نتفق

ب. *لن سوف نتفق

38) *لا قد يصمت

تبين هذه البنيات التي يتفاعل فيها النفي والموجه، والمصدري والوجه، والنفي والوجه في (30) و(31) تباعا، أن توزيع المقولات الوظيفية في الجملة العربية مرن داخل المواقع الفارغة القائمة بين مقولة النفي والمقولات الوظيفية الجوهرية القارة في البنية (39):

39) [مصدري ... [نفي ... [زمن ... [ف

وتوضح المعطيات المقدمة أعلاه أن تغيير المواقع الشجرية للمقولات الوظيفية تتحكم في حزء كبير منه الخصائص الانتقائية للرؤوس الوظيفية، كما رأينا في حالة المصدري والوجه، والنفي والوجه والموجه.[47] ونتفحص في الفقرة الموالية خصائص الحيز التي يبدو أنها تساهم في تحديد رتبة المقولات الوظيفية.

2.3 الحَيِّز

المقولات الوظيفية لا تملك فقط خصائص صرفية، ولكن بحكم أنها ذات محتوى دلالي، تملك أيضا خصائص دلالية.[48] من هذه الخصائص أنها تتصرف مثل العوامل المنطقية (**logical operators**) التي تعمل على البنية الحملية للجملة. وتجعلها هذه المترلة تفرض علاقات حيزية معينة فيما بينها. وفي هذا الإطار، اقترح بيكلي وسطول (1996) **Beghelli and Stowell**

[47] يختلف هذا المفهوم للانتقاء عن الانتقاء الصرفي الذي ينبني على السبق الخطي لبعض اللواصق الصرفية، كما نجد ذلك مستعملا عند أوحلا (1988) الذي يعتبر أن بنية الجملة في اللغة العربية تختلف عن مثيلتها في الإنجليزية في أن الأولى ينتقي فيها الزمن التطابق، في حين أن الثانية ينتقي فيها التطابق الزمن. ومعلوم أن سمات التطابق غير مؤولة، على الأقل بالنسبة للفعل، ولذلك لا يمكن أن يملك التطابق خاصية الانتقاء الدلالي بالمعنى الذي نتبناه هنا.

[48] نظريا، يمكن أن لا يكون للمقولة الوظيفية محتوى دلالي، فيكون لها محتوى صرف-تركيبي فقط. لكن في هذه الحالة أيضا يجب أن تكون مؤولة وقابلة لأن تقرأ في وجيهة الصوت.

مجموعة من المقولات الوظيفية ذات المحتوى الدلالي المنطقي، واعتبرا أن رتبتها تحددها اعتبارات الحيز التي تقوم فيما بينها في التمثيل (40) (انظر بيكلي وسطول (1996: 76)):[49]

(40

م إحالي
\ /
مخص م مص
| \ /
م سوم مخص م تطفا
| \ /
م سوس مخص م توزيعي
| \ /
م سوعد مخص م تشاركي
| \ /
م سوتو مخص م نفي
| \ /
م سوم مخص م تطمف
| \ /
م سونفي مخص م ف
| \ /
م سوعد ...

يعلو في هذه البنية المركبُ الإحالي المركبَ المصدري، لأن مخصصه يقوم بدور الفاعل المنطقي للحمل، كما أن المركبات السورية الدالة على المجموعة (مثل *بعض*، *علّة*، *أحد الرجال*) التي تحتل مخصص المركب الإحالي لها الحيز الأكبر على باقي عناصر الجملة.[50] ويعلو النفي الجملي إسقاط تطابق المفعول لأنه يعمل على الأحداث والأوضاع. ويلاحظ في (40) أنه يمكن أن يتغير موقع بعض المركبات لأسباب متعلقة بتغير مجال حيزها وليس بسبب السمات الصرف تركيبية التي تحملها.

لقد اقترحت أعمال عديدة أخرى أن حيز عامل المصدري أعلى من حيز عامل الزمن ، بحكم أن زمن الحدث الذي تعبر عنه الجملة يُحسَب انطلاقا من زمن الإحالة الموجود في

[49] م سوم= المركب السوري الدال على المجموعة (Group-Denoting QP)، م تطفا= مركب تطابق الفاعل، م سوس= مركب سوري استفهامي، م سوعد= مركب سوري دال على العد (Counting QP)، م سوتو= مركب سوري توزيعي، م تطمف= مركب تطابق المفعول.
[50] المركب الإحالي في الواقع إسقاط موسع أو مكرر (recursive) للمصدري ويحتل مخصصَه الموضعُ.

المصدري، كما رأينا عند إنش.[51] والموجهات لها حيز أكبر من حيز الزمن، لأنها هي التي تعبر عن موقف المتكلم من الحدث وتحدد قيمته الصِّدْقية المتعلقة بمجموعة من المعاني، مثل الوجوب والاحتمال والإمكان. وهذا الحساب الذي تفرضه الموجهات لا يمكن أن يتم إلا إذا تَحيَّز الحدث في زمن معين، باعتبار أن الزمن هو الذي يحدد إحالة الحدث في استقلال عن أي عناصر وظيفية أخرى ذات محتوى دلالي و/أو منطقي، مثل الوجه، والموجه، والجهة، إلخ. فالموجه، إذن، يعلو الزمن بحكم أنه يعمل على حدث متزمن. ولذلك يعلو الزمنَ حرفُ النفي *لن* في (34أ) لأنه يتضمن، إلى جانب سمة الوجه والزمن، سمةَ الموجه التي تدل على تأكيد عدم تحقق الحدث في المستقبل.[52] وفي (41) يعلو كذلك الزمنَ الموجهُ *لقد* الذي يدل على تأكيد تحقق الحدث في الماضي:[53]

41) لقد قُضي الأمر

ونفس علاقة التحكم المكوني بين الموجه والزمن الموجودة في العربية المعيار نجدها في العربية المغربية، كما في (42)، حيث يعلو الموجهُ *غادي* الفعلَ المتصرف *يعمل*:

42) غادي يْعمل شي حاجَة
'سوف يفعل شيئًا ما'

[51] قد لا نتفق مع إنش على أن زمن الإحالة يوجد دائما في المصدري. ففي حالة تخصيص المصدري بسمات غير موسومة، فإننا لا نضطر لإسقاطه بموجب التعميم الموجود في (21)، وفي هذه الحالة سيكون الإسقاط الجملي للزمن، الذي هو أعلى إسقاط زمني، هو الذي يتم فيه حساب زمن الإحالة.

[52] ينسب المرادي صاحب *الجنى الداني* (ص. 270) إلى الزمخشري قوله إن حرف النفي *لن* يكون "لتأكيد ما تعطيه "لا" من نفي المستقبل." والدليل على إفادة التأكيد مجيء لن في سياق القسم، كما في قول أبي طالب "والله، لن يصلوا إليكَ بجمعهم // حتى أُوَسَّدَ في التراب دفينا"

[53] لا تُفرد كتب النحو القديم المهتمة بمعانِي الحروف مدخلا خاصا بالحرف الموجه *لقد*. ففي *المغني*، يتحدَث ابن هشام عن هذا الحرف في مدخل *قد*، أما المرادي في كتابه *الجنى الداني*، فلا يورده ضمن مدخل *قد*. وهناك إجماع بين النحاة على أن *قد* تفيد التحقيق مع الماضي والتوقع مع المستقبل (انظر *الجنى الداني* ص. 255 وانظر *المغني* ص. 227-232). ويذكر النحاة معاني أخرى لـ*قد* مع الماضي والمضارع غير أنها معان مختلَف فيها وبعضها متناقض، مثل إفادة التقليل وإفادة التكثير مع المضارع. أما *لقد*، فتكون حسب ابن هشام (والمرادي ص. 125-136) إما من لام القسم و*قد*، كما في الآية القرآنية "تالله لقد آثرك الله علينا"، علما أن هناك من يعد اللام هنا للابتداء لأن لام القسم تواردها نون التوكيد، وإما من لام الابتداء و*قد*، في نحو "إن زيدا لقد قام." وسواء أكانت للقسم أم للابتداء، فإن اللام تعد مؤكدة لمضمون الجملة الواردة في سياقها. وتبين المعطيات أن *لقد* تتصرف مثل حرف (موجه) واحد يختلف عن *قد*، الذي يدخل على الماضي والمضارع، وعن اللام، التي تدخل على المضارع:

أ) لقد أكل/*يأكل
ب) قد صام/يصوم

والجهة، مثل الموجه، حيزها أعلى من حيز الزمن، لأنها تدل على التوزيع الداخلي لحدث عبر الزمن. فهي أيضا عامل يعمل على حدث متزمن. لذلك، فإنها ينبغي أن تأخذ الرتبة التالية: جهة> زمن.[54]

نستنتج مما سبق أن رتبة المقولات الوظيفية تتأثر بعلاقات الحيز. غير أن هذه العلاقات، رغم تأثيرها، فإنه لا يمكن أخذها مقياسا تركيبيا لترتيب المقولات التركيبية ولترتيب عمليات النسق الحاسوبي، وذلك لأسباب عديدة. فعلاقات الحيز علاقات تأويلية، لذلك فإن حسابها ينبغي أن يتم في الصورة المنطقية. وبما أن النسق الحاسوبي ليست له خاصية النظر إلى الأمام، فإنه لا يمكن أن يبني حسابه على الحساب المنطقي. بالإضافة إلى هذا، يعتمد حساب النسق الحاسوبي أساسا على السمات الصرف-تركيبية للمقولات الوظيفية. والملاحظ أن هذه السمات لا تعكس دائما علاقات الحيز، لأن العلاقة بين الخصائص الصرف-تركيبة والخصائص المنطقية علاقة غير مباشرة، حتى إن حدث التوافق أحيانا بينها، كما هو الحال بالنسبة للمصدري. فقد رأينا أن الجهة بمعناها الدلالي تعلو الزمن، لكن الصرف لا يعكس هذه العلاقة، وهذا ما تبينه السلمية الواردة في (23) حيث لا يملك الزمن والجهة صرفية مستقلة تجعل علاقة التحكم المكوني بين المقولتين واضحة. وقد قلنا في خصوص المثال (32أ) أن الموجه يقع فضلة للنفي ويعلو الزمن، كما يوضح ذلك التمثيل المقدم في (33). وقد بينا كذلك أن موقع الموجه الشجري غير قار، كما تبين ذلك الجملة (36) حيث يتحكم مكونيا الموجه في النفي:[55]

43) [م موجه [موجه قد [م نفي [نفي لا [م ز يصمت]]]]]

فالمقارنة بين (33) و(43) تبين أن موقع الموجه لا تتحكم فيه دائما علاقة الحيز، وتبين كذلك أن وجود الموجه مرتبط بالخصائص الانتقائية للرأس الذي يتحكم فيه مكونيا في استقلال عن أي علاقة أخرى. وبناء على هذا، نعدُّ أن المقياس الأساس لرتبة المقولات الوظيفية يكمن في خصائص الانتقاء الدلالي القائمة بين هذه المقولات. وفي حالة غياب هذه الخصائص التي

ج) "إنَّ ربَّك لَيحكم بينهم" (قرآن)

54 تخالف هذه الرتبة تلك المفترضة في (23)، لأن مضمون الجهة في (23) غيرُ مضمون الجهة التي نقصدها هنا. فهناك فرق بين الجهة بالمعنى الصرفي الموجود في (23) و(24ج)، وهو معنى يرتبط بصيغة الفعل الصرفية؛ والجهة بالمعنى الدلالي الذي حددناه والذي لا يقيم بالضرورة علاقة مباشرة بالصرف. الجهة التي نقصدها هنا تقع في وجيهة المعجم والتركيب، وهي التي تسمح بالربط بين طرفي الوجيهة. لمزيد من التفاصيل، انظر تيني (1994) Tenny والأعمال التركيبية العديدة التي تلتها، والتي اهتمت بالتمثيل للبنية الحملية والأدوار الدلالية/الجهية في التركيب.

55 لاحظ هنا أن (43) لا تتضمن إسقاطا للموجه يَسفُل النفي، كما نجد ذلك في (33)، ويرجع ذلك إلى أن أداة النفي لا تملك سمة الموجه، لأنها تنتمي إلى ما يسميه الفاسي الفهري (1993) النفي المحايد. ونفترض أن ما يميز تركيبيا النفي المحايد من النفي الموسوم، مثل *لم* و*لن* هو أن الثاني يملك الموجه فضلة له بينما يملك الأول المركب الزمني فضلة له.

تفرض علاقة تحكم مكوني معينة، فإن مبادئ الاقتصاد النحوية التي تحكم الاشتقاقات التركيبية تتدخل لتغليب رتبة على أخرى.

لنأخذ مثلا علاقة الموجه بالنفي. فقد أشرنا إلى أن النفي في (31) يمكنه أن ينتقي الموجه، لكن الموجه لا ينتقي دلاليا النفي.[56] وعليه، يمكن أن تأخذ الجملة (37أ) التمثيل الوارد في (44) حيث لا شيء، من الناحية الانتقائية، يمنع الموجه سوف من أن يقع أسفل النفي:

44) [م نفي [نفي لن [م موجه2 موجه [م موجه1 [موجه سوف [م ز يصمت]]]]]]

لكن الذي يمنع التمثيل الوارد في (44) هو أنه يجعل الفعل مضطرا للصعود فوق الموجه الأسفل لفحص سمة الموجه الأعلى، وسيؤدي هذا الصعود إلى خرق قيد الربط الأدنوي.[57] فالذي يغلب الرتبة: موجه1> نفي> موجه2 في (44)، هو القيد المذكور، لأن هذه الرتبة تجعل الاشتقاق التركيبي أكثر اقتصادا.

نستنتج من هذه الفقرة أن رتبة المقولات الوظيفية تتفاعل في تحديدها القيود الانتقائية للرؤوس والمبادئ المقيدة للحوسبة التي تجعل اشتقاقا تركيبيا أقصد من اشتقاق تركيبي آخر، إلى جانب القيود التي تفرضها الأنساق الخارجية في مستوى الصورة المنطقية. وبناء على هذا، فإننا نعد البنية الوظيفية الممثلة للجملة في اللغة العربية هي الآتية:[58]

45) مصدري> (وجه>) (موجه>) (نفي>) (موجه>) (وجه>)
زمن> ف

وسنبين في الفصل الثالث والرابع الدور الذي تلعبه هذه البنية في اشتقاق سمات الفعل التركيبية، ومنها الإعراب، وسنبين في الفصل الرابع دورها في تحديد رتبة الفاعل وإعراب الرفع.

4. خلاصة

لقد بينا في هذا البحث أن بنية الجملة أدنوية وأن المقولات الوظيفية كلية، ليس بمعنى أنها جميعها تتحقق بالضرورة في كل اللغات وفي كل الأنماط الجملية، ولكن بمعنى أن النحو الكلي يحدد طبقة محدودة من المقولات الوظيفية وتختلف اللغات والأنماط الجملية في اختيار

[56] بمعنى أن النفي لا يحقق التمثيل البنيوي الاعتيادي لخصائص الموجه الانتقائية. فبين *قد* و*لا* في (43) لا توجد أي علاقة انتقاء.

[57] يقدم شومسكي (1995: 311) الصياغة التالية لهذا القيد:

قيد الربط الأدنوي

ك تجذب أ فقط إذا لم توجد ب، حيث ب أقرب إلى ك من أ، فتقوم ك بجذب ب.

[58] إن بنية الجملة الوظيفية في اللغة العربية أغنى مما قدمناه هنا، كما تبين ذلك أعمال الفاسي الفهري (1990 و1993)، من بين أعمال عديدة متأخرة. لكننا سنقتصر في هذا المقام على المقولات التي نراها واردة أكثر في الفصول اللاحقة والتي لها الدور الأساسي في تحديد رتبة مكونات الجملة، وخصوصا رتبة الفعل ورتبة الفاعل.

وإسقاط بعض هذه المقولات وفاقا للمبادئ التي رأيناها. وهذا السلوك يشبه سلوك المقولات الجوهرية التي تشكل طبقة محدودة، يمكن أن تحققها اللغات جميعها ويمكن أن تختار بعضها فقط. وقد أوضحنا كذلك أن وجود المقولات الوظيفية يخضع لقيد التأويلية الذي يدخل في إطار ما يعرف بقيود المقروئية التي يجب أن يحترمها التصميم الأمثل للغة. وبينا أيضا أن هذا القيد، إلى جانب قيد التأثير في الخرج والقيد (21) الموضوع على السمات غير الموسومة، يساهم في جعل بنية الجملة الوظيفية مثلى. وأوضحنا في نهاية هذا البحث أن رتبة المقولات الوظيفية تتحكم في تحديدها أساسا خصائص الانتقاء الدلالي لرؤوسها، إلى جانب قيود الاقتصاد الموضوعة على الحوسبة. وهذان الأمران يجعلان رتبة المقولات الوظيفية قارة في جزء منها ومتنقلة في جزء آخر.

وتماثل المقولات الوظيفيةُ المقولات الجوهرية في أن رتبة هذه الأخيرة تخضع أيضا للانتقاء الدلالي. فالفعل يتحكم مكونيا في المركَب الحدي المفعول، لأنه ينتقيه دلاليا. ويدل على هذا أن المقولات الوظيفية والمقولات الجوهرية تشتركان في خصائص هامة.[59]

[59] خلافا لما ساد في بعض الأعمال التي حاولت أن تبرز السمات الفاصلة بين المقولات الوظيفية والمقولات الجوهرية (انظر أوحلا 1991، مثلا)، فإننا حاولنا أن نبرز في هذه الخلاصة نقط الالتقاء بين الطبقتين. ومن نقط التشابه الأخرى بين الطبقتين أن المقولات الوظيفية، مثل المقولات الجوهرية، تملك أيضا خاصية الوسم المحوري. فقد بيَّن الفاسي الفهري (1993) أن مقولة المالك الوظيفية تقوم بالوسم المحوري داخل بنيات الإضافة.

الفصل الثالث

توزيعُ واشتقاقُ سِمَاتِ الفِعْلِ: "الإعراب" والوجه والزمن

الاهتمام بالسمات الفعلية هام جدا لأنه يساهم بشكل كبير في تحديد بنية الجملة وفي تحديد رتبة مكوناتها. فهذه السمات هي التي تسوغ الاشتقاقات التركيبية الفعلية وتعاين المحطات التي تعبرها أو تستقر فيها. ونتفحص في هذا الفصل بعض السمات الفعلية، منها "الإعراب الفعلي" وعلاقته بالنفي وبسمتي الزمن والوجه. ونرصد في الفقرة الأولى توزيع السمات الفعلية المذكورة، ونظهر خلافا لما هو شائع في كثير من الأدبيات اللغوية العربية القديمة والحديثة أن الفعل الماضي يشترك مع الفعل المضارع في كثير من الخصائص التوزيعية التي تجعله يوسم بالوجه كذلك، أو بـ"الإعراب"، كما في تحليل النحاة العرب القدماء. ونخصص الفقرة الثانية لعلاقة الوجه بالإعراب، ونبين أن تعميم الوسم الإعرابي على الأفعال في إطار قيد المنظورية تعميم غير سليم. وننطلق من افتراض أن الأفعال، خلافا للاسماء، لا تحتاج إلى الإعراب لتُسوَّغ داخل العمليات الاشتقاقية. ولهذا، فإن الافتراض (32) الوارد في الفصل الأول لا ينطبق على الفعل. ووفاقا للفاسي الفهري (1990)، نعد ما يسمى إعرابا في الفعل إسقاطا لمقولة الوجه الوظيفية، وهذه المقولة مستقلة في دلالتها وتركيبها وتوزيعها عن الإعراب، وما يبدو إعرابا في الفعل هو مجرد التباس صرفي بين سمتين مختلفتين تركيبيا: سمة الوجه الفعلية وسمة الإعراب الاسمية. ونخصص الفقرة الثالثة لنقل الفعل وفحص السمات الفعلية، ونبين أن سمة الإعراب ليست مسوغا لنقل الفعل قبل التهجية في العربية، كما يذهب إلى ذلك بنمامون (1992)، ولكن سمة الزمن المستقلة تصوريا عن الإعراب هي المسؤولة عن هذا النقل وعن اشتقاق الرتبة ف فا مفع، حسب اقتراح الفاسي الفهري (1987 و1990). ونبين تبعا للفاسي الفهري (1993) أن الفعل في العربية في الجمل غير الأمرية لا ينتقل إلى المصدري في التركيب الظاهر، كما يزعم ذلك مورازوكي (1992) **Murasugui** من بين آخرين. ولا ينتقل الفعل في الرتبة: ف فا مفع، إلى موقع البُؤْرَة في الجمل الخبرية، ولا إلى المصدري في الجمل الاستفهامية، كما يقترح ذلك عون وبنمامون وسبورتش (1994). ونقدم في الفقرة الثالثة مجموعة من الأدلة على أن انتقال الفعل إلى المصدري في العربية مقصور على ما نسميه بالأمر الخالص. ويرجع تفرد بنى الأمر بهذا النقل إلى تفرد الفعل بسمات تركيبية خاصة، نشتقها من المصدري لا من الوجه.

1. تَوْزيعُ إعْرَاب الفعل

1.1 الفعلَ المضارَع وحالاته الإعرابية

يذهب جمهور النحاة العرب القدماء إلى أن الأصل في الأفعال أن لا تحمل الإعراب.[1] ويعتل البصريون لذلك بأن الأفعال عوامل، والعوامل لا تستحق الإعراب. ولذلك لم تستحق الحروف في رأيهم الإعراب، كما يقول الزجاجي: "وإذا كانت الأفعال غير مستحقة للإعراب لأنها عوامل، فحروف المعاني من الإعراب أبعد، والقول فيها أبين وأظهر."[2,3] لكنهم رأوا أن الفعل المضارع يمكن أن يأخذ الإعراب لمشابهته الاسم عند البعض، و/أو لوقوعه موقع الاسم عند البعض الآخر، أو للدلالة على المعاني النحوية، كما يذهب إلى ذلك مُحشِّي *شرح ابن عقيل*:[4] "وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب. فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة [ ]. وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي [ ]" لكن هذا الرأي الذي يجعل مبرر إعراب الاسم والفعل واحدا، وهو الدلالة على المعنى، ليس رأي نحاة البصرة، أو على الأقل ليس رأي جميع نحاة البصرة بل هو رأي نحاة الكوفة، كما يزعم ذلك الزجاجي الذي يقدم رأيهم كالآتي: "قال بعضهم الدليل على أن أصل الإعراب للاسماء والأفعال معا أن الأفعال أيضا تختلف معانيها كما اختلفت معاني الاسماء، فتكون ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفية ومجازى عنها ومجازى بها ومأمورا بها ومنهيا عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب والذكر والأنثى. فإن كان اختلاف المعاني أوجب للاسماء الإعراب عندكم، فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها، لأنها مثل ذلك أو أكثر، وإلا فما الفرق؟"[5] أما رأي نحاة البصرة، أو على الأقل رأي سيبويه، في إعراب الفعل هو أنه إعراب فرعي ويقتصر على الفعل المضارع فقط، لأنه شابه الاسم (اسم الفاعل على الخصوص) في الحركات والسكون وليس في الدلالة على المعنى. وبمصطلحات أخرى، إن الحركات التي تلتحق بآخر الفعل المضارع لا تملك وظيفة التعبير عن المعاني النحوية كما هو الحال بالنسبة للاسم، ولكنها تعبير عن أن الفعل المضارع يملك خاصية اسمية تأتيه من اشتراكه في نفس البنية العروضية مع

[1] يقول ابن عقيل في *شرح ألفية ابن مالك*، ج. 1، ص. 37: "ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال. فالأصل في الفعل البناء عندهم. وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الاسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح."

[2] *الإيضاح في علل النحو*، ص. 78.

[3] هذا التبرير المقدم لعدم إعراب الأفعال قريب من المبدأ المعروف في الأدبيات التوليدية بمبدأ مقاومة الإعراب (Case Resistance Principle) الذي اقترحه سطول (Stowell (1981)، والذي مفاده أن المقولات المسندة للإعراب لا تأخذ الإعراب.

[4] *شرح ابن عقيل*، ج. 1، هامش ص. 37.

[5] *الإيضاح في علل النحو*، ص. 81.

طبقة معينة من الاسماء. ودليل كثير من النحاة على أن الفعل لا يستحق الإعراب وعلى أن إعرابه لا يدل على المعاني النحوية هو أن معنى الفعل، مثل الحرف، يحصل في ذاته ولا يحتاج إلى الإعراب للتعبير عنه. ويؤكد هذا ابن الأنباري بقوله: "وأما الأفعال والحروف، فإنما تدل على ما وضعت له بصيغها، فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث لبسا فيها، والإعراب زيادة، والحكيم لا يريد زيادة لغير فائدة."[6] وكيفما كان مبرر إعراب الفعل المضارع، فإن جل النحاة يجمعون على أنه معرب، والمقصود بالإعراب التغيير الصرفي الذي يصيب الحركة الأخيرة من صيغته الصرفية، كما في (1)، حيث تتعاقب على آخره الحركتان الإعرابيتان اللتان تلحقان الاسم، أي الرفع والنصب، إلى جانب الجزم الذي ينفرد به في (1ج):

1) أ. أدخلُ، تدخلُ، يدخلُ، ندخلُ
ب. لن يدخلَ
ج. لم يدخلْ

1.1.1 المضارع المرفوع

الحالة غير الموسومة لإعراب الفعل المضارع الرفع، كما في (1)، وهو إعراب يشترك فيه الفعل مع الاسم. ويملك الفعل المضارع لاصقة صرفية أخرى للتعبير عن إعراب الرفع تتحقق في صورة نون تلتحق بالفعل وتتأثر حركتها بنوع لاصقة العدد التي تسبقها، كما في (2):[7]

2) يَدْخُلان، تَدخلان، يَدخُلونَ، تَدخلونَ، تدخلينَ

ويشترك الاسم معَ الفعل المَضارع كذلك في التحاق لاصقة النون به، وتأتي هذه اللاصقة كذلك في الرتبة بعد لاصقة العدد، كما في (3):[8]

3) أ. جاء الزَّيْدان/الزيدونَ
ب. مررت بالزَّيدَيْنِ/بالزيْدينَ

---

[6] انظر *أسرار العربية*، ص. 24-25.

[7] يدخل النحاة العرب القدماء هذه الحالة في إطار ما يعرف عندهم بالأفعال الخمسة، وهي أفعال ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها. انظر ابن عقيل في *شرح ألفية ابن مالك*، من بين آخرين.

[8] هناك خلاف بين النحاة حول اعتبار الألف والواو والياء لواصق إعرابية طويلة والحركات الإعرابية القصيرة بعضا منها، غير أن مقارنة معطيات الاسم الواردة في (3) بمعطيات الفعل الواردة في (2) تظهر أن هذه اللواصق دالة على العدد لا الإعراب. لاحظ كذلك أن الإعراب يتغير مع النفي والجزم، لكن لاصقة العدد لا تتغير، كما يدل على ذلك الفرق بين (1ب،ج) و(5).

ويشترك الفعل المضارع مع الاسم في أن النون الملتحقة بهما تحذف في بعض السياقات التركيبية. فمع الاسم، تحذف في الإضافة، كما في (4ب)، ومع الفعل تحذف في حالة النصب والجزم، كما في (5):

4) أ. دارٌ/داران

ب. دارُ/دارا الرجل

5) أ. لَنْ تَدخُلا

ب. لَمْ تَدخُلا

لكن رغم هذه التماثلات التي تدعم ظاهريا افتراض مشابهة الفعل المضارع للاسم، فإن هناك معطيات توزيعية تدل على أن نون الفعل تختلف عن الاسم. فنون الفعل المضارع تتصرف مثل حركة إعرابية، لذلك تدخل في توزيع تكاملي مع الحركات الإعرابية، كما يدل على ذلك لحن المثال (6). أما في حالة الاسم، فيصح في الصورة الاعتيادية، التي يكون فيها مفردا معربا غير مقصور أو ممدود أو منقوص، أن تلتحق به النون إلى جانب اللاصقة الإعرابية، كما في (7)، بل إن النون هي التي تدل على تمكنه من الاسمية، لذلك لا يجوز حذفها كما تبين ذلك (7ب):

6) *أدخُلُنَ

7) أ. دارٌ (=دارُنْ)

ب. *دارُ

والذي يدل كذلك على أن نون الفعل المضارع تتوزع صرفيا مثل حركة إعرابية هو أنها تحذف في السياق الذي تحذف فيه علامة الرفع الإعرابية، كما يتضح ذلك من المقارنة بين (5) و(1ب،ج). وهذا يدل على أن محتوى النون الوظيفي يشبه محتوى ما يسميه النحاة إعرابا. أما نون الاسم، فإن دخولها في توزيع تكاملي مع الإضافة في (4ب) ومع الألف واللام في (8) يدل على أن محتواها إحالي لا إعرابي:[9]

8) أ. الرجلُ

ب. *الرجلٌ

تبرز المعطيات المقدمة أعلاه أن لواصق إعراب الفعل تختلف صرفيا وتوزيعيا عن لواصق إعراب الاسم. فالرفع في الفعل يكون بالحركة وبالنون، في حين أنه يكون في الاسم بالحركة فقط.[10]

[9] والظاهر أن دور نون المثنى الصرف تركيبي يختلف عن دور نون المفرد. فالنون الأولى لا تحذف مع الألف واللام، كما في (أ):

أ) الداران

ب) *الدارا

[10] نترك هنا جانبا حالة إعراب الاسماء الخمسة التي هي حالة غير اعتيادية ويعدها النحاة حالة للإعراب بالحرف.

بالإضافة إلى هذا، فإن لاصقة إعراب الفعل في حالة النون تأتي بعد لاصقة العدد، أما لاصقة إعراب الاسم فإنها لا توارد لاصقة العدد. ونبين من خلال حالات نصب المضارع وجزمه في الفقرة الفرعية الموالية أن ما يسمى إعرابا فعليا يختلف عن إعراب الاسم.

2.1.1 المضارع المنصوب

يعد النصب أحد الإعرابين الموسومين اللذين يلتحقان بالفعل. ويأتي هذا الإعراب في أسيقة عديدة ومتنوعة. فيأتي مع بعض أدوات النفي، مثل *لن* في (1ب)، ويأتي مع الحرف المصدري *أنْ* في سياق الجمل المدمجة، كما في (9)، أو في سياق حر، كما في (10):

9) أ. تمنيت أنْ يفعلَها أحد غيره
ب. يجب أن يعرفَ الحقيقة
ج. كاد أن يسقطَ
10) أنْ تصمتَ شيءٌ جميل

وينتصب الفعل المضارع كذلك مع بعض الحروف التي تدل على التعليل، مثل اللام وكَيْ، أو هما معا، كما في (11)-(13)، تباعا:[11،12]

11) خرج لِيُعبِّرَ عن رأيه
12) خرج كَيْ يُعبِّرَ عن رأيه
13) خرج لِكيْ يُعبِّرَ عن رأيه

وهناك حالات ينتصب فيها الفعل المضارع بدون حرف مصدري متحقق، وذلك في سياق بعض الأوضاع التخاطبية التي يدخلها النحاة العرب القدماء في باب الطلب، مثل الأمر والنهي، كما في (14) و(15) تباعا:

14) ائتني فأُكرمَكَ
15) لَا تضربْ زيدا فيَضربَكَ

3.1.1 المضارع المجزوم

يعد الجزم عند النحاة العرب القدماء الإعراب الثاني الموسوم إلى جانب النصب. ويتميز الجزم من الرفع والنصب بغياب لاصقة صرفية متحققة تعبر عنه، ولذلك يمكن عـده إعرابـا

[11] حـالات نصـب المضـارع المقدمـة هنا هي للتمثيل ولا تشمل جميع الحالات التي تقدمها كتب النحو العربي القديمة. ونفس الشيء ينطبق على حالات الجزم التي سنقدمها لاحقا.

[12] لا يعـد الـنحاة القدمـاء الـلام ناصبة، لأنها حرف جر وليست مصدرية مثل *كَيْ* أو *أنْ*، لذلك عدوا الناصـب حـرفا مصـدريا محذوفـا يقدِّرونــه بــ*أنْ*. وما يهمنا في هذا المقام هو سياق النصب الذي يرد فيه المضارع.

بلاصقة صفرية. ويجزم المضارع في سياق بعض الحروف، مثل حرفي النفي *لَمْ ولَمَّا*، ولام الأمر ولا الناهية، كما في (16)-(19):

16) لم يحضرْ المؤتمر
17) لَمَّا يحضرْ المؤتمر
18) لتسمعْ رأيه
19) لَا تسمعْ رأيه

ويجزم الفعل المضارع كذلك في سياق أدوات الشرط، سواء المصدرية، مثل *إنْ* أم غير المصدرية، مثل *مَنْ* ومتى، كما في (20)-(22)، تباعا:

20) إن تدخلْ أدخلْ
21) مَنْ تُصبْ تُمتْهُ
22) مَتَى ترَحلْ أرَحلْ

ويشترك المضارع المجزوم مع المضارع المنصوب في صورة صرفية واحدة في حالة الأفعال الخمسة الواردة في (2)، كما يدل على ذلك المثالان المقدمان في (5).

أول ملاحظة نخرج بها من معطيات إعراب المضارع هي أن لواصق هذا الفعل الإعرابية لا تماثل من حيث تنوعها وتوزيعها صرفيات إعراب الاسم. فإذا كانت كل صرفيات الاسم الاعتيادية لواصق حركية، فإن صرفيات إعراب الفعل إما لواصق حركية، مثل الرفع والنصب، وإما لاحقة مكونة من ساكن متحرك، مثل نون الأفعال الخمسة في (2)، وإما صرفية فارغة صوتيا، مثل الجزم. فلواصق المضارع الإعرابية غير موحدة صرفيا. وقد رأينا أن النصب والجزم يأخذان صورة موحدة تتميز بحذف النون مع الأفعال الخمسة، كما في (5)، رغم اختلاف السياق العاملي.[13] ويخالف هذا السلوك الصرفي ما يحصل للمضارع في حالة المتكلم المفرد المذكر، حيث تلزم عن كل عامل صورة إعرابية مختلفة.

الملاحظة الثانية التي نسجلها عن معطيات إعراب المضارع هي أن هذا الإعراب يمكن أن يتم بدون عامل ظاهر مباشر، كما في (14) و(15) في حالة النصب المعبر عن الطلب، وفي جواب الشرط في (20) وفي فعلي الشرط في (21) و(22)، في حالة الجزم. وعدم وجود عامل في الأمثلة المذكورة يدل على أن ما يبدو إعرابا هو في الحقيقة تعبير صرفي عن الوجه الطلبي والوجه الشرطي. ولقد حاول النحاة العرب القدماء أن يفسروا إعراب الفعل في المواقع السالفة الذكر بعلل غير مقنعة بما يكفي. فقد اقترحوا أن الفعل بعد الفاء في (14) و(15) منصوب بـ *أنْ* المصدرية المضمرة، وهذا اقتراح لا دليل عليه، خاصة أن هذا الحرف المصدري لا يرد مطلقا

[13] لاحظ أن هذه الحالة التي يأخذ فيها المضارع صورة صرفية واحدة ليست حالة بناء في تحليل النحاة العرب القدماء، ولا تمثل حالة مشابهة لحالة الاسم المبني الذي تقدر على آخره الحركات الإعرابية.

في مثل البنيات الطلبية المذكورة. وذهبوا بالنسبة للمثال (20) إلى أن *إنْ* الشرطية من الحروف التي تجزم فعلين. وبناء على هذا، يكون الفعل المجزوم في جواب الشرط معمولا أيضا لحرف الشرط. وهذا اقتراح فريد، لأنه يجعل الحرف يسند نفس الإعراب مرتين، ويؤكد المثالان (21) و(22) عدم ملاءمة هذا الاقتراح، حيث يحمل فعل الشرط وجوابه الجزم بدون وجود أداة الشرط *إنْ*. ولا يمكن اعتبار *مَنْ* و*مَتى* في (21) و(22) مسؤولتين عن الجزم، كما يذهب إلى ذلك النحاة، لأن اسم الاستفهام من منقول من موقع المفعول إلى موقع خارج الجملة، وليس هناك من حجة على أن المفعول المنتقل يعمل، لأنه اسم، والاسم عادة لا يعمل. كما أن الاسم متى منتقل من داخل الجملة من موقع الظرف، والظروف لا تعمل. فعدم وجود عامل للإعرابات الموسومة السالفة دليل على أنها ليست إعرابا ولكنها تحقيق لمقولة الوجه الوظيفية، كما يفترض الفاسي الفهري (1990). ومصدر الخلط بين الوجه والإعراب هو الالتباس الصرفي المتمثل في أن الوجه يعبر عنه بلواحق صرفية متنوعة تأخذ أحيانا شكل الصور الإعرابية، كما رأينا. ويرصد تنوع هذه اللواحق، في الواقع، الطرق المختلفة التي يتصور ويقدم بها المتكلم الحدثَ الذي يعبر عنه الفعل، من حيث كونه أمرا أو شرطا أو نهيا، إلخ. ونتفحص في الفقرة الفرعية الموالية حالات بناء المضارع، ونبين فيها أن بعضها تحقيق للوجه وأن بعضها الآخر ليس بناء.[14]

4.1.1 بناء المضارع

الأصل في الأفعال هو البناء. ولهذا، فإن الفعل المضارع، يمكن أن يفقد إعرابه فيبنى. وتنحصر حالات بنائه في اتصاله المباشر بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة حيث يبنى على الفتح، كما في (23أ) و(23ب) تباعا، أو اتصاله بنون النسوة حيث يبنى على السكون، كما في (24):

23) أ. تَضرِبَنْ
ب. تَضرِبَنَّ
24) تَضرِبْنَ

ويختلف بناء الفعل المضارع عن بناء الفعل الماضي أو فعل الأمر في أن الفعل المضارع، مثل الاسم، يمكنه أن يحل في موقع إعرابي رغم بنائه، كما في (25أ) و(25ب) حيث يوجد في محل نصب بـ*لن* وجزم بـ*لم*، تباعا، في حين أن الفعل الماضي والأمر لا يقعان في موقع إعرابي، كما يذهب إلى ذلك جل النحاة:

25) أ. لن يَضْرِبَنْ أحدا
ب. لم يَضْرِبَنْ أحدا

[14] لمزيد من التفصيل عن الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال، انظر الفصل الأول من الرحالي (2001).

ويذهب النحاة إلى أن الفعل المضارع المتصل مباشرة بنون التوكيد (الخفيفة أو الثقيلة)، يفقد البناء ويصبح معربا إذا فَصَل بينه وبين نون التوكيد باللواصق الضميرية، مثل ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة،[15] كما في (26)، تباعا:

26) أ. تَضربانِّ
ب. تَضرِبُنَّ
ج. تَضرِبِنَّ

وبتأملنا لحالات بناء الفعل المضارع الواردة في (23) و(24)، وبمقارنتنا لهذه الحالات بما نجده في (26)، نخرج بملاحظتين، نُفصِّلهما فيما يلي.

تكمن الملاحظة الأولى في أن الأمثلة الواردة في (23) و(24) لا تقدم مثالا جيدا للبناء. فالبناء هو ثبوت الكلمة على حركة صرفية معينة تحتفظ بها في جميع مواقعها التركيبية، والبناء بهذا المعنى لا ينطبق على الفعل المضارع. فمن خلال الأمثلة الموجودة في (23) و(24) يتبين أن الحركة الأخيرة من جذع الفعل المضارع تتأثر باللاصقة التي تلتحق به. ففي حالة الاتصال بنون التوكيد تكون الحركة فتحا، وفي حالة الاتصال بنون النسوة تختفي الحركة تماما، وهو ما يسميه النحاة بناء على الجزم. فالملاحظ إذن أن بناء الفعل المضارع ليس بناء بالمعنى الذي ينطبق على الاسم. وحتى لو سلمنا برأي بعض النحاة الذين يعدون الأصل في البناء هو السكون، أي غياب أي حركة من آخر جذع الكلمة،[16] فإن الفعل المضارع في هذه الحالة لن يكون مبنيا إلا في المثال (24) حين تلتحق به نون النسوة، وبالتالي، لن تكون حالات بناء الفعل بناءً إلا في الحالات التي ينتهي فيها بسكون. فالحديث عن بناء الفعل المضارع في الحالات التي يحصرها النحاة حديث غير دقيق. فإذا صح أن حالات المضارع الإعرابية تعبر عن الوجه، كما أسلفنا، فإن الفعل المضارع في (23) ليس مبنيا، وتعبر النون الملتحقة به عن الوجه التأكيدي، كما تعبر النون المتصلة به في (2) عن الوجه الإشاري. والدليل كذلك على أن كلام النحاة عن بناء المضارع غير دقيق هو أنهم اعتبروه معربا بالنون المحذوفة في (26)، التي أصلها هو الوارد في (27):

27) أ. تَضربانِنَّ
ب. تَضرِبونَنَّ
ج. تَضرِبينَنَّ

15 انظر مثلا *شرح ابن عقيل*، ج. 1، ص. 38-39.

16 يورد هذا الرأي محيي الدين عبد الحميد في الهامش الموضوع على *شرح ابن عقيل*، ج. 1، ص. 38.

وحذفت النون في (27) لأسباب متعلقة بالتأليف الصوتي.[17] غير أن هذا التحليل لا ينسجم مع تصور النحاة العام للإعراب الذي يقضي بأن الإعراب لاحقة ولا يمكن أن يكون في الوسط، كما يشير إلى ذلك الأستراباذي قائلا: "لا إعراب في الوسط."[18] وبناء على هذا، فإن الفعل المضارع في (26) غير موسوم بالإعراب ولكنه موسوم بالوجه الذي تعبر عنه النون المشددة. والسبب في عدم ظهور النون المفترضة في (27) صرف تركيبي لا صوتي، يكمن في أن نون المضارع أو نون الأفعال الخمسة، تتوزع تكامليا مع حركات الإعراب /الوجه، كما رأينا في (2) و(5)، فطبيعي أن لا تظهر هذه النون مع نون التوكيد لأنها تعبر عن الإعراب/الوجه كذلك.

وتبين المعطيات الواردة في (23)-(25) أن حالات فقدان الفعل المضارع للواصق الصرفية التي يعدها النحاة علامات إعراب، في الحقيقة ليست حالات بناء، بمعنى الثبوت على صورة صرفية معجمية واحدة، ولكنها حالات ناتجة عن ضغوط صواتية يخضع لها تكوين الكلمة الصرفي. فعدم إمكان ظهور الجزم في (25أ) على آخر جذع الفعل المضارع لا علاقة له ببناء الفعل أو إعرابه، ولكنه يرتبط أساسا باحترام القواعد الصواتية الموضوعة على تكوين الكلمة في اللغة العربية. فهذه القواعد تتطلب إقحام حركة بين اللاصقة الصرفية ـــنْ والجذع في (25):[19]

28) لم *[يَضْرِبْنْ] أحدا

ولا يمكن اعتبار حركة الفتح المقحمة حركة إعراب، كما قد توحي بذلك (25ب)، لأنها تظهر أيضا في غير موقع النصب، كما في (23أ). فإذن، ما يسميه النحاة بناء في الفعل المضارع هو في الواقع صورة صرفية صادرة عن تطبيق قواعد صـواتية، وليـس سمة فرادية (idiosyncratic feature) للكلمة في المعجم، كما هو الحال بالنسبة للاسماء المبنية.

الملاحظة الثانية التي نخرج بها من تحليل النحاة للمعطيات الواردة في (23)-(24) تتمثل في أننا لا نعثر على مبرر مقنع لبناء الفعل المضارع. فما هو السبب مثلا في بناء هذا الفعل عند اتصاله بنون النسوة في (24)؟ مبدئيا لا يوجد أي سبب. ومع ذلك يمكن أن نتلمس للنحاة الجواب بالقول إن دخول النون على المضارع تجعل اللواصق الإعرابية الاعتيادية التي تلتحق بالجذع غير بارزة، لذلك يبنى. لكن هذا الجواب لا يمكن أن يقوم في إطار تصور النحاة العام الإعرابي، لأنه بالإمكان تقدير العلامات الإعرابية على آخر الفعل، كما فعلوا مع الاسم ا لمنقوص والمقصور. وقد ذهب فعلا هذا المذهب بعض النحاة أمثال السهيلي وابن درستويـه

[17] انظر *شرح ابن عقيل*، ج. 1، ص. 39.

[18] انظر *الكافية في النحو*، ج. 2، ص. 228.

[19] قـد لا تكـون القـاعدة الـتي تتطلـب تحـريك الجذع في (25) قاعدة إقحام بالضرورة، لكن هذا لن يؤثر في الاستدلال.

وابن طلحة الذين رأوا أن الفعل المضارع مع نون الإناث معرب لا مبني، وقدروا إعرابه على آخره.[20]

بناء على الملاحظات التي أبديناها أعلاه، يمكن القول إن الفعل المضارع معرب دائما. وهو معرب بالمعنى الصرفي، أي أن الصور الصرفية الحركية التي تلتصق بجذعه يلحقها التغيير. وسبب هذا التغيير إما لواصق التطابق، كما هو الحال في (24)، وإما التعبير عن الوجه، كما في المثال (23)، الذي لا تختلف وظيفة اللاحقة فيه عن وظيفة اللاحقة في المثال (15). ونبين من الفقرة الموالية أن الفعل الماضي، مثل المضارع، يوسم بالوجه ولا يختلف هذا الوسم عن المضارع إلا في الصرف. فالمضارع يملك صرفيات تحقق الوجه والماضي يملك وجها مجردا.

2.1 الفعل الماضي

يعد النحاة الفعل الماضي مبنيا.[21] ويحصرون حالات بنائه فيما يلي:[22] يبنى الماضي على الفتح في حالة تجرده من اللواصق الضميرية وعند اتصاله ببعض اللواصق الضميرية، مثل تاء التأنيث الساكنة وألف الاثنين، كما في الأمثلة الواردة في (29) تباعا؛ ويبنى على السكون في آخره إذا اتصلت به الضمائر التالية: ـــتُ وـــنا ونون النسوة ـــنَ، كما في الأمثلة الواردة في (30) تباعا؛ ويبنى على الضم في آخره عند اتصاله بواو الجماعة، كما في (31):

(29) أ. خَرَجَ
ب. خَرَجَتْ
ج. خَرَجَا

(30) أ. خَرَجْتُ
ب. خَرَجْنا
ج. خَرَجْنَ

(31) خَرَجُوا

لا تقدم الأمثلة الواردة أعلاه الصورة الشاملة لتوزيع الماضي مع جميع الضمائر، لكنها تمثل لجميع حالات بنائه. ويتبين من خلال هذه الأمثلة أننا أمام حالتين فقط للفعل الماضي: في

[20] انظر *شرح ابن عقيل*، ج. 1، هامش ص. 39. ويبرر النحاة المذكورون أعلاه امتناع ظهور الإعراب على الفعل المضارع بشبهه بالفعل الماضي في صيرورة النون جزءا منه. غير أن هذا التبرير غير مقنع، لأن نون النسوة في المضارع، مثل لواحق الفعل الماضي، ليست جزءا من الجذع بل لاصقة صرفية تدل على التطابق.

[21] م.ن.، ج. 1، ص. 38.

[22] انظر م.ن.، وانظر كذلك عباس حسن (1975: ج. 1، ص. 80).

الأولى، تلتحق بجذعه حركة الفتح وحدها؛ وفي الثانية، تلتحق به الضمائر التي يتصرف معها. ويزعم النحاة أن الفتح الوارد في (29أ) حركة بناء،[23] لكنهم لا يقدمون دليلا مقنعا على ذلك، علما بأن الأصل في البناء عندهم هو السكون. والدليل الذي يقدمه النحاة على بناء الماضي على الحركة، ويورده محيي الدين عبد الحميد دليل ضعيف جدا نقدمه فيما يلي: "بُني الفعل الماضي لأن البناء هو الأصل، وإنما كان بناؤه على حركة –مع أن الأصل في البناء السكون–[24] لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبرا وصفة وصلة وحالا. والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحة لأنها أخف الحركات، فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا، لئلا يجتمع ثقيلان في شيء واحد. وتركيب معناه هو دلالته على الحدث الزمان."[25] خلاصة هذا القول هي أن حركة جذع الماضي الأخيرة سببها شيئان: أولا، مشابهة الفعل الماضي للفعل المضارع المعرب في الخصائص التوزيعية، وثانيا، ثقَل الماضي لدلالته على الحدث والزمان. الحجة الثانية واهية، لأن المضارع أيضا يدل على الحَدث والزمان، ومع ذلك لم يبن على الفتح. والحجة الأولى غير ملائمة، لأنها في حقيقة الأمر تقيم الدليل على إعراب الماضي لا بنائه. فلا دليل إذن على أن حركة الفتح في الماضي حركة بناء، خاصة أن الصورة النمطية للبناء، كما نجدها في الاسم، هي الثبوت على صورة صرفية معينة في آخر الكلمة، والحال أن حركة جذع الماضي الأخيرة تتغير بحسب نوع الضمير المتصل الذي يؤثر في وجود حركة الجذع أو غيابها، ويؤثر في طبيعة هذه الحركة، كما رأينا في حالة الفعل المضارع في (1) مقارنة بـ(28). فالضم الموجود في (31)، مثلا، ليس حركة بناء ولكنه ناشئ عن اتصال جذع الماضي بالضمير المتصل الذي يأخذ صورة حركة مد، لذلك لا يمكنك أن تقول: *خَرَجَوا* [xarajauu*].[26] كما أن السكون الذي يظهر مع ضمير المتكلم في (30أ) ليس حركة بناء للماضي ولكنه نتيجة لقواعد التأليف

[23] ويوحي كلام النحاة أن البناء على الفتح هو الحالة القاعدية والحالات الأخرى طارئة بدخول الضمائر. يقول ابن عقيل (*شرح ابن عقيل*، ج. 1، ص. 38.): "وهو مبني على الفتح [أي الماضي] نحو *ضَرَبَ وانْطَلَقَ*، ما لم تتصل به واو جمع فيضم، أو ضمير رفع متحرك فيسكن."

[24] ينسب ابن الأنباري هذا الأصل إلى نحاة البصرة. انظر *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ج. 2، ص. 534.

[25] انظر شرح *ابن عقيل* (ج. 1، هامش ص. 38)،

[26] بالنسبة للنحاة، فإن بنية *خرجوا* المقطعية هي: س ح س ح س + ح س، وليست س ح س ح س + ح ح (س = ساكن؛ ح = حركة). بمعنى أن اللاحقة المتصلة بجذع الماضي حركة وساكن وليست حركة طويلة. وكيفما كان التصور، فإن الضم ليس حركة بناء ولكنه حركة مجانسة للواو، أو هو حركة ضم طويلة تدل على الضمير المتصل. ففي الحالتين معا الضم لا علاقة له ببناء الفعل بالمعنى المعجمي.

الصوتي (phonotactic rules)، التي تمنع توالي أربعة حروف محركة في العربية.[27] فالمسألة، إذن، لا علاقة لها بالبناء بمفهومه المعجمي أو بالإعراب أو بالعمل، ولكنها مسألة صواتية متعلقة بالقيود والمبادئ الموضوعة على بناء الكلمة وعلى الإلصاق الصرفي، كما أوضحنا ذلك في خصوص الفعل المضارع.

لنعد الآن إلى الحالة التي يلتصق فيها جذع الماضي بمقطع يتكون من حركة قصيرة فقط، كما في (29أ). لاحظ أن هذه الحالة لا تختلف صوتيا عن الحالة الموجودة في (29ج) إلا في كمية الحركة، حيث اللاحقة الملتصقة بالجذع فتحة طويلة. وقد عَدَّ النحاة هذه اللاصقة الحركية الطويلة ضميرا، في حين أنهم اعتبروا اللاصقة الحركية القصيرة في (29أ) مجرد علامة على البناء، أما الضمير فغائب. ويبدو أن السبب في الاختلاف في تصور هذه اللواصق رَسْمي. فامتلاك الحركات الطويلة لصورة خطية، مثل الألف في (29ج) والواو في (31)، جعل النحاة لا يتحرجون في اعتبارها ضمائر متصلة، في حين صعب عليهم أن يعدوا الحركة القصيرة المتصلة بآخر الجذع في (29أ)ضميرا متصلا. ويرجع السبب في هذا إلى أن الحركات القصيرة في تصورهم مرتبطة أساسا بالإعراب الناتج عن العمل، وإلا فهي للبناء. فلم ينتبه النحاة إلى أن الفتحة لاصقة ملتبسة صوتيا، فقد يكون محتواها النحوي هو الإعراب، كما في الاسماء المعربة، والوجه كما في الفعل المضارع، وقد يكون محتواها النحوي ضميري، كما في (29أ)، وقد لا يكون لها أي محتوى نحوي، كما هو الحال في الأسماء المبنية، مثل اسم الفعل *هـيهاتَ*. فالفتحة في (29أ)، إذن، ضمير متصل دال على الشخص الثالث، المفرد، المذكر، بشكل مماثل للفتحة الطويلة التي تأخذ صورة الألف في (29ج) وتدل على الشخص الثالث، المذكر، المثنى. وبناء على هذا، نعد جذع الماضي، مثل المضارع، مبنيا على السكون في صورته المعجمية التي لم تخضع للعمليات الصرفية الإلصاقية، كما في (32)، أما ما يلتحق بالجذع من لواصق، فهي إما متصلات ضميرية أو حركات ناتجة عن إلحاق هذه المتصلات:

32) خَرَجْ

1.2.1 توزيع الفعل الـماضي

يعد الفعل الماضي مبنيا في تصور النحاة ليس فقط لثبوته على صور صرفية معينة، بل لأن المعاني النحوية لا تتعاقب عليه. ويشير ابن عقيل إلى أن بناء الفعل الماضي، خلافا للمضارع، متفق عليه بين النحاة، كما جاء في قوله: "والمبني من الأفعال ضربان: (أحدهما) ما اتفق على بنائه، وهو الماضي."[28] غير أن هذا الزعم المتفق عليه، لا تدعمه المعطيات اللغوية في

[27] يقول ابن عصفور في *الممتع في التصريف*، ج. 1، ص. 69: "[...] لا يتوالى في كلامهم أربعة أحرف بالتحريك. ولذلك سُكِّنَ آخر الفعل في *ضَرَبْتُ*، لأن ضمير الفاعل تَنَزَّلَ من الفعل منزلة جزء من الكلمة، فكرهوا لذلك توالي أربعة أحرف بالتحريك."

[28] *شرح ابن عقيل*، ج. 1، ص. 38.

الواقع. فقد لاحظ محيي الدين عبد الحميد، كما سبق، أن الماضي يملك خصائص توزيعية مماثلة للمضارع،[29] وبعض هذه المواقع التوزيعية محلات إعرابية كما يتضح من المقارنة بين الأمثلة الواردة في (33) و(34) والأمثلة الواردة في (35):[30]

33) أ. قد كان شَمَّرَ للصلاة ثيابه
ب. وإنِّي لَتَعْروني لذكراكِ نَفْضَةٌ   كما انْتَفَضَ العصفورُ بَلَّلَه القَطْرُ
ج. مررت برجل قَامَ
د. ما قال هذا أحدٌ
ه. إنْ دخلَ دَخلْتُ

34) أ. كان يكتب الشعر
ب. انتفض العصفور يبلله القطر
ج. مررت برجل يقوم ولا يقعد
د. ما يقول هذا أحد
ه. إنْ تدخُلْ أدخُلْ

35) أ. كان مُشَمِّراً للصلاة ثيابه
ب. انتفض العصفورُ مبللاً بالقطر
ج. مررت برجلٍ قائمٍ

فمن خلال هذه المعطيات، وبغض النظر عن اللواصق الصرفية الملتصقة بصيغة الفعل، نلاحظ أن الفعل الماضي، مثل المضارع، يقع في مواقع معمول فيها تستحق الإعراب. فالفعل الماضي شَمَّرَ في (33أ)، واقع في موقع خبر كان الذي يستحق النصب، كما يظهر ذلك في (35أ). والفعل الماضي *بـلّل* في (33ب) واقع موقع الحال،[31] مثل الفعل المضارع في (34ب)، وهو

[29] في حقيقة الأمر، جل النحاة يرون أن الفعل الماضي يمكن أن يحل في موقع إعرابي، كما يشير إلى ذلك ابن الأنباري في *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ج. 1، ص. 252، حيث يقدم أمثلة أخرى عن إعراب الفعل الماضي، وهي أمثلة لا يرفضها النحاة، ولكنهم يختلفون في تأويل بعضها.

[30] البيت الشعري الوارد في (33ب) هو لأبي صخر الهُذلي. انظر ابن الأنباري (م. ن.).

[31] حسب ابن الأنباري (م. ن.، ص. 253)، فإن تأويل فعل الأمر على الحال في (35ب) يعود إلى نحاة الكوفة الذين يقدمون الحجة التالية: "وأما القياس، فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو: *مررت برجلٍ قاعدٍ، وغلامٍ قائمٍ*، جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو: *مررت بالرجل قاعدا وبالغلام قائما*. والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: *مررت برجل قعد وغلام قام*، فينبغي أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو: *مررت بالرجل قعد وبالغلام قام*، وما أشبه ذلك." ويورد ابن الأنباري نقاشا طويلا بين الكوفة والبصرة في هذا الشأن. وبغض النظر عن الحجج التي يقدمها هذا الفريق أو ذاك، فإن ما يهمنا من المعطيات التي بين أيدينا هو أن الفعل الماضي يماثل توزيعيا الفعل المضارع والصفة في كثير من الحالات.

محل إعرابي يقتضي النصب، كما يتجلى ذلك في (35ب). والفعل الماضي *قامَ* في (33ج) يوجد في موقع الصفة، وهو موقع يقتضي الجر، كما يظهر ذلك في (35ج). ويقع الفعل الماضي *قال* في سياق النفي في (33د)، بشكل مماثل للفعل المضارع في (34د). ويقع الفعل الماضي *دَخَلَ* في (33ه) في سياق الشرط، مثل الفعل المضارع في (34ه)، مع فارق واحد هو أن الفعل المضارع موسوم صرفيا بالوجه المعبر عنه بالجزم، في حين لا يوجد أثر صرفي للوجه على صيغة الماضي، لكن جميع النحاة يجمعون على أنه في محل جزم، وهذا يدل على أنه يحمل إعرابا/وجها مجردا. فالمواقع التركيبية المقدمة أعلاه، التي يَرد فيها الفعل الماضي تبين أن هذا الفعل، مثل المضارع، تتعاقب عليه المعاني النحوية ويقع في المحلات المعمول فيها التي تقتضي الإعراب. وبناء على هذا، يتضح أن الفعل الماضي معرب وموسوم بالوجه، غير أن هذا الوسم يختلف عن وسم المضارع في أنه لا يملك أثرا أو تحققا صرفيا في الصيغة. ويمكن أن يتحقق الوجه في الماضي بعناصر خارج الصيغة يحددها السياق، كما في (36)، حيث يحمل الفعل وجه الدعاء، مثلما يحمله المضارع في (37):

36) سامحك الله

37) يسامحك الله

ويمكن أن يتحقق الوجه في الماضي بواسطة بعض الأدوات، مثل *لَوْ* الدالة على التمني أو الإرادة في (38)، الموافقة لـــ(39)، ومثل لام القسم في (40)، التي تدخل على المضارع كذلك في (41)،[32] ومثل أدوات التحضيض، *هلّا* و*ألّا* في (42):

38) وددت لو حضر الآن

39) وددت لو يحضرُ الآن

40) إنّ زيدا لقام

41) إنّ زيدا ليقومنّ

42) أ. هلاّ كتمت السر

ب. ألاّ عدلت عن هذا القرار

ويُبين المثال (39) أن المضارع يمكن أن يماثل الماضي في عدم تحقق الوجه صرفيا والتعبير عنه بالأدوات فقط. فالوجه الإرادي أو وجه التمني الذي يحمله الفعل المضارع في (9أ) لا يختلف دلاليا عن الوجه الذي يحمله في (39)، فالفرق بين المضارعين صرفي فقط، كما أن الفرق بين الماضي في (33ه) وفي (40) والمضارع في (34ه) و(41) صرفي فقط. فعدم ظهور نون التوكيد على الماضي، وحركات الوجه بشكل عام، يعود إلى أن لاصقة الوجه لاحقة، ولواحق الماضي

---

[32] يبين ابن هشام أن اللام في (40) و(41) جواب لقسم مقدر، وليست لام الابتداء. انظر *مغني اللبيب*، ص. 305.

مخصصة للتطابق. ويدعم هذه الملاحظة سلوك حركات الوجه مع المضارع. فمعلوم أن لواصق المضارع التطابقية إما سوابق وإما صرفيات متقطعة (أي سوابق ولواحق)، وعندما يكون التطابق سابقة فقط، تظهر لاحقة الوجه الحركية على المضارع، كما في (1أ)، وعندما تكون متقطعة، كما في (2)، فإن حركة الوجه تغيب مطلقا، كما (5)، أو تحل محلها النون، كما في (2).

نخلص مما سبق إلى أن تركيب الفعل الماضي يمكن أن يتضمن إسقاطا وظيفيا للوجه، وعدم تحقق هذا الوجه يعود إلى الخصائص الصرفية التي يتميز بها صرف الفعل الماضي. ونبين في الفقرة الموالية أن الأمر كذلك يوسم بالوجه وأن الحديث عن بنائه هو أيضا ذو مظاهر صرف صواتية.

3.1 الأمر

لقد اختلف النحاة في إعراب وبناء الأمر.[33] وقد ذهب نحاة الكوفة إلى أنه معرب بالجزم، لأنه مشتق من المضارع. فالأصل في فعل الأمر *افـْعَلْ* هو الفعل المضارع المجزوم *لـــتفْعَلْ*. فهو مولد إذن بواسطة حذف لام الأمر وحرف المضارعة من المضارع. أو بتعبير آخر، يمثل الأمر صورة جذع المضارع المعجمية غير المتصرفة. ولقد رفض البصريون هذا التحليل، فعَدُّوا الأمر مبنيا على السكون، لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء السكون. لكن البصريين لم يعمموا هذا الأصل على باقي الأفعال، مثل الماضي الذي يبنى على السكون، ومع ذلك يعد مبنيا في الأصل على الفتح.[34]

ولا يبنى الأمر دائما على السكون، بل يبنى أيضا على الفتح، في مثل (43)، عند اتصاله بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة:[35]

43) أ.حارِبَنْ العَدُوَّ
ب.حَارِبَنَّ العَدُوَّ

وصورتا بناء الأمر على الفتح في (43) ليستا صورتين صرفيتين ثابتتين للجذع، ولكنهما ناتجتان عن قيد صوتي يمنع التقاء الساكنين، سكون الجذع وسكون لاصقة الوجه التأكيدي المعبر عنه بالنون. فبناء الأمر هنا يماثل حالات بناء المضارع والماضي الناتجة كذلك عن القيود الصوتية التي يجب أن يحترمها بناء الكلمة الصوتي عند التصاق اللواحق الضميرية أو غير الضميرية بالجذع. وهذا التصور يخالف رأي النحاة الذين تصوروا أن اللواحق الضمـــيرية الـــحركية أو

[33] انظر *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ج. 2، ص. 524.

[34] انظـــر مـــثلا ابـــن عقـــيل، في *شرح ابن عقيل*، ج. 1، ص. 38، حيث يعتبر أن الحالة المتجردة للماضي هي البناء على الفتح.

[35] انظر عباس حسن (1974: ج. 1، ص. 80-81) في تفاصيل حالات بناء الأمر.

الحركات الناتجة عن دخول هذه اللواحق هي جزء من بنية الجذع، سواء مع الماضي أو المضارع أو الأمر، لذلك عدُّوا هذه الحركات حركات بناء للصيغة أو الجذع.

بناء على ما تقدم، نَعُدُّ الحالة الصرفية المتجردة للأمر هي التي يكون الجذع فيها عاريا من أي لاحقة، أي هي الحالة التي سماها النحاة بناء على السكون، بغض النظر عن ما إذا كانت هذه الصورة الصرفية مشتقة من المضارع أم لا. وسنفترض في الفقرة 7.3 أن حالة السكون التي يكون عليها الأمر تعبر عن الوجه الأمري، كما في (44):

44) اشْرَبْ

ونخلص من خلال رصدنا لتوزيع اللواحق الصرفية للمضارع والماضي والأمر أن ما يسميه النحاة حركات إعراب وحركات بناء هو إما تحقيق صرفي للوجه وإما لواصق ضميرية وإما حركات تفرضها هذه اللواصق لأسباب صوتية متعلقة بقيود التأليف الصوتي الموضوعة على بناء الكلمة. ونقوم في الفقرة الموالية بتفحص ما يسمى بالوسم الإعرابي للأفعال في إطار بعض الأعمال التوليدية.

2. المَنْظُوريَّة والوسم الإعرابـــي

يفترض مجموعة من اللسانيين التوليديين أن الفعل يحمل الإعراب، ومن ضمن هؤلاء فاب (1984) **Fabb**، وزاكونا (1982) **Zagona** والفاسي الفهري (1993)، وآخرون. ويقترح الفاسي الفهري التمييز بين نوعين من الإعراب، إعراب اسمي وإعراب فعلي. ويذهب إلى أن إعراب الفعل إعراب زمني تقوم بإسناده أدوات النفي، مـــثل *لم* و*لن* في (1)، اللتين نعيدهما في (45):

45) أ. لم يدخلِ

ب. لن يدخلَ

ويأخذ الإعراب الفعلي صورة متجردة غير موسومة تتمثل في الرفع الذي يظهر على المضارع في المثال (1)، الذي نعيده في (46):[36]

46) يدخلُ

[36] ويذهـــب بـــنمامون (1992) إلى أن العلامـــات الإعرابـــية الـــتي تظهر على الفعل المضارع تحقيق صرفي لإعـــراب يـــسنده الـــزمن للفعـــل ولـــيس أداة الـــنفي، وحجته في ذلك أن التحقق الصرفي لإعراب الفعـــل يختـــلف باخـــتلاف الـــزمن، رغـــم أن أداة النفي واحدة. غير أن هذه الملاحظة غير صحيحة، فالمعطـــيات الـــواردة في (45) و(46) تـــبين أن صـــرفية الإعـــراب تـــتأثر بـــنوع أداة النفي وبغياب أو حضور هذه الأداة.

ويطرح اقتراح الإعراب الزمني مجموعة من القضايا. فنلاحظ أن الواسم الإعرابي الزمني يسند إعرابات مختلفة، فمرة يسند النصب ومرة الجزم ومرة يأخذ معه الفعل إعرابا متجردا، وهذا اقتراح غير واضح. فإذا تأملنا مثلا إعراب الاسم نجده يختلف باختلاف الواسم الإعرابي، ويعكس هذا الاختلاف توزيعا تركيبيا مختلفا، في حين أن الفعل في (45) و(46) يحتل نفس الموقع التركيبي الذي هو موقع الصرفة، أو الزمن، كما سنبين ذلك فيما بعد. ونلاحظ كذلك أن اقتراح الإعراب الزمني لا يفسر لماذا نفس الواسم الإعرابي يسند نفس الإعراب إلى موضوعين مختلفين مقوليا. فالمركب الاسمي الفاعلي يأخذ إعراب الرفع من الزمن، والفعل يأخذ إعراب الرفع الزمني من الزمن كذلك في (46)،[37] رغم أن الاسم يختلف عن الفعل في التوزيع وفي السمات التركيبية.

وهناك سؤال يطرح نفسه في إطار الأعمال التي اهتمت بالإعراب الزمني، وهو لماذا يحتاج الفعل إلى الإعراب؟ وتنبني الأجوبة المقدمة على أن الفعل يشبه الاسم. ونعثر على أجوبة مختلفة في تحديد نوع المشابهة. والاقتراح الشائع الذي نجده عند زاكونا (1982) وفاب (1984) هو أن المشابهة محورية، وتدخل في إطار توسيع قيد المنظورية ليشمل الفعل.[38] ونتفحص في الفقرة الموالية قيد المنظورية الموسع وعلاقة الزمن بالأدوار المحورية.

1.2 المنظورية والزمن

تقترح زاكونا (1982) أن الزمن محمول ثنائي المحل، ولذلك فهو عنصر غير محيل، وموضوعاه هما اللذان يملكان خصائص إحالية.[39] وينتقي الزمن موضوعين: موضوع داخلي (الفضلة) ويمثله المركب الفعلي الذي يدل على زمن الحدث أو الزمن الإحالي، وموضوع خارجي يوجد في مخصص الصرفة، أو في مخصص الزمن في إطار صرفة مفككة. ويدل الموضوع الخارجي على زمن التقويم (evaluation time)، وهو مماثل لزمن التلفظ (speech time). وزمن الإحالة وزمن التقويم دوران دلاليان يسندهما المحمول الزمني. فكما أن الإعراب يجعل دور الاسم المحوري منظورا في الصورة المنطقية، فإن التخصيص الزمني الذي

[37] إن اعتبار إعراب الرفع في (46) إعرابا متجردا لا يحل المشكل، لأن هذا الإعراب يبقى إعرابا زمنيا. فالتجرد لا يعني غياب الإعراب.

[38] يعتبر بنمامون (1992) أن المشابهة صرف تركيبية. فكما أن الإعراب يقدم مبررا صرفيا للنقل في إطار البرنامج الأدنوي، فإن الإعراب مبرر كذلك لنقل الفعل. ومن الناحية النظرية، لا يوجد مبرر للتوحيد بين موضوعين مختلفين في التوزيع وفي السمات. فالزمن (أو الإعراب الزمني) في الفعل سمة مؤولة في الصورة الصوتية، في حين أنه سمة غير مؤولة في الاسم في شومسكي (1995)، أو هو سمة مؤولة في الصورة المنطقية، كما نقترح في الفصل الأول. ولهذا فنقل الفعل يختلف عن نقل الاسم، نقل الأول لفحص الزمن وله تأثير في الصورة المنطقية، في حين أن نقل الثاني لفحص الإعراب وله تأثير في الصورة الصوتية.

[39] انظر عرضا مفصلا ودقيقا لاقتراح زاكونا عند الأشهب (1995)، وانظر كذلك سطول (1998).

يسنده الزمن إلى موضوعه، المركب الفعلي، يجعل هذا الموضوع منظورا للتأويل الدلالي في الصورة المنطقية كذلك. وفي هذا الإطار، يقترح فاب (1984) توسيع قيد المنظورية وسحبه على الأفعال. وبناء على هذا، فإن الأفعال التي تسند دورا دلاليا تحتاج إلى الإعراب لكي تكون منظورة للتأويل الدلالي في مستوى وجيهة المعنى. ويعد فاب اللواصق التي تلتحق بجذع الفعل في الإنجليزية لواصق حاملة لسمة الإعراب. فلاحقة الحاضر S ــ الحاملة لسمة الشخص والعدد تُحلل على أنها تحمل الإعراب كذلك. وتمشيا مع هذا الطرح، ذهب الباحثون الذين اهتموا بتركيب الفعل في العربية إلى أن لواحق المضارع الإعرابية تحقيق صرفي لإعراب زمني. ونبين في الفقرة الموالية مجموعة من الحجج المفندة لهذا الزعم.[40]

2.2 اللاتناظر الإعرابي

نوضح في هذه الفقرة أنه لا يوجد تناظر بين إعراب الاسم وبين ما يعد إعرابا للفعل، ونرجع انعدام التناظر إلى الافتراض التالي:

47) تحتاج الاسماء للإعراب ولا تحتاج المحمولات (الفعلية) له.

يلزم هذا الافتراض عن الافتراض الذي قدمناه في الفصل الأول والقاضي بأن وظيفة الإعراب تتمثل في تسويغ العمليات الاشتقاقية التركيبية وتوزيع المركبات الحدية، لا معاينة الأدوار الدلالية. فالاسماء تحتاج إلى الإعراب لتسوغ داخل العمليات الاشتقاقية التركيبية. ولا تحتاج الأفعال بوصفها أحداثا ومحمولات إلى الإعراب لأنه لا يلعب دورا في تسويغها وانتقالها أثناء الحوسبة. فالفعل باعتباره حدثا، يسوغ ويؤول في الصورة المنطقية بواسطة الزمن، ويسوغ باعتباره محمولا بواسطة علاقة الإسناد. ونقصد بالإسناد العلاقة البنيوية التي تربط موضوعا خارجيا (الفاعل) بمحمول بواسطة علاقة التحكم المكوني.[41] ونجد في شومسكي (1986أ) أن الذي يتطلب وجود علاقة الإسناد هذه هو مبدأ الإسقاط الموسع الذي يستوجب أن تتضمن كل جملة فاعلا. فلكي يسوغ المركب الفعلي، فإنه يحتاج إلى فاعل بنيوي.

ونوضح في الفقرة الفرعية الموالية أن ربطَ الإعراب أو التأويل/التسويغ الزمني بالصرفيات الحركية الملحقة بالفعل ربطٌ غير ملائم، ونوضح كذلك أن هذه الصرفيات لا تقوم بالدور الذي تقوم به صرفيات الاسم الإعرابية.

[40] لن نناقش هنا اقتراح توسيع قيد المنظورية على الأفعال، معتبرين أن المشاكل التي يطرحها انطباق هذا القيد على الاسماء تصدق على الأفعال كذلك. انظر في هذا الأمر الفصل الأول.

[41] تعرف رينهارت (1981) التحكم المكوني كالآتي:

تتحكم العجرة (node) أ في العجرة ب إذا وفقط إذا:

1) لا تشرف أ على ب ولا تشرف ب على أ

2) وأول عجرة مفرعة تشرف على أ تشرف على ب كذلك.

3.2 الدلالة الزمنية والإعراب

إن اقتراح زاكونا الذي بنيت عليه اقتراحات إعراب الفعل في العربية يقوم، كما رأينا على أن الحدث الذي يعبر عنه المركب الفعلي يحتاج إلى وسم زمني ليؤول في الصورة المنطقية. ويتجلى الوسم صرفيا في اللغة العربية بواسطة أدوات النفي التي تواردها لواحق إعرابية تلتصق بالفعل المضارع، كما رأينا. غير أن هذا الربط بين الإعراب والإحالة غير ضروري. فالإعراب سمة صرف تركيبية تقوم بتحريك الحوسبة، في حين أن الإحالة مفهوم ينتمي إلى الأنساق الخارجية التي تتواجه مع الصورة المنطقية. وحتى إذا افترضنا أن بعض الخصائص الإحالية يمكن اشتقاقها من التركيب، فإنه لا يوجد مبرر تصوري يربط الإعراب بالإحالة، أو يربط الإعراب بالأدوار الدلالية، كما رأينا في الفصل الأول.[42] بالإضافة إلى هذا، فإن إعطاء إعراب الفعل نفس الدور الذي يلعبه إعراب الاسم، مسألة تخفي فروقات عديدة. فتوزيع الاسم تلعب فيه المصفاة الإعرابية دورا أساسيا، في حين أن هذه المصفاة لا تلعب أي دور في توزيع الفعل. ونلاحظ أن هناك سمات تركيبية غير الإعراب هي التي تتحكم في توزيع الفعل، مثل الزمن والجهة والوجه والسمات الإنجازية، إلخ. وهذه السمات لا تتحكم في توزيع الاسم.

إن اختزال التأويل الزمني في إعراب الفعل يخفي كذلك الطابع المعقد لهذا التأويل. فصرفيات الزمن تخضع في تأويلها لعوامل عديدة لا يلعب الإعراب فيها أي دور، مثل علائق الحيز في الأزمنة المركبة أو المتوالية، والعلاقة مع بعض المقولات الوظيفية مثل الموجهات، والعلاقة مع الطبقات الجهية للأفعال (من حيث كونها دالة على الحالة أو العمل، أو ما إلى ذلك)، ونمط الجملة من حيث كونها مدمجة أو لا، ومن حيث كونها حالية أو نعتية، إلخ.

وعلاوة على ما سبق، يطرح ربط إعراب الفعل بالدلالة، سواء في صورة الإعراب الزمني أو في إطار المنظورية، مشاكل تجريبية عديدة. من ضمن هذه المشاكل أن بعض الأفعال الصُّرفية في العربية، مثل *كان*، تحمل الإعراب رغم أنها لا تملك مضمونا دلاليا ولا تعبر عن الحدث، كما هو الحال في (48):

48) أ. لم يكنْ زيد قادرا على المشي

ب. لن يكونَ زيد قادرا على المشي

وبالإضافة إلى هذا، نلاحظ أنه لا توجد علاقة مباشرة بين التأويل الزمني ونوع الإعراب الذي يحمله الفعل. ففي بعض الحالات، يحمل الفعل نفس الإعراب لكن بتأويل زمني مختلف، كما في (49) و (50):[43,44]

[42] انظر مثلا عمل سطول (1998) الذي يرصد فيه علائق الربط الإحالي بين الزمن وموضوعاته بالأدوات التركيبية دون اللجوء في هذه الأدوات إلى مفهوم الإعراب.

[43] في إطـار افـتراض إعـراب زمـني للفعـل، لن يكون هناك معنى لعدم اعتبار الماضي موسوما بالإعراب الزمني المجرد. وبناء على ذلك، فإن الماضي في (49) سيكون معربا كذلك.

49) أ. ... بعد أنْ قام
ب. ... بعد أنْ يقومَ
50) أ. إن تنصرفْ أنصرفْ
ب. لم ينصرفْ
ج. لتنصرفْ

ففي (49)، يحمل الفعل الماضي والمضارع نفس الإعراب، في حين أن تأويلهما الزمني مختلف. فالأول دال على المضي أو القبلية، بينما الثاني دال على الاستقبال. ويحمل الفعل المضارع في جميع الأمثلة في (50) إعراب الجزم بالرغم من أن إحالته الزمنية مختلفة وملتبسة. ففي (50أ) يدل الفعل على الاستقبال، وفي (50ب) يدل على المضي، وفي (50ج) تلتبس دلالته الزمنية بين الحاضر والمستقبل.

وهناك حالات معاكسة للحالات التي رأيناها، بحيث يحمل الفعل نفس الإحالة الزمنية، لكن بإعراب مختلف، كما في (51) و(52):

51) أ. تمنيت أن تكونَ هنا
ب. وددت لو تكونُ هنا
52) أ. لم يحضرْ
ب. ما حضرَ

فالفعل *كان* في الجملتين المدمجتين في (51) يحمل إعرابين مختلفين، النصب والرفع تباعا، لكنه يقيم نفس العلاقة الزمنية مع الجملة الدامجة بحيث توجه دلالة التمني زمن الفعل المدمج نحو

44 يقترح بنمامون (1992) تعميما مفاده أن الأفعال توسم إعرابيا فقط عندما لا تحمل الزمن. ويقوم هذا التعميم على أن المضارع لا يحمل الزمن. ويلزم عن هذا أن يتوزع المضارع بشكل مختلف عن الأشكال الموسومة زمنيا، غير أن المعطى (49أ) يفند هذا التعميم، حيث يحل في موقع النصب، مثل المضارع في (49ب). ويفند المعطى (49أ) كذلك الزعم القاضي بأن المصدري *أن* صورة صرفية للزمن غير المتصرف في العربية. وتقدم المعطيات الواردة في (50) مثالا مضادا لاقتراح بنمامون (1992) القاضي بأن إعراب المضارع في (50ب) يسنده الزمن الذي تمعجمه أداة النفي *لم*. ففي بنية الشرط في (50أ) يحمل المضارع الجزم الذي يحمله في (50ب) دون وجود معجمة للزمن، بالنفي أو بغيره. ويحمل المضارع الجزم في (50ج) دون أن تكون هناك معجمة للزمن. ولا شيء في (50ج) يدل على أن لام الأمر تمعجم الزمن، لأنها لا تحمل أي تخصيص زمني. فهي تحقيق صرفي لسمة الأمر الإنجازية المولدة في المصدري، كما سنبين ذلك لاحقا في هذا الفصل. ودلالة الآن والاستقبال الزمنية التي يحملها الفعل في (50ج) لا تأتي من لام الأمر أو من الإعراب الزمني، ولكنها تأتي من تفاعل صيغة المضارع مع الوجه الأمري. فحدث الأمر يأتي مباشرة بعد وقت التلفظ، لذلك فهو يمتد من الآن إلى الاستقبال، وهذا هو السبب في عدم توارد الأمر مع الماضي في العربية. ومن هنا، فما تبينه (50ج) هو أن الجزم وجه يتفاعل مع الزمن ولا يحققه، كما لا يحقق الإعراب.

الاستقبال. ورغم أن الفعل في (52) يحمل إعرابا مختلفا، فإنه يحمل نفس التأويل الزمني المتمثل في الماضي المستمر إلى الحاضر.

وتوجد بعض العناصر الصُّرفية التي تغير الإحالة الزمنية دون أن يكون لهذا التغيير أو الوسم الزمني تأثير إعرابي:

53) أ. يستمعُ الرجل الآن إلى المحاضرة

ب. سوف يستمعُ الرجل إلى المحاضرة

فرغم أن الموجه سوف وجه الإحالة الزمنية للحدث في (53ب) نحو الاستقبال، مقارنة بالجملة (53أ)، فإن لاحقة الفعل الإعرابية لم تتغير صرفيا.

تبين المعطيات المقدمة أعلاه أن الاقتراحات التي تماثل إعراب الفعل بإعراب الاسم، بشكل من الأشكال، غير كافية نظريا وتجريبيا. وتوضح المعطيات كذلك أن ما يسمى بإعراب الفعل يعبر عن سلوك تركيبي غريب مقارنة بإعراب الاسم. فمن الناحية البنيوية، نلاحظ أن موقع النصب في الاسم ليس هو موقع الرفع،[45] بحيث كلما اختلف الإعراب اختلف الموقع التركيبي، في حين أنه في حالة الفعل نلاحظ أن أسيقة تركيبية وتأويلية مختلفة تحمل نفس الإعراب، ونفس السياق التركيبي والتأويل الزمني يحمل إعرابا مختلفا. فلا يوجد تناظر بين الإعراب والتأويل الزمني من جهة، وبين الإعراب والموقع التركيبي من جهة أخرى.[46] فما قدمناه في هذه الفقرة يدل على أن ما يسمى إعرابا في الفعل ليست له وظيفة التسويغ والتوزيع التي يقوم بها إعراب الاسم، وهذا الأمر يجعله خارج مجال النظرية الإعرابية التي تتمثل وظيفة الإعراب فيها في تسويغ العمليات الاشتقاقية وتحريكها. وهذه الخلاصة تدعم الافتراض (47) الذي يجعل الأفعال في غير حاجة إلى الإعراب. ولهذا، فإن ما سمي بإعراب في الفعل هو تحقيق صرفي لمقولة الوجه، كما بينا سابقا. وسنمثل للخصائص الشجرية لهذه المقولة في نهاية هذا الفصل. ونبين في الفقرة 4.3 أن سمة الزمن داخل الصرفة هي المسؤولة عن نقل الفعل في التركيب الظاهر في العربية وليس الإعراب. وتساهم هذه السمة في شيئين، تأويل الحدث واشتقاق الرتبة فعل فاعل مفعول، كما بين ذلك الفاسي الفهري (1987، 1990 و1993). وقبل ذلك نقدم مجموعة من الحجج التي تدل على انتقال الفعل في التركيب الظاهر.

[45] انظر الفصل الأول.

[46] هـذا السـلوك التركـيبي الغريـب لإعـراب الفعـل، مقارنة بإعراب الاسم، يبين عدم صحة اقتراح بـنمامون (1992) القاضـي بـأن الإعـرابين متشـابهين في الدور التركيبي المتمثل في إعطاء مبرر صرفي لنقل الفعل. وضرورة تقديم مبرر صرفي لنقل الفعل لا يتطلب أن يكون هذا المبرر هو الإعراب.

3. نقل الفعل

تشترك اللغات الطبيعية في طبقة محدودة من السمات الفعلية التي تحددها خصائص النحو الكلي، مثل الزمن والجهة، وغيرهما. وتتوزع هذه السمات داخل طبقة محدودة من المقولات الوظيفية التي يخضع إسقاطها أساسا للمبادئ الوجيهية،[47] ولبعض القيود الموضوعة على الحوسبة. غير أن اللغات الطبيعية تختلف في نقل الفعل لفحص هذه السمات في شيئين: أ) فيما إذا كان النقل يتم أثناء الحوسبة من التعداد إلى نقطة التهجية أو يتم في الصورة المنطقية (أي في التركيب الخفي حيث تتوحد اللغات)؛[48] ب) وفي المحطات التركيبية التي يستقر فيها الفعل قبل التهجية في التركيب الظاهر.

1.3 النقل الظاهر والنقل الخفي

لقد بين الفاسي الفهري (1987، 1990 و1993) والرحالي والسوعلي (1997) وآخرون، أن الفعل في العربية يصعد في التركيب الظاهر بشكل مماثل لما يحدث في الفرنسية، كما بين ذلك بولوك (1989):

54) الفقهاء يقولون عادة ما لا يفعلون

55) Jean embrasse souvent Marie
ماري غالبا يقبل جون
'جون يقبل عادة ماري'

ويعد رائز الظرف من الحجج التي دأبت كثير من الأعمال على تقديمها لتأكيد النقل في التركيب الظاهر. وعليه، فوجود الفعل في (54) و في (55) قبل الظرف الناعت للمركب الفعلي دليل على أن الفعل انتقل من داخل المركب الفعلي إلى مقولة وظيفية معينة تعلو الظرف الملحق بالمركب الفعلي.

وخلافا للعربية والفرنسية، تعد الإنجليزية من نمط اللغات التي لا يصعد الفعل المعجمي فيها في التركيب الظاهر، لأن الفعل لا يتقدم على الظرف، كما يتجلى ذلك من لحن الجملة (56ب):

56) أ. John always eats apples
التفاح يأكل دائما جون
'يأكل جون دائما التفاح'

[47] انظر التفاصيل في الفصل الثاني من هذا البحث.

[48] ينبني نموذج المبادئ والوسائط والبرنامج الأدنوي على افتراض أنه توجد لغة واحدة في الصورة المنطقية. ويقع مجال توسيط اللغات في الحوسبة من التعداد في اتجاه الصورة الصوتية. ويعد المكون الصِّواتي الذي يقع بين التهجية والصورة الصوتية مجال النقائص (imperfections) والاختلاف.

ب. John eats always apples*

وكيفما كان المستوى الذي يتم فيه نقل الفعل، فإن اللغات تشترك في أن النقل يتم لضرورة صرفية. بمعنى أن الفعل يصعد لفحص سمة صرفية معينة، وذلك انسجاما مع الافتراض الأدنوي القاضي بأن النقل بشكل عام يحكمه مبدأ الملاذ الأخير. وعليه، فإن صعود الفعل في العربية والفرنسية مبرر بضرورة فحص سمة الزمن الصرفية. وفي إطار صيغة البرنامج الأدنوي المقدمة في شومسكي (1992)، يكمن الفرق بين اللغات من نمط العربية واللغات من نمط الإنجليزية في أن سمة الزمن الفعلية في الأولى قوية، ولذلك يصعد الفعل في التركيب الظاهر، بينما سمة الزمن الفعلية في الثانية ضعيفة، لذلك يصعد الفعل (أو تصعد سمته فقط حسب شومسكي (1995)) في التركيب الخفي، وذلك بموجب مبدأ الإرجاء الذي يَعُد النقل الخفي أقصد من النقل الظاهر.

وفي إطار التصميم الجديد للبرنامج الأدنوي القائم على التخلص من المبادئ التي تملك خاصية النظر إلى الأمام لصالح الاكتفاء بالمبادئ التي تملك خاصية "محلية القرار" (local determinability)،[49] فقد أصبح من الضروري الاستغناء عن مبدأ الإرجاء. وفي إطار العملية طابق أصبح من الممكن الاستغناء عن مفهومي القوة والضعف اللذين كانا يبرران وجود مبدأ الإرجاء. وهكذا يمكن رصد الفرق بين نقل الفعل في العربية والإنجليزية كالآتي: يبحث المسبار/الزمن في العربية عن الهدف الذي يحمل السمة الفعلية [+ف] التي توافقه/تماثله، وبما أن الهدف الذي يحمل السمة الموافقة هو الفعل، فإنه يصعد إلى الزمن ليطابق سمته بسمة المسبار وبعد توافق السمتين يتم محوهما. أما في الإنجليزية، فإن سمة الهدف غير نشيطة، وبما أن هذه السمة تحتاج في جميع الحالات إلى التوافق لكي تُمحى ويتقاطع الاشتقاق، فإن العملية طابق ستنطبق على مسافة بعيدة دون حاجة إلى صعود الفعل. وبناء على هذا، فإن الفرق بين العربية والإنجليزية سيكون في الطريقة التي تنطبق بها العملية طابق لا في طبيعة السمة. ففي العربية يحصل التطابق بالنقل وفي الإنجليزية يحصل التطابق على مسافة بعيدة.

2.3 محطات نقل الفعل

تختلف المحطات التي ينتقل إليها الفعل من لغة إلى أخرى بالنظر إلى الخصائص الصرفية للمقولات الوظيفية في هذه اللغات. وبالنسبة للغة العربية، فقد بين الفاسي الفهري (1987، 1990 و1993) أن الفعل في اللغة العربية ينتقل في التركيب الظاهر ويستقر في الصرفة (أي الزمن ثم التطابق)، كما في (57ب)، ولا يتعداها إلى المصدري بدليل أن هذا الموقع يمكن أن يملأ بأداة مصدرية تسبق الفعل، كما في (49):

57) أ. ضحك الرجل

ب. [م تط[تط ضحكع[م ز الرجلن[ز ثع[م ف ثن[ف، ثع]]]]]]

[49] انظر شومسكي (1996 و1998) وكوليتر (1997).

وفي إطار البنية الوظيفية التي اقترحناها في الفصل الثاني، سيصعد الفعل إلى الزمن فقط، أما التطابق فيمكن الاستغناء عنه واشتقاقه من العلاقة الشجرية بين مخصص الزمن ورأسه.

وتشترك العربية في خاصية الصعود إلى الصرفة/الزمن دون المصدري مع بعض اللغات ذات الرتبة ف فا مفع، مثل الإرلندية التي أوضح بوبالجيك وكارني (1992 **Bobaljik and Carnie**) أن الفعل فيها لا يتجاوز الصرفة في صعوده، كما تبين ذلك الجملة (58ب) التي تمنع فيها الأداة *go* الفعل من الصعود إلى المصدري:

58) أ. **Chonaic Séan an madras**
كلب ال رفع-سيان ماض-رأى
'رأى سيان الكلب'
ب. **Ceapaim [go bhfaca sé an madras]**
كلب ال هو ماض-رأى أن كان-حاضر-ظن
'أظن أنه رأى الكلب'

وفي مقابل العربية والإرلندية، توجد لغات تُصَعِّد الفعل إلى المصدري. وتمثل اللغات الجرمانية هذا النمط، كما تبين ذلك الهولندية والألمانية في (59) و(60)، وكثير من اللغات الإسكندنافية:[50]

59) أ. **Weer Kust Jan Marie**
ماري يان قبّل أيضا
'أيضا قبّل يان ماري'
ب. ***Weer Jan Kust Marie**
60) **Wie oft sagt sie dir hätte er angerufen?**
نادى هو فعلمساعد أنت هي قالت غالبا كم
'كم مرة قالت إنها كانت نادت عليك'

يوضح المثال (59أ) أن الجمل البسيطة التي يرأسها ظرف جملي، مثل ***Weer***، يجب أن يحتل فيها الفعل المرتبة الثانية التي تعد موقعا للمصدري. وفي الحالة التي يستقر الفعل فيها في الزمن، كما في (59ب) حيث يوجد الفاعل في مخصص الزمن، فإن الجملة تعد لاحنة. وتبين الجملة الألمانية (60) أنه عندما يصعد مركب استفهامي إلى مخصص المصدري فإن ذلك يؤدي إلى صعود الفعل إلى رأس المصدري، فيحتل المرتبة الثانية في الجملة، كما في الهولندية، لذلك تعرف هذه اللغات ب **verb second languages**. وتأخذ الجملة البسيطة والجملة الرئيسية في البنى المركبة في هذه اللغات البنية الآتية:[51]

[50] الأمثلة الهولندية مأخوذة من زفارت (1993 **Zwart**) وهايدر (1986 **Haider**).
[51] يحيل م ص على مركب متغير يرد قبل المصدري ويمكن أن يكون ظرفا، كما في (59)، ويمكن أن يكون مركبا استفهاميا، كما في (60).

61) مص ف فا مفع

وتشتق الرتبة الموجودة في (61) بصعود الفعل إلى المصدري.[52] وقد قام كثير من الباحثين بتعميم هذا التحليل على اللغة العربية واللغات الصلتية (Celtic Languages). فقد ذهب مورازوكي (1992) إلى أن الرتبة ف فا مفع في هذه اللغات مشتقة بواسطة صعود الفعل إلى المصدري. وذهب بنمامون وعون وسبورتيش (1994) إلى أن الرتبة المذكورة في العربية مشتقة بصعود الفعل إلى مقولة وظيفية تعلو الزمن، وهذه المقولة إما مركب مصدري وإما مركب بؤري (Focus Phrase). وندافع في الفقرة 4.3 عن افتراض الفاسي الفهري (1987، 1990 و1993) القاضي بأن الرتبة ف فا مفع في اللغة العربية مشتقة بواسطة صعود الفعل إلى الصرفة/الزمن التي لا يتجاوزها إلى المصدري. ونبين في الفقرة 6.3 تبعا للرحـــالي والسو علي (1997) أن صعود الفعل إلى المصدري في التركيب الظاهر مقصور على الجمل الأمرية غير المنفية والخالية من لام الأمر. أما بالنسبة للمقولات الوظيفية التي تعلو الزمن في البنية الوظيفية المقترحة في الفصل الثاني والمعادة هنا في (62)، فإن الفعل لا يصعد إليها ويكتفي فيها بموافقة سماته بواسطة العملية طابق على مسافة بعيدة، كما سنرى بالنسبة للوجه في الفقرة الأخيرة:

62) مصدري> (وجه>) (موجه>) (نفي>) (موجه>) (وجه>)
زمن> ف

وقبل تفحص الدور الذي تلعبه هذه البنية في التمثيل للسمات الفعلية النشيطة التي تشغل العملية طابق التي تحرك الفعل، نقدم في الفقرة الموالية مجموعة من الحجج التي تدل على أن الفعل يطابق سمته الزمنية بالنقل قبل التهجية.

3.3 رَوَائزُ نَقْلِ الفعل

لقد قدم الفاسي الفهري (1993) مجموعة من الحجج التي تدل على صعود الفعل في التركيب الظاهر. ونجمل هذه الحجج إضافة إلى حجج أخرى في نوعين: حجج صرفية تتعلق بلواصق الزمن والتطابق والمتصلات الضميرية، وأخرى توزيعية تتعلق بتوزيع الفعل مع الأسوار العائمة (floating quantifiers) والظروف والموجهات. ونقدم في الأخير حجة نظرية داخلية على نقل الفعل تتعلق بنظرية المركبات.

1.3.3 حُجَّتان صَرْفِيَتان

1.1.3.3 الزمن والتَطابق

تستند الحجة الصرفية التي يقدمها الفاسي الفهري (1993) لصالح نقل الفعل إلى أن مكوني الصرفة، الزمن والتطابق، في اللغة العربية يأخذان صورة الصرفية المربوطة. وبناء عـــلى مصفاة لاسنيك (1981) الصرفية التي تشترط التصاق الصرفيات المربوطة في البنـــية السطحيـــة

[52] انظر دين بسطن (1989) Den Besten.

بحامل صرفي، فإن الفعل في العربية يضطر إلى الصعود إلى الزمن والتطابق لتفادي خرق هذه المصفاة. وبناء على هذه الحجة، فإن المعطيات تبين أن الفعل يتجاوز في صعوده الظاهر الصرفة إلى الموجه، كما يبين ذلك التمثيل الوارد في (63ب):

63) أ. سوف يُسَافر

ب. [م مو[مو، سوَف [م تط [تط، يُـــ+ [م ز [ز، سافِر [م ف [ف، ث ع]]]]]]]

ففي (63ب) سيصعد الفعل إلى رأس الزمن ثم إلى التطابق ليلتصق تفاديا لمصفاة لاسنيك الصرفية.[53]

2.1.3.3 الـمُتَّصلاَتُ الضَّميرية

قدمنا في الرحالي والسوعلي (1997)، حجة صرفية أخرى لصالح صعود الفعل في اللغة العربية تتعلق برتبة الفعل مع اللواصق الضميرية. فقد بين كين (1991 و1994) أن اللواصق الضميرية تولد في مواقع أصلية تحت إسقاط أقصى، ثم تنتقل لتلتحق بمقولة وظيفية ملائمة. وبناء على هذا، فإن ورود الفعل قبل اللواصق الضميرية، كما يحدث في العربية في جملة مثل (64) دليل على أن الفعل ليس في موقعه الأصلي داخل المركب الفعلي، كما يدل على ذلك التمثيل المقدم في (65):

64) أ. قاوموهم

65)

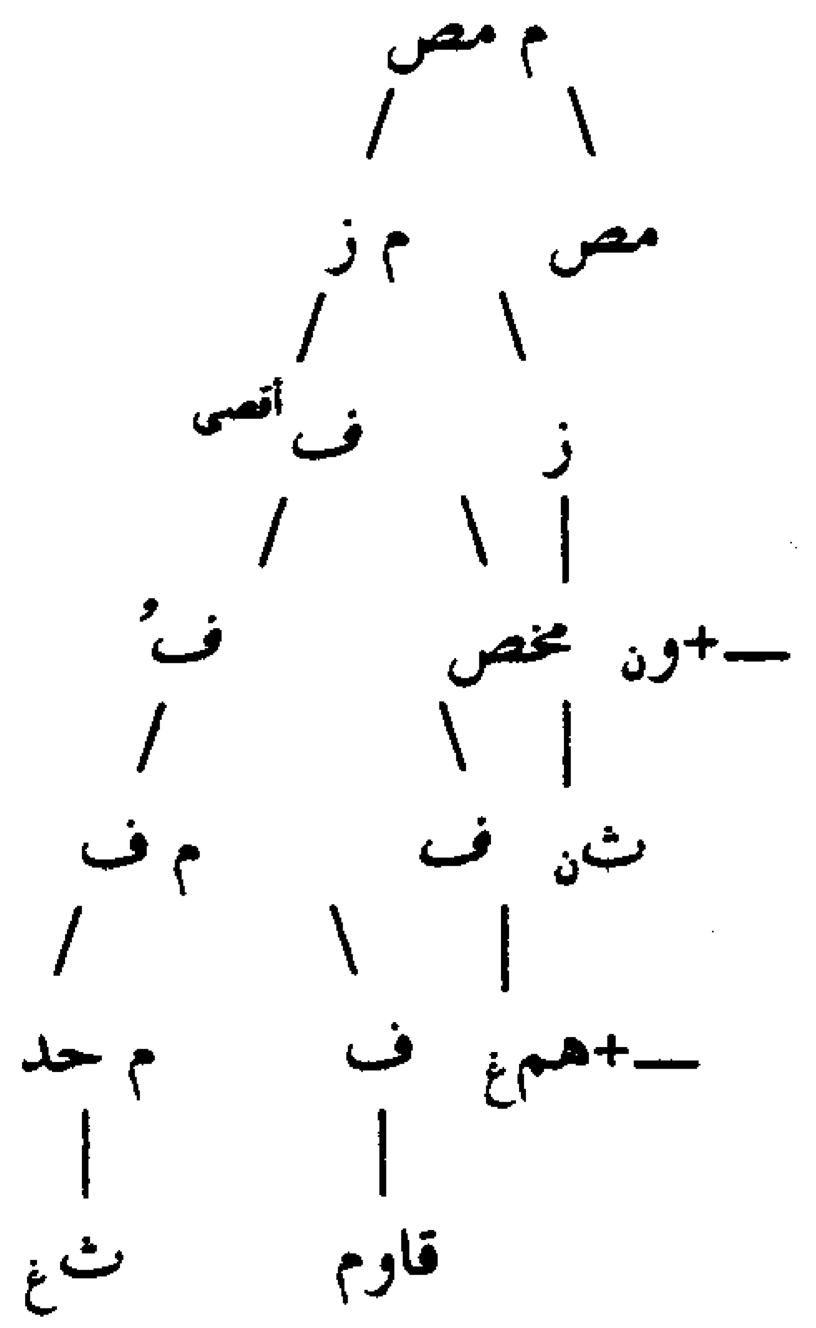

[53] في إطار تأويل معين للبرنامج الأدنوي قائم على أن العمليات الصرفية، مثل الإلصاق وترتيب اللواصق تتم في المكون الصرافي بعد التهجية، فإن الحجة المقدمة في (63) يمكن أن تفقد قوتها. أضف إلى هذا أن النقل إلى المقولات الوظيفية غير مبرر بالإلصاق، بل بالعملية طابق التي هي عملية توافق ومحو للسمات، لا للإلصاق. انظر الفاسي الفهري (1996) في تصور آخر يقوم على اشتقاق العمليات الصرفية الإلصاقية بالقواعد التركيبية.

يصعد الفعل من الإسقاط المعجمي إلى الفعل الخفيف الذي يعلوه ليطابق/يفحص سمة النصب الفعلية التي توافق سمة النصب التي يحملها الفعل الخفيف، ويصعد الضمير المفعول إلى نفس الإسقاط لمطابقة/فحص سمته الإعرابية الاسمية. وهناك يتصل الضمير بالفعل ويصعدان معا إلى الزمن ليفحص الفعل سمة الزمن. وفي إسقاط الزمن يتصل الفعل بالضمير الفاعل. ويصعد الضمير الفاعل إلى الزمن لفحص إعراب الرفع. وفي هذا التحليل، فإن صعود الفعل أو المتصلات إلى المقولات الوظيفية لا يتم لأجل الإلصاق أو تفادي مصفاة لاسنيك، ولكنه يتم لغاية فحص السمات الملائمة لكل عنصر. وبحكم أن المتصلات رؤوس،[54] فإن فحص سماتها الإعرابية لا يتم بالنقل إلى موقع المخصص، ولكنه يتم عبر الدمج (incorporation) في المقولة الوظيفية الملائمة، على غرار ما يقترحه بيكر (1988).[55]

ويقدم التحليل المقدم أعلاه حجة نظرية أخرى لصالح صعود الفعل في التركيب الظاهر. ولتوضيح هذه الحجة، دعنا ندمج الجملة (64) في جملة مركبة مثل (66):

66) يريد أن يقاوموهم

فهنا سيتم اشتقاق الجملة *يقاوموهم* بنفس الطريقة التي تشتق بها الجملة (64). ويوضح التمثيل (65) المقدم لـ (64) أن صعود الضمير المفعول إلى الفعل الخفيف لفحص الإعراب يجبر الفعل المعجمي على الصعود إلى الفعل الخفيف لكي يأخذ الضمير إعراب النصب، بحكم أن الفعل المعجمي هو المخصص معجميا بإسناد النصب، أما الفعل الخفيف فيقدم الموقع التركيبي الملائم ليتم فحص هذا الإعراب. ولا يمكن أن يؤجَّل صعود الفعل لفحص سمته الفعلية الإعرابية في مستوى الصورة المنطقية، لأن ذلك سيؤدي إلى استمرار الحوسبة بسمة غير محذوفة في هذا المستوى، وسينتج عن ذلك سقوط الاشتقاق.

لقد أصبحت الاشتقاقات التركيبية في شومسكي (1998 و1999) تتم بمراحل (derivation by phase). ويخضع النقل داخل المراحل لقيد السلكية القوية (stronger cyclicity condition) الذي يصوغه شومسكي (1998: 20) كالآتي:

67) *قيد السُّلكية القوية*
يعد رأس المرحلة "عاطلا" بعد اكتمالها، لذلك لا يمكنه أن يحرك عملية أخرى.

54 في إطار نظرية شومسكي (1995) عن بنية المركبات العارية (bare phrase structure)، يملك المتصل وضعا مركبيا مزدوجا، فهو إسقاط أقصى ورأس، وهذا ما يسمح له تقنيا أن ينتقل من موقع أقصى إلى موقع الرأس.

55 يميز بيكر (1988) بين نوعين من الوسم الإعرابي. وسم يتم بواسطة العمل أو في المخصص بالنسبة للفاعل، ووسم يتم عبر الدمج في المقولة العاملة والواسمة للإعراب.

يعني القيد (67) أن المرحلة الاشتقاقية عندما تكتمل لا يمكن للعمليات الخارجة أن تبلغ داخلها. ويضم اشتقاق (66) ثلاث مراحل:[56] المرحلة الأولى مكونة من المركب الزمني والمرحلة الثانية مكونة من المركب المصدري الذي ترأسه *أن*، كما يوضح ذلك التمثيل الوارد في (68)، والمرحلة الثالثة مكونة من المركب الفعلي الخفيف، الذي يأخذ العنوان أ في التمثيل (69):

68) [م ز يريد [م مص أن [أ]]]

69) [أ يقاوموهم]

لنفترض أنه بعد اكتمال المرحلتين الواردتين في (68) ضُمَّت المرحلة (69) إلى الموقع أ الوارد في (68)، وذلك قبل صعود الفعل المعجمي إلى الفعل الخفيف لمحو سمته الإعرابية. فبعد عملية الضم بين (68) و(69)، ستكون المرحلة قد اكتملت دون محو سمة غير مؤولة في الصورة المنطقية. وبموجب القيد (67) لا يمكن للفعل أن يصعد لمحو السمة غير المؤولة، ومن ثمة سَيَؤُول الاشتقاق إلى السقوط. وبناء على هذا، فإن السبيل الوحيد لإنقاذ الاشتقاق هو أن ينتقل الفعل قبل انتهاء المرحلة لفحص سمته. فهذا التحليل يبين أن الفعل في العربية ينتقل قبل التهجية.

2.3.3 حُجَجٌ توزيعية

1.2.3.3 الأسوار العائمة

لقد بين الفاسي الفهري (1993) أن الأسوار العائمة في اللغة العربية تشكل رؤوسا للمركبات الاسمية التي تسوِّرها.[57] وتتوزع هذه الأسوار مع الفعل على النحو التالي:

70) أ. قرأ الناسُ كلُّهم الرسالة

ب. الناسُ قرؤوا كلُّهم الرسالة

[56] يقترح شومسكي (1998) اختيارين للمرحلة:

أ) المرحلة قضوية (propositional)

ب) المرحلة متقاطعة (convergent)

ولأسباب تجريبية وأخرى متعلقة بالتعقيد الحاسوبي وبمحلية القرار، يرشح الاختيار الأول القاضي بأن المرحلة ذات محتوى قضوي. وبناء على هذا، يقترح شومسكي (1998) أن المركب المصدري والمركب الفعلي الخفيف يشكلان مرحلتين اشتقاقيتين مستقلتين. وقد بينا في الفصل الثاني أن الجمل التصريحية غير موسومة، ولذلك لا تحتاج إلى إسقاط للمصدري. وعليه، فإن هذه الجمل ستضم مرحلة واحدة يرأسها المركب الزمني، باستثناء إذا أسندت إلى المصدري سمة موسومة. وبغض النظر عن تحديد ماهية المرحلة، فإن عنونة المرحلة الأولى في (68) بالمركب الزمني أو المصدري لا يؤثر هنا في الحجة.

[57] يشير الفاسي الفهري إلى أن هذه الأسوار تتصرف مثل الرؤوس الاسمية في التعريف والتنكير وفي الحلول في موقع رأس بنية الإضافة. انظر الأمثلة في الفاسي الفهري (1993).

وعلى افتراض أن المركب الاسمي الفاعل والسور الذي ينعته مولدان في مخصص المركب الفعلي، فإن الجملة (70أ) تدل على أن الفعل انتقل من موقعه داخل المركب الفعلي إلى موقع وظيفي يعلوه. وتعزز الجملة (70ب) هذا الافتراض. فالمركب الاسمي المتقدم يملك خصائص الموضع من جهة أنه يتسبب في ظهور التطابق الغني المتصل بالفعل، وفي أنه مربوط داخل الجملة بضمير عائد متصل بالسور. وعليه، فإن السور المرفوع يكون هو فاعل الجملة.[58] وبناء على افتراض كيرودا (1988 Kuroda) القاضي بأن الفاعل المحوري يولد في مخصص المركب الفعلي، فإن وجود الفعل في (70) قبل السور الفاعل، علامة واضحة على أن الفعل منتقل من خارج المركب الفعلي.

2.2.3.3 الظروف

يقدم توزيع الفعل مع الظروف في الأدبيات التي اهتمت بنقل الفعل حجة على ما إذا كان هذا الفعل ينتقل في التركيب الظاهر أم لا. وإذا تأملنا بعض الظروف التي تنعت المركب الفعلي، مثل *كثيرا*، فإننا نلاحظ أن الفعل يمكن أن يتقدم عليها، كما في الجملة (71):

71) أكل زيد كثيرا الدجاج

وسواء أكان الظرف ملحقا بالمركب الفعلي أم مولدا في مخصص مقولة وظيفية تعلو المركب الفعلي، فإن حلول الفعل في رأس الجملة دليل على أنه منتقل من داخل المركب الفعلي. وقد بينا في الرحالي والسوعلي (1997) أن الظرف في (71) ينعت المركب الفعلي وليس الجملة، بدليل أنه لا يحل في الموقع الذي تحل فيه عادة ظروف الجملة، مثل *طبْعاً*، كما يتجلى ذلك من المقارنة بين (72أ) و(72ب):

72) أ. طبعا، أكلنا الدجاج
ب. *كثيرا، أكلنا الدجاج

وقد بين الفاسي الفهري (1997) أن الظرف *كثيرا* ينتمي إلى ظروف الكيفية، وهذا النوع من الظروف يقع في حيز الظروف المتعلقة بالمتكلم، مثل *طبعا* في (73أ). ولا تقع الظروف المتعلقة بالمتكلم في حيز ظرف الكيفية، كما يوضح ذلك لحن الجملة (73ب):

[58] يستدل الفاسي الفهري (1993) على أن المركب الاسمي المتقدم في (70ب) لا يمكن أن يكون منتقلا من بنية مماثلة لبنية النعت بناء على أن هذا النوع من البنى لا يسمح بالنقل، كما يدل على ذلك لحن الجملة (أ.ب):
أ) أ. جاء الولد الجميل
ب. *الولد جاء الجميل
ويرجّح هذا السلوك الذي تسلكه بنى النعت أن يكون المركب الاسمي المتقدم مولدا أصلا في مكانه وأن الفاعل هو السور.

73) أ. طبعا لم يكن الرجل أبدا يأكل كثيرا
ب. *كثيرا لم يكن الرجل أبدا يأكل طبعا

فالمعطى (71) يؤكد أن الفعل لا يوجد في مكانه الأصلي وأنه منتقل فوق الظرف.

3.2.3.3 المُوَجِّهات

يقدم توزيع الموجهات مع الفعل في العربية حجة إضافية على انتقال الفعل. فالموجهات الحرفية، مثل *قد* وسوف *تملك* القدرة على جذب الفعل إليها لمتخامتها، ولذلك يُجبر الفعل على الانتقال في التركيب الظاهر فوق الفاعل وفوق أي مركب آخر داخل الجملة ليجاور الموجه. وقد عبرنا في الرحالي والسوعلي (1997) عن هذه الملاحظة بالقيد الموجود في (74):

74) أ. *موجه مص ف
ب. موجه ف مص

ويرصد هذا القيد لحن الجمل (أ) التي تقابلها الجمل السليمة في (ب) في الأمثلة التالية:

75) أ. *سوف زيد يسافر
ب. سوف يسافر زيد
76) أ. *سوف غدا يسافر زيد
ب. سوف يسافر زيد غدا
77) أ. *قد زيد يسافر
ب. قد يسافر زيد

وينطبق القيد (74) على مقولات وظيفية أخرى، مثل أدوات النفي الموجه والمصدري *أنْ*، كما تبين ذلك الأمثلة الواردة في (78) و(79):

78) أ. لم يقرأ الرجل البارحة كتابا
ب. *لم الرجل يقرأ البارحة كتابا
ج. *لم البارحة يقرأ الرجل كتابا
79) أ. ... أنْ يقرأ الرجل غدا كتابا
ب. *... أنْ الرجل يقرأ غدا كتابا
ج. *... أنْ غدا يقرأ الرجل كتابا

وبناء على هذا، يمكن إرجاع القيد (74) إلى قيد عام نسميه قيد التجاور الوظيفي الذي نقدم له الصياغة التالية:

80) *وظ[+ف] مص وظ[+ف]
وظ[+ف] وظ[+ف] مص

يبين قيد التجاور الوظيفي أن بعض المقولات الوظيفية التي تملك خصائص فعلية، مثل المصدري والموجه والنفي، تنزع إلى تكوين مركب وظيفي (functional complex) مع الفعل.[59] وتبرز المعطيات التي رأيناها أن بناء المركب الوظيفي يتم بالوسائل التركيبية قبل الوصول إلى الصورة الصوتية، وذلك بصعود الفعل الإجباري قبل التهجية.

3.3.3 الانتقاء وبنية المركبات

يقدم البرنامج الأدنوي حجة نظرية تدعم زعمنا القاضي بأن الفعل يصعد في العربية قبل التهجية. ففي إطار المقترحات المقدمة في شومسكي (1998)، أصبح من الممكن إعادة صياغة فرضية كيرودا (1988)، التي تقول بوجود الفاعل في مخصص المركب الفعلي (VP-Internal Subject Hypothesis)، على نحو مبرر نظريا. فقد سبق أن رأينا أن بنية الفعل المتعدي أصبحت هي المقدمة أسفله:

81) كتب الرجل رسالة

82)

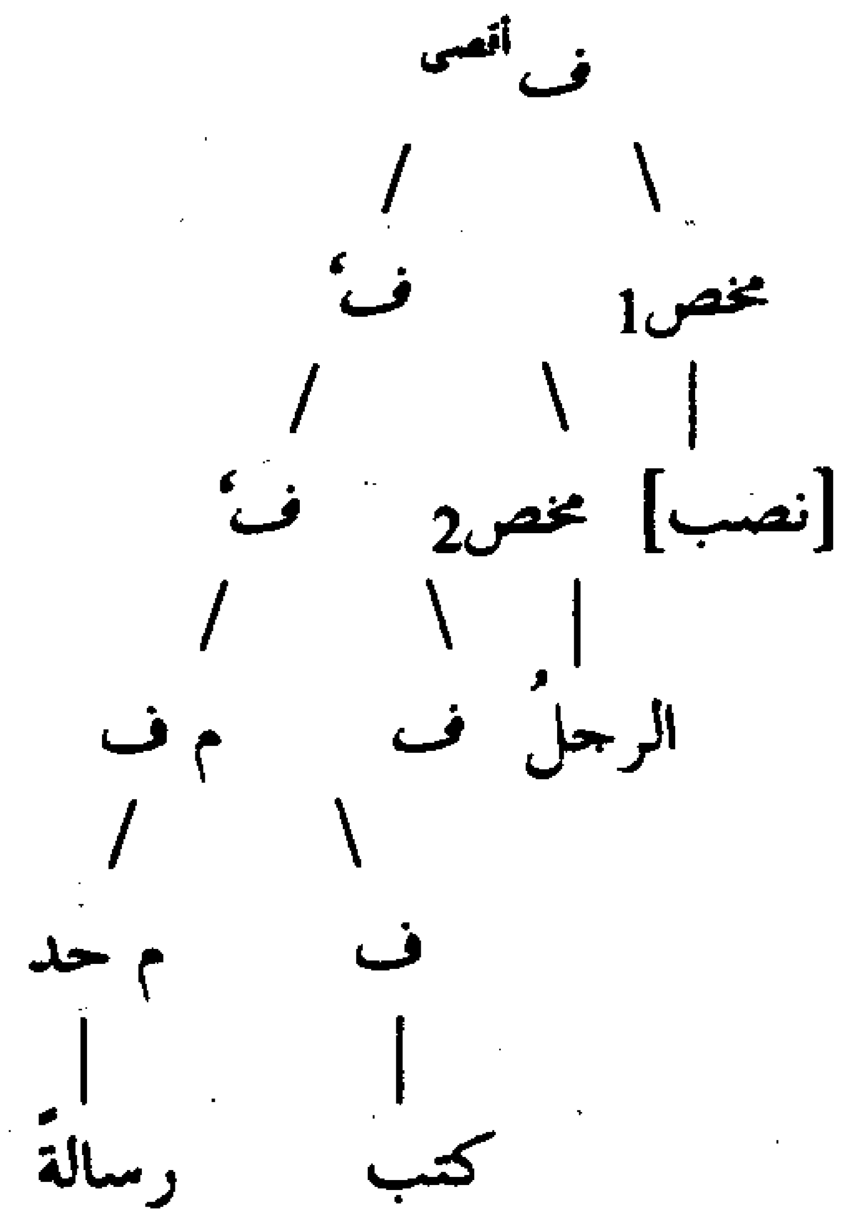

59 لاحظ مثلا أن المصدري إنَّ لا ينطبق عليه القيد (80)، لأن هذا المصدري ينتقي مركبا حديا، كما يتضح ذلك من المقترنة بين الجملتين التاليتين:

أ) إنّ الرجلَ يعلم الخبر

ب) *إنّ يعلم الرجلُ الخبر

ويمكن أن يشمل المركب الوظيفي أكثر من مقولة وظيفية متحققة معجميا، كما في الجملتين التاليتين:

ج) قد لا يسافر الرجل

د) أتمنى أن لا يسافر الرجل

وتحدد رتبةَ هذه المقولات الوظيفية القيود التي رأيناها في الفصل الثاني.

لم يعد بناء المركبات الموضوعات (arguments) خاضعا للخطاطة التركيبية س-خط التي استغني عنها لصالح نظرية عارية للمركبات، ولكنه أصبح خاضعا لعملية الضم الخالص (Pure Merge). ويخضع ضم الموضوعات للمبدأ المحوري الذي يقترحه شومسكي (1998: 16) كالتالي:

83) الضم الخالص في الموقع المحوري تتطلبه (وتختص به) الموضوعات.

وقد أصبحت عملية الضم مبررة نظريا بالانتقاء.[60] فضم الفعل مع المفعول في (82) يقتضيه انتقاء الفعل له. ووجود الموضوع الخارجي ينتقيه الفعل الخفيف، باعتبار أن التمثيل البنيوي الاعتيادي لهذه المقولة الوظيفية يقتضي وجود موضوع خارجي في مخصصها. وفي إطار هذه الهندسة الجديدة لبنية الموضوعات لا يمكن أن تنطبق في بنية متعدية العملياتُ الحاسوبية على بنية يُضمُّ فيها الفاعل مع الفعل أولا، كما في (84)، وبعد ذلك يضم المفعول إليهما، وذلك بسبب عدم وجود علاقة انتقائية بين الفعل والفاعل:

84)

م ف

/ \

كتب الرجلُ

وبناء على هذا، فإن وجود الفعل في الرتبة قبل الفاعل في (81)، يوضح أنه منتقل إلى المكان الموجود فيه، وليس مضموما ضما خالصا في ذلك المكان لعدم وجود ما يبرر ذلك.

فمن خلال الحجج النظرية والتجريبية التي قدمناها، يتبين أن الفعل في اللغة العربية ينتقل في التركيب الظاهر.

4.3 الصعود إلـــى الزمن

الاستدلال على نقل الفعل وتحديد المواقع الوظيفية التي يتنقل عبرها يساهم في رصد اشتقاق رتبة المكونات في اللغات الطبيعية وفي تحديد الوسائط التي تحكم هذه الرتبة أو الرتب. وكما أشرنا سابقا، فقد ذهب الفاسي الفهري (1987، 1990 و1993) إلى أن الرتبة ف فا مفع في اللغة العربية ناتجة عن صعود الفعل إلى الصرفة، وهو صعود نعده، في إطار الاقتراحات الواردة في الفصل الثاني، صعودا إلى الزمن، نمثل له بالبنية المجردة المقدمة في (85):

[60] انظر الفصل الثاني في تحديد مفهوم الانتقاء.

85)

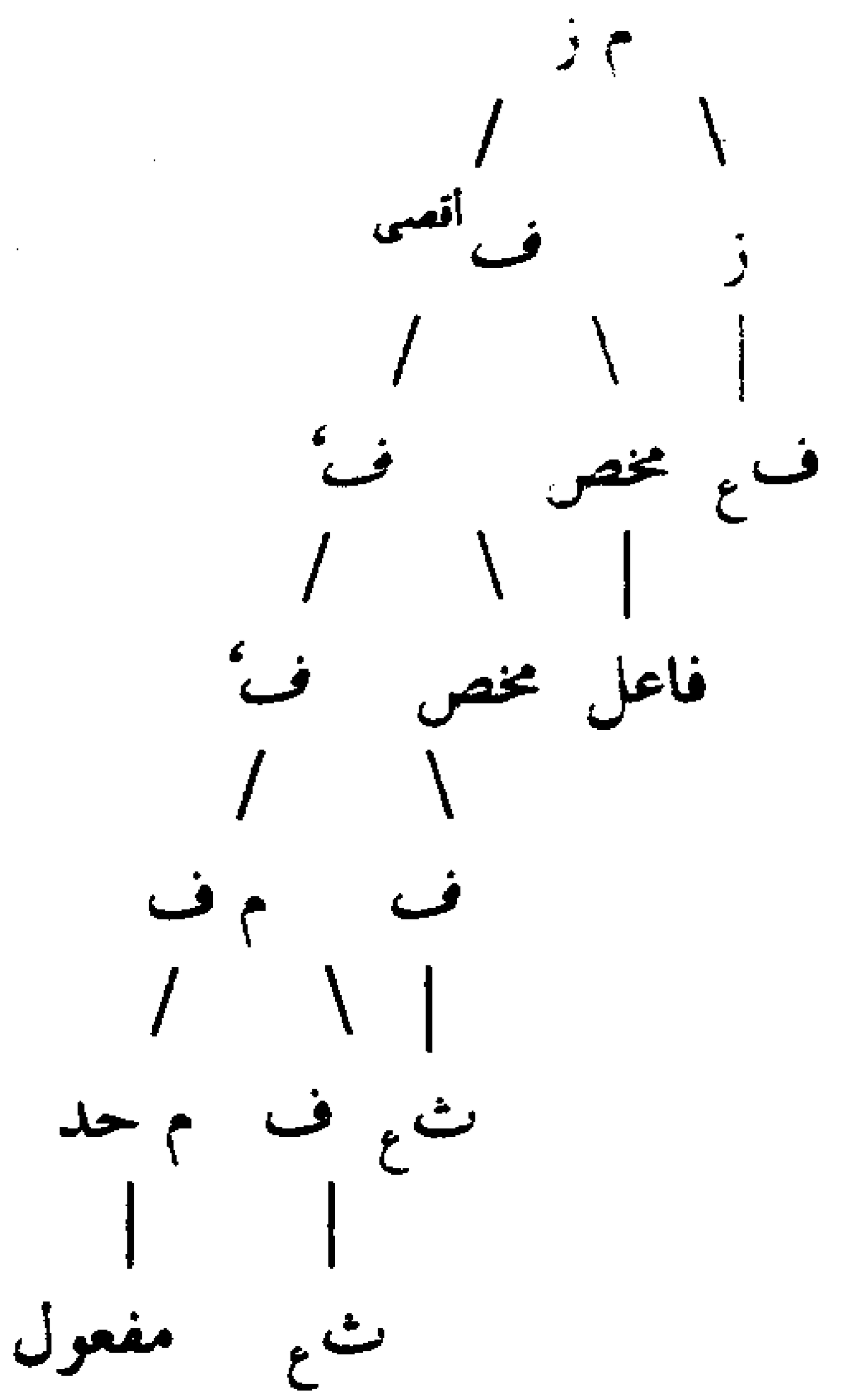

ففي (85)، ينتقل الفعل أولا إلى رأس المركب الفعلي الخفيف، ويستقر في نهاية الاشتقاق في رأس الزمن ولا يتجاوزه إلى المصدري. والزمن المسقط في (85) له وضع صرف تركيبي أساسا، رغم أنه يملك مضمونا دلاليا. ففي إطار البرنامج الأدنوي، يعد الزمن مقولة وظيفية ذات سمة مؤولة، وتوجد هذه السمة في النحو بموجب أنها تقدم "أمرا" (instruction) في مستوى وجيهة الصورة المنطقية التي تتواجه مع أنساق الفكر والتصور. فالزمن مبرر داخل النحو وجيهيا. وتعد سمة الزمن المؤولة سمة تركيبية مجردة لا ترتبط بالفعل في المعجم، لأن مبادئ النحو الكلي تتنبأ بها وتحددها. فالفعل باعتباره حدثا يحتاج إلى الزمن لكي يؤول دلاليا في مستوى وجيهة المعنى. ويُسنَد الزمن إلى الفعل في التعداد. وترتبط سمة الزمن التركيبية صرفيا بالفعل المتصرف. وتولد صرفيات الزمن ملتصقة بالفعل في المعجم، وتفحص وتسوغ في التركيب في رأس المركب الزمني قبل التهجية أو في الصورة المنطقية. غير أن التناظر الحاصل بين السمة المجردة والصرفية المحققة لها ليس ضروريا في التركيب، لأن ما يوجد في المقولات الوظيفية هو السمات المجردة وليس الصرفيات المعجمية.[61] وبالنسبة للغة العربية، ننطلق من اقتراح الفاسي الفهري (1993 و2000) الداعي إلى أن صرفيات الفعل ترمز الزمن وأن النظام الزمني العربي مبني على زمن موسوم هو الماضي. ويعبر الماضي عن علاقة زمنية هي القبلية، كما في (86):

86) قرأ الرجل كتابا البارحة

[61] لا يقول هذا التصور الصرف تركيبي أي شيء عن المضمون الدلالي للزمن ولا عن التعقيد الحاصل في التأويل الزمني. ولمزيد من التفاصيل انظر الفاسي الفهري (1993 و2000)، والمراجع الموجودة هناك، وانظر كذلك جحفة (2000).

ويذهب الفاسي الفهري (1993 و2000) إلى أن صرفية المضارع تحمل الزمن، إلا أنه زمن غير موسوم. وتساهم عناصر عديدة في تأويله، منها جهة الوضع. فالفعل المضارع *يخاف* في (87) الدال على الحالة لا يقبل دلالة الاستقبال في (87ب)، في حين يقبلها الفعل *يكتب* في (88ب):

87) أ. يخاف الرجل الموت
ب. *يخاف الرجل الموت غدا

88) أ. يكتب الرجل الرسالة
ب. يكتب الرجل الرسالة غدا

ولا يتأثر الفعل الماضي بهذه الخصائص الجهية، فتقول في الجملتين السابقتين معا:

89) أ. خاف الرجل الموت
ب. كتب الرجل الرسالة

وهذا يدل على أن صيغة الفعل الماضي موسومة بالزمن في استقلال عن الجهة.

1.4.3 افتراض ثنائية الصرفة/الزمن

يلزم عن افتراض حمل صرف الفعل للزمن في العربية أنّ الجمل المركبة التي تتضمن فعلا مساعدا، مثل *كان* في (90)، حمل ثنائية الصرفة أو الزمن، كما يقترح ذلك الفاسي الفهري (1993). بمعنى أن الجملة (90)، تملك إسقاطين للزمن، واحد يشرف على الفعل المساعد، والآخر يشرف على الفعل المعجمي، كما يبين ذلك التمثيل المجرد المقدم في (91):

90) كانت تغني

91) [م ز [م ف [م ز [م ف ...

وهناك أدلة عديدة تدعم افتراض ثنائية الزمن وتبين أن الفعل المساعد والفعل المعجمي يحملان معا الزمن،[62] ولذلك يتطلبان إسقاطين مستقلين لفحصه.

أولا، نلاحظ أن الفعل المعجمي والفعل المساعد يمكن أن يأتيا معا في صيغة الماضي. وقد أوضحنا سابقا أن صيغة الماضي موسومة زمنيا، كما في (92):

92) كنت قرأت الكتاب سابقا

[62] لا يتفق جميع الباحثين حول هذا الافتراض. فبنمامون (1992) مثلا يذهب إلى أن الفعل المساعد هو المُخصَّص بالزمن، لذلك يُوَلَّد تحته، في حين أن الفعل المعجمي يوجد في المركب التطابقي (أو المركب الجهي حسب شلونسكي (1997)) الذي يُولَّد تحت الزمن. وبناء على هذا، فإن الجملة (90) المقدمة أعلاه تأخذ التمثيل التالي:
أ) [م ز [ز، كانت [م تط [تط، تغنيع [م ف [ف، ثع]]]]]]

ثانيا، نجد أن الفعل المعجمي يمكن أن يسبقه ظرف يدخل عادة على الجملة أو المركب الزمني وليس على المركب الفعلي، كما في (93):

93) كان قلما يقرأ الروايات

والذي يؤكد أن الفعل *يقرأ* يوجد في المركب الزمني لا المركب الفعلي هو أن ظروف الكيفية، مثل *كثيرا* و*جيدا*، التي تنعت المركب الفعلي لا يمكنها أن تحل بين الفعل المساعد والفعل المعجمي في (93)، كما يوضح ذلك لحن (94) في مقابل (95):

94) أ. *كان كثيرا يقرأ الروايات
ب. *كان جيدا يفهم الفلسفة

95) أ. كان يقرأ كثيرا الروايات
ب. كان يفهم جيدا الفلسفة

ويبين التقابل الحاصل بين (94) و(95) من جهة، وبين (94) و(93)، من جهة أخرى، أن الفعل المعجمي في الجمل المركبة في العربية لا يوجد في إسقاط المركب الفعلي وأنه يصعد إلى إسقاط الزمن على نحو مماثل للفعل في الجمل البسيطة التي لا تتضمن فعلا مساعدا.

ثالثا، لقد أوضحنا في السابق أن الموجهات في اللغة العربية تملك خصائص زمنية.[63] وتنتج هذه الخصائص عن دلالة الموجه التي تعبر عن موقف المتكلم من الحدث من حيث الاحتمال والشك واليقين، إلخ. ولكي تتحقق هذه المعاني، تحتاج إلى أن تتحيز في زمن معين. وإذا تأملنا الموجه سوف نجد أنه يحمل معنى التسويف والوعد.[64] ولحصول هذا المعنى يجب أن يكون الحدث حاملا لزمن الاستقبال، بدليل عدم صحة الجملة (96أ) في مقابل الجملة (96ب):

96) أ. *سوف قرأت الكتاب
ب. سوف أقرأ الكتاب

ومثلما ترد هذه الموجهات مع الأزمنة البسيطة ترد كذلك مع الأزمنة المركبة، فتحل بين الفعل المساعد والفعل المعجمي وتفرض نفس الخصائص الانتقائية الزمنية، كما في (97):

97) أ. كان سوف يقرأ الكتاب

وقد بين الفاسي الفهري (1993) عدم صحة مثل هذه الاقتراحات التي يجمعها افتراض أحادية الصرفة في الجمل المركبة زمنيا.

[63] انظر الفاسي الفهري (1993)، وانظر كذلك الفصل الثاني.

[64] يذهب المرادي في *الجنى الداني*، ص. 59، إلى أن من النحاة من يعد سوف مختلفة عن السين في أنها أبلغ دلالة على التسويف منها. ويقول الزجاجي عن سوف في كتابه *حروف المعاني*،ص. 5: "سوف: تنفيس وعِدةٌ منه، قيل سوفته." ويذهب ابن هشام في *مغني اللبيب*، ص. 184، إلى أن السين مماثلة لسوف.

ب. *كان سوف قرأ الكتاب

فوجود الفعل المعجمي تحت إشراف الموجه سوف الذي ينتقي زمن الاستقبال يدل على أن هذا الفعل ليس عاريا من الزمن.

نستخلص من توزيع الظروف والموجهات أن البنيات المركبة من فعل مساعد وفعل معجمي بنياتٌ ثنائية الزمن. ونستخلص كذلك أن الفعل ينتقل إلى الزمن في التركيب الظاهر في الأزمنة البسيطة وفي الأزمنة المركبة. ونبين في الفقرة الموالية أن هذا الصعود يتم كذلك في الجمل المنفية.

2.4.3 الزمن والنفي والأدنوية

لقد أشرنا في الفصل الثاني إلى أن بعض أدوات النفي في اللغة العربية تملك خصائص موجهية ووجْهية وزمنية. وبناء على الخاصية الأخيرة، يذهب بنمامون (1992) وأوحلا (1993) إلى أن الفعـــل المضارع في الجملة (98أ) غير مخصـــص بالزمن. ويُعدُّ حرفا النفـــي *لن* و*لم* في (98ب،ج)، في تحليل الباحثين، صورتين متزمنتين للحرف *لا* :

98)أ. لا يقرأ الرجل الكتب
ب. لن يقرأ الرجل الكتب
ج. لم يقرأ الرجل الكتب

ويقترح بنمامون وأوحلا أن النفي في (98) يصعد ليندمج في الزمن في حين أن الفعل يقتصر على الصعود إلى التطابق في بنية مماثلة لـــ(99):

99) [م ز [م نفي [م تط [م ف [ف، ف

ويعلو في هذه البنية الزمنُ النفي والتطابق. والحجة على رتبة الزمن قبل التطابق صرفية تتمثل في أن لاصقة الزمن تسبق لاصقة التطابق، كما تدل على ذلك الجملة (100)، حيث تسبق السين ياء المضارع، باعتبار أن السين تحقق الزمن:

100) ســـ+يقرأ الرجل الكتب

لكن الباحثين لا يقدمان الدليل على أن السين تحمل الزمن. وقد بينا أن معنى الاستقبال في جمل مثل (100) ليس سمة يحملها الموجه ولكنه ناتج عن دلالة التسويف والوعد التي يحملها هذا الموجه، كما في (96ب)، والتسويف والوعد معنيان يتطلبان التحقق في المستقبل. فالمضارع ملتبس في العربية بين قراءة العادة والحاضر والمستقبل، كما في (101)، ودخول الموجه هو الذي يغلب قراءة الاستقبال:

101) يقرأ الرجل الكتب

ويقترح بنمامون (2000) تحليلين منفصلين للمعطيات الواردة في (98)، واحد يخص أداة النفي *لا* في (98أ)، والآخر يخص *لن* و*لم* في (98ب،ج)، بناء على اختلاف خصائص هذه الأدوات التوزيعية والمقولية.

ويبني تحليل بنمامون (2000) على أن سمات الزمن موزعة بين النفي والفعل. فالفعل في (98ب،ج) يحمل فقط السمة [+ف]، بينما يحمل النفي السمة [+زمن]، أما الزمن فمخصص بالسمتين معا. ولتفادي الأدنوية يصعد الفعل أولا للتضام (merger) مع النفي،[65] وبعد ذلك يصعد النفي والفعل معا إلى الزمن في (99)، الأول لفحص سمة الزمن والثاني لفحص السمة [+ف].

أما بالنسبة لأداة النفي لا في (98أ)، فيزعم بنمامون (2000) أنها غير مخصصة بالزمن وأنها تحمل السمة الاسمية [+حد]. وترد هذه الأداة النافية مع الزمن الحاضر. ويفترض بنمامون أن هذا الزمن لا يتضمن السمة [+ف]، لذلك فإن التضام بين الفعل والنفي في البنية (98أ) لا يتم لغرض فحص سمة زمنية ولكن لضرورة فحص السمة [+حد] التي يحملها تطابق الفاعل الموجود في الفعل. ويُخصَّص الزمن في حالة أداة النفي لا بسمتين: [+حاضر، +حد] ويصعد النفي والفعل في (99) لفحص الحد لا الزمن. ونوضح في الفقرة الموالية أن هذا التحليل غير ملائم.

3.4.3 تحليل أدنوي بدون أدنوية

يقوم اقتراح تقدم الزمن على النفي شجريا وعدم صعود الفعل إلى الزمن في التحليل المقدم في (99) على حجتين، تتمثل الأولى في أن نقل الفعل عبر النفي يؤدي إلى خرق الأدنوية، لذلك يستقر الفعل في التطابق أو يتضام مع النفي. وتتمثل الحجة الثانية في اعتبار الفعل المضارع غير حامل للزمن في (101). ونتفحص هنا الحجة الأولى، أما الحجة الثانية، فيوجد في الفقرة 1.4.3 ما يكفي من الأدلة لبيان عدم صحتها.

يلاحظ، أولا، عن اقتراح تقديم الزمن على النفي أنه لا يدعمه برهان تجريبي. ومن الناحية النظرية، لا شيء يمنع النفي من أن يعلو الزمن، كما في (62). أما الحجة النظرية المستندة إلى الأدنوية المقدمة لصالح الاقتراح المزعوم، فإنها تسقط بمجرد تغيير رتبة الزمن والنفي الواردة في (99) لصالح تلك المقدمة في (62). بالإضافة إلى هذا، فإن امتلاك النفي لخصائص زمنية لا يستدعي أن يعلوه الزمن. على العكس من ذلك، فإن الرتبة: نفي>زمن، تجعل اشتقاق الجمل الواردة في (98) أكثر اقتصادا، فلا يحتاج الفعل للقيام بخطوة غير مبررة، مثل الانتقال إلى النفي للتضام معه لتفادي الأدنوية.

ويطرح التحليل المقترح في (99)، مشاكل نظرية أخرى. فنلاحظ أولا أن صعود الفعل إلى الزمن في التركيب الظاهر غير مبرر. فسمة الفعل في الزمن سمة مؤولة، ولذلك يمكن

[65] يعرف ردزي (1990) قيد الأدنوية، كالآتي:
أ) تعمل أ في ب إذذا لا توجد ج بحيث
أ. ج عامل محتمل لـ ب
ب. وتتحكم ج مكونيا في ب ولا تتحكم مكونيا في أ.

للفعل عبر العملية طابق على مسافة بعيدة أن يوافقها بسمته في الصورة المنطقية. ونفس الشيء ينطبق على النفي. فصعوده في التركيب الظاهر لفحص سمة الزمن المؤولة غير مبرر، بحيث يمكن أن يتم توافق سمة النفي والزمن عبر العملية طابق في الصورة المنطقية لا بواسطة النقل.

ثانيا، نلاحظ أن صعود النفي للزمن لفحص السمة الزمنية ليس له أي تأثير في الصورة المنطقية، لأن النفي لا يعبر عن الحدث. وفي إطار القيود الوجيهية الموضوعة على تصميم اللغة الأمثل، فإن هذا النوع من العمليات غير مسموح به. في حين أن الحدث الذي يعبر عنه الفعل سيبقى دون تأويل زمني، وبذلك لن يتقاطع الاشتقاق. ولا يمكن للسمة الزمنية أن تتسرب إلى الفعل بعد تضامه مع النفي، لأن هذا التضام يتم في نقطة التهجية في اتجاه الصورة الصوتية وليس قبل التهجية أثناء الحوسبة في اتجاه الصورة المنطقية. وبنية النحو في البرنامج الأدنوي مصممة بشكل لا يجعل الوجائه تقرأ بعضها البعض.

ثالثا، نلاحظ أن صعود الفعل إلى النفي للتضام مع النفي يخرق مبدأ الجشع. فلا الهدف/الفعل يتضمن سمة توافق المسبار ولا المسبار/النفي يملك سمة توافق سمة في النفي. ومن الناحية الصرفية، لا يملك حرف النفي خاصية الصرفية المربوطة التي تتطلب الالتصاق الصرفي، فضلا عن أن مثل هذا الالتصاق يمكن أن يتم في الصورة الصوتية.

ويقوم الاقتراح المقدم في (99) على افتراض آخر لتبرير صعود النفي إلى الزمن وهو أن الزمن الجملي يحتاج إلى أن يمعجم. غير أن هذا الزعم تعترضه بعض المعطيات الموجودة في الفاسي الفهري (1993: 164) التي تبين أن النفي الموجه لا يقبل الورود في الجمل الاسمية، كما في المثال التالي:

102) *لن زيد مريض

ولا تصح مثل هذه الجمل إلا بدخول فعل الرابطة *كان*، كما في (103):

103) لن يكون زيد مريضا

فلو صح أن النفي هو الذي يقوم بمعجمة الزمن وفحصه بدل الفعل، لصحت الجملة (102)، غير أن وجوب ظهور الرابطة في (103) لحمل الزمن يبرهن على أن النفي ينتقي الزمن ويوجهه و لا يمعجمه. وسلوك النفي الموجه يشبه سلوك باقي الموجهات، التي تتميز بكونها لا تملك القدرة على حمل الزمن أو معجمته، كما يدل على ذلك لحن الجملتين (104) المتضمنتين للموجه والعاريتين من الرابطة، في مقابل سلامة الجملتين (105) المتضمنتين للفعل:

104) أ. *سوف زيد مريض
ب. *قد زيد مريض

105) أ. سوف يكون زيد مريضا
ب. قد يكون زيد مريضا

فوجود فعل الرابطة في (105) يقوم بوظيفية صرفية تركيبية محضة، وهي تحقيق الزمن وفحصه، بدليل أن هذا الفعل لا يدل على الحدث ولا مضمون دلالي له. وهذا يؤكد بالطبع أن الموجهات، وضمنها بعض أدوات النفي، لا تحقق الزمن صرفيا.

1.3.4.3 الانتقاء الزمني

لقد بينا في الفصل الثاني أن رتبة المقولات الوظيفية تخضع في جزء كبير منها للانتقاء، وبينا أن أدوات النفي بوصفها موجهات فإنها تنتقي سمة زمنية تفرضها دلالة التوجيه التي تحملها. والتحقيق البنيوي الاعتيادي لهذه السمة هو مقولة الزمن، ولهذا السبب اقترحنا أن يتحكم النفي مكونيا في الزمن لا العكس. وبناء على هذا، فإن اشتقاق الجملة (98ج) سيكون مماثلا لاشتقاق البنية المجردة المقدمة في (85)، حيث يصعد الفعل إلى الفعل الخفيف وإلى الزمن، مع فارق واحد هو أن بنية (98ج) ستتضمن إسقاطين وظيفيين آخرين، هما الوجه والنفي، كما في (106):[66]

106) [م نفي [نفي' لم [م موجه [موجه موجه[-توقعي] [[م وجه [وجه' وجه [م ز [ز' يقرأ ...

ويخضع النفي مثل باقي الموجهات إلى قيد التجاور الوظيفي المقترح في (80). فلا يمكن الفصل بين النفي والفعل، كما يدل على ذلك المثالان الواردان في (107):

107) أ. *لا الرجلُ يقرأ الكتب
ب. *لن الرجلَ يقرأ الكتب
ج. *لم الرجلُ يقرأ الكتب

ويمكننا أن نشتق قيد التجاور الوظيفي من عملية الضم (Merge) التي تتم في التركيب.[67] فبما أن هذه العملية مبررة في جزء منها بالانتقاء،[68] فإن النفي لا يقبل الضم إلا مع المقولات التي

[66] دلالة التوجيه التي يحملها حرف النفي *لم* هي عدم الاستغراق، ولذلك يدل على الماضي المنتهي، أو ما يسميه ابن هشام (*مغني اللبيب*، ص. 367) بالانقطاع. ويختلف هذا الحرف الثاني عن حرف النفي *لَمَّا* الذي يدل على استغراق النفي، ولهذا يقول ابن هشام: "جاز *لم يكن ثم كان* ولم يجز *لما يكن ثم كان*، بل يقال *لما يكن وقد يكون*." ويرجع هذا الفرق بين *لما* و *لم* إلى دلالة الأولى على *المتوقع*. فالمنفي بالأولى يُتوقع ثبوته، خلافا للثانية. وفي تقدير النحاة، فإن الفرق بين أداتي النفي آت من أن الحرف *لما*، خلافا للحرف *لم*، مواز للحرف الموجه *قد* في الإيجاب (انظر شرح *كافية ابن الحاجب*، ج. 2، ص. 251، وانظر كذلك *مغني اللبيب*، صص. 365-370). ولهذا، فعندما تقول:
أ) لَمَّا يأت
فإن النفي يدل على الماضي المستمر إلى الآن، وكأنك قلت:
ب) لم يأت بعد
فتتوقع قدوم الشخص. ونلاحظ هنا مرة أخرى أن اختلاف المعنى الموجه هو الذي يؤدي إلى اختلاف التأويل الزمني.

[67] الضم التركيبي تحويل مُعَمَّم لا يقتضي امتزاج العنصرين المضمومين.

[68] الضم "غير الخالص" أو الضم بالنقل، مبرر بفحص السمات.

ينتقيها، وبما أن هذه المقولات تملك سمات فعلية يصعد الفعل لفحصها، فإن النفي لا يقبل إلا الفعل فضلة له.

ويمكن إرجاع لحن الجمل الموجودة في (107) إلى قيد السلكية القوية المقدم في (67). فقد اقترحنا أن صعود الفعل إلى الزمن، في غياب مصدري موسوم، يشكل مرحلة اشتقاقية.[69] وعليه، فإن المرحلة الاشتقاقية الأولى في (107) ستكتمل بصعود الفعل إلى الزمن. وبعد ضم المركب فعل+زمن مع النفي، يصبح الرأس الزمني عاطلا، فلا يمكن نقل أي عنصر إلى مخصصه. وبناء على هذا، لا يمكن نقل الفاعل إلى مخصص الزمن في (107)، لأن العملية طابق لا يمكنها أن تنطبق بحكم عطالة الرأس الوظيفي. وهذا التحليل المقترح لمنع الجمل (107) ينطبق بشكل مماثل على الجمل الموجودة في (75)-(77).

2.3.4.3 لا النافية

نقترح في هذه الفقرة أن *لا* النافية تخضع لنفس التحليل المقدم للنفي الموجه في (106). وعليه، فالفرق بين أدوات النفي الواردة في (107) ليس فرقا في البنية الشجرية، ولكنه فرق في التأويل الزمني وفي سمتي الوجه والموجه اللتين تفتقر إليهما *لا*.

1.2.3.4.3 الخصائص الزمنية

تتميز *لا* النافية بأنها لا تتوارد الفعل الماضي، كما تبرز ذلك الجملة (108):

108) *لا قرأ الرجل الرسالة

وهذا يدل على أن *لا* النافية تملك خاصية زمنية، بشكل مماثل للنفي الموجه. غير أن ما يميز هذه السمة هو أنها غير موسومة، مثل زمن الفعل المضارع، ولذلك نلاحظ أن تأويلها الزمني يتلون بتأويل المضارع الزمني، كما توضح ذلك المعطيات التالية:[70]

[69] انظر الهامش 56.

[70] تختلف *لا* في البنيات العادية، مثل (109ب)، عن *لا* المكررة مع العطف. فهذه الأخيرة تكون عاملة عمل *ليس*، كما في قول المتنبي في (أ)، ويجوز الفصل بينها وبين الفعل ودخولها على الجملة الاسمية، كما في (ب)، و يجوز أن تدخل على الماضي، كما في قول النابغة الهذلي في (ج) (انظر *مغني اللبيب*، صص. 316-320):

أ) إذا الجودُ لم يُرزَق خلاصا من الأذى فلا الحمدُ مكسوبا ولا المال باقيا

ب) "لا الشمسُ ينبغي لها أن تدرك القمر، ولا الليلُ سابقُ النهار." (يس 63: 40)

ج) "كيف أُغرَمُ من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استَهَلّ."

ولن نهتم في هذا المقام بتفحص خصائص *لا* النافية المكررة.

109) أ. يشرب الرجل القهوة (الآن/غدا)
ب. لا يشرب الرجل القهوة (الآن/غدا)

فمن مقارنتنا للجملة (109أ) بالجملة (109ب)، نلاحظ أن حرف النفي لم يغير القراءات الزمنية المختلفة للفعل المضارع. فعدم قبول *لا* النافية للماضي، من جهة، وعدم اختلاف تأويلها الزمني عن تأويل المضارع، من جهة أخرى، يبين أنها مخصصة بزمن المضارع غير الموسوم، ويوسم هذا الزمن وفاقا لخصائص السياق التركيبي الزمنية التي يتفاعل في تحديدها الموجه والوجه والجهة والظرف، إلخ. فالموجه سوف الذي ينتقي الزمن المستقبل يجعل اللام نافية للمستقبل في (110)، ومساوية للحرف *لن* في (111):[71]

110) سوف لا يتفق معنا أحد

111) لن يتفق معنا أحد

والذي يدل كذلك على أن اللام النافية تملك خصائص زمنية، مثل النفي الموجه في (98ب، ج)، هو أن دخولها على الجمل الاسمية يودي إلى ظهور الفعل *كان* ليمعجم الزمن الذي تفرضه اللام، كما تبرز ذلك الجمل الموجودة في (112):

112) أ. هند في البيت الآن
ب. *لا هندٌ في البيت الآن
ج. لا تكون هند في البيت الآن

فهذه المعطيات تؤكد أن اللام النافية لها خصائص زمنية تتمثل في انتقائها للزمن غير الموسوم، وهذا يجعلها شجريا، مماثلة للنفي الموجه، في تحكمها مكونيا في الزمن. وبناء على هذا، فإن الذي يصعد لفحص سمة الزمن في (109ب) هو الفعل وليس حرف النفي. ولا يمكن في هذا الضرب من البنى أن يتم فحص الزمن بصعود سمته إلى النفي، لأن صيغة البرنامج الأدنوي المقترحة في شومسكي (1998) تمنع نقل السمات. ونبين في الفقرة الموالية أن صعود الفعل إلى الزمن في غير البنى الأمرية لا يتلوه صعود إلى المصدري.

[71] يقدم المثال (110) حجة مضادة لملاحظة بنمامون (2000) القاضية بأن *لا* تستعمل فقط في سياق الزمن غير الموسوم الذي هو الزمن الحاضر، كما في:
أ) الطلاب يدرسون
لكن هذه الجملة، في الواقع، ليست مثالا جيدا للزمن الحاضر. فالجملة (أ) لا تحمل قراءة زمنية واحدة، بل إنها ملتبسة بين ثلاث قراءات، قراءة العادة، وقراءة الحاضر والمستقبل، بدليل قبول هذه البنيات للظرفين الموجودين في (109أ).

5.3 ضد الصعود إلى المصدري (في غير البنى الأمرية)

1.5.3 قاعدة النقل إلى المصدري وتنميط اللغات

نعثر في الأدبيات التي اهتمت برصد رتبة المكونات في اللغات من نمط ف فا مفع، على افتراضين لاشتقاق هذه الرتبة. الافتراض الأول نجده عند الفاسي الفهري (1987)، وينبني على أن الرتبة المذكورة مشتقة بصعود الفعل إلى الصرفة/الزمن، كما رأينا ذلك في الفقرة 4.3. وقد عُمِّم هذا الاقتراح على لغات أخرى، مثل الإرلندية، كما في بوباجليك وكارني (1992)، ومكلوسكي (1996) McCloscky. والافتراض الثاني ينبني على أن الرتبة ف فا مفع مشتقة بواسطة صعود الفعل إلى الزمن ثم إلى المصدري. وقد اقترح هذا الافتراض سبروت (1985) Sproat بالنسبة للغة الغالية، ومورازوكي (1992) للعربية واللغات الصلتية. ونمثل لهذا الاقتراح بالتمثيل الآتي:

113) [م مص [م ز [م ف فا [ف، ف مفع]]]]

وقد اقترح عون وبنمامون وسبورتيش (1994) (عبس، فيما بعد) أن انتقال الفعل من الزمن في العربية يكون إلى مقولة وظيفية، قد تكون المصدري وقد تكون مركبا بؤريا F(ocus) Phrase). وننقدم فيما يلي مجموعة من الحجج على عدم صحة الافتراض الثاني، ومنها حجج نجدها في الفاسي الفهري (1993) والرحالي والسوعلي (1997).

2.5.3 الصعود إلى المصدري في اللغات الجرمانية

اقترحت قاعدة الصعود إلى المصدري في الأدبيات التوليدية لرصد ظاهرة تقدم الفعل على الفاعل والمفعول في اللغات الجرمانية في الجمل الرئيسية. وهذا التقدم مرتبط باحتلال مركب معين مخصص المصدري، مثل الظرف في الجملة (59)، واسم الاستفهام في الجملة (60)، والمركب الاسمي الفاعل في (114):

114) Jan kust altijd Marie

ماري دائما يُقبِّل يان

'يقبِّل دائما يان ماري'

وقد اقترح دين بسطن (1989) أن سبب صعود الفعل إلى المصدري في اللغات الجرمانية وفي الهولندية على الخصوص، يرجع إلى امتلاك المصدري السمة [+زمن]. وبتعبير أدنوي، يصعد الفعل إلى المصدري لفحص سمة الزمن. واللغات التي تملك هذه القاعدة، تتميز بخاصية عامة تتمثل في أن الفعل لا يصعد في الجمل المدمجة نظرا لأن موقع المصدري يكون مشغولا، كما تبين ذلك الجملة (115) المأخوذة عن زفارت (1993)، حيث يمكث الفعل في مكانه بعد المفعول والفاعل:

115) Piet zei dat Jan Marie Kust

قبّل ماري يان أن قال بيت

'قال بيت إن يان قبّل ماري'

ويتبين من معطيات اللغات الجرمانية أن صعود الفعل إلى المصدري تترتب عنه خصائص توزيعية تمس رتبة المكونات. وفي إطار تحليل مقارن، نتوقع أن تملك العربية توزيعا رتبيا مماثلا، إذا كانت تملك فعلا قاعدة الصعود إلى المصدري. لكن المعطيات تسير عكس ذلك. فالفعل في العربية في الجمل الرئيسية في البنى المركبة وفي الجمل البسيطة يحتل صدر الجملة دون أن يكون مسبوقا بمركب ما، كما في (116):

116) أ. يحب الرحل الموسيقى

ب. يحب الرحل أن يتعلم الموسيقى

علاوة على ذلك، فإن الفعل في العربية لا يمكث في مكانه عندما يُعجَم المصدري بأداة مصدرية، كما يحصل ذلك في الجملة المدمجة في (117)، خلافا لما يحصل في الهولندية:

117) يحب الرحل أن يتعلم حيدا الموسيقى

فعلى الرغم من أنّ *أنْ* تحتل موقع المصدري في الجملة المدمجة، فإن ذلك لم يمنع الفعل من أن ينتقل من داخل المركب الفعلي إلى موقع قبل الظرف *حيدا*. فافتراض نقل الفعل إلى المصدري في العربية دون امتلاك هذه اللغة للخصائص الناتجة عن هذا الصعود، كما يحدث ذلك في اللغات الجرمانية، يبدو افتراضا غريبا. ونبين في الفقرتين الفرعيتين المواليتين عدم صحة هذا الافتراض في البنى الاستفهامية والخبرية.

3.5.3 البنى الاستفهامية

لقد حاول عبس (1994) مقارنة صعود الفعل إلى المصدري في العربية بما يحدث في اللغة الإنجليزية التي تملك بعض خصائص اللغات الجرمانية. فمعلوم أن الفعل المساعد في الاستفهام التصديقي في الإنجليزية يصعد إلى المصدري، كما في (118ب):

118) أ. He has bought a car

سيارة اشترى فعل$_{\text{مساعد}}$ هو

ب. Has he bought a car?

وعلى غرار ما يحدث في (118ب) اقترح عبس أن الفعل في العربية في الاستفهام التصديقي يصعد هو كذلك إلى المصدري، والدليل على ذلك أن همزة الاستفهام لاصقة مربوطة، يصعد الفعل لربطها صرفيا، كما في (119) التي تأخذ البنية (120):

119) أقرأ الرحل الرسالة؟

120) [$_{\text{م مص}}$ [$_{\text{مص}}$، أ+قرأ$_{\text{ع}}$ [$_{\text{م ز}}$ الرحل$_{\text{ن}}$ [$_{\text{ز}}$، ث$_{\text{ع}}$[$_{\text{م ف}}$ ث$_{\text{ن}}$ [$_{\text{ف}}$، ث$_{\text{ع}}$ الرسالة]]]]]

فرتبة المكونات في اللغة العربية في هذا التحليل تنتمي إلى اللغات ذات النمط فا ف مفع. وفي الاستفهام تلجأ العربية إلى قاعدة قلب الفاعل والفعل (subject-verb inversion). أما في الجمل الخبرية، فيصعد الفعل إلى رأس المركب البؤري الذي يعلو الزمن.

إن الحجة الصرفية المقدمة لصالح صعود الفعل في الجمل الاستخبارية لا تبدو مقنعة بما يكفي. فربط اللاصقة بالفعل يمكن أن يتم في الصورة الصوتية. وعليه، فإن الجملة (119) لا تقدم الدليل على أن النقل يجب أن يتم في التركيب قبل التهجية. وهناك معطيات تدل على أن هذا النقل لا يتم فعلا في التركيب، بحيث يجوز الفصل بين الفعل وأداة الاستفهام بمركب حدي أو بمركب حرفي، كما في (121):

121) أ. أزيد قرأ الرسالة؟

ب. أ في الدار حصل ما حصل؟

يضاف إلى هذا أن المصدري في الاستفهام التصديقي يمكن أن يملأ بأداة استفهام لا تملك خاصية الصرفية المربوطة، مثل *هل* في (122):

122) هل قرأ الرجل الرسالة؟

ففي هذه الجملة لا يوجد مبرر لانتقال الفعل إلى المصدري.

ونجد في الفاسي الفهري (1993) معطى آخر يبين أن الفعل لا يصعد في الاستفهام:

123) ألا يأتي زيد؟

فوجود أداة النفي بين أداة الاستفهام والفعل في (123) يدل على أن الفعل لا يوجد في موقع المصدري. ولا يوجد مبرر يستوجب صعود الفعل إلى النفي وإلى المصدري للالتصاق بالهمزة.

وكما لا يصعد الفعل في الاستفهام التصديقي، فإنه لا يصعد في الاستفهام المركبي. فعندما يصعد مركب استفهامي إلى مخصص المصدري في اللغات الجرمانية، كما في (60)، يواكبه صعود الفعل إلى المصدري. غير أن مركبات الاستفهام في العربية يمكنها أن تصعد إلى مخصص المصدري دون أن يواكب ذلك صعود الفعل إلى المصدري، كما تدل على ذلك الجمل الآتية:[72]

124) أ. لماذا زيد قرأ الرسالة؟

ب. متى زيد قرأ الرسالة؟

ج. متى لا يخرج من البيت؟

[72] للإشارة، فإن جملا مثل (124) غير ممكنة في اللغات التي يصعد فيها الفعل إلى المصدري. فعندما يصعد اسم استفهام إلى مخصص المصدري في الهولندية، لا يمكن أن يتلوه الفاعل، كما يَبرُز ذلك من لحن الجملة (أ.ب) المأخوذة عن زفارت (1993):

أ) أ. Waroom kust Jan Marie

ماري يان قبَّل لماذا

'لماذا قبل يان ماري'

ب. *Waroom Jan kust Marie

ويبدو أنه يمكن إنقاذ افتراض صعود الفعل إلى المصدري في الجملة المدمجة في (117) وفي الاستفهام في (121) و(124)، بتبني اقتراح فيكنر (1995) **Vikner** القاضي بأن بعض اللغات الجرمانية التي يصعد الفعل فيها في الجمل المدمجة تملك مركبا مصدريا مكررا (**recursive CP**)،[73] تحتل فيه الأداة المصدرية الرأس الأعلى ويحتل الفعل الرأس الأسفل. وبناء على هذا سيكون حرف الاستفهام في (121) في رأس المصدري الأعلى والفعل في رأس المصدري الأسفل، وسيكون اسم الاستفهام في (124) في مخصص المصدري الأعلى، وسيكون الفعل والمركب الذي يسبقه في إسقاط المصدري الأسفل، كما يوضح ذلك التمثيلان التاليان:

125) [م مص [مص أ [م مص زيد [مص، قرأ [م ز الرسالة]]]]]

126) [م مص لماذا [مص، مص [م مص زيد [مص، قرأ [م ز ...]]]]]

والنقطة الضعيفة في هذا الاقتراح أنه لا يبرر لماذا يصعد الفعل إلى المصدري الأسفل، كما أنه لا يفسر لماذا لم تنطبق قاعدة قلب الفاعل والفعل في (126) ليصعد الفعل إلى المصدري الأعلى، علما أن هذا النقل إن تَمَّ، فإنه يمكن تبريره بضرورة فحص السمة [+استفهام] المخصَّص بها المصدري الأعلى. أضف إلى هذا أن وجود أداة النفي الفاصلة بين الفعل واسم الاستفهام في (124ج) يبرز أن الفعل لا يوجد في موقع المصدري بدليل لحن الجملة (127ب):

127) أ. يريد أن لا يخرج

ب. *يريد لا أن يخرج

فأداة النفي *لا*، مثل باقي أدوات النفي الجملي *لم ولن ولّما*، لا تأخذ المصدري فضلة لها.

4.5.3 البنى الخبرية

لقد بين الفاسي الفهري (1993) أن الفعل في العربية في الجمل الخبرية لا ينتقل إلى المصدري بحجة أنه يمكن أن تفصل بينه وبين المصدري عناصر وظيفية عديدة، كما في (128):

128) أ. أريد أن لا يأتي

ب. زعم أن قد لا يأتي

فوجود النفي والموجه، إلى جانب المصدري، قبل الفعل في (128) يدل على أن الفعل لا يوجد في موقع المصدري. و يمكن افتراض أنه في بنية مكررة للمصدري يتضام الفعل والنفي والموجه ويصعد المركب كله إلى المصدري. غير أن هذا التحليل لا يستقيم من أوجه عدة. أولا، لا يوجد مبرر للتضام وللصعود؛ وثانيا، يمكن أن يُسبَق الفعل والنفي بظرف يختص بالجملة لا بالمصدري، كما في الجملة التالية:

129) زعم أنه قلما لا يأتي الرجل

[73] انظر وطنبي (1992) **Watanabe**.

وقد بينا في الرحالي والسوعلي (1997) أن الظروف الجملية، مثل *كثيرا ما* و*غالبا ما*، لا تسمح بنقل الفعل فوقها، كما يدل على ذلك لحن الجملتين المقدمتين في (131):

130) أ. كثيرا ما يقول زيد هذا
ب. غالبا ما يقرأ الرجل كتب الفلسفة

131) أ. *يقول كثيرا ما زيد هذا
ب. *يقرأ غالبا ما الرجل كتب الفلسفة

ونلاحظ أن هذا النمط من الظروف لا يقبل المركب المصدري حيزا له، كما في الجمل التالية:

132) أ. *كثيرا ما إن هندا في الدار
ب. *غالبا ما إن هندا في الدار

133) أ. أظن أنه كثيرا ما يصوم الناس في شعبان
ب. *أظن كثيرا ما أنه يصوم الناس في شعبان

وتؤكد هذه خاصية أخرى وهي أن الفعل لا يصعد إلى المصدري لا في الجمل البسيطة أو الرئيسية ولا في الجمل المدمجة.

وإلى جانب البرهان الذي تقدمه الظروف الجملية لصالح عدم انتقال الفعل إلى المصدري، يقدم توزيع الجمل الملحقة برهانا آخر ضد هذه العملية. فالجمل التي تتصدرها *عندَما* و*لَمَّا* تلتحق بموقع فوق إسقاط الصرفة قبل الفعل عندما تنتقل، كما يحصل ذلك في الجَمل الآتية:

134) أ. سافر لما خرج
ب. لما خرج سافر

135) أ. يصمت عندما تتكلم
ب. عندما تتكلم يصمت

ويتميز هذا النمط من الجمل الملحقة بنفس الخاصية التي تتميز بها الظروف الجملية، وهي أنها لا تقبل الإلحاق إلى المصدري، كما في الجمل الآتية:

136) أ. إنه لما خرج سافر
ب. *لما خرج إنه سافر

137) أ. إنه عندما تتكلم يصمت
ب. *عندما تتكلم إنه يصمت

فرفض الجمل الملحقة الالتحاق بالمصدري يبين أن الفعل في الجمل (134) و(135) لا يمكن أن يكون في إسقاط المصدري.

إن الاقتراحات التي قدمناها عن تصميم الجملة الأمثل في الفصل الثاني تجعلنا نتوقع لماذا لا يصعد الفعل إلى المصدري في الجمل الخبرية/التصريحية. فقد قلنا إن التصريح هو الحالة غير الموسومة للجملة. ويتم تأويل هذه الحالة بالتجرد، لذلك لا يسقط المصدري في هذا الضرب من الجمل. وفي غياب وجود إسقاط وظيفي للمصدري، فإن الفعل يستقر في إسقاط الزمن.[74]

1.4.5.3 الصعود إلى البؤرة في الجمل الخبرية

ذهب عبس (1994)، كما أسلفنا، إلى أن الرتبة ف فا مفع في الجمل الخبرية مشتقة بواسطة صعود الفعل إلى البؤرة. والمشكل الذي يطرحه هذا الاقتراح هو أنه يجعل الرتبة المذكورة موسومة، والحال أن الرتبة الأصلية غير الموسومة في العربية هي التي يتصدر فيها الفعل الجملة.[75]

نجد في العربية، بالفعل، بعض البنيات التي يحصل فيها تبئير بعض المكونات، مثل المفعول في (138):

138) الرسالةَ قرأت

ويمكن أن نفترض في هذه البنية أن الفعل صعد إلى رأس البؤرة، كما في (139):

139) [م بؤ الرسالة [بؤ' قرأت [...

ويمكن اعتبار الداعي لصعود الفعل في (139) هو ضرورة فحص السمة الفعلية [+بؤرة]، كما أن مبرر صعود المركب الحدي لمخصص البؤرة سيكون لمحو السمة الاسمية [+بؤرة]. لكننا نلاحظ أنه في هذه الحالات التي يبدو فيها صعود الفعل إلى البؤرة مبررا، تبين المعطيات الواردة في (140) أن هذا الصعود لا يتم، على الأقل في التركيب الظاهر:

140) أ. الكتابَ في الدار قرأت
ب. الكتاب البارحة قرأت
ج. الكتاب لم أقرأ

[74] السؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا الصدد هو لماذا يصعد الفعل في اللغات الجرمانية إلى المصدري في الجمل التصريحية رغم أن هذه الجمل غير موسومة إنجازيا؟ ويجد الجواب نفسه في أن إسقاط المصدري في هذه اللغات لا يرجع إلى السمة الإنجازية ولكن إلى امتلاكه سمة الزمن الموسومة التي يصعد الفعل نحوها.

[75] يذهب النحاة و البلاغيون العرب إلى أن الأصل في الفعل أن يتصدر الجملة. والجمل التي يتقدم فيها الفاعل أو المفعول الفعل جمل موسومة لأن فيها تقديم، والتقديم عناية (انظر عبد القاهر الجرجاني في *دلائل الإعجاز*). والتفسير النظري الذي يقدمه النحاة لاحتلال الفعل موقع الصدارة في الجملة هو أن الفعل عامل، والأصل في العامل أن يتقدم معمولاته، أي الفاعل والمفعول. ويذهب الفاسي الفهري (1982 و1985) كذلك إلى أن الرتبة ف فا مفع هي الرتبة غير الموسومة في اللغة العربية.

فوجود الفعل مفصولا عن البؤرة بالمركب الحرفي والظرف والنفي في (140) يدل على أن الفعل لا يوجد في رأس البؤرة. وعدم صعود الفعل إلى البؤرة في الجمل التبئيرية حيث يبدو أن هناك مبررا للصعود، يبين أن الفعل لا يصعد في الجمل التصريحية العادية إلى البؤرة حيث لا يوجد مبرر لذلك.

6.3 الأمر والصعود إلى المصدري

تنقسم اللغات في تعاملها مع بنيات الأمر إلى قسمين: لغات يتميز فيها فعل الأمر بتركيب خاص، مثل الإغريقية المعاصرة والإسبانية، ولغات يتصرف فيها فعل الأمر مثل الأفعال العادية، كما في اللغة الإغريقية القديمة واللغة الصربية-الكرواتية. وسنبين في الفقرات الموالية أن اللغة العربية تنتمي إلى الطبقة الثانية من اللغات. ولقد أوضحنا في الرحالي والسوعلي (1997) أن بنى الأمر تملك السمة [+أمر]. وبما أن هذه السمة تعبر عن القوة الإنجازية للجملة، فإن مكانها هو رأس المصدري، وذلك وفاقا لما هو مقترح في شومسكي (1995). ولفحص هذه السمة، يصعد فعل الأمر إلى المصدري في التركيب الظاهر. وسنظهر كيف أن الصعود إلى المصدري هو الذي يفسر تفرد فعل الأمر بخصائص تركيبية وصرفية خاصة تجعله مختلفا عن الفعل في الجمل غير الأمرية.[76]

1.6.3 خصائص صرف تركيبية وتوزيعية مختلفة

يتميز فعل الأمر من الفعل الماضي والمضارع بأن صيغته في الإثبات تختلف عن صيغته في النفي، كما يتضح ذلك في (141):

(141) أ. اقرأْ
ب. لا تقرأْ

ففي الإثبات يأخذ فعل الأمر الصيغة الصرفية *افْعَلْ*، التي نسميها بالأمر الخالص. وتتميز هذه الصيغة صرفيا بأنها مشتقة من صيغة المضارع المجرد من سابقة الشخص. وتعود لاصقة الشخص إلى الأمر في حالة النفي، فيأخذ صيغة المضارع الاعتيادية في نحو (141ب). وفي الحالتين معا يوسم الفعل بالوجه الأمري الذي يتحقق صرفيا في صورة الجزم.

ويتميز فعل الأمر من الماضي والمضارع كذلك بأنه يأخذ في حالة الإثبات صورتين صرفيتين، الصورة *افْعَلْ*، كما في (141أ)، وصورة المضارع في حالة التصاقه بلام الأمر في (142):

[76] انظر ريفيرو وترزي (1995) Rivero and Terzi في اقتراح مماثل لمعالجة تركيب الأمر في الإسبانية والإغريقية المعاصرة.

142) لِتقرأْ

ومن المقارنة بين (141) و(142) نلاحظ أن وجود الحروف الوظيفية، مثل لام الأمر والنفي، يؤدي إلى ظهور صيغة المضارع أو سابقة الشخص، على وجه التدقيق. بمعنى آخر، يوجد توزيع تكاملي بين اللام والنفي وبين الأمر الخالص.

ويختلف فعل الأمر الخالص من الفعل الماضي والمضارع بأنه لا يقبل البناء لغير الفاعل، ويتميز الأمر المنفي بنفس الخاصية، والحالة الوحيدة التي يقبل فيها الأمر هذا البناء هي التي يتحقق فيها بواسطة اللام، كما تبين الأمثلة الواردة في (143):[77]

143) أ. *اعْطَ الكتابَ
ب. *لَا تُعطَ الكتابَ
ج. لتُعطَ الكتابَ

ويتميز الأمر في صوره المختلفة بأنه لا يقبل الورود في الأسيقة المدمجة بواسطة المصدري، كما يتضح ذلك في (144):[78]

77 وكمـا يـتفرد الأمـر المـتحقق بـلام الأمر بخاصية البناء لغير الفاعل، فإنه يتفرد كذلك بالتصرف إلى جمـيع الشـخوص، المتكـلم والمخاطـب والغائـب، كما في (أ)، وذلك خلافا للأمر الخالص والأمر المنفي اللذين يردان فقط مع الشخص الثاني أو المخاطب:

أ) أ. لأقرأْ الكتابَ
ب. لتَقرأْ الكتابَ
ج. لِيَقرأْ الكتابَ

أشـكر الزمـيل عـبد الـرزاق الـتورابي عـلى تنبيهي إلى هذه الخصائص التي يتميز بها الفعل المتصل بلام الأمر.

78 في إحـدى مناقشـات جـزء مـن هـذا الفصـل، أمـدني بعض الزملاء ببعض المعطيات التي نقدمها كالتالي:

أ) أ. ناديت أنْ اقرأْ
ب. آمُرك أن اقرأْ

ظاهـريا، تـبدو هـذه المعطـيات مضـادة لـلملاحظة التي تقضي بأن بنيات الأمر لا تأتي في سياق المصـدري. لكـن عـلى افـتراض أن هـذه المعطـيات توجد في العربية المعاصرة، فإنها لا تنتمي إلى الحـالات النمطـية للدمـج بالمصـدري، كمـا هو الحال مع أفعال الظن وأفعال الإرادة. ولذلك فإن هـذه البنـيات تحـتاج إلى تحلـيل خـاص. لاحظ مثلا أنها لا تقبل، دون خلاف، الفعل المتصل بلام الأمر، كما في (ب):

ب) *ناديت/آمرك أن لتدخلْ

بالإضـافة إلى هـذا، فـإن اللغـات الـتي يملك فيها الأمر تركيبا خاصا، مثل العربية المغربية، لا تقبل بنى مثل (أ)، كما يدل على ذلك لحن (ج)، كما لا تقبل بنى مثل (144)، كما في (د):

ج) *خصّك باش دخُلْ
يجب أن أُدخُلْ

144) أ. *يريد أنْ اقرأ/لا تقرأ/لتقرأ
ب. *أظن أنّ الرجل اقرأ/لا تقرأ/لتقرأ

ويجد هذا التوزيع التكاملي بين الأمر والمصدري تفسيره في أن الأمر يتميز بصعوده إلى المصدري، غير أن وجود عنصر معجمي آخر في هذا الموقع يمنعه من الصعود، وبذلك تبقى سمة الأمر الإنجازية بدون فحص، فيسقط الاشتقاق. والصعود إلى المصدري في البنى الأمرية هو الذي يفسر كذلك السبب في عدم ورود فعل الأمر في المواقع التي تمنع الفعل "التصريحي" من الصعود إلى المصدري. فالأمر لا يقبل التوارد مع الموجهات، مثل *قد* وسوف في الجملتين التاليتين:

145) أ. *قد اقرأ/لا تقرأ/لتقرأ
ب. *سوف اقرأ/لا تقرأ/لتقرأ

ولا يقبل الأمر التوارد مع الظروف من نمط *قلّما* التي تأخذ المركب الزمني حيزا لها، كما في (146):

146) *قلما اقرأ/لا تقرأ/لتقرأ

ويماثل توزيع الأمر مع الموجه والظرف الجملي توزيع الاستفهام التصديقي مع هذه العناصر. فعندما يكون المصدري مملوءا بحرف استفهامي، فإن الموجه والظرف يردان بعد المصدري، ولا يمكنهما أن يحلا في مكان قبله، كما يدل على ذلك الفرق بين الجملتين الواردتين في (147) و(148):

147) أ. أسوف تقرأ الكتاب؟
ب. *سوف أتقرأ الكتاب؟

148) أ. أكثيرا ما تقرأ هذا الكتاب؟
ب. *كثيرا ما أتقرأ هذا الكتاب؟

فالموجه والظرف الجملي لا يقبلان المصدري فضلة لهما، وهذا هو السبب الذي يفسر لحن الجمل الواردة في (145) و(146) ولحن الجملتين (147ب) و(148ب).

2.6.3 المصدري والتوزيع التكاملي

لقد لاحظنا أن بنيات الأمر تقدم نوعين من التوزيع التكاملي: توزيع بين بنيات الأمر والمصدري المتحقق معجميا، وتوزيع بين الأمر الخالص والأمر باللام وبالنفي. ويكمن تفســـير

د) *بْغيت باشْ دْخُل
أُريدَ أن أُدخُلْ

التوزيع الأول في أن المصدري المملوء يمنع الفعل من الصعود، لأسباب تتعلق بالفحص، كما بينا. ويكمن تفسير التوزيع الثاني كذلك في التفاعل بين الفحص والصعود إلى المصدري. فالجملة (142) مخصصة بالسمة [+أمر]، والفعل المضارع فيها يملك سمة الوجه الأمري فقط دون سمة الأمر الإنجازية التي لا تدل عليها صيغته، خلافا لصيغة الأمر الخالص الموسومة صرفيا بسمة الأمر. والمضارع في (142) لا يمكنه أن يفحص السمة [+أمر]، على افتراض أنها أسندت إليه في التعداد، لأنه سيضطر لتجاوز حاجز لام الأمر خارقا بذلك قيد الأدنوية أو قيد الربط الأدنوي. فلا سبيل إذن لفحص سمة الأمر بالنقل، لذلك يتم فحصها بالضم عبر دمج لام الأمر في المصدري لإنقاذ الاشتقاق من السقوط. وتتنافس لام الأمر وفعل الأمر الخالص في فحص نفس السمة الإنجازية، ولا يمكن إلا لواحد منهما أن يفوز بعملية الفحص، كما يدل على ذلك لحن الجملة الآتية:

149) *لإقرأ

فدخول لام الأمر وفعل الأمر الخالص إلى التعداد لفحص السمة [+أمر]، يجعل إحدى الوحدتين تفوز بعملية فحص السمة المتنافس عليها، وتبقى سمة الوحدة الثانية دون فحص، وهذا يؤدي إلى سقوط الاشتقاق في الصورة المنطقية. والذي يدل على أن لام الأمر وفعل الأمر الخالص يحتلان موقع المصدري هو عدم جواز دخول النفي عليهما، كما في الجملتين التاليتين:

150) أ. *لا اقرأ

ب. *لا لتقرأ

ومن خصائص أدوات النفي أنها لا تأخذ المصدري فضلة لها، لذلك فإن وجـودها في (150) يمنع الفعل من الصعود إلى المصدري، لأن في هذا الصعود خرقا للأدنوية. ومن ثمة، تبقى سمة الأمر بدون فحص، فلا يتقاطع الاشتقاق في الصورة المنطقية. فالسبب في عدم توارد لام الأمر والأمر الخالص يكمن إذن في أنهما يتنافسان معا في الصعود إلى المصدري لمحو نفس السمة.

لنتأمل الآن بنية الأمر الموجودة في (141ب)، التي تأخذ التمثيل الآتي:

151) [م مص [مص، مص[+أمر] [م نفي [نفي، لا [م وجه [وجه، وجه[+جزم] [م ز [ز، تقرأ ...

لقد اقترحنا أن سمة الأمر يتم فحصها في التركيب الظاهر إما بالضم بواسطة اللام وإما بواسطة نقل فعل الأمر الخالص إلى المصدري، غير أن هذه السمة لا يمكن أن تفحص بالضم في (151)، لأن لام الأمر لا توارد النفي، ولا يمكن فحصها بنقل الفعل إلى المصدري، لأن الفعل المضارع غير موسوم بسمة الأمر. وإذا افترضنا أن هذه السمة تسند إلى الفعل المضارع في التعداد، فإن هذا الفعل لا يمكنه فحصها نظرا لوجود حاجز النفي الذي يمنع عادة الفعل من الصعود إلى المصدري. ومن هنا، يبدو أن الطريق الملائم لفحص سمة الأمر في (151) هو صعود النفـي إلى المصدري. ويُقوِّي هذا الافتراض أن اللام النافية في بنيات الأمر موسومةٌ بالأمر، وذلك خلافا للام النافية في البنى التصريحية، ولذلك سماها النحاة العرب القدماء لا الناهية. وتتميز هذه اللام بأنها تشبه لام الأمر في إسنادها للوجه. وبناء على هاتين الخاصيتين، تكـون لام النهي هـي

المرشحة للفوز بعملية فحص سمة الأمر في (151)، وذلك بصعودها إلى المصدري. وهذا الصعود هو الذي يفسر التوزيع التكاملي بين لام النهي ولام الأمر، من جهة، كما توضح ذلك الجملة (152)، وبين لام النهي و الأمر الخالص، من جهة أخرى، كما توضح ذلك الجملة (150أ):

152) *للا تقرأ

يفسر الصعود إلى المصدري في بنى الأمر التوزيع التكاملي القائم كذلك بين غياب تطابق الشخص مع الأمر الخالص وظهوره مع لام الأمر ولام النهي. فعندما لا يصعد الفعل في بنية الأمر إلى المصدري، يسترجع لاصقة تطابق الشخص، وعندما يصعد يفقدها. وهذه خاصية متوقعة. فالأمر موسوم بالتجرد بسمة الشخص الثاني، والفعل عندما يصعد إلى المصدري لفحص سمة الأمر يصبح حاملا لهذه السمة بالتجرد، ولا يحتاج إلى أن يوسم بها صرفيا أو يفحصها، لأن السمات المتجردة لا تنطبق عليها العمليات الحاسوبية.[79] وعندما لا يصعد الفعل إلى المصدري لفحص سمة الأمر، كما في (141ب) و(142)، فإنه يفحص تطابق الشخص في الزمن مثلما يحصل مع الأفعال العادية في غير بنيات الأمر.

تستعمل إذن بنيات الأمر استراتيجيتين لفحص سمة الأمر الإنجازية التي تُخصِّص المصدري. فَحصٌ بالضم، ويكون بواسطة لام الأمر؛ وفحص بالنقل، ويكون بواسطة لام النهي وبواسطة فعل الأمر الخالص. وبما أن جميع العناصر الفاحصة المذكورة تتنافس في فحص نفس السمة، فإن التوزيع التكاملي بينها يصبح أمرا طبيعيا. فدخول عنصرين من هذه العناصر أو دخولها مجتمعة إلى التعداد يجعل أحدها يفحص سمته الإنجازية، ويجعل الآخر يستمر في الاشتقاق بسمة غير مفحوصة، فيؤدي ذلك إلى عدم التقاطع.

يؤكد التحليل الذي قدمناه أن سمة المصدري الإنجازية هي المسؤولة عن اشتقاق الخصائص المتميزة لتركيب الأمر، لذلك فإن الأمر إسقاط للمصدري وليس للوجه فقط. فقد يبدو للوهلة الأولى أن لام الأمر في الجملة (142) تحتل موقع الوجه لا المصدري. لكن هذا الاقتراح يبدو ضعيفا لسببين.[80] أولا، لأن توزيع لام الأمر لا يماثل توزيع لواصق الوجه في العربية. فالوجه، كما رأينا في الفقرة الأولى، لاحقة لها صورة حركية في حالة النصب والرفع، وصورة غير حركية في حالة الوجه التأكيدي، وصورة الصرفية الفارغة في حالة الجزم، في حين أن لام الأمر تحتل موقع السابقة وهو موقع لا تحتله الوجوه. ثانيا، نلاحظ أن موقع الوجه في الأمر تحتله صرفية الجزم الفارغة التي توارد اللام. ولا يمكن أن تكون اللام والجزم معا يعبران عن الوجه، لأن الوجه عادة لا يعبَّر عنه بصرفية متقطعة، كما أنه لا معنى لأن يُعبَّر عن نفس

[79] انظر الفصل الثاني.

[80] انظر الرحالي والسوعلي (1997) كذلك في الاستدلال على كون الأمر ليس وجها من الناحية التصورية ومن الناحية الصرف تركيبية.

الوجه بصورتين مختلفتين في نفس الجملة، اللام والفعل المجزوم.[81] ومما يدعم أن لام الأمر لا تحقق الوجه، هو أن الفعل في الجملتين الواردتين في (141) يحمل الوجه الأمري في غياب اللام.

ونستنتج من هذا أن الخصائص المميزة لبنى الأمر تحددها خصائص المصدري، ومنها السمة الإنجازية، لا سمة الوجه. فالمصدري هو الذي يفسر التوزيع التكاملي في بنى الأمر ويحدد نوع المقولة المنتقلة إليه.

7.3 الصعود إلى الوجه

لقد بينا في الفقرة الأولى أن ما سمي إعرابا في المضارع هو في الواقع وجه. والمعطيات التي قدمناها في الفقرة السابقة تؤكد هذا الزعم. فقد لاحظنا أن بنى الأمر الخالص والأمر الموارد للفعل المضارع تشترك جميعها في حملها للوجه الأمري المعبر عنه بالجزم. وقد عَدَّ النحاة العرب القدماء هذا الوجه إعرابا في الفعل المضارع، لكنهم لم يذهبوا المذهب نفسه في الأمر الخالص. ويبدو أن السبب في هذا يرجع إلى أسباب عاملية. ففي الأمر الخالص لا يوجد عامل للجزم؛ أما في حالة المضارع، فالجزم مبرر بالعاملين اللفظيين، لا الناهية ولام الأمر. لكن رغم هذا الاختلاف العاملي، فإننا نرى أن الجزم في الأمر الخالص وفي المضارع يعبر عن معنى واحد هو الأمر. ولهذا فما يبدو إعرابا في المضارع هو في الواقع وجه يعبر عن موقف المتكلم من الجملة التي ينجزها في عالم الخطاب. بتعبير آخر، إن الجزم في (141) و(142) تعبير سمة الأمر الإنجازية، وليس تعبيرا عن علاقة عاملية، كما يظهر ذلك فعل الأمر الخالص.

لنتفحص الآن المستوى الذي يفحص فيه الوجه. فمن خلال تحليلنا لبنية الأمر الخالص في (141أ) يبدو أن سمة الوجه تفحص في التركيب الظاهر، كما تدل على ذلك البنية الشجرية التالية:

153) [م مص [مص، اقرأع [م وجه [وجه، ثع [م ز [ز، ثع ...

يوضح التمثيل (153) أن الفعل في طريقه إلى المصدري ينتقل إلى الوجه ليطابق سمته. والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو معرفة ما إذا كان هذا الصعود الظاهر خاصا بفعل الأمر، مثلما هو الحال مع المصدري، أم أنه صعود يشمل جميع البنى، أمرية كانت أم غير أمرية.

[81] وتمنع عملية الفحص إمكان التعبير عن سمة واحدة بصورتين مختلفتين مع نفس الكلمة، لأنه في هذه الحالة، ستسند للفعل في التعداد سمة الوجه التي سيقوم بمحوها أثناء الحوسبة. وسيتضمن التعداد كذلك لام الأمر التي ستكون موسومة بالوجه في المعجم وليس في التعداد. وعليه، ستحتاج لام الأمر لأن تفحص كذلك سمتها المعجمية الملازمة. وبما أن الفعل قام بفحصها، فإن اللام ستحتفظ بموضوع تركيبي غير مشروع (أي السمة غير المفحوصة)، وبذلك لن يتقاطع الاشتقاق في مستوى الصورة المنطقية.

يتبين من البنية (151) أن الصعود الظاهر إلى الوجه في بنى الأمر مقصور على الأمر الخالص. فالفعل المضارع في هذه البنية لا يصعد إلى المصدري، ولذلك لا يوجد ما يدل على أنه يصعد إلى الوجه في التركيب الظاهر. وهناك من المعطيات ما يبين أن الفعل غير الأمري لا يصعد قبل التهجية إلى الوجه، كما في الجملتين الآتيتين:

154) إنْ لم يجدْ الأول فسيستعنْ بالثاني

155) أريد أنْ لا يقرأ أحد هذا الكتاب

ففي (154) يحمل فعل الشرط الوجه الشرطي المعبر عنه بالجزم، وهذا الوجه مماثل للذي يسنده حرف النفي لم. ويحمل الفعل في (155) الوجه الإرادي المعبر عنه بالنصب. وفي كلتا الحالتين لا يمكن أن ينتقل الفعل في التركيب الظاهر ليطابق ويمحو السمة الوجهية. ففي (154) تتضمن جملة الشرط حاجز النفي الذي يمنع صعود الفعل. وفي (155) يمنع حاجز النفي كذلك الفعل من الصعود إلى الوجه الذي ينتقيه المصدري. فالجملتان (154) و(155) تبينان أن محو سمة الوجه في غير الأمر الخالص يتم عبر العملية طابق على مسافة بعيدة في الصورة المنطقية، ولا يتم بالنقل. ويرجع انفراد الأمر بصعود الفعل إلى الوجه قبل التهجية إلى التركيب الخاص الذي يتميز به الأمر.

وتوجد بعض المعطيات التي يبدو أنها تفند افتراض عدم صعود الفعل إلى الوجه قبل التهجية في غير الأمر، تتمثل في حالة الوجه التأكيدي الذي تمثله الجملة التالية:

156) سوف يَقْرَأَنَّ الكتاب

فهذا المثال يقدم حجة صرفية على صعود الفعل إلى الوجه في التركيب الظاهر، بدليل التصاقه بنون التوكيد. لكننا إذا سلمنا بصحة افتراض أن العمليات الإلصاقية تتم في الصورة الصوتية في المكون الصرافي، فإن صعود الفعل في (156) سيكون في البنية الصوتية، وبذلك تسقط الحجة الصرفية التي تقدمها هذه الجملة.

4. خلاصة

نخلص من هذا الفصل إلى أن الإعراب بمعناه الصرف تركيبي لا يلعب أي دور في تركيب الفعل في العربية. ولقد أوضحنا أن ما عُدَّ إعرابا في الفعل هو علامة دالة على الوجه الذي يملك خصائص دلالية وتركيبية مختلفة عن الإعراب. فأبرزنا من خلال دراستنا لتوزيع الفعل أن الأنماط الفعلية الثلاثة، الماضي والمضارع والأمر، تتميز جميعها بحملها لسمة الوجه/الإعراب، رغم الاختلافات التركيبية القائمة بينها. فمثلا، رغم اختلاف توزيع الأمر عن المضارع، فإنهما يشتركان في حمل نفس الوجه الدال على الطلب والمتحقق في صورة الجزم. وهذا غير متوقع في النظرية الإعرابية التي تقتضي أن يعكس الإعراب الاختلافات التركيبية التوزيعية. وقد لاحظنا أن الوجه أو "الإعراب الفعلي" يفقد أهم خاصية يتميز بها الإعراب الصرفي الإسمي وهي تسويغ وتحريك الاشتقاقات التركيبية المسؤولة عن توزيع وترتيب/نقل العناصر المُعربَة. وهذا يعزز الافتراض الذي طرحناه والقاضي بأن الأفعال لا تحتاج إلى الإعراب. وقد دافعنا في هذا الفصل عن أن السمات الأساسية التي تلعب الدور الهام في تحريك

حوسـبة الفعـل هي السمات الإنجازية التي تخصص المصدري والسمات الزمنية التي تخصص إسـقاط الـزمن. وتقوم السمات الأولى باشتقاق رتبة الفعل الذي يصعد إلى المصدري في بني الأمر ذات التركيب الخاص، وتقوم الثانية باشتقاق رتبة الفعل الذي يكتفي بالصعود إلى الزمن في الـبنى غـير الأمـرية. فاختلاف تركيب الفعل في العربية ناتج عن اختلاف نشاط سمات المصدري أو الزمن، ولا يلعب الوجه و النفي دورا أساسيا في هذا الاختلاف.

الفصل الرابع

إعرابُ الرَّفْعِ ومَوْقِعُ الفاعل والـــمَوْضِع

نـــتفحص في هذا الفصل الافتراض الذي دافعنا عنه في الفصل الأول والذي يقضي بأن الـــنظرية الإعرابية هي التي تفسر الخصائص السطحية للموضوعات. وفي هذا الإطار، نبين أن خصـــائص مقولة الزمن الإعرابية هي التي تقوم بتحديد موقع الفاعل وموقع الموضع (topic) في اللغة العربية.

وضمن هذه المقاربة الإعرابية، ندافع في الفقرة الأولى، عن افتـــراض الفاسي الفـــهري (1981) وجورجين أيوب (1982) الذي ينبني على أن الاسم المتقدم في الرتبة: مركب حدي> فعـــل، ليس فاعلا، أي أنه لا يحتل موقعا موضوعا (A-position). ونبين من خلال مجموعة من الحجـــج التوزيعـــية والإحالية والإعرابية أن الاسم المتقدم يملك خصائص الموضع الذي يتميز بكونه موقعا غير موضوع (A'-position).[1]

ونخصـــص الفقـــرة الثانية لدراسة موقع الفاعل، ونقترح وسيطا إعرابيا نسميه وسيط الـــرفع، يقوم برصد توزيع هذا الموقع. وعليه، سنبين أن الفاعل في العربية لا يتقدم على الفعل. ويرجع ذلك إلى أن سمة الرفع الإعرابية التي يتضمنها الزمن تُمحى إما بواسطة الدمج، في حالة الفاعل الضميري، وإما بواسطة العملية طابق على مسافة بعيدة، في حالة الفاعل غير الضميري. وهذا يعني أن مخصص الزمن ليس موقعا للفاعل في التركيب الظاهر. وسنعمم هذا التحليل على اللغـــات الصِّلْتية في الفقرة الخامسة. ونقدم في الفقرة الثالثة تصورا للفاعلية يقوم على ما يمكن تسميته بالفاعليَة الموزعة، التي تعني أن سمات الفاعل لا يمكن اشتقاقها من موقع تركيبي واحد. وتقـــوم سمـــة الإعراب، ضمن خصائص الفاعلية الموزعة، بتحديد الرتبة "السطحية" للفاعل. ونـــتفحص في الفقرة الرابعة تراكيب الفاعل الفارغ في العربية. ونقدم بمجموعة من الحجج التي تدعـــم تحليل الدمج القائم على أن التطابق الغني المدمج في الفعل هو الفاعل، كما بين الفاسي الفهـــري (1990 و1993)، ولـــيس هـــو المقولة الفارغة ضم. وسنبين كيف يمكن اشتقاق هذا الاقتراح من الوسيط الإعرابي.

[1] دافعنا عن هذا الاقتراح في الرحالي (1996) الذي يعد هذا الفصل صيغة معدلة له.

1. الـمَوْضِعُ والفاعل الـمُقَدَّم

لقد عرفت بداية السنوات التسعين مجموعة من الافتراضات الجديدة عن الرتبة في اللغة العربية، نجدها مقترحة في شومسكي (1992) والفاسي الفهري (1993) وعبس (1994). ويوحد هــذه الافتراضات أن العربية لغة مزدوجة الرتبة، أي أنها تملك الرتبة ف فا مفع، كما في اللغة الإرلندية ولغة الولش في (2) و(3) تباعا، وتملك الرتبة فا ف مفع، كما في الإنجليزية في (5):[2]

1) قرأ الأطفال الكتاب

2) Darllend y plant y llyfr
كتاب ال أطفال ال ماض-قرأ

3) Chuirfead Eoghan isteach ar an phost sin
عمل ذاك على في أوين شرط-وضع
'يطلب أوين ذاك العمل'

4) الأولاد قاموا

5) The children came yesterday
البارحة جاء أطفال ال
'جاء الأطفال البارحة'

يشــتق عبس الرتبة المقدمة في (1) من الرتبة المقدمة في (4) بواسطة صعود الفعل إلى البؤرة أو المصــدري، كمــا رأيــنا في الفصل الثالث،[3] ويُرجع الفاسي الفهري وشومسكي الفرق بين الرتبتين إلى سمات التطابق الاسمية، مع فارق في التحليل. فحسب شومكسي، يملك التطابق في العربــية سمــتين اسميتين: سمة قوية وأخرى ضعيفة. ففي حالة السمة القوية، يصعد الفاعل إلى مخصــص التطابق في التركيب الظاهر ليفحص سمته، وبذلك نحصل على الرتبة (4)؛ وفي حالة الســمة الضــعيفة، يمكث الفاعل في مخصص الزمن، وبذلك نحصل على الرتبة (1)، ولا يصعد الفاعل إلى مخصص التطابق إلا في الصورة المنطقية.

وبــترك الإطار النظري جانبا، فإن هذا الاقتراح ينسجم مع اقتراح نحاة الكوفة القاضي بأن الفاعل في العربية يمكن أن يتأخر عن عامله، كما في (1)، ويمكن أن يتقدم عليه عامله، كما في (4). ويتمــيز موقــف نحاة الكوفة بأنهم يجوزون نقل الفاعل بدون نسخة ضميرية أو تطابق يعود عليه كما في (6ب):

6) أ. قام الأولاد
ب. *الأولاد قام

[2] الجملة (2) مأخوذة من روفري (1991) والجملة (3) مأخوذة من هيل ومكلوسكي (1984).
[3] انظر الفصل الثالث في الحجج المقدمة ضد هذا التحليل.

أمـا نحـاة البصرة، فلم يجوزوا الجملة (6ب)، وذهبوا إلى أن الاسم المتقدم في (4) مبتدأ، وواو الجماعة، الضمير المتصل، هو الفاعل. ويستند البصريون في تحليلهم هذا على أصل نحوي مفاده أن حكـمَ الفاعل التأخرُ عن رافعه الذي هو الفعل.[4] ودون الدخول في مناقشة مواقف النحاة القدمـاء وفي مناقشـة الجوانب النظرية لاقتراح شومسكي (1992)، فإننا سنركز في الفقرتين الفرعيـتين المواليـتين على تفحص اقتراح الفاسي الفهري (1993) نظرا لغنى وغزارة المعطيات والحجج التي يتضمنها، مقارنة بالطروحات الأخرى. ونتفحص أساسا معطيات الفاعل المقدم، مدافعين عن موقف البصريين القاضي بأن الفاعل في العربية لا يتقدم.

2.1 خَصَائص إحَالية

ينبني تحليل الفاسيَ الفهري (1993) للفاعل، على أن المركب الحدي الذي يسبق الفعل في الجمل المماثلة لـ(4) فاعل منتقل من مخصص المركب الفعلي إلى مخصص التطابق، كما يبين ذلك التمثيل التالي:

7) [م تط الأولاد ع [تط، قاموان[م ز ث ع[ز، ث ن [م ف ث ع [ف، ث ن]]]]]

ولا يمكـن لأي مركـب حدي فاعل أن يسبق الفعل. فالمركبات الحدية النكرة لا يمكنها أن تتصدر الجملة، كما في (8)، في حين يمكنها أن تحل بعد الفعل، كما في (9):

8) *أحدٌ رَقَص معها

9) رقص أحدٌ معها

ولمـنع جمل مثل (8)، اقترح الفاسي الفهري (1993) أن يكون الفاعل المقدم ذا إحالة ضعيفة، عـلى الأقـل. والمقصود بالإحالة الضعيفة، أن يكون حاملا لسمة التخصيص (specific) أو العموم (generic) أو مربوطا بسور، كما في الجمل (10)-(12) تباعا:[5]

10) بقرةٌ تكلمت

11) لا جندَ يستطيعون دخول المعركة

12) كلُّ رجل يحترم هذا

ويذهـب الفاسـي الفهري إلى أن الموضع، الذي هو عنصر مفكك (dislocated) إلى اليمين، يخـتلف عـن الفاعل في أنه ينبغي أن يكون ذا إحالة قوية، بمعنى أن يكون معرفا. وفيما يلي صياغة لهذا القيد (الفاسي الفهري (1993: 29)):

13) ينبغي أن يكون سابق الضمير ذا إحالة قوية.

[4] انظر شرح *ابن عقيل*، ج. 1، صص. 462-466.

[5] الأمثلة مأخوذة من الفاسي الفهري (1993: 28).

وبناء على القيد (13)، فإن الجملة (14) تعد سليمة في حين تعد الجملة (15) لاحنة:[6]

14) هذه المرأةُ أحترمها

15) *؟كلُّ رجل أحترمه

خلاصة القول أن المركبات الحدية المرفوعة التي تسبق الفعل تنقسم إلى قسمين: المركبات الحدية الفواعل الممثل لها في (10)-(12) وغير الخاضعة للقيد (13)، والمركبات الحدية التي يحتل موقع الموضع الممثل لها بالجملة (14) والخاضعة للقيد (13). ونبين فيما يلي أن المركبات الحدية الواردة في (10)-(12) و(14) تشترك في الخصائص التسويرية وفي الخضوع لقيد إحالي واحد هو قيد التخصيص، بالمعنى الذي تقترحه إنش (1991)، ونحيل على هذا الزعم بفرضية الموضع، في مقابل فرضية الفاعل المقدم المقترحة في الفاسي الفهري (1993).

1.2.1 الموضع وقيد التخصيص

تقدم العربية معطيات عديدة تبين أن المركبات الحدية التي تسبق الفعل تشترك في جملة من الخصائص الإحالية، بغض النظر عن ما إذا كان المركب المتقدم مربوطا داخل الجملة بضمير الفاعل أو ضمير المفعول، كما تؤكد ذلك الجمل التالية:[7]

[6] تعد الجملة (15) سليمة في تأويل المركب *كل رجل* على التخصيص. فهذه الجملة تماثل بعض أنماط الجمل التي يدخلها شينكوي (1991) في إطار ما يسميه بتراكيب تفكيك المتصل إلى اليسار (clitic left dislocation) (يحيل اليسار إلى اتجاه كتابة الخط اللاتيني) في اللغة الإيطالية. فقد أظهر شينكوي (1991) أن الأسوار العارية (bare quantifiers) المفككة إلى اليسار عندما تستعمل استعمالا إحاليا (أي عندما يكون للمتكلم شخص ما أو شيء ما في ذهنه) وعندما تُسوِّر مركبا اسميا، فإنها ينبغي أن تُربطَ بضمير عائد:

أ) Molte letters, lui *(le) butta via

بعيدا رمى (هم) هو رسائل كثير

'كثيرٌ من الرسائل، رماها بعيدا'

ولا يمتنع توارد الضمير المتصل مع الأسوار العارية سوى في حالة استعمالها غير الإحالي.

[7] هذا الشطر الشعري مقتطع من بيت شعري لأحمد شوقي مأخوذ من ديوانه *الشوقيات*. والبيت الشعري الكامل هو كالآتي:

أ) علّموه كيف يجفو فجفا ظالم لاقيت منه ما كفى

وقد أشار الفاسي الفهري في إحدى مناقشاته لهذا البحث أن الجملتين الواردتين في (16) و(17) مركبان حديان لجملة اسمية. لكن هناك بعض الروائز التي تبين أن المثالين المذكورين يملكان أيضا تأويلا تركيبيا جُمليا، وهو الذي يهمنا هنا. فالمثالان معا يقبلان دخول المصدري الجُملي *أنّ* عليهما كما في (ب) و(ج):

ب) أظن أن صديقا من أصدقائي راسلته البارحة

ج) أظن أن ظالما لاقيت منه ما كفى

فوجود المصدري الجُملي في (ب) و(ج) يؤكد أننا أمام جملة لا أمام مركب حدي. بالإضافة إلى هذا، فإن الجملتين (16) و(17) تُقرآن بوقف بعد المركبين *صديق* و*ظالم*. ويدل الوقف على أن الاسمين المتقدمين يكونان مركبا مستقلا عن الجملة التي تليهما ويحتلان موقع الموضع الذي هو موقع خارجي.

16) صديقٌ (من أصدقائي) راسلته البارحة
17) [...] ظالمٌ لاقيت منه ما كفى
18) "وطائفةٌ قد أَهَمَّتْهُم أنفسُهم" [قرآن]
19) لا أحدَ يحترمُه الناسُ في هذا البلد
20) كلُّ امرأة تُعجبها الزينة

ففي الجملة (16)، يرتبط الموضع *صديق* داخل الجملة بالضمير المفعول. والموضع هنا ليس معرفة، ولكنه يحمل تأويل التخصيص، بمعنى أن المتكلم كتب رسالة إلى صديق محدد في ذهنه. ويحمل الموضع *ظالم* في (17) تأويل التخصيص، بمعنى أن المتكلم يعاني من ظلم حبيب معين لا من ظلم مطلق الناس. ويحمل الموضع *طائفة* في (18) تأويل التخصيص، بمعنى أن الموضع يحيل على فرد معلوم في عالم الخطاب الذي يشترك فيه المتكلم والمستمع.[8] ويرد الموضع المربوط بالضمير المفعول في (19) و(20) مسورا بالنفي وبالسور الكلي، كما هو حال المركب الحدي المربوط بالضمير الفاعل في (11) و(12). فالمعطيات الواردة في (16)-(20) تبين أن الموضع وما يُعدُّ فاعلا مقدما يتصرفان بشكل مماثل فيما يخص سمة التخصيص والتسوير. وتبين هذه المعطيات كذلك أن الموضع في العربية لا يتطلب أن يكون بالضرورة معرفا، سواء أكان مربوطا بالضمير الفاعل، كما في (10)-(12) أم بالضمير المفعول، كما في (16)-(20). وخلافا للقيد المقدم في (13)، نقترح أن التعميم الذي يرصد خصائص الموضع الإحالية هو التالي:[9,10]

21) ينبغي أن يكون الموضع، على الأقل، مُخصَّصا أو مُسوَّرا.

وتقدم العربية المغربية دليلا عبر لغوي (across linguistic) على أن الموضع لا يتطلب أن يكون بالضرورة معرفا، فيمكن أن يكون دالا على التخصيص، كما في (22)، أو مسورا، كما في (23) و(24):

[8] انظر في هذا التأويل *شرح ابن عقيل*، ج. 1، ص. 217.

[9] تتبع دمرداش (1989) النحاة القدماء في زعمهم أن الموضع والضمير العائد عليه ينبغي أن يشتركا في سمة التخصيص وفي سمات التطابق. ويلتقي هذا الزعم مع جزء من التعميم المقدم في (21)، لكن دمرداش لا تقبل جملا مثل (16). ويرجع هذا التضارب بين الزعم والمعطيات إلى أن مفهوم التخصيص غير معرف لديها. ويتضح هذا في أنها تشترط أن يشترك الضمير وسابقه في سمة التخصيص، والحال أن السمة الإحالية الملازمة للضمائر هي التعريف. وسنوضح فيما سيأتي كيف يمكن استخلاص التخصيص من التعريف.

[10] يضع النحاة القدماء قيدا عاما على المبتدأ النكرة (الموضع في تحليلنا)، يتمثل في ضرورة حصول الفائدة. ويدخل التخصيص والعموم والتسوير ضمن الخصائص التي تسوغ الابتداء بالنكرة. لمزيد من التفاصيل انظر *شرح ابن عقيل*، ج. 1، صص. 216-227.

22) راجل، شافوه الناس لْبارح تيموت (ماشي مْرا)
رجل رآه الناس البارحة يموت لا امرأة
23) حتّى حد ما شكّينا فيه
لا أحد ما شككنا فيه
24) كلٍ واحد تَيْعجبو راسو
كل واحد يعجبه رأسه

فمعطيات العربية المعاصرة والعربية المغربية تقيم الدليل التجريبي على أن الموضع لا يتطلب أن يكون بالضرورة معرفا.[11] غير أن هذه المعطيات تثير مسألة تتعلق بكيفية إمكان تفسير وجود علاقة التشارك الإحالي بين الضمير والموضع رغم أن الضمير مُعرَّف والموضع مُخصص. وهذا يقودنا إلى تحديد مفهوم التخصيص.

2.2.1 التّعْريف والتّخصيص

نقوم في هذه الفقرة بتحديد مفهوم التخصيص الوارد في (21)، وذلك بناء على تصور إنش (1991) للتخصيص القائم على نظرية هايم (Heim (1981 عن دلالة المركبات الاسمية النكرة والمعرَّفة.[12] ويرجع الفرق بين التعريف والتنكير في هذه النظرية إلى قيدين: قيد العَهْدية (familiarity) وقيد الجِدَّة (novelty). ويرتبط قيد العهدية بالتعريف على النحو الآتي: "إن الوظيفة الأساسية للتعريفَ هي الإشارة إلى أن المرجعَ المقصود لمركب اسمي مرجعٌ معهود لدى الجمهور."[13] فقيد العهدية يتطلب أن يكون مرجع المركب الاسمي المعرف قد سبق إدراجه في مجال الخطاب.[14] وبتعبير آخر، فإن المركبات الاسمية المعرفة يجب أن يكون لها سابق

[11] نجد في الفاسي الفهري (1993: 30) معطيات تبين أن الفرنسية والإنجليزية تشترطان أن يكون الموضع معرفا، في حين أنهما لا تشترطان ذلك في الفاعل الذي يتقدم فيهما الفعل. ويبين الفرق بين العربية المعاصرة والعربية المغربية، من جهة، وبين الفرنسة والإنجليزية، من جهة أخرى أن قيد التعريف على الموضع ليس قيدا كليا. وقد أشار رويلند ومولن (1987) Reuland and Meulen إلى أن توزيع المركبات الاسمية النكرة والمعرفة يختلف بشكل كبير في تراكيب مختلفة عبر اللغات.

[12] تلتقي هذه النظرية مع ما يعرف بنظرية الصدق والتمثيل الدلالي المقترحة في كامب (1981) Kamp.

[13] يعود هذا النص إلى كريستوفرسن (1939) Christophersen، وهو مأخوذ من هايم (1982: 298).

[14] وهذا يعني حسب هايم (1982) أن النكرة يجب أن لا تكون مُقْرَنة (coindexed) بأي مركب اسمي يسبقها في الصورة المنطقية. وعلاقة الاقتران في هذا التصور خاصية صورية للصورة المنطقية ولا علاقة لها بالمستوى الذريعي (pragmaticlevel). وبناء على هذا، تقول هايم (1982: 300): "يعد مركب اسمي "معهودا" أو "جديدا" داخل النص، إذا اقترن أو لم يقترن بمركب اسمي آخر يسبقه في النص."

(antecedent) في عـــالم الخطـــاب، في حين أن المركبات الاسمية غير المعرفة لا تتطلب ذلك. وتقترح إنش (1991: 7) رصد هذا الفرق بين المعرفة وغير المعرفة بناء على الصياغة التالية:

25) كل [م س أ]<ن،ز> يؤول باعتباره أ(صن)
وصن ⊇ صز إذا كان م س<ن،ز> جمعا،
{صن} ⊇ صز إذا كان م س<ن،ز> مفردا.

تفـــترض إنـــش أن زوج القرينتين يرتبط بجميع المركبات الاسمية. وتمثل القرينة الأولى مرجع المركـــب الاسمي وتحدد سمته التعريفية. وتحمل القرينة الثانية سمة تعريفية كذلك، فتقوم بإسناد سمـــة التخصـــيص إلى المركب الاسمي الذي يؤول باعتباره مربوطا بخطاب سابق. وبناء على الصـــياغة المقدمـــة في (25)، إلى جانب قيدي العهدية والجدة، فإنه يمكن تحديد سمة التخصيص كالآتي: يعد مركب اسمي مخصصا إذا كان مجموعة فرعية لـــ صز في (25)، ويشترط في القرينة ز أن تحمـــل الســـمة [+معـــرفة] وأن يكون المرجع الحامل لهذه السمة موجودا سلفا في مجال خطاب سابق، حسب ما يقتضيه قيد العهدية. وفي مقابل ذلك، يعد مركب اسمي غير مخصص إذا كانـــت القرينة ز تحمل السمة [–معرفة]، أي نكرة، فيكون مرجع المركب الاسمي الحامل لهـــذه الســـمة خاضعا لقيد الجدة الذي يشترط أن لا يكون هذا المرجع مربوطا بالخطاب (D-linked)،[15] أي أن يكـــون جديدا. فالمركبات الاسمية المخصصة في هذا التحليل تدخل ضمن طبقة المعارف باعتبار أن مرجعها يجب أن يكون واردا في خطاب سابق. أما المركبات الاسمية غير المخصصة، فإنها تدخل ضمن طبقة النكرات التي تتميز بكون مرجعها غير معهود، أي غير مـــربوط خطابـــيا. ويكمن الفرق الوحيد بين المركبات المعرفة والمركبات المخصصة، حسب إنـــش، في طبـــيعة الـــربط. فبينما يجب أن يكون مرجع المعرفة مماثلا لسابقه في عالم الخطاب السابق، فإن مرجع المركبات الاسمية المخصصة يحتاج فقط إلى أن يكون عنصرا ضمن المجموعة التي تمثل سابقه. وبتعبير آخر، فإن المعارف ترتبط علاقة تماثل مع سوابقها، في حين أن المركبات المخصصة ترتبط علاقة تضمن (inclusion) مع سوابقها، كما يتجلى ذلك من الصياغة المقدمة في (25).

لـــنُعد الآن إعـــادة صـــياغة التحلـــيل السابق بافتراض أن المعرفة (definite) والنكرة المخصصة (specific indefinite) والنكرة المحضة (non-specific indefinite) يمكن تعريفها بناء على زوج من السمات التالية: [±معهود] و[±جديد]. وبناء على هذا،سنحصل على الأنماط التالية:[16]

15 نســـتعمل هـــنا الـــربط الخطـــابي (discourse linking) بـــالمعنى الموجـــود عند بزتسكي (1987) الذي يميز المركـــبات الاســـتفهامية *أيّ* (*which*-phrases) مـــن بـــاقي المركـــبات الاستفهامية بناء على أن الجواب الـــناجح عـــن الـــنمط الأول مـــن المركـــبات يـــتم انـــتقاؤه مـــن مجموعة من الأفراد يعلمها المتكلم والمستمع.

16 يوجـــد إمكـــان مـــنطقي رابـــع هـــو: [+معهود، +جديد]، وهو إمكان غير موجود، لأنه يقتضي أن يكون الاسم معرفة ونكرة في نفس الوقت.

26) أ. المعرفة: [+معهود، -جديد]
ب. النكرة المخصصة: [+معهود، +جديد]
ج. النكرة المحضة: [-معهود، +جديد]

ونخلص من هذا التصنيف إلى أن التخصيص نمط إحالي مزدوج من جهة أنه يقع بين التعريف والتنكير. وهذا المظهر المزدوج هو الذي يفسر جواز التشارك الإحالي بين الموضع الحامل لسمة التخصيص والضمير المعرف في الجمل (16)-(18) و(22)، لأنهما معا يشتركان في السمة [+معهود]. ونعني بالموضع المخصص في الجمل (16)-(18) و(22) أنه مربوط بعالم الخطاب الذي يعلمه المتكلم والمستمع.

ونستنتج من هذه الفقرة الفرعية أن المفهوم الملائم الذي يرصد خصائص الموضع الإحالية هو التخصيص وليس التعريف.

3.1 خصائص توزيعية

نتفحص في هذه الفقرة خصائص الموضع التوزيعية، ونبين أن الموضع سواء أكان يربط موقع الفاعل (الموضع الفاعل، فيما بعد)، كما في الجملة (4) المعادة في (27)، أم موقع المفعول (الموضع المفعول، فيما بعد)، كما في الجملة (16) المعادة (28)، فإنه يسلك نفس السلوك البنيوي:

27) الأولاد قاموا
28) صديقٌ (من أصدقائي) راسلته البارحة

ونقترح أن المركبين الحدين *الأولاد* و*صديق* يُضمَّان في آخر مرحلة من مراحل الاشتقاق التركيبي مع المصدري ويكونان بذلك مخصصه، كما يبين ذلك التمثيلان التاليان:

29) م مص
\ /
م حد مص'
| \ /
الأولاد قاموا

30) م مص
\ /
م حد مص'
| \ /
صديق راسلته البارحة

ويتميز موقع المخصص الوارد في (29) و(30) بكونه موقعا غير موضوع. فالموضع هنا يتصرف مثل المركبات التي تحمل خصائص تسويرية كأسماء الاستفهام التي تحتل موقع مخصص المصدري

كذلـــك.[17] ويشـــترك الموضع وأسماء الاستفهام في خاصية بنيوية تكمن في أنهما يتصرفان مثل العوامـــل (operators) الـــتي تربط متغيرا في الصورة المنطقية، الضمير بالنسبة للموضع والأثر بالنسبة لاسم الاستفهام.[18]

من بين الخصائص التوزيعية التي يشترك فيها الموضع الفاعل والموضع المفعول أنهما يمكن أن يسبقا اسم الاستفهام الذي يحتل رأس المصدري ويمكن أن يتلواه، كما في (31) و(32) تباعا:

31) أ. الأولاد هل قاموا؟
ب. الكتابُ هل قرأته؟

32)أ. أرجلٌ جاء أم امرأة؟
ب. أطِفلٌ فلسطيني قتلوه البارحة بالرصاص؟

ويتمـــيز الموضع الفاعل والموضع المفعول بأنهما يمكن أن يردا في سياق المصدري *أنّ* الدال على الإثبات، كما في (33)، أو في سياق المصدري الشرطي *إنْ*، كما في (34):

33) أ. ظننت أنّ الأولاد قاموا
ب. ظننت أنّ الكتاب قرأته
34) أ. إنْ هندٌ جاءت فقُل لها الحقيقة
ب. إنْ هندا رأيتها فكلّمها

ويرد الموضع الفاعل والموضع المفعول كذلك قبل المصدري الشرطي، كما في (35):

35) أ. هندٌ إنْ جاءت فقُل لها الحقيقة
ب. هندٌ إنْ رأيتها فكلّمها

تظهـــر المعطـــيات (31)-(35) خاصية متميزة يتصف بها الموضع في العربية، وهي أن موقعه مع المصدريات اختياري.[19]

[17] ويشـــترك الموضـــع في هـــذه الخاصـــية البنـــيوية مع البؤرة في (أ) التي تخضع حسب شومسكي (1977) لعمليـــة نقـــل مماثلـــة لـــنقل الاســـتفهام الـــذي ينقل مركبا استفهاميا إلى مخصص المصدري. ويماثل موقـــعُ مخصـــص المصـــدري موقـــعَ العجـــرة موضـــع (Top) الـــذي تشرف عليه ج-خطان (ج'') بمصطلح شومسكي (1977):
أ) الكتابَ قرأت
فالفـــرق بـــين بـــنى التبـــئير في (أ) وبـــنى التفكـــيك في (29) و(30) يكمن في أن الأولى تنتج عن عملية نقـــل في حـــين أن الثانـــية تولـــد في القـــاعدة أو تضم 'لى المصدري أثناء الاشتقاق التركيبي. ويرجع هـــذا الفـــرق البنـــيوي إلى أن الـــبنى الأولى تخضـــع لقيود الجزر (island conditions) في حين أن الثانية لا تخضـــع لذلـــك. ولمـــزيد مـــن التفاصـــيل عـــن هذه البنى في العربية، انظر الفاسي الفهري (1981) وأيوب (1982) وعقال (1992أ).

[18] انظـــر عقـــال (1992أ)، وانظـــر كذلـــك شـــينكوي (1990) في تحلـــيله لبعض بنى التفكيك في الإيطالية التي يكون الموضع فيها مسورا فيحتاج إلى ضمير متصل يتصرف مثل متغير في الصورة المنطقية.

[19] انظر الرحالي (1996) في رصد هذه الخاصية الاختيارية.

1.3.1 الإفْلاَتُ من القيود المَحَليَّة

تتميز بنى التفكيك بخاصية معروفة تكمن في عدم احترامها للقيود المحلية الموضوعة على النقل، خلافا للبنيات التبئيرية،[20] كما يظهر من الفرق الحاصل بين الأمثلة التالية:

36) أ. هندٌ متى رأيتها؟
ب. كتابٌ في الفلسفة، أعرف الرجل الذي ألفه
37) أ. *هندا متى رأيت؟
ب. *كتابا في الفلسفة أعرف الرجل الذي ألف

يرجع لحن الجملتين الواردتين في (37) إلى أن العنصر المُبَأَّر انتقل فوق اسم الاستفهام في (37أ) وانتقل في (37ب) من خارج جملة الصلة التي يرأسها مركب اسمي. والنقلان معا غير مسموح بهما بموجب قيد جزيرة الاستفهام (*wh*-island constraint) وقيد المركب الاسمي المعقد، تباعا. أما في (36)، فرغم أن الموضع مربوط بنسخة ضميرية منه في جملة الاستفهام في (36أ) وفي المركب الاسمي المعقد في (36ب)، فإن نحوية الجملة لم تتأثر بهذين المجالين المحليين. والإفلات من القيود المحلية يدعم الافتراض القاضي بأن الموضع غير منقول إلى الموقع الذي يوجد فيه.

لنتأمل الآن تراكيب الموضع الفاعل في علاقتها مع قيود المحلية:

38) أ. الطلبةُ ماذا قرؤوا؟
ب. الطلبةُ أعرف الكتاب الذي قرؤوه

تبين الجملتان الواردتان في (38) أن الموضع الفاعل يسلك سلوك الموضع المفعول في عدم احترامه للقيود المحلية، فالجملة (38أ) تخرق قيد جزيرة الاستفهام وتخرق الجملة (38ب) قيد المركب الاسمي المعقد، على غرار ما يقع في (36). وهذا يبين أن المركب الحدي المتقدم في (38) غير منتقل من داخل المركب الفعلي إلى الموقع الذي يوجد فيه.

2.3.1 الحَسَاسيةُ لقَيْد جزيرة المَوْضع

من المعروفَ أنَ الموضع في كثير من اللغَات يخلق جزيرة أمام نقل الموضوعات.[21] وتملك بنيات الموضع في العربية كذلك حساسية تجاه نقل الموضوعات، كما تبرز ذلك الجملة (39ب) و(40ب):[22]

[20] انظر روس (1967) والفاسي الفهري (1981).
[21] انظر روشمنت (1989) Rochemont.
[22] يرجع لحن الجملتين الواردتين في (39) و(40)، في تحليل النحاة القدماء، إلى أن المفعول به المتقدم مفصولٌ عن الفعل العامل فيه بالاسم المرفوع الذي يعمل فيه الابتداء. ومن ثمة، فإن هاتين الجملتين تخرقان المبدأ العاملي الذي يقضي بعدم جواز الفصل بين العامل ومعموله بعامل أجنبي.

39) أ. الرجلُ تصفح الجريدةَ
ب. *؟الجريدةَ الرجلُ تصفح
40) أ. هندٌ أعطيتها الكتابَ
ب. *؟الكتابَ هندٌ أعطيتها

وخلافــا للاسم المتقدم في (39أ)، نلاحظ أن الفاعل في العربية لا يخلق مجالا مغلقا أمام النقل، كما تبين ذلك الجملة (41ب):

41) أ. تصفح الرجلُ الجريدةَ
ب. الجريدةَ تصفح الرجلُ

فمـــن المقارنـــة بين الجمل الواردة أعلاه، يتضح أنه لا يوجد تواز في الخصائص التوزيعية بين الفاعل المتأخر وبين ما يُفترض أنه "فاعل متقدم"، ويتضح كذلك أن هذا الأخير يسلك سلوك الموضع.

توضح الأمثلة التي سقناها إلى حد الآن أن تراكيب الموضع الفاعل تشترك مع تراكيب الموضـــع المفعـــول في نفس التوزيع البنيوي التركيبي. ويقيم هذا التوازي البنيوي، إلى جانب الخصائص الإحالية المشتركة، الحجة لصالح معالجة تركيبية موحدة للمركبات الحدية المتقدمة.

وتنـــبني هـــذه المعالجة على أن هذه المركبات مواضع تحتل موقع مخصص المصدري لا مخصص الزمن أو التطابق. ونلخص الخصائص العامة للموضع في أنه:

42) أ. يدل على الأقل على الخصوص أو يكون مربوطا بسور،
ب. يولد/يُضَم في موقع غير موضوع،
ج. يربط داخل الجملة التي يسبقها، بضمير عائد في موقع المفعول، أو بالتطابق الغني الضميري في موقع الفاعل،
د. يحمل إعراب الرفع، الذي يعد إعراب تجرد، في حالة غياب إعراب موسوم.[23]

2. موقع الفاعل

1.2 تَوْسيطات مختلفة

يرتـــبط مَوقـــع الفاعل بمشكل تحديد رتبة مكونات الجملة. ونجد في الأعمال التوليدية القبل والبعد أدنوية مقاربات عديدة ومتنوعة لاشتقاق وتوسيط الاختلافات الرتبية. ففي إطار

[23] نشـــير هـــنا إلى أن الـــنحاة يـــوردون في باب الاشتغال أمثلة عديدة يحمل فيها الموضع إعراب النصب، رغم غياب واسم إعرابي ظاهر، كما في:
أ) هندا رأيتها
لـــن نعـــالج هـــذه المعطـــيات في هـــذا الفصـــل، ونكتفي بالإحالة على دراسة للموضوع موجودة في الفاسي الفهري 1985، وانظر الفصل الأول في خصوص إعراب التجرد.

نظرية المبادئ والوسائط اقترحت كوبمان (1984) وتريفس (1984) وسبروت (1985) والفاسي الفهري (1987)، بناء على عمل سابق لإمندز (1980)، أن الفرق بين اللغات ذات الرتبة فا ف مفـع واللغـات ذات الرتبة ف فا مفع يرجع إلى وسيط اتجاه إسناد الإعراب في كل نمط على حدة. وقد اقترح أوحلا (1988) أن الفرق بين النمطين اللغويين المذكورين يرجع إلى الفرق في رتـبة الـزمن والـتطابق في هذه اللغات.[24] واقترحت شانك (1990) Chung أن الفرق بين الرتبـتين: فا ف مفع وف فا مفع يرجع إلى خصائص نظرية س-خط (X-bar theory). فبينما يوجـد مخصص الصرفة في الرتبة الأولى في الفرع الأيسر للمركب الصُّرفي، فإن المخصص في الرتـبة الثانية يوجد في الفرع الأيمن للمركب الصرفي في البنية العميقة. وتشتق الرتبة السطحية ف فـا مفع بإنزال الفاعل من مخصص الصرفة وإلحاقه إلى يسار إسقاط يحمل السمة [+ف]، كمـا يحصـل مثلا في لغة الشامورو (Chamorro). وذهب روفري (1991) Rouveret إلى أن السبب في عدم وجود الرتبة فا ف مفع في اللغات ذات الرتبة ف فا مفع، كما في لغة الولش، يكمن في أن هذه اللغات لا تملك مخصصا للتطابق.[25،26]

2.2 وسيط الرفع

تقوم معظم التحاليل المقدمة أعلاه لتوسيط رتبة المكونات على أن البنية الشجرية للغات الطبيعـية غير موحدة، في حين أن كين (1994) برهن على أن هذه البنية موحدة وتملك الرتبة الكلية التالية: مخصص-رأس-فضلة، وتُشتق التنوعات الرتبية داخل وعبر اللغات بواسطة النقل إلى الـيمين. نتـبنى في هـذا الفصل افتراض كين ونتبنى كذلك، تبعا لبورر (1983) وللفاسي الفهـري (1993) وشومسـكي (1992)، الافتراض القاضي بأن مجال التوسيط والاختلاف هو السـمات الصَّرفية التي تُسْقَط تركيبيا في المقولات الوظيفية. وفي هذا الإطار اقترح الفاسي الفهـري (1990 و1993) أن تـناوب الرتـبة في العربية بين ف فا مفع وفا ف مفع يعود إلى الخصـائص الصـرفية للتطابق. فعندما يكون التطابق فقيرا، نحصل على الرتبة الأولى، وعندما يكـون التطابق غنيا، نحصل على الرتبة الثانية. والذي يضبط الرتبتين معا هو ما يسمى بمقياس الـتطابق.[27] وأرجع شومسكي (1992) التناوب الرتبي في العربية إلى السمات الاسمية للتطابق. وبمصطلحات أدنوية، فإن هذه السمات تتميز اختياريا بكونها إما قوية وإما ضعيفة.[28] فـفي

[24] انظر الفصل الثاني في هذا الأمر.

[25] انظر أمين (1990) في تطبيق هذا التحليل على اللغة العربية.

[26] ينـبني اقـتراح روفـري عـلى تحديد طبيعة نمط الموقع التركيبي (موقع موضوع أو غير موضوع) وعلى الطبـيعة الصـرفية للـتطابق (الـتطابق الغني أو التطابق الفقير). وبناء على ذلك، ذهب روفري إلى أن مخصـص الـتطابق في الولـش موقـع غـير موضوع، في حين أن موقع الزمن موقع موضوع، ولذلك يستقر الفاعل في مخصص الزمن وينتقل الفعل إلى رأس التطابق.

[27] انظر تعريف هذا المقياس في الفقرة 1.3.2.

[28] قـوة أو ضـعف سمـة الـتطابق في الاقـتراح الأدنـوي لا يرتبط بغنى أو فقر صرفيات التطابق. وهذا التصـور نـاتج عـن افـتراض أن المقـولات الوظيفـية تتضمن السمات المجردة ولا تتضمن اللواصق

حالـــة القـــوة، سينتقل الفاعل إلى مخصص التطابق لفحص السمة الاسمية في التركيب الظاهر، وبذلك نحصل على الرتبة فا ف مفع؛ وفي حالة الضعف، سيفحص الفاعل سمة التطابق الاسمية في التركيـــب الخفي، ونحصل بذلك على الرتبة ف فا مفع. وبناء على الحجج المقدمة في الفقرة الســـابقة الـــتي تبين أن الاسم المتقدم في الرتبة فا ف مفع موضع في موقع غير موضوع وليس فاعلا، كنا قد قدمنا في الرحالي (1996) الاقتراح التالي:

43) أ. سمات التطابق الاسمية ضعيفة

ب. فحص إعراب الرفع مستقل عن التطابق

وفي إطار المقترحات المقدمة عن البنية الوظيفية للجملة، التي بينا أنها لا تتضمن إسقاطا للتطابق، وفي إطار نظرية فحص السمات التي أصبحت مختزلة في العملية طابق، فإننا نعيد صياغة المقترح الوارد في (43) في صورة وسيط نسميه وسيط الرفع ونصوغه كالآتي:

44) *وسيط الرفع*

تمحي سمة الرفع الإعرابية:

أ. إما بواسطة العملية طابق على مسافة بعيدة،

ب. وإما بواسطة الدمج.

ويرصـــد هذا الوسيط الرتبة السطحية للفاعل غير الضميري والضمـــيري في الجملتـــين (45أ) و(45ب) اللتين تأخذان التمثيل الوارد في (46) و(47)، تباعا:

45) أ. نام الطلبة

ب. ناموا

46) [م ز [ز، نامغ [م ف الطلبة [ف، ثغ]]]]

47) [م ز [ز، [نام[وا]ع]غ [م ف ثع [ف، ثغ]]]]

تمثل البنية (46) الاقتراح الوارد في (44أ) وتمثل البنية (47) الاقتراح الوارد في (44ب). ففي (46) يصعد الفعل إلى الزمن لمحو سمة الزمن الفعلية، في حين يفحص الفاعل سمة إعراب الرفع المرتبط بالزمن بواسطة العملية طابق على مسافة بعيدة. أما في (47)، فيصعد الضمير الفاعل إلى الزمن ليمحو إعراب الرفع من خلال الاندماج في الفعل.

ويـــبين التمثيلان الواردان في (46) و(47) أن اشتقاق الرتبة ف فا مفع في العربية لا يرتبط فقط بسمات الفاعل الصرفية، ولكنه يرتبط أيضا بسمة الفعل الزمنية التي يصعد الـــفعل

الصـــرفية. وهـــذا التصـــور يجعـــل اقـــتراح شومسكي غير مقيد، لأنه لا يوضح لماذا تملك العربية هذه الخاصـــية الاختـــيارية ولا تملكهـــا الإنجلـــيزية. ويتمـــيز اقتراح شومسكي كذلك بالدائرية. فالعربية تملـــك الرتـــبة فـــا ف مفـــع لأن الـــتطابق فـــيها قـــوي، والتطابق قوي في العربية، لأنها تملك الرتبة المذكورة.

إلى الزمن لفحصها قبل التهجية.[29] ولذلك فإننا لمحتاج إلى تدعيم الاقتراح الوارد في (44) بالاقتراح التالي:

48) تنطبق العملية طابق لهو سمة الزمن الفعلية بواسطة النقل.

ويبرز الاقتراحان الواردان في (44) و(48) أن اشتقاق الرتبة الموجودة في (45) مرتبط بسمات الفعل وسمات الفاعل، والعنصر الذي يوحد بين هذه السمات كلها هو الزمن. فسمات مقولة الزمن، إذن، هي التي تلعب الدور الأساس في تحديد الرتبة في اللغة العربية.

ويقوم الإقتراح الوارد في (44) على أن الإعراب هو المسؤول عن توزيع الفاعل، وليس التطابق.[30] فعندما لا يوجد مركب اسمي لحمل إعراب الرفع وتحقيقه في الصورة الصوتية، يظهر التطابق الغني (المخَصَّصُ بسمات العدد والجنس والشخص) لتحقيق هذا الإعراب. ويؤكد المعطى الوارد في (49) و(50) هذا الزعم:

49) ظننت أنَّ الطلبةَ قرؤوا الكتاب

50) كان الأولاد يلعبون

فرغم وجود علاقة تطابق بين المركب الحدي *الطلبة* والفعل في (49)، فإن هذا المركب لا يعد فاعلا، بدليل حمله لإعراب النصب. كما أن وجود علاقة تطابق بين *الأولاد* والفعل *يلعبون* لا تجعل من المركب الحدي فاعلا لهذا الفعل. فموقع الفاعل يحدده مجال فحص مقولة الزمن التي يتم فيها فحص سمة الرفع الإعرابية. فإعراب الرفع، إذن، هو الذي يعاين الفاعل الذي يتحقق في (49) في صورة التطابق الضميري، وفي صورة المركب الحدي *الأولاد* بالنسبة للفعل *كان*، وفي صورة التطابق الضميري بالنسبة للفعل *يلعبون* في (50). فهناك فرق بين علاقة التطابق وبين إعراب الرفع الذي يعاين الفاعل بنيويا.

يَلزَم عن الاقتراح المقدم في (44) أن الفاعل لا ينتقل في التركيب الظاهر إلى مجال فحص مقولة الزمن. وهذا يعني أن مخصص الزمن في العربية ليس مجالا لانطباق العملية طابق بواسطة الضم أو النقل. ونقدم في الفقرات الموالية حججا أخرى تدعم هذا الاقتراح.

3.2 ضدَّ نقل الفاعل في الرتبة فا ف

ذهبَ الفاسي الفهري (1993) وشومسكي (1992) وعبس (1994)، مع بعض الاختلافات في التفاصيل، أن البنية الواردة في (51) تمثل اشتقاقا تركيبيا ممكنا في التركيب الظاهر في اللغة العربية:

51) [م تط فا غ [تط، ف ع [م ز ث غ [ز، ث ع [م ف ث غ [ف، ث ع]]]]]]

وترصد هذه البنية المجردة الرتبة في البنيات التي يُفترَض أن الفاعل يتقدم فيها، كما في الجملة (27) المعادة هنا في (52):

[29] انظر التفاصيل في الفصل الثالث.

[30] لقد برهن موسكن (Muysken (1989 على أن الوسم الإعرابي آلية من آليات تسويغ العلاقة بين مركب اسمي ومركب حملي (XP predicate) معين.

52) الأولاد قاموا

ويثير التحليل الوارد في (51) جملة من القضايا النظرية والتجريبية نتفحصها في الفقرات الفرعية الموالية.

1.3.2 توزيع التطابق

تتميز لواصق التطابق في العربية بنموذجين مختلفين بالنظر إلى السمات المخصصة لهما: التطابق الغني والتطابق الفقير. وينشأ النموذجان داخل السياقين التركيبيين الموحدين في (53) و(54)، تباعا:

53) ف+تطغ م حدغ

54) أ. م حدغ ف+تطغ

ب. ف+تطف

ويمثل الجملة (52) النموذج الأول المقدم في (53)، ويمثل الجملتان الواردتان في (45) النموذج الثاني. يطابق الفعل الفاعل في (53) في سمتي الجنس والشخص، ويطابق الفعل الاسم المتقدم في (54أ) في سمات الجنس والعدد الشخص. ويملك التطابق في (54ب) نفس السمات التي يملكها في (54أ). فالتطابق الفقير ناقص التخصيص، في حين أن التطابق الغني تام التخصيص.[31] ويقترح الفاسي الفهري (1996) أن التطابق الفقير مخصص بالجنس فقط، أو هو [–عدد]، أما سمة الشخص فهي خاصة بوجود الفاعل. وبناء على هذا، فإن الفرقَ بين التطابق الغني والتطابق الفقير فرقٌ في سمة العدد.

المشكل الأول الذي يعترض الاقتراح المقدم في (51) يتعلق بتفسير كيف يوجد نموذجان مختلفان للتطابق داخل نفس الاشتقاق التركيبي على اعتبار أن البنية (54أ) مشتقة من (53) بواسطة صعود الفاعل إلى مخصص التطابق.[32] يقترح الفاسي الفهري (1993: 44) أن هناك مقياسا يضبط ظهور التطابق الغني، يسمى مقياس التطابق ويأخذ الصياغة التالية:[33]

31 انظر الفاسي الفهري (1996) في دراسة مفصلة لسمات التطابق في العربية.

32 يذهب عبس (1994) إلى أن البنية (53) هي المشتقة من البنية (54أ) بواسطة صعود الفعل إلى المصدري، وينشأ عن هذا الصعود فقدان تطابق العدد. ولقد قدمنا في الفصل الثالث حججا عديدة ضد صعود الفعل إلى المصدري. وفضلا عن ذلك، فإن ربط فقدان سمة تطابق العدد بصعود الفعل إلى المصدري يبدو فريدا في العربية مقارنة باللغات التي يصعد فيها إلى المصدري. فمن المعروف أن الفعل في الإنجليزية يصعد إلى المصدري في بنيات الاستفهام التصديقي، لكن هذا الصعود لا يؤدي إلى فقدان سمة العدد، كما تبين ذلك الجمل التالية:

أ) They have read the book

كتاب ال قرأ فعلمساعد هم

ب) Have they read the book?

ج) *Has they read the book?

وتقدم اللغة الغالية القريبة في خصائصها من العربية دليلا آخر ضد فقدان تطابق العدد في الرتبة ف فا، كما في المثال التالي المأخوذ من (روفري (1991)):

د) Darllenasant hwy y llyfr

كتاب ال هم جمع–شخص3–ماض–قرأ

ففي إطار تحليل عبس (1994) سيصعد الفعل في (د) إلى المصدري فوق الضمير *hwy* الموجود في مخصص التطابق، لكن يبقى من غير الواضح لماذا لم يفقد الفعل تطابق العدد.

33 من مميزات مقياس التطابق أنه يقصي إمكان ورود المبهمات في مخصص التطابق، لأنها عناصر غير محيلة ولا تشترك مع التطابق في جميع السمات التطابقية، كما يوضح ذلك المثال (أ):

أ) أهو جاءت البنات

فالضمير المبهم هو لا يشارك التطابق الفقير في سمة الجنس ولا يطابق الفاعل لا في الجنس ولا في العدد.

54') *مقياس التطابق (المعدَّل)*

أ. يُسوِّغ التطابقُ المخصَّص، فقط، بواسطة

أ'. مركب اسمي مُحيل في مخصصه

ب'. سلْسلَة محيلة يوجَد أحد عناصرها في مخصصه

ب. ويُسوِّغ مركب اسمي محيل في مخصص التطابق بواسطة التطابق الغني فقط.

يعد مقياس التطابق قيدا على التسويغ المتبادل بين التطابق الغني وسلسلة محيلة في مخصصه.[34] غير أن هذا التفسير المقدم لرصد التطابق الغني لا يحل المشكل المطروح، خصوصا إذا صغناه بمصطلحات أدنوية. فعلى افتراض أن (54أ) مشتقة من (53)، فإن العمليات الاشتقاقية ستنطلق من تعداد واحد يضم التطابق الضعيف/الفقير. لكن، في مرحلة من مراحل الاشتقاق سيتم انتقاء التطابق القوي/الغني الذي لا يوجد في التعداد، وسيؤدي هذا الأمر إلى خرق قيد التضمن (inclusiveness) الذي يَحُدُّه شومسكي (1995: 228) كالآتي:

55) أي بنية مكوَّنة بواسطة الحوسبة (الصورة الصوتية والصورة المنطقية، على وجه الخصوص)، تتضمن العناصر الموجودة سلفا في الوحدات المعجمية المنتقاة لتكوين التعداد، ولا يُضاف أي موضوع جديد أثناء الحوسبة، باستثناء إعادة تنظيم الخصائص المعجمية.

فهذا القيد يمنع الحوسبة من أن تنطبق على موضوعات تركيبية غير موجودة سلفا في التعداد.

ويطرح الاشتقاق الوارد في (51) مشكلا آخر. فالتعداد الذي تنطلق منه الحوسبة في (51) يتضمن عنصرين مرشحين لمحو إعراب الرفع، هما المركب الحدي المتقدم والتطابق الضميري. وفي حالة فحص أحد العنصرين لإعراب الرفع، فإن العنصر الآخر سيبقى محتفظا بسمة غير مفحوصة، ستمنع الاشتقاق من التقاطع، أو بمصطلحات نظرية المبادئ والوسائط، فإن أحد العنصرين سيبقى دون إعراب، وستُخرق بذلك المصفاة الإعرابية.

وهناك احتمال آخر لاشتقاق البنيتين الموجودتين في (54) يقوم على أن اشتقاق (54أ) مستقل عن (54ب). ففي هذه الحالة سيصعد الفاعل في (54أ) إلى مخصص التطابق قبل التهجية لفحص سمة التطابق القوية؛ أما في (54ب)، فسيصعد الفاعل إلى مخصص التطابق في الصورة المنطقية لفحص سمة التطابق الضعيفة. لكن هذا التحليل لا ينسجم مع الافتراض الأدنوي العام

[34] يطرح المثالان (38) الواردان في البنيتين (أ) و(ب)، إلى جانب البنية (ج)، صعوبة أخرى أمام الجزء (54'ب') من مقياس التطابق:

أ) [م س الطلبةع [م مص ماذا [م تط ث ع [تط' قرؤواع]]]]

ب) [م س الطلبةع [م تط أعرف [م حد الكتاب [م مص [مص' الذي [م تط ث ع [تط' قرؤوهع]]]]]]

ج) [م س الطلبةع [م مص هند [م تط ث ع [تط' يحبونها]]]]

ففي البنيات المقدمة أعلاه لا يمكن أن يُكوِّن المركب الحدي *الطلبة* سلسلة مع الأثر المُفترض في مخصص التطابق لتسويغ التطابق الغني، لأن في ذلك خرق لقيد الربط الأدنوي.

الداعي إلى أن التطابق مجموعة من السمات التي تشتغل بشكل موحد في نسق لغوي، فإما يكون التطابق قويا وإما يكون ضعيفا، ولا يمكن أن يكون ضعيفا وقويا في نفس الوقت، لأن ذلك يجعل الحوسبة غير مقيدة.

2.3.2 التَّنَازُع الإعرابي

يصطدم افتراض "الفاعل المتقدم"، الممثل له في (51) بمشكل إعراب المركب الحدي المتقدم. ففي البنية (51)، يفحص الاسم المتقدم إعرابه البنيوي بواسطة العلاقة مخصص-رأس داخل إسقاط المركب الزمني أو المركب التطابقي. فعلى افتراض أن هذا التحليل صحيح، فإننا نتوقع أن لا يرد الاسم المتقدم في موقع إعرابي آخر، كما يدل على ذلك تركيب التبئير في (56):

56) أ. الكتابَع قرأت هندٌ ثع
ب. *أظن أنّ الكتابَع قرأت هندٌ ثع

تظهر الجملة (56ب) أن المركب الحدي المبأر الحامل للنصب لا يمكنه أن يرد في سياق المصدري *أنّ* الذي هو سياق موسوم بإعراب النصب، لأن هذا النوع من النقل يخلق سياقا للتنازع الإعرابي، وامتناع وجود مثل هذه الحالات يرجع إلى القيد الذي يمنع الانتقال من موقع إعرابي إلى موقع إعرابي آخر.[35] ويمكننا اشتقاق هذا القيد من مبدأ الملاذ الأخير الذي يقضي بأن النقل لا يمكن أن يتم إلا لضرورة صرفية، ولا توجد ضرورة صرفية تجعل الاسم في (56) ينتقل لفحص إعراب آخر، خاصة وأنه يحمل إعرابا سابقا.[36] وعندما يكون الموضع مفككا وحاملا لإعراب التجرد، كما في (57أ)، فإن الجملة (56ب) تصبح سليمة:

57) أ. الكتابُ قرأته هندٌ
ب. أظن أنّ الكتابَ قرأته هندٌ

[35] انظر شومسكي (1986أ و1995). ونجد في مارتن (1996) أمثلة عديدة عن امتناع النقل من موقع إعرابي إلى موقع إعرابي، مثل:

أ) أ. *I prefer for him$_i$ to seem to t_i that he is clever
ذكي يكون هو أن ث لـ يبدو هو لـ يفضل أنا

ب) I prefer for it to seem to him that he is clever

[36] لاحظ أن مثل هذه البنيات تطرح مشكلا أمام نظرية شومسكي (1995) عن الإعراب. فكما رأينا في الفصل الأول، فإن الإعراب في هذه النظرية غير مؤول، لذلك فإنه يُمّحي ويحذف أثناء الحوسبة. وإذا صح هذا، فلا شيء يمنع المركب الحدي من الانتقال من موقع إعرابي إلى موقع إعرابي آخر، لأن الإعراب السابق لن يكون منظورا للحوسبة بعد حذفه. وفي إطار افتراض تأويلية الإعراب الذي دافعنا عنه في الفصل الأول، فإن الانتقال من موقع إعرابي إلى موقع إعرابي آخر غير ممكن، لأن الحوسبة تمحي الإعراب ولا تحذفه، ولذلك يبقى الإعراب منظورا أثناء العمليات الحسابية اللاحقة لكي يؤول في الصورة الصوتية.

وتسلك حالات الموضع الفاعل في (52) نفس سلوك الموضع المفعول في (57):

58) أظن أن الأولادَ ناموا

فعـدم مقاومة المركب الحدي *الأولاد* لإعراب النـصب في (58)، مقـارنة بما يحدث في (56 ب)، يدل على أن الرفع الذي يحمله الموضع إعراب متجرد، ويدل كذلك على أن الموضع غير منقول إلى موقعه قبل الفعل.

تؤكـد المعطـيات التي سقناها أعلاه أن مخصص التطابق، أو مخصص الزمن في تحليلنا المقـترح في (44)، لا يمـثل موقعا لمحو إعراب الرفع بواسطة النقل. ويَدعم هذا الاقتراحَ توزيعُ بعـض المقولات الوظيفية التي تنتقي الزمن فضلة لها ولا تقبل أي مركب في مخصص الزمن،[37] مثل الموجه في (60أ،ب) والنفي في (60ج)، كما تبين ذلك الجمل التالية:

59) أ. سوف يقبل المعارضون بالحل المقترح
ب. قد يقبل المعارضون بالحل المقترح
ج. لن يقبل المعارضون بالحل المقترح

60) أ. *سوف المعارضون يقبلون بالحل المقترح
ب. *قد المعارضون يقبلون بالحل المقترح
ج. *لن المعارضون يقبلوا بالحل المقترح

ففـي إطـار مقاربة للرتبة قائمة على الاقتراح المقدم في (44)، يمكننا التنبؤ بعدم إمكان ورود مركـب حدي في مخصص الزمن مع المقولات التي تنتقي الزمن، في حين أن ذلك غير ممكن في إطار التحليل الوارد في (51).

نخلـص مـن هذه الفقرة إلى أن الموضع في (52) لا يحتل موقعا موضوعا (أي، مخصص الـتطابق)، ولكنه موجود في موقع غير موضوع خارج إسقاط التطابق، وبذلك فإنه يستجيب للخصائص الموضوعة في (42).

3. الفاعلية الـمُوَزَّعة: مَبدأُ الإسْقَاط الـمُوَسَّع وإعراب الرفع

يقترح ألكسيادو وأناكنوسطوبولو (1998) Alexiadou and Anagnostopoulou تحليلا منافسـا للذي قدمناه في (44)، يقوم على أن الذي يحدد موقع الفاعل هو مبدأ الإسقاط الموسع ولـيس إعراب الرفع. وعليه، فإن السبب في عدم انتقال الفاعل إلى موقع قبل الفعل في الرتبة الموجـودة في (53) يرجع إلى أن فحص السمة الاسمية [حد] في اللغات ف فا مفع لا يتم بنقل المركب الحدي الفاعل إلى مخصص التطابق ولكنه يتم بواسطة نقل الفعل إلى رأس التطابق،[38]

[37] انظر كذلك الفصل الثالث.

[38] تـبين معطـيات بـعض الأمـر الـتي رأيـناها في الفصل الثالث، أن نقل الفعل لا يتم بالضرورة لأغراض متعلقة باشتقاق الرتبة، رغم أن هذا التفاعل حاصل.

وذلك بسبب أن صرفية التطابق التي تلتصق بالفعل في هذه اللغات لها طابع ضميري. وإذا عدنا إلى الفاسي الفهري (1990 و1993 و1996) وإلى روفري (1991)، نجد أن التطابق الضميري/الغني، على الأقل في العربية وفي الولش، مخصص بسمة العدد أساسا، كما رأينا سابقا في الجملة (45ب)، في حين أن التطابق غير الضميري/الفقير مخصص بـ[-عدد]، كما في الجملة (46أ). وبناء على هذا، فإن تحليل ألكسيادو وأناكنوسطوبولو يتنبأ بأن لا يصعد الفعل إلى التطابق الضعيف ليستجيب لمبدأ الإسقاط الموسع، أو حتى لو صعد الفعل إلى التطابق فإن سمة التطابق الاسمية لن تمحى لأن التطابق الفعلي غير ضميري. وفي هذه الحالة لن يتقاطع الاشتقاق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التحليل لا يفسر لماذا لا يصعد الفاعل في (46أ) إلى مخصص التطابق لفحص سمته الاسمية. بمعنى آخر، فإن هذا التحليل لا يتنبأ بلحن الجملة (6ب) المعادة في (61):

61) *الطلبة نام

في حين أن التحليل الإعرابي المقدم في (44) يتوقع لحن (61)، وتدعم معطيات التنازع الإعرابي التي رأيناها هذا التوقع.

إن التحليل الإعرابي المقدم في (44) لرصد الفاعل لا يعني أن مبدأ الإسقاط الموسع يرجع إلى سمة الزمن الإعرابية. فقد سبق أن رأينا في الفصل الأول أن مبدأ الإسقاط الموسع لا يمكن اختزاله في فحص إعراب الرفع، كما يبين ذلك المثال المعاد في (62) (انظر مارتن (1996:30) والفصل الأول) والمثال الذي نقدمه في (63):

62) أ. John believes [Kim$_i$ to seem [t$_i$' to be [t$_i$ intelligent]]]
حون يعتقد كيم يبدو [-متصرف] كان ذكي
'يظن حون أن كيم يبدو ذكيا'

63) I prefer for John$_i$ [t$_i$ to leave]
أنا أفضل لـ حون [-متصرف] غادر

فالمركب الحدي *Kim* انتقل من مخصص الصفة المدمجة إلى مخصص زمن فعل الرابطة غير المتصرف *to be* لفحص سمة الحد الاسمية استجابة لمبدأ الإسقاط الموسع، رغم عدم وجود سمة إعرابية، ثم صعد لفحص سمة الحد مرة أخرى في مخصص زمن الفعل *seem* غير المتصرف. لكن أمثلة مثل (62) لا تعني، بالمقابل، أن خصائص الفاعل المدمج ترجع كليا إلى سمة التطابق أو الزمن الاسمية، لأن الرتبة السطحية لهذا الفاعل يحددها الإعراب الاستثنائي الذي يسنده الفعل *believes*؛ كما أن الرتبة السطحية للفاعل المدمج *John* في (63) تحددها خصائص الحرف/المصدري الإعرابية لا مبدأ الإسقاط الموسع ولا التطابق. فما يوحي به التحليل المقدم في (44) وما توحي به المعطيات الواردة في (62) و(63) هو أن خصائص الفاعل موزعة بين الإعراب وبين سمة التطابق الاسمية، أو سمة الحد الاسمية الموجودة في الزمن في تحليل لا يتبنى وجود إسقاط للتطابق.

وتبرز معطيات اللغات الطبيعية الطابع الموزع لسمات الفاعلية.[39] ويعد تركيب المبهم في (64) خير دليل على توزيع سمات الفاعلية، الإعراب وسمة الحد الزمنية والسمة المحورية، في مواقع شجرية مختلفة:

There is a man in the garden (64
حديقة ال في رجل تنكير يكون هناك
'هناك رجل في الحديقة'

فالمبهم الفاعل *there* في الجملة (64) يُضم في مخصص الزمن لفحص سمة الحد الموجودة في هذه المقولة، استجابة لمبدأ الإسقاط الموسع، لكن الفاعل المحوري *a man* موجود في مخصص المركب الفعلي، ويضطر في مرحلة اشتقاقية لاحقة إلى الصعود إلى مخصص الزمن للالتحاق بالمبهم لفحص إعراب الرفع استجابة للمصفاة الإعرابية.

ونجد في اللغات الجرمانية أن سمات الفاعل موزعة بين مخصص المركب الفعلي ومخصص الزمن أو التطابق ومخصص المصدري. ففي الجملة (65) المأخوذة من الهولندية، يذهب دين بسطن (1989) إلى أن الفعل في الجملة الدّامجة يصعد إلى المصدري، لأن هذه المقولة مخصصة بالزمن.[40] وبمصطلحات أدنوية، فإن صعود الفاعل في (65) إلى مخصص المصدري سيكون مبررا بفحص الإعراب في مخصص المصدري:

Piet zei dat Jan Marie Kust (65
قبّل ماري يان أن قال بيت
'قال بيت إن يان قبّل ماري'

ويستنتج من هذا التحليل أن سمة المصدري الإعرابية هي التي تحدد موقع الفاعل "السطحي".[41]

تبين المعطيات التي قدمناها أن سمات الفاعلية: الإعراب والدور المحوري ومبدأ الإسقاط والتطابق،[42] لا يمكن اشتقاقها من موقع واحد، ولا تلعب كلها نفس الدور التركيبي في تحديد موقع الفاعل عبر اللغات أو داخل نفس اللغة. ونلاحظ من دراستنا لمعطيات اللغة العربية أن الإعراب هو الذي يلعب الدور الأساس في تحديد موقع الفاعل "السطحي" في الجمل المتزمنة.

[39] انظر مكلوسكي (1996).

[40] انظر الفصل الثالث.

[41] يذهب زفارت (1993) إلى أن صعود الفعل إلى المصدري مبرر بضرورة فحص سمات التطابق الفعلية التي يمتلكها المصدري بواسطة صعود التطابق إلى المصدري. وفي هذه الحالة سيكون صعود الفاعل إلى مخصص المصدري مبررا بضرورة فحص سمة التطابق الاسمية وإعراب الرفع كذلك، على أساس أن الإعراب في شومسكي (1992) يفحص بشكل موحد في مخصص التطابق.

[42] تُدخل مبدأ الإسقاط هنا ضمن سمات الفاعل على أساس أن هذا المبدأ مشتق من عملية محو سمة الحد الزمنية التي تحددها نظرية الفحص أو العملية طابق.

وتؤكـد معطيات اللغات الجرمانية، التي مثلنا لها بالجملة (65)، هذا الدور. فمبدأ الإسقاط في هـذه اللغـات يمكن الاستجابة إليه بصعود الفاعل إلى مخصص الزمن أو التطابق، لكن الرتبة "السطحية" فا ف يحددها إعراب الرفع الذي يصعد الفاعل إلى مخصص المصدري قبل التهجية محـوه. والإعـراب كذلك هو الذي يحدد موقع الفاعل المحوري والمبهم في الإنجليزية في الجملة (64). فوجود المبهم في مخصص الزمن في (64) لا يقتضيه مبدأ الإسقاط فقط، ولكن يتطلبه أيضا إعـراب الرفع الذي يحمله الزمن. فالإنجليزية من اللغات التي تمحي إعراب الرفع بالنقل، لذلك ينـتقل الفـاعل فيها إلى مخصص الزمن قبل التهجية. وبناء على ذلك، فعندما لا ينتقل الفاعل المحـوري، فـإن الـتعداد ينبغي أن يتضمن موضوعا تركيبيا يقوم بمحو السمة الإعرابية قبل التهجية، وهذا الموضوع، في حالة الجملة (64)، هو المبهم *there*. فمبدأ الإسقاط يشترط وجود الفاعل، لكن الذي يحدد توزيع هذا الفاعل في الجمل المتزمنة هو الإعراب.

نخلص من هذه الفقرة إلى أن التصور الملائم للفاعلية هو الفاعلية الموزعة. وفي إطار هذا التصور أبرزنا أن المقاربة الإعرابية لرتبة الفاعل في العربية هي الأكثر ملاءمة من مقاربة مؤسسة عـلى التطابق أو على مبدأ الإسقاط الموسع وحده. ونبين في الفقرة الموالية فضائل أخرى لهذه المقاربة في رصدها لتوزيع التطابق الضميري.

4. تطابق الفاعل

لقـد بينا في الفقرات السابقة أن الاسم المتقدم في الجمل المماثلة لـ (52) موضع وليس فاعلا. ويلزم عن هذا أنه يجب أن نحدد فاعل الجملة. وقبل القيام بهذا، دعنا نعيد تأمل معطيات تطابق الفاعل التي رأينا بعضها في الفقرات السابقة:

66) الأولاد قاموا

67) قام الأولاد

68) *قاموا الأولاد

69) قاموا

يتميـز الـتطابق الغني في المعطيات الواردة أعلاه بأنه لا يوارد المركب الحدي الفاعل في الرتبة (53)، كمـا يبين ذلك لحن الجملة (68). وسلامة هذه الجملة رهينة بافتقار التطابق الغني وذلك بحذف سمة العدد، كما يتجلى ذلك في (67). وفي حالة عدم وجود فاعل معجمي، فإن التطابق الغـني هو الاختيار الوحيد المسموح به، كما في (69). ولرصد توزيع التطابق وتركيب الفاعل الفـارغ (**null subject**)، تقـدم الأدبيات التي اهتمت بالموضوع تحليلين مختلفين: تحليل إسقاط الفاعل (***pro*-drop analysis**) وتحليل الدمج (**incorporation**). ونقوم في الفقرة الموالية بالدفاع عن تحليل الدمج.

1.4 تحليلان متنافسان: الدَّمْجُ أو الفاعلُ الفَارغ

يقـــوم تحليل الفاعل الفارغ على أن التطابق الغني المتّصل بالفعل يعاين موضوعا فارغا يحتله ضمير فارغ. ويمكن التمثيل لهذا التحليل بواسطة البنية المجردة التالية:[43]

70) [م تط ضمع [ف+ز+تطع [...

ويميـــز ردزي (1986) في نظريـــته عـــن ضـــم بين شيئين: المعاينة (identification) والتسويغ (licensing). يُعـــاين ضم بواسطة صرفيات التطابق التي يقترن بها، ويسوغ الإعراب في سياقين بنـــيويين مخـــتلفين: بواسطة مخصص التطابق بالنسبة للفاعل الفارغ، وبواسطة عمل فعل معين (ف*) في فضلته بالنسبة للمفعول الفارغ.

لقـــد قام شومسكي (1992) بإعادة صياغة نظرية ردزي (1986) في إطار مبادئ نظرية س-خـــط والمقـــترحات الأدنوية، مبينا أن ضم مُسوغٌ بشكل موحد داخل العلاقة الشجرية مخصص-رأس مع التطابق، كما يتبين ذلك من (71):

71) أ. [تط أ تط]، حيث تساوي أ [+زمن] أو ف،
ب. ويساوي الفعل فعلا معينا ف* أو يكون التطابق قويا.

فمن خلال (71) يتضح أن تسويغ ضم يتم في إطار نظرية الإعراب. وعليه، فإن مسوغ وجود ضم في (70) هو إعراب الرفع، الذي ينبغي أن يُفحص. لكن ضم في (70) مبرر كذلك بواسطة مـــبدأ الإســـقاط الموســـع. فوجود ضم في (70) في موقع الفاعل يستنتج من شيئين: النظرية الإعرابية ومبدأ الإسقاط الموسع. وعليه، إذا تمكنا من الاستجابة للقيود الإعرابية ولمبدأ الإسقاط الموسع، يمكننا عندئذ الاستغناء عن ضم في (70). وللقيام بهذا، نتبنى اقـــتراح الفاسي الفهـــري (1984 و1993) القاضـــي بأن بنية مثل (70) لا تتضمن ضميرا فارغا. وعليه، فإن الذي يفحص الإعـــراب ويســـتجيب لمبدأ الإسقاط الموسع هو التطابق الغني الممثل له بالجملة (69) التي يتم اشـــتقاقها في بنـــية مما ثلة لـــ(47). فالتطابق الغني في هذا التمثيل ضمير فاعل ينتقل إلى مقولة الزمن ليدمج في الفعل، ومن خلال الدمج يتم محو إعراب الرفع. ونقدم في الفقرة الموالية بعض الحجج على ضميرية التطابق الغني.

[43] انظـــر ردزي (1982) في تطبـــيق هـــذا التحلـــيل عـــلى الإيطالية، ومكلوسكي وهيل (1984) وبنيـــس (1984) في تطبـــيقه عـــلى اللغـــات الصـــلتية، وعقـــال (1992ب) في تطبـــيقه عـــلى العربية المغربية، وأوحلا (1988) و(1991)، من بين آخرين، في تطبيقه على العربية وعلى البربرية.

2.4 ضَميريةُ التطابق

1.2.4 الحجّةُ الصَّرْفية

يقسـم النحاة العرب القدماء الضمائر، كما هو معلوم،[44] إلى ضمائر منفصلة وضمائر متصلة. ويكون الضمير الفاعل منفصلا في الرتبة فا ف، كما في (72)، ويكون متصلا في الرتبة ف فا، كما في (73)، ولا يجوز أن يوارد المنفصل المتصل في الرتبة ف فا، كما تبرز ذلك (74):

72) أ. أَنْتُمْ قمتُمْ
ب. أَنْتَ قمْتَ

73) أ. قمتُمْ
ب. قمْتَ

74) أ. *قمتُمْ أَنْتُمْ
ب. *قمْتَ أَنْتَ

وإذا تأملنا جيدا الضميرين المنفصلين في (72)،[45] نجد أنهما مكونان من حامل أو عماد وصرفية متصـلة، على النحو الآتي: *أَنْـــ+تُمْ*، *أَنْـــ+تَ*. ونلاحظ في (73) أنه في غياب العماد الصرفي *أَنْـــ*، فـإن اللاصقة الضميرية تتصل بالفعل. فالتطابق الغني، من الناحية الصرفية إذن، ضمير متصل بالفعل وليس مجرد علامة صرفية تعاين الضمير الفارغ. ولهذا السبب، فإن التطابق الغني يرفض التوارد مع الضمير المنفصل، لتنافسهما معا في احتلال موقع الفاعل.

2.2.4 نظرية الرَّبْط

تقـدم نظرية الربط حجة أخرى على ضميرية التطابق الغني. ففي الجملة (75) يتصرف التطابق الغني/الضمير المدمج ـــَنَ مثل الضمائر في احترامه للمبدأ ب من نظرية الربط:[46]

75) البناتُ$_{ع}$ متى [$_{م ز}$ جئنَ$_{ع}$]

76) *[$_{م ز}$ جئنَ$_{ع}$ البنات$_{ع}$]

فالضـمير في (75) حـر في مقولته العاملية، المركب الزمني، ومربوط بالمركب الحدي *البنات* خـارج هـذه المقولة. أما في (76)، فإن، الضمير مربوط بالمركب الحدي *البنات* داخل مقولة الزمن العاملية، لذلك فإن الجملة لاحنة.

[44] انظـر شـرح ابـن عقـيل مـثلا، وانظر الفاسي الفهري (1985) والفاسي الفهري (1993)، على وجه الخصـوص، في دراسـة مفصـلة عـن توزيـع الضـمائر وعـن بنيتها الصرف تركيبية وعلاقة ذلك بتحليل الدمج.

[45] الجملتان الواردتان في (74) سليمتان في القراءة التوكيدية للضمير المنفصل.

[46] يقول هذا المبدأ: كل ضمير حرٌّ في مقولته العاملية. انظر شومسكي (1981).

3.2.4 التوكيد

يقدم التوكيد حجة إضافية لصالح ضميرية التطابق الغني. فمثل أي موضوع ضميري أو غير ضميري، فإن التطابق الغني يمكن أن يؤكد بسور كلي، كما هو الحال في الجملة (77) مقارنة بالجملتين (78) و(79):

77) جئن كلُّهن
78) جاءت البناتُ كلُّهن
79) قابلتُهُنَّ كلَّهن

فاللاصقة الفاعلـن في (77) تسلك نفس سلوك الفاعل غير الضميري *البنات* في (78) والضمير المفعول المتصل في (79)، في قبولها التوكيد بالسور *كل*.

3.4 فضائل تحليل الدمج

تدل الحجج التي قدمناها أعلاه على أن التطابق الغني المدمج في الرتبة ف فا هو الذي يحتل موقع الفاعل وليس الضمير الفارغ، وهذا يدعم تحليل الدمج المقترح في (47). ومن فضائل هذا التحليل أنه يُغْني اللغة العربية عن الجزء الخاص بالفاعل في نظرية ضم المقدمة في (71).

وينبني تحليل الدمج المقترح هنا على مقاربة إعرابية، تستنتج من التمثيل الوارد في (47) والقائم على المقترحات المقدمة في (44). فالذي يسوغ التطابق الضميري هو إعراب الرفع الذي يحمله الزمن ويحتاج إلى فاحص يفحصه. وبناء على هذا، فإننا لا نحتاج إلى إيجاد آلية إضافية للتسويغ، مثل تلك المقترحة في مقياس التطابق الذي يشترط لوجود التطابق الضميري وجودَ عنصر إحالي في مخصصه.

ومن فضائل تحليل الدمج كذلك أنه يمكننا من تفسير لحن الجملتين اللتين يتوارد فيهما الضمير المدمج مع الضمير المنفصل في (74) ولحن الجملة الواردة في (68) التي يتوارد فيها الضمير المدمج مع مركب حدي مرفوع.[47] فبالنظر إلى الوضع الضميري للتطابق في (68) و (74)، فإنه ينافس المركب الحدي غير الضميري في (68) والضميري في (74) في فحص إعراب الرفع. ولنفترض أن المركب الحدي *الأولاد* في (68) والضمير المنفصل أنتم في (74) مولدان، إلى

---

47 تصبح الجمل اللاحنة في (68) و(74) سليمة في حالة وجود وقف بعد الضمير المتصل. وعندئذ، سيكون المركب الحدي الضميري أو غير الضميري بعد الوقف بدلا أو عنصرا مفككا إلى اليمين، كما هو الحال مع الضمير المفعول المتصل في (أ) و(ب):

أ) رأيته، هو
ب) رأيته، زيد

ومن هنا ستكون الجمل الواردة في (68) و(74) صورة مرآة للجمل التي تضم مركبا مفككا إلى اليسار، كما في (66) و(72)، تباعا.

جانـــب التطابق الضميري في موقع ما داخل المركب الفعلي في بنية متعددة المخصصات على طريقة أورا (1994) وكويزومي (1994) Koizumi وشومسكي (1995)، كما في التمثيل الآتي:

80) [م ز [ز' [نام ع [م ف ـــوا [ف' الأولاد/أنتم [ف' ث ع]]]]]

ففـــي (80) هـــناك مرشحان لمحو إعراب الرفع، الضمير المتصل في المخصص الأعلى والمركب الحـــدي الضـــميري أو غير الضميري الموجود في المخصص الأسفل. وسيظفر الضمير المتصل بالصـــعود إلى الـــزمن لمحو الرفع قبل المركب الحدي الذي يسفله، وذلك بحكم مبدأ القرب، وبحكـــم أن صـــعود المركب الحدي الأسفل سيؤدي إلى خرق قيد الربط الأدنوي. ولا يمكن كذلك أن يمحو المركب الحدي الأسفل سمته الإعرابية في مرحلة اشتقاقية لاحقة سواء بالنقل أو بالعملـــية طـــابق على مسافة بعيدة، وذلك بسبب قيد السلكية القوية الذي يجعل رأس الزمن عاطلا بعد اكتمال المرحلة الاشتقاقية بصعود الضمير المتصل إليه. و من ثمة، فلا سبيل لمحو سمة المركـــب الحدي الأسفل الإعرابية؛ واستمرارُ الحوسبة بسمة غير مفحوصة سيجعل الاشتقاق يسقط. لذلك، فإن البنيات المماثلة لـــ (68) و(74) غير ممكنة في العربية.

5. موقع الفاعل في اللغات الصلتية

تشـــترك اللغات الصلتية مع اللغة العربية في أن الرتبة فيها في الجمل المتزمنة هي ف فا مفع، كما في الغالية والإرلندية في الجملتين (2) و(3) المعادتين هنا في (81) و(82):[48]

81) Darllend y plant y llyfr
كتاب ال أطفال ال ماض-قرأ
'قرأ الأطفال الكتاب'

82) Chuirfead Eoghan isteach ar an phost sin
عمل ذاك على في أوين شرط-وضع
'يطلب أوين ذاك العمل'

والملفت للنظر في دراسة الرتبة في اللغات الصلتية أن صرفيات الفعل فيها تملك نفس الخصائص التطابقية الموجودة في العربية، كما تبين ذلك الأمثلة التالية:[49]

83) Darllenasant y llyfr
كتاب ال جمع-شخص3-ماض-قرأ
'قرؤوا الكتاب'

84) *Darllenasant y plant y llyfr
كتاب ال أولاد ال جمع-شخص3-ماض-قرأ
'*قرؤوا الأولاد الكتاب'

[48] نأخذ في هذه الفقرة اللغتين، الإرلندية والولش، نموذجا للغات الصلتية.

[49] المـــثالان (82) و(83) مـــأخوذان مـــن الغالـــية من روفري (1991)، والمثال (84) مأخوذ من الإرلندية من بنيس (1984)، والمثال (85) مأخوذ كذلك من الإرلندية من هيل ومكلوسكي (1984).

85) Chuirfead isteach ar an phost sin

عمل ذاك على في مفرد-شخص1-شرط-وضع

'قد يطلب ذاك العمل'

86) *Chuirfinn me isteach ar an phost sin

عمل ذاك على في أنا مفرد-شخص1-شرط-وضع

تتضمن هذه المعطيات الواردة في (81)-(85) صورتين مختلفتين للفعل: الصورة التحليلية في (81) و(82)، والصورة التركيبية في (83)-(86). وتتضمن الصورة التحليلية معلومات عن الزمن والوجه دون سمات التطابق، في حين تتضمن الصورة التركيبية معلومات عن الزمن والوجه وسمتي العدد والشخص. وتوازي الصورتان الصرفيتان التطابق الفقير والتطابق الغني في العربية، تباعا، وتملكان نفس الخصائص التوزيعية مع الفواعل غير الضميرية. فالصورة التحليلية، مثل التطابق الفقير في العربية،[50] توارد فقط الفواعل غير الضميرية، كما في (81) و(82)؛ أما الصورة التركيبية فلا توارد الفواعل المعجمية، كما في (84) و(86). تشير هذه الخصائص المتوازية إلى أنه يمكننا أن نعمم على اللغات الصلتية نفس التحليل الذي قدمناه للعربية. وعليه، فإن الفاعل في (83) و(85) سيكون هو التطابق الغني الذي سيصعد إلى الزمن ليُدمج في الفعل، وسيفحص إعراب الرفع بواسطة هذا الدمج، على غرار ما يحصل في العربية. فالصور التركيبية في اللغات الصلتية ينطبق عليها الجزء (ب) من الاقتراح الوارد في (44)، في حين أن الصور التحليلية ينطبق عليها الجزء (أ) من (44). فالاقتراح (44) بجزأيه هو الذي يفسر غياب الرتبة فا ف مفع في اللغات الصلتية.[51]

6. خلاصة

نستخلص من المقاربة الإعرابية التي قدمناها لموقع الفاعل في العربية نتائج عديدة، من أهمها أن الفاعل المتقدم في العربية يملك خصائص الموضع التوزيعية والإحالية. والتعميم التجريبي الملائم الذي يرصد إحالة الموضع، سواء أكان يربط موقع الفاعل أم المفعول، هو الذي يشترط أن يوسم هذا المكون بسمة التخصيص لا بسمة التعريف. وقد بينا أن عدم سماح العربية للفاعل

50 يختلف التطابق الفقير في العربية عن الصورة التحليلية في اللغات الصلتية في أنه مخصص بالجنس. ويشترك التطابق الفقير والصورة التحليلية في أنهما مخصصان معا بالسمة [-عدد]، وهي السمة التي تميز التطابق الفقير من الغني، كما رأينا سابقا.

51 لقد بين بورسلي وستفنس (1989) Borsley and Stephens أن المركبات الاسمية المتقدمة في الرتبة فا ف مفع في الصلتية البريطانية (Breton) في (أ) ليست فواعل، بل مواضع مماثلة لتلك الموجودة في (ب):

أ) Ar vugal a lenn (*lennont) levri

كتب (جمع-شخص3-قرأ) قرأ لاصقة أطفال ال

ب) levrioù a lenn (*lennont) ar vugal

أطفال ال (جمع-شخص3-قرأ) قرأ لاصقة كتب

بالتقدم على الفعل يرجع إلى أن العربية لا تلجأ إلى محو إعراب الزمن بواسطة النقل إلى مخصص الـزمن. كمـا أن السبب في كون العربية تسمح بإسقاط الفاعل يرجع إلى أنها تسمح كذلك بمحـو إعـراب الرفع بواسطة دمج التطابق في الزمن، مثلها في ذلك مثل اللغات الصلتية. وقد أبـرزنا كذلك من خلال المقاربة الإعرابية التي اقترحناها أن الإعراب يلعب الدور الأساس في تحديـد الرتـبة السطحية للفاعل، غير أن مفهوم الفاعلية، كما أوضحنا، لا يمكن اختزاله في الإعـراب وحده. وعليه، فقد بينا أننا نحتاج إلى مفهوم مرن سميناه بالفاعلية الموزعة التي تقوم على أن خصائص الفاعل المتعلقة بالتأويل الدلالي والإعراب والتطابق ومبدأ الإسقاط تشتق من مواقع تركيبية مختلفة ومتعددة.

الفصل الخامس

بَعْضُ مظاهر التَّوَازي بين بنية الجملة وبنية الـــمرَكّب الحَدِّي: إعراب الجرِّ ونقل الاسم في بنية الإضافة

نتفحص في هذا الفصل جملة من خصائص بعض بنى الإضافة، مركزين الاهتمام على الخصائص الإعرابية والإحالية لما يعرف بالإضافة المحضة والإضافة الحرة (absolute state). ونرصد بعض مظاهر التوازي بين بنية الجملة، التي عالجناها في الفصل الثاني، وبنية المركب الحدي من خلال دراستنا لتركيب الإضافة. وسنرى أن بنية المركب الحدي الوظيفية تخضع لنفس القيود الموضوعة على بنية الجملة الوظيفية. وكما بينا الدور الهام الذي يلعبه الإعراب في تحديد رتبة مكونات الجملة في الفصل الرابع، سنرى أن الإعراب يلعب نفس الدور في تحديد بنية ورتبة مكونات المركبات الحدية الإضافية. وفي هذا الإطار، نقدم مقاربة إعرابية لبنية الإضافة ندافع فيها عن افتراض أن هـــذه البنية يحـــددها عنصران مـــجردان: الحد والحـــرف (أي، حد+حرف)، ويلعب الحرف أساسا دورا إعرابيا يحدد جوهر العلاقة التركيبية في بنية الإضافة، كما سيتضح ذلك من خلال المقارنة التي سنعقدها بين الإضافة المحضة والإضافة الحرة، اللتين يكمن الاختلاف بينهما أساسا في تهجية الحرف المجرد، وسنعبر عن هذا الاختلاف بواسطة وسيط إعرابي نسميه وسيط الجر. وسنبين، وفاقا للفاسي الفهري (1997)، أن العلاقة الإحالية المتمثلة في توارث المتضايفين لسمة التعريف في الإضافة المحضة ليست ضرورية، كما يزعم ذلك كثير من اللسانيين الذين اهتموا بالموضوع. وبناء على أعمال الفاسي الفهري (1987 و1990 و1993)، نبين أن الخصائص الإعرابية والإحالية تستخلص من البنية الشجرية، أو على نحو أدق، تتحدد داخل الحوسبة من التعداد إلى الصـــورة المنطقـــية، ولا تشتق مـــن التضام (merger) في الصورة الصوتية أو في المعجم، كما يقترح ذلك بنمامون (1997) وبورر (1994) Borer، تباعا.

1. أنماط الإضافة

تركيـــب الإضافة في اللغة العربية وفي لغات أخرى، مثل العربية المغربية ولغات سامية أخـــرى، متـــنوع الأنمـــاط والخصائص من حيث الإعراب والإحالة والعناصر التي ترأس هذا التركيب والعناصر التي تتوزع داخله. وبالنسبة للغة العربية، يقسم النحاة العرب القدماء بنيات

الإضافة إلى قسمين: الإضافة المعنوية أو المحضة مثل (1)، والإضافة اللفظية أو غير المحضة، مثل (2):[1]

1) كِتَابُ الشِّعْرِ
2) مُحَارَبَةُ البِطَالَةِ

وتقيم الأعمال التوليدية المهتمة بتركيب الإضافة تمييزا آخر يفرق بين تركيبي الإضافة الواردين أعلاه، وتركيب الإضافة بالحرف، وهو ما يسمى بالحالة المطلقة (absolute state) أو الجر التحليلي (analytic genitive). ويمّاز هذا الضرب الأخير من تراكيب الإضافة، الذي نسميه بالإضافة الحرة، بدخول حرف جر على المضاف إليه. ويرد هذا النوع من التراكيب في العربية المغربية، في مثل (3):[2]

3) الدّارْ دْ(يالْ) حمدْ

وتملك العربية المغربية، إلى جانب الإضافة الموجودة في (3)، الإضافة بنوعيها السالفي الذكر في (1) و(2)، في مثل (4) و(5)، تباعا:

4) دارْ حمدْ
دار أحمد

[1] يعرف هذا الضرب من البنى في الأدبيات اللسانية الغربية، بشكل عام، باسم الحالة المبنية (construct state) أو الجر التأليفي (synthetic genetive). وتميز الأعمال التوليدية، داخل (1) و(2)، بين إضافة أسماء الأعمال (process nominals)، في مثل (2) وإضافة أسماء غير الأعمال (non-process nominals)، في مثل (1)، (انظر الفاسي الفهري 1991 و1993). والمقصود بأسماء الأعمال الأسماء التي تفيد حدثا (event) دالا على عمل، ويقصد بأسماء غير الأعمال أسماء الجنس (common nouns). ويعرف الشريف علي الجرجاني اسم الجنس في *التعريفات*، ص. 46، كالآتي: "وهو ما وضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه *كالرجل*، فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه." ويميز الشريف الجرجاني هذه الطبقة من الاسماء من اسم العين الذي يعرفه كالآتي: "وهو الدال على معنى يقوم بذاته *كزيد وعمرو*."

[2] أحيانا يختزل صوتيا حرف الجر *ديال* في *د*، ويخضع اطراد هذا الأمر أو محدوديته للتنوع اللهجي في العربية المغربية، غير أن اتصال حرف الإضافة بالضمير يُغلِّب استعمال الحرف التام فتقول مثلا: *لكتاب ديالك* (كتابك) بدل **الكتاب دك*. وهناك استعمال لهجي محدود في العربية المغربية لنوع آخر من بنى الإضافة يتوسط فيها المضاف والمضاف إليه الاسم *مْتاعْ* (ويعني بالعربية المعيار: المتاعُ)، وهو اسم يسلك سلوك الحرف في مثل:

أ) لكتاب متاع حمد (=كتاب أحمد)

ب) لكتاب متاعك (=كتابك)

ويقلص هذا الحرف كذلك صوتيا في *تاع*، فيقال: *لكتاب تاعك*. وبالنظر إلى أن الحرف *متاع* يتصرف تركيبيا مثل الحرف *ديال*، فإننا سنقصر اهتمامنا على هذا الأخير.

5) ماكْلة الخبز
أكْلُ الخبز

وتقدم اللغة العربية معطيات يفصل فيها حرف جر بين المضاف والمضاف إليه، في مثل (6):

6) كتابٌ لِسيبويه

من الأسئلة التي تطرحها هذه الفروق والتماثلات بين العربية المعاصرة والعربية المغربية، معرفة ما إذا كانت العربية المعاصرة تملك كذلك تركيب الإضافة بالحرف؛ أي، هل تماثل البنية (6) في العربية البنيةَ (3) في العربية المغربية؟ الجواب عن هذا السؤال يقودنا لمعرفة ما إذا كانت البنية *كتاب لسيبويه* مماثلة للبنية *كتاب سيبويه*، كما يزعم ذلك بعض النحاة العرب القدماء الذين سنقدم آراءهم في الفقرة الموالية. ونرجىء جزءا من الجواب إلى الفقرة الثالثة حيث ندرس الإضافة الحرة وخصائصها الإعرابية وخصائص حرف الجر فيها. ونخصص الفقرة الثانية لدراسة خصائص الإضافة المحضة المحورية والإحالية والإعرابية، ونبين، تبعا للفاسي الفهري (1987، 1993 و1997)، أن هاته الخصائص تشتق محليا من البنية التركيبية وليست محددة سلفا في المعجم وتُصمَّم بعد ذلك البنيةُ التركيبية وفاقا لها، كما تزعم ذلك بورر 1994. ونبين كذلك أن تأويل الملكية أو تأويل المضاف إليه المحوري، بشكل عام، في إضافة اسم الجنس ليس مشتقا من محمول مجرد، ولكنه مشتق من علاقة الإسناد التي تربط المضاف إليه بالمضاف الذي يتصرف مثل محمول، رغم أنه لا يملك بنية حدث (event structure).[3] وخلافا لسيلوني (1994 Siloni) ولونكوبردي (1996 Longobardi)، سنبين أن العلاقة الإعرابية والإحالية بين المتضايفين لا يلعب فيها التطابق أي دور. وبناء على ذلك، سنبين أن فحص الإعراب مستقل عن التطابق،[4] وسنبرز التوازي الحاصل في هذا الشأن بين فحص الإعراب في المركب الحدي وفي الجملة، كما بيّن ذلك الفاسي الفهري (1990). وفي تفحصنا للبنية الداخلية للمركب الحدي، سنتبنى التصور الأدنوي للإسقاطات الوظيفية الذي تبنيناه بالنسبة للجملة في الفصل الثاني، كما سنقدم مقاربة محلية لاشتقاق بنية الإضافة، مثلما فعلنا في اشتقاق بنية الجملة.

2. الإضافة المحضة أو المعنوية

يقسم النحاة العرب القدماء المتأخرون الإضافة إلى قسمين: *الإضافة المحضة* (أو *المعنوية*) والإضافة *اللفظية*. ولمعرفة خصائص الضرب الأول، نقدم تعريفين لنحويين

[3] هذا التحليل يخالف مجموعة من التحاليل التي اعتبرت أن الإضافة (أو بنى الملكية بشكل عام) مفهوم محوري أساسا والمحمول الذي يجسد هذه العلاقة ويسند الأدوار المحورية حرف مجرد تمثله اللام في العربية أو (*to*) في الإنجليزية، أو الحرف وفعل دال على الوجود، أو محمول مجرد دال على الملكية.

[4] لقد سبق أن دافعنا عن هذا الافتراض في دراستنا للرفع وموقع الفاعل في اللغة العربية في الرحالي (1996).

مـــتأخرين، هما ابن عقيل وابن يعيش، وتعريفا لنحوي متقدم، هو المبرد، قصد المقارنة. يعرف ابن عقيل الإضافة المحضة كالآتي: "فالمحضة هي: غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معمولـه."[5] ويعـــرفها ابن يعيش قائلا: "وأما الإضافة المعنوية فأن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية وذلك بأن يكون ثَمَّ حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده. هـــذه الإضافة هي التي تفيد التعريف والتخصيص وتسمى المحضة أي الخالصة بكون المعنى فيها موافقـــا للفـــظ وإذا أضفته إلى معرفة تعرف وذلك نحو قولك *غلام زيد*، فـــغـــلام نكرة ولما أضفته إلى *زيد* اكتسب منه تعريفا وصار معرفة بالإضافة وإذا أضفته إلى نكرة اكتسب تخصيصا وخـــرج بالإضافة عن إطلاقه، لأن غلاما يكون أعم من *غلام رجل*."[6] وحرف الإضافة المقدر عند ابن يعيش يكون "بمعنى اللام كقولك *مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيده وعبده*، أو بمعنى مـــن كقولك *خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج* [...]، فإذا كانت الإضافة بمعنى اللام، كان معـــناها الملـــك والاختصـــاص، وذلك قولك *مال زيد وأرضه*، أي مال له وأرض له."[7] ومن خصائص الإضافة المحضة أنها لا تقبل التنوين/النون سواء أكان ذلك في المفرد أم المثنى أم الجمع. يقول ابن هشام في هذا الشأن: "تحذف من الاسم الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر أو مقـــدر كقولك في *ثوب ودراهم*: *ثوب زيد ودراهمه* ومن نون تلي علامة الإعراب، وهي نون التثنـــية وشبهها، نحو "تبت يدا أبي لهب" [...] ونون جمع المذكر السالم وشبهه، نحو و"المقيمي الصـــلاة" [...] ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو *بساتين زيد وشياطين الإنس*."[8] وعن الخصائص الإعرابية لهذا الضرب من الإضافة يقول ابن عقيل: "اختلف في الجار للمضاف إلـــيه: هـــو مجـــرور بحرف مقدر- وهو اللام أو من أو في- وقيل: هو مجرور بالمضاف [وهو الصحيح من هذه الأقوال]."[9،10]

ويقول المبرد عن الإضافة المحضة: "وأما الاسماء المضافة إلى الاسماء بأنفسها، فتدخل على معنى اللام، وذلك قولك: *المالُ لزيد* كقولك: *مالُ زيد*، وكما تقول *هذا أخ لزيد*، و*جار لزيد*، و*صاحب له*، فهذا بمنزلة: *جاره وصاحبه*، فلا فصل بينهما إلا أن اللام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأول معرفة بالثاني من أجل الحائل. فإذا أضفت الاسم إلى الاسم بعده بغير حرف، كان الأول نكرة ومعرفة بالذي بعده. فإذا أضفت اسما مفردا إلى اسم مثله مفـــرد أو

[5] *شرح ابن عقيل*، ج. 3، ص. 44.

[6] *شرح المفصل*، ج. 2، ص. 118.

[7] *شرح المفصل*، ج. 2، ص.ص. 118-119.

[8] *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، ج. 2، ص. 167.

[9] *شرح ابن عقيل*، ج. 3، ص. 43.

[10] يـــبدو أن هـــناك خلافـــا في طبـــيعة الحـــرف الجار كذلك، أهو لفظ الحرف أم معناه. وبالنسبة لبعض الـــنحاة، فـــإن العـــامل هـــو معـــنى الحرف. ويوضح الصبان في حاشيته على شرح الأشموني (ج. 3، ص. 244) قـــائلا: "... وهـــي تقتضـــي [أي الإضـــافة] أن العـــامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر."

مضـــاف، صار الثاني من تمام الأول، وصار جميعا اسما واحدا، وانجر الآخر بإضافة الأول إليه، وذلــك قولك: *هذا عبد الله*، *وهذا غلام زيد*، *وصاحب عمرو*. ولا تدخل في الأول ألفا ولاما وتحـذف منه التنوين، وذلك أن التنوين زائد في الاسم، وكذلك الإضافة والألف واللام، فلا يحتمل الاسم زيادتين." ويؤكد سيبويه هذه الخاصية الأخيرة قائلا:[11] "واعلم أنه ليس في العربية مضـــاف يدخـــل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: *هذا الحسن الوجه*." ومن خلال هذه النصوص، يمكننا أن نجمل خصائص الإضافة المحضة فيما يلي:

7) أ. إضافة اسم (لا وصف) إلى اسم، كما في (9).
ب. تكون الإضافة بمعنى اللام الدالة على الاختصاص أو الملكية، أو بمعنى من، كما في (6)، المعادة تحت (9)، و(10) تباعا.
ج. يرث المضاف خصائصه الإحالية من المضاف إليه، كما في (11).
د. يرث المضاف التنكير أو التعريف، حسب المبرد.
ه. يتخصص أو يتعرف المضاف بالمضاف إليه، حسب ابن عقيل وابن يعيش.[12]
و. دخول حرف الجر على المضاف إليه يمنع تسرب الخصائص الإحالية إلى المضاف، كما في (12أ).
ز. لا يقـــبل المضـــاف الألف واللام، أي يوجد توزيع تكاملي بين الإضافة والألف واللام، كما في (12ب).[13]
ح. لا يقبل المضاف نون التنوين أو نون المثنى والجمع، كما في (13).
ط. لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، كما في (14).
ي. عـــاملُ الجـــر في المضاف إليه المضافُ، حسب سيبويه والمبرد وابن عقيل،[14] أو حرف جر ملائم مقدر، حسب نحاة آخرين.

[11] *الكتاب*، ج. 1، ص. 199.

[12] يقول ابن عقيل (ج. 3، ص. 49): "المضاف يتخصص بالمضاف إليه أو يتعرّف به."

[13] يؤكـد ابـن عقـيل (ج. 3، ص. 46) هـذا كذلك قائلا: "لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الـذي إضـافته محضـة؛ فـلا تقـول: *هـذا الغلام رجل* لأن الإضافة منافية للألف واللام؛ فلا يجمع بينهما."
لكنه يبدو من الممكن الفصل بين المتاضيفين بالقسَم، كما في (و):
ه) هذه قصةُ زيد
و) هذه قصةُ –والله– زيد

[14] يشـير الأشمـوني في شـرحه لألفـية ابـن مـالك (ج. 2، ص. 243) إلى أن هـذا هو موقف سيبويه كذلـك، يقـول: "والـثاني مـن المتضـايفين وهـو المضـاف إليه انجرر بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوي، خلافا للزجاج."

ونمثل لهذه الخصائص بالأمثلة الآتية:

9) كتَابُ سيبويه

10) كتَابٌ لسيبويه

11) أ. خَاتَمُ فضَّة

ب. خَاتَمٌ مِنْ فضَّة

12) أ. كتَابُ سيبَويه القديمُ

ب. *كتابُ سيبويه قَديمُ

13) أ. الكتابُ لسَيبويه

ب. *الكتاب سيبويه

14) أ. *كتابٌ/كتابُ سيبويه

ب. *كتابان/كتابا سيبويه

ج. *مجرمون/مجرمو المدينة

15) *كِتابُ القديمُ سيبويه

هناك شبه اتفاق بين النحاة على الخصائص الواردة في (7) باستثناء قضيتين. تتعلق الأولى بنوع السمة الإحالية الموروثة، وتتعلق الثانية بماهية العامل في بنية الإضافة. وبالنسبة للنقطة الأولى، يذهب المبرد إلى أن المضاف له تأويلان إحاليان، فهو يدل إما على التنكير وإما على التعريف، ويتحدد كل تأويل بنوع السمة التي يرثها من المضاف إليه والتي تنحصر في التنكير أو التعريف. وهذا يعني أن المضاف لا يملك تأويلا مستقلا عن المضاف إليه. الدليل على هذا الزعم غير واضح في كلام المبرد، على الأقل فيما يخص سمة التنكير. بالنسبة لسمة التعريف، قد يعد عدم قبول المضاف الألف واللام في (12ب) دليلا على أن المضاف معرف ولذلك لا يحتمل أن يتعرف مرتين بالمضاف إليه وبالألف واللام. وبتركنا للتبريرات جانبا، فإن موقف المبرد ينبني على أن هناك توارثا مطلقا بين المضاف والمضاف إليه في جميع السمات الإحالية. وبالنسبة لابن عقيل وابن يعيش ونحاة آخرين، فإن المضاف يتعرف إذا كان المضاف إليه معرفا، ولا يرث سمة التنكير إذا كان المضاف إليه نكرة، لأن المضاف في هاته الحالة يؤول على التخصيص. يتميز هذا الموقف بذهابه إلى أن المضاف لا يرث سمته الإحالية من المضاف إليه، بل تنشأ هذه السمة عندما يسند إلى المضاف إليه، وليست بالضرورة هي سمة المضاف إليه. فـ*غلام*، في *غلام رجل*، يدل على الخصوص في حين أن *رجل* وحده يدل على العموم أو الإطلاق، وهذا يبين أن *غلام* لا يرث التنكير من *رجل*. فالمضاف هنا له تأويل إحالي مستقل، لكنه تأويل تحدده البنية التي يوجد فيها بحكم أن تأويل الخصوص يأتيه من الإضافة. غير أن ابن يعيش ومن شايعه يحصرون هذا التحليل في التخصيص فقط، أما التعريف، فإنه يورث من المضاف إليه. وتبعا للفاسي الفهري (1997)، نبين في الفقرة 1.2.1.2 أن الإضافة لا تقتضي بالضرورة توارثا في الخصائص الإحالية بين المضاف والمضاف إليه، كما نبين أن المضاف، وليس المضاف إليه وحده، يمكن أن يساهم في تحديد هذه الخصائص.

وبالنسبة للنقطة الثانية، يمكننا تلخيص التصورات المطروحة في خصوص العامل في المضاف إليه فيما يلي: تصور أول يقول بالعامل اللفظي، وهذا العامل إما ظاهر، ويمثله المضاف، وإما خفي، ويمثله حرف جر مقدر؛ وتصور ثان يقول بالعامل المعنوي، ويتمثل في الإضافة. وندافع في هذا الفصل، كما أسلفنا عن أن بنية الإضافة يحددها الحد والحرف، وسنبين في الفقرة الثالثة أن الحرف الذي يظهر في بنية الإضافة فارغ من المعنى وله دور إعرابي خالص، كما سنبين أن بنية *غلام زيد* تختلف عن *غلام لزيد*، ليس في سمة التعريف فقط، كما يذهب إلى ذلك النحاة، ولكن أيضا في التأويل الدلالي. وأدافع في هذا التحليل عن أن الإعراب علاقة بنيوية شجرية مستقلة نظريا عن العلائق المحورية. وقبل القيام بذلك، نتفحص فيما سيأتي مجموعة من التحاليل التي قدمت لبنية الإضافة ونبرز كيف أنها لا تستجيب بشكل جيد للشروط الأدنوية التي دافعنا عنها في هذا البحث.

1.2 بنية الإضافة الـمَحْضَة التركيبيةُ

حل الأعمال التي اهتمت ببنيةَ الإضافة في اللغات السامية أو في لغات أخرى ركزت اهتمامها، في إطار اهتمامها الشامل ببنية المركب الاسمي، حول شيئين: كيفية رصد الخصائص الإحالية وتوزيع الأداة والأسوار والأعداد والصفات داخل هذه البنيات، وكيفية إسناد/فحص الإعراب.[15] الإجابة عن هاته الأسئلة تقتضي تحديد نوعين من المواقع: موقع التأويل الإحالي وموقع الإعراب، كما تقتضي تحديد التعالق ، إذا كان هناك تعالق، بين التأويل والإعراب. وفي هذا الإطار بيّن الفاسي الفهري (1987) أن بنية المركب الاسمي، بشكل عام، وبنية الإضافة، بشكل خاص، تتضمن إسقاطا وظيفيا يتمثل في المركب الحدي، كما هو مبين في (17):

17) [م حد ... [حد، حد [م س ... [س، س ...]]]]

يتحدد التأويل الإحالي لبنية الإضافة في (17) في مجال المركب الحدي عندما يصعد المضاف إليه إلى مخصص الحد في الصورة المنطقية، ويُسند الجر إلى المضاف إليه في مخصص المركب الاسمي بواسطة الحد في البنية السطحية؛ ويماثل الحد في هذا مقولة الزمن الوظيفية التي تقوم بإسناد الرفع إلى الفاعل. فموقع التأويل الإحالي في تحليل الفاسي الفهري (1987) ليس هو موقع الوسم الإعرابي. وقد بين أبني (1987) أن الحد يتضمن كذلك سمات التطابق، كما هو مبين في (18):

18) [م حد ... [حد، حدتط [م س ...]]]

ووجود التطابق هو الذي يفسر التوزيع التكاملي بين المضاف إليه وظهور الأداة أو الألف واللام، أي الخاصية (7ز). وسأدافع في هذا البحث عن بنية مختزلة أو أدنوية (minimal) مماثلة

[15] انظر الفاسي الفهري (1987، 1991، 1993 و1997)، بالنسبة للغة العربية، وريتر (1988) Ritter وسيلوني (1994) وبورر (1994)، بالنسبة للغة العبرية، ولونكوبردي (1997) Longobardi، بالنسبة للغات الرومانية، من بين آخرين.

التي اقترحها الفاسي الفهري (1987) في (17)، وذلك لرصد خصائص تركيب الإضافة المحضة. وقبل ذلك أقوم بتقديم ومناقشة بعض الاقتراحات المقدمة في الأدبيات عن بنية الإضافة.

1.1.2 تحاليل متنافسة

بتأملنا للأدبيات التوليدية التي اهتمت بدراسة بنيات الإضافة، نجدها قد استندت، بشكل عام، إلى ثلاثة تصورات. يقوم التصور الأول على أن خصائص الإضافة (أي التعريف والإعراب) تنشأ، أو يمكن اشتقاقها، من العلاقة التركيبية التي تربط المضاف بالمضاف إليه في البنية الشجرية، ويمثل هذا الموقف الفاسي الفهري (1987 و1993).[16] وينبني التصور الثاني على أن خصائص الإضافة معجمية، وبناء على هذه الخصائص تُصمَّم البنية التركيبية لتعكسها، ويمثل هذا التصور بورر (1994). أما التصور الثالث، فيتأسس على أن خصائص الإضافة تركيبية ومعجمية، بمعنى أنها سمات معجمية ترتبط بعناصر الإضافة وتُفحصُ في التركيب بما يوافقها من السمات المخصَّصة لها المقولات الوظيفية، ويمثل هذا التصور، الذي يضع نفسه في إطار البرنامج الأدنوي، سيلوني (1994) ولونكوبردي (1996).

1.1.1.2 تحليلُ المالك

لقد بين الفَاسي الفَهري (1990 و1993) أنه لرصد النقل والتطابق والتعريف وإسناد الإعراب داخل المركبات الاسمية، في العربية وفي لغات أخرى، نحتاج إلى بنية أكثر تمفصلا من (10)، نقدمها بعد الفاسي الفهري (1993: 230)، مع بعض التعديلات التوضيحية، كالآتي:

12) [م حد [حد، دار‌ع [م تط [تط، ث‌ع [م مالك الرحل [مالك، ث‌ع [م س [س، ث‌ع]]]]]]

يولد المضاف إليه في مخصص المالك لا في مخصص المركب الاسمي وينتقل إلى مخصص المركب الحدي في الصورة المنطقية ليأخذ إعراب الجر عبر علاقة التطابق مخصص-رأس. ويولد المضاف في (19) تحت إسقاط س وينتقل إلى إسقاط المالك الوظيفي لغرض الوسم المحوري، ثم إلى التطابق، ثم يصعد إلى إسقاط الحد في البنية السطحية ليلتصق برأسه، بحكم الطبيعة اللاصقية (affixal) للحد، فنحصل على رتبة يحتل فيها المضاف رأس البنية وبعده المالك/المضاف إليه:[17]

20) س/مضاف مالك/مضاف إليه

[16] لقد طور الفاسي الفهري (1997) هذا الموقف في إطار البرنامج الأدنوي.

[17] لا يصعد المضاف إليه إلى مخصص التطابق لأن التطابق ضعيف، وهذا متنبأ به في إطار ما يسميه الفاسي الفهري (1993) بمقياس التطابق. انظر الفصل الرابع.

ويقــع التطابق بين المضاف والمضاف إليه في السمة [±تعريف] في الصورة المنطقية كذلك عبر العلاقــة الشــجرية مخصص-رأس داخل المركب الحدي. ويتضح من هذا أن فحص السمات الإحالــية والإعرابــية، في تحليل الفاسي الفهري (1993)، يتم في نفس الموقع الشجري. ويعد إســقاط المــالك في هــذا التحليل هو الذي يحدد جوهر العلاقة التي تربط المتضايفين في بنية الإضافة، في حين أن إسقاط التطابق لا يلعب دورا في فحص الإعراب، حسبما هو مفترض في نظــرية المــبادئ والوسائط أو في شومسكي (1992) حيث يسند الإعراب البنيوي في مخصص التطابق، كما أن الحد لا يملك أي سمة إحالية. ويخصص الحد بالسمة [±تعريف] عندما يصعد المضــاف إليه إلى مخصص الحد، فيحصل عندئذ التطابق بين المتضايفين في السمة الإحالية. وفي حــال غــياب العلاقــة الشجرية مخصص-رأس التي تجمع المضاف بالمضاف إليه، فإنه يصح الاســتغناء عن إسقاط الحد كليا، خاصة عندما يدخل حرف جر على المضاف إليه، نحو (21)، فيصبح المركب الحدي بدون دور إعرابي أو إحالي:

21) شاهدتُ صورةً لزيد (الفاسي الفهري 1993: 253)

ويمكن تلخيص خصائص هذا التحليل وخصائص المقولات الوظيفة المسقطة داخل بنية المركب الاسمي وبنية الإضافة، على وجه الخصوص، فيما يلي:

22) أ. مقولة تامة التَّخصيص: المالك [+مالك]،
ب. مقولة ناقصة التخصيص: التطابق [+جنس]،
ج. مقولــة غــير مخصصــة: الحــد، ويخصــص وفاقا للسياق التركيبي بالسمتين [±تعريف] و[+إعراب$_{جر}$].

23) تسقط المقولات الوظيفية متى كان لها دور في فحص أو إسناد سمة تركيبية معينة.

وتجــب الإشارة إلى أن الحد مع أسماء الأعمال، مثل المصادر في (24)، مخصص بكونه ذا طبيعة لاصقية؛ أي أنه أداة متصلة نشيطة تركيبيا رغم أنها لا تملك محتوى صوتيا:

24) انتقَادُ الرَّجُلِ للمشروع

وهاتــه الخاصية هي التي تبرر صعود الاسم إلى الحد. وسندافع في الفقرة 2.1.2 عن الخاصيتين الواردتين في (22ج) و(23)، واللتين نعدهما هامتين في هذا التحليل في إطار مقاربة اشتقاقية محلية تُحسَبُ فيها البنية في كل مرحلة من مراحل الاشتقاق.[18]

[18] تتمــيز هــذه المقاربــة بــأن المقارنــة بــين الاشــتقاقات لتحديد الاشتقاق الأمثل لم تعد تتبنى التصور الشــامل (global) الــذي يحســبُ البنــيات المتقاطعة التي تملك نفس المجموعة المرجعية (reference set)، بل أصبح ذلك يَحدد محليا ومرحليا.

2.1.1.2 تحليل التّضام

1.2.1.1.2 تحليل التضام الـمُعْجَمي

تتبنى هذا التحليل بورر (1994) التي تَذهب إلى أن الإضافة تملك الخصائص الصّواتية للكلمة، وتمثل لذلك بالمثالين الموحودين في (25):

25) ?orex din   beit sefer

قانون مُحَرِّر   كتاب دار

'محامي'   'مدرسة'

وبناء على هذا، تفترض أن الإضافة تخضع لعملية تكوين الكلمة، فتتصرف تصرف الكلمة الواحدة، لا المركب. وعملية التكوين هاته تركيبية تنبني على عملية تضام بين رأس فضلة بنية الإضافة ورأسها.[19] ويكمن مبرر التضام في أنه يسمح بتسريب السمة [±تعريف] إلى البنية بأتمها. وهذه العملية هي التي تفسر، في رأي بورر، خاصية انتشار التعريف. ويقوم هذا التحليل على جملة من الافتراضات نلخصها كالآتي:

26) أ. السمة [±تعريف] تولد في الأساس مع الرأس المعجمي س، في اللغات السامية،

ب. الحد غير مخصص بالسمة [±تعريف] في اللغات السامية (في الأساس) ويصبح مخصصا بتلك السمة بعد صعود الاسم إليه،

ج. لا تملك الساميات مخصّص الحد، ولذلك لا يمكن أن يصبح الحد مخصّصا بالسمة [±تعريف] نتيجة لصعود مركب إلى مخصصه، في التركيب الظاهر أو في الصورة المنطقية.

ويلزم عن هذه الافتراضات أن التركيب لا يلعب دورا في تحديد علاقة توارث التعريف أو فحص الإعراب التي من المفروض أن تتم في مخصص الحد. إن التعريف في هذا التحليل سمة معجمية تسند إلى رأس البنية في المعجم وتسقط في التركيب تحت الإسقاط المعجمي، كما في (27). وتعد فضلة الإضافة في (27)، مركبا عدديا، ينتقل الاسم إلى رأسه ليتضاما فينتشر التعريف، وينتقل بعد ذلك المركب [س+عد] إلى الحد لتخصيصه بسمة التعريف، وبهذا الشكل يتسرب التعريف إلى مجموع البنية:

[19] تعتبر بورر أن امتلاك بنية الإضافة لخصائص الكلمة هو الذي يفسر امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بوصف ناعت، بحكم أننا أمام وحدة صرفية.

(27

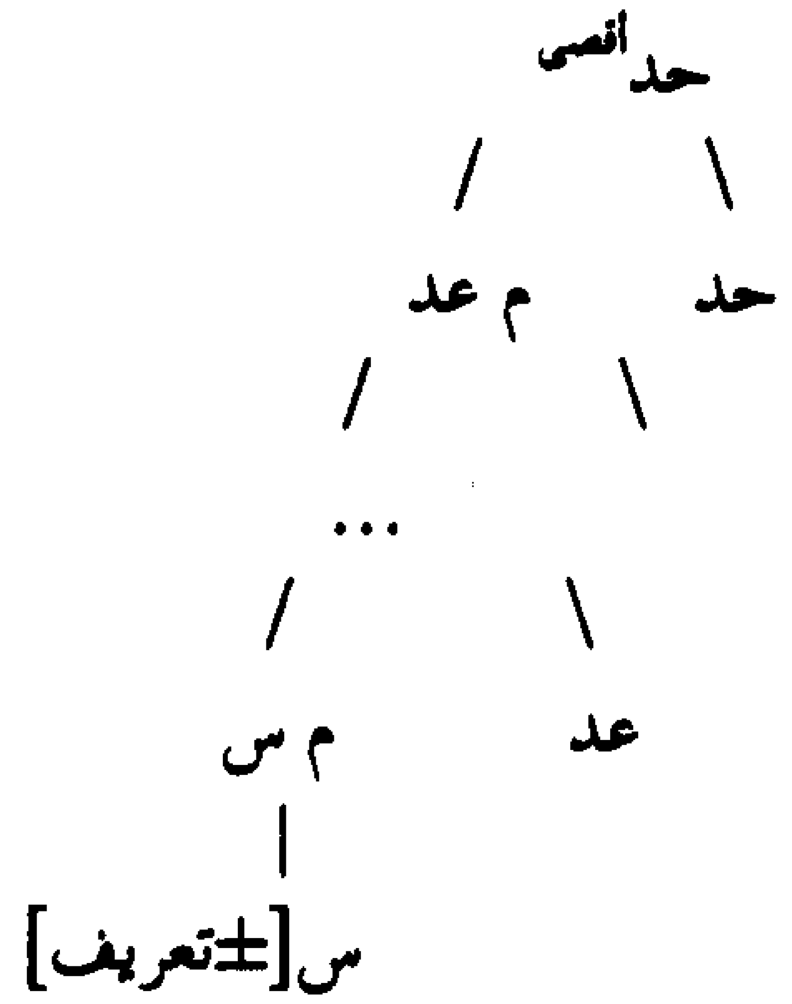

خلاصة القول، إن انتشار التعريف لا يشتق من البنية التركيبية، بل إن البنية التركيبية مصممة وفاقا لما تحمله الوحدات المعجمية من سمات. النقطة الضعيفة في هذا التحليل، إضافة إلى نقط أخرى، تكمن في عدم رصده لإعراب الجر. فتحليل التضام ينبني على أن سمات الرأس تتسرب إلى الفضلة، كما يقع في سمة التعريف، لكنه غير واضح ماذا يقع بالنسبة للجر الذي تحمله الفضلة/المضاف إليه. فلو صح فعلا أننا أمام كلمة واحدة أو وحدة صرفية، لحملت الكلمة إعرابا واحدا، والحال أن ما يحدث هو أن المضاف إليه يحمل دائما إعراب الجر بينما يحمل الرأس/المضاف الإعراب الذي يقتضيه موقعه التركيبي، كما في (28)، حيث يحمل المضاف النصب باعتباره مفعولا بينما يحمل المضاف إليه الجر:

(28 سرق الرجل بيتَ المالِ

علما بأن عملية تكوين الكلمة، حسب بورر، تتم في التركيب بواسطة نقل رأس إلى رأس، لا في الصورة الصوتية، وهذا ما يجعل المشكل الإعرابي مشكلا حقيقيا. بمعنى آخر، إذا كان هناك نوع من الامتصاص للتعريف، فلماذا لا يحدث ذلك بالنسبة للإعراب؟ وهناك ملاحظة أخرى عن تحليل التضام تتعلق بمبرر اللجوء إليه. فالقول بضرورة التضام في الإضافة لتمكين الحد من اكتساب التعريف هو زعم نظري داخلي وغير مبرر تجريبيا بشكل مستقل. وحتى من الناحية النظرية، فإن هذا الزعم يجعل مبرر عملية النقل هو إسناد سمة، أي إسناد/تسريب التعريف من الكلمة المتضامة مع الحد، في حين أن العمليات التركيبية مصممة مبدئيا لفحص السمات (إما لمحوها وإما لمحوها وحذفها)، وليس لإضافتها. فضلا عن هذا، فإن تبرير النقل بالشكل المذكور فيه خرق لمبدأ الجشع، سواء بمعناه الموجود في شومسكي (1995)، أو بمعناه الموجود في شومسكي (1996)،[20] بحيث نجد أن النقل يتم لا لفحص سمة العنصر المنتقل ولا لفحص سمة الموقع الهدف.

[20] في شومسكي (1996)، تحوّل مكان انطباق مبدأ الجشع من العنصر المنتقل إلى الهدف (target) الذي يمّحي، وهو ما أصبح يعرف بالجشع الانتحاري (Suicidal Greed).

بالإضافة إلى ما سبق، هناك من الحجج التجريبية ما يكفي لتبيان أن افتراض التضام غير قـائم. فهذا الافتراض مبني على تعميم بعض بنيات الإضافة المماثلة لـ(29)، على باقي بنيات الإضافة الاعتيادية السابقة الذكر، مثل (8) المعادة أسفله في (30):

29) رأسُ المالِ
30) كتابُ سيبويه

لكـن هذا التعميم خاطئ، لأن هناك فروقا تركيبية وتأويلية واضحة بين (30) و(29)، التي تعد من قبيل الكلمات المركبة (compounds) وتشبه في تحجرها العبارات المسكوكة. الفرق الأول يكمـن في أن المضاف إليه في (30) يقبل العطف، بينما لا يقبله المضاف إليـه في (29)، كما يتضح ذلك في (31):

31) أ. كتاب سيبويه والمبرد
ب. *رأسُ المالِ والرجلِ

الفـرق الثاني، يتمثل في أن البنيات من قبيل (30) تقبل دخول حرف الجر على المضاف إليه، كمـا في (9) أعـلاه، المعادة هنا في (32أ)، في حين أن دخول حرف الجر في (29) يجعل البنية شاذة، كما في (32ب):

32) أ. كتابٌ لسيبويه
ب. #رأسٌ للمال

وتدعـم معطيات العربية المغربية كذلك هذا الفرق، فنجد بنيات الإضافة المحضة تقبل عادة أن تأخذ صورة الإضافة الحرة، مع الحفاظ على نفس التأويل، كما في (33):

33) أ. خبزُ السوق
ب. الخبزْ ديال السُّوقْ
الخبز لـ السوق

لكننا نرى أن البنيات المماثلة لـ(29) تبدو شاذة عندما تستعمل في الإضافة الحرة، كما في (35):

34) أ. رَاسْ لْمال — ب. رَاسْ الحَانُوتْ
رأس المال — رأس الحانوت
'توابل'

35) أ. #الرَّاسْ دْيَال لمال — ب. #الرَّاسْ دْيَالْ الحَانُوتْ
الرأس لـ المال — الرأس لـ الحانوت

الفرق الثالث، يكمن في أن المضاف إليه في بنيات الإضافة الاعتيادية يقبل الإضمار، كما في (36)، في حين أن إضمار المضاف إليه في البنيات المماثلة لـ(29) تنتج عنه بنيات شاذة، كما في (37ب):

36) أ. قرأت كتاب سيبويه
ب. سيبويه قرأت كتابه
37) أ. خسرت رأس المال
ب. #المالُ خسرت رأسه

الفرق الرابع، يكمن في أن بنيات الإضافة تتميز بعدم قبول دخول أداة التعريف عليها (الخاصية (7ز))، كما في (12ب) المعادة هنا في (38)، غير أن البنيات المماثلة لـــ(29) تقبل أداة التعريف، كما في (39). بالإضافة إلى هذا، تقبل هذه البنيات لواصق صرفية أخرى تلتصق عادة بالكلمات المستقلة، مثل لاصقة النسبة ولاصقة الجمع في (40) و(41)، تباعا:

38) *الكتاب سيبويه
39) الرأس مال/الرأسمال
40) الرأسمالي
41) الرأسماليون

فالبنـــيات الموجودة في (39)-(41) تبرز بوضوح أننا أمام بنية إضافة تحجرت وأصبحت تسلك ســـلوك الكـــلمة الواحـــدة المركبة، وهذا السلوك يخالف بنيات الإضافة الاعتيادية. فالسلوك التركيـــبي للبنيات المقدمة أعلاه يبيِّن أننا لسنا أمام وحدات متضامة ولكن أمام عنصري بناء مستقلين، كما يبين ذلك بجلاء مثالا العطف والإضمار.[21] وبناء على هذه النتيجة، فإننا سنبين، خلافا للافتراضات الموجودة في (26)، وتبعا للفاسي الفهري (1993 و1997)، أن بنيات الإضافة تملك مخصصا للحد، ويلعب هذا المخصص الدور الأكبر في تحديد خصائص الإضافة.[22]

2.2.1.1.2 تحليل التّضام الصّوْتـــي

يأخذ بنمامون (1997) باقتراح بورَر (1994) القاضي بأن خصائص بنية الإضافة تشتق عـــبر تضام المتاضيفين، لكنه يقترح أن المستوى الذي يتم فيه التضام هو الصورة الصوتية وليس المعجـــم. ويتم التضام في الصورة الصوتية لسببين: أولا، لتمرير سمة التعريف من المضاف إليه إلى المضاف؛ وثانيا، لتفادي ظهور الألف واللام على المضـــاف. فالتضام، إذن، ينقل ســـمة

[21] بالإضـــافة إلى الحجـــج التجريبـــية الـــتي أوردناهـــا، فإنه من الناحية النظرية، لا توجد ضرورة، في إطار الـــبرنامج الأدنـــوي، لأن يقـــوم التركيـــب الظاهر بعمليات تكوين الكلمة، كما تفترض ذلك بورر، فالكـــلمات تـــبنى في المعجـــم، وقـــد يـــبنى جزء منها في القالب الصرفي الذي يوجد بعد التهجية، أما التركيب فعبارة عن عملية فحص مجردة للسمات.

[22] ويخـــتلف هـــذا التحلـــيل كذلـــك عن تحليل سيلوني (1994) ولونكوبردي (1996) وبورر (1994) وريتر (1991)، في أن بنيات الإضافة في اللغات السامية لا تملك مخصصا للحد.

صـــرف-دلالية (أي، التعريف)، ليمنع ظهور لاصقة صرفية (أي، لام التعريف). وتعترض هذا التحليل، مثل سابقه، مشاكل نظرية وتجريبية نجملها فيما يلي.

يطـــرح التضام في الصورة الصوتية، من الناحية النظرية، مشكلا حقيقيا. ففي التحليل المقـــترح يتم التضام أساسا لأسباب دلالية، أي لكي يأخذ المضاف التعريف من المضاف إليه، وبناء على ذلك تأخذ بنية الإضافة تأويلها الإحالي. ورغم أن لهذه العملية تأثير صرفي بحيث تمنع ظهور *ال*، فإن جانبها الدلالي لا تأثير له في الصورة الصوتية، لأن الإحالة موضوع غير مسوغ في هذه الوجيهة. وفضلا عن هذا، فإن صيغة البرنامج الأدنوي المقترحة في شومسكي (1995) تقـــوم على أن وجيهة المعنى لا تبلغ المعلومات التي توجد في مستوى وجيهة الصوت، والعكس صـــحيح. بمعنى أن السمات المؤولة في الصورة الصوتية لا تؤول في الصورة المنطقية، والعكس صـــحيح. وعليه، فإن المعلومات الإحالية الخاصة بتأويل بنية الإضافة لن تكون مبلوغة في تحليل التضام في الصورة الصوتية، وبذلك ستصبح البنية بدون تأويل.

علاوة على ما سبق، إذا كان التضام مبررا صرفيا في الصورة الصوتية بمنع الألف واللام من الظهور، كما يُظهر ذلك لحن (42ب)، فإنه لا مبرر لهذا التضام في حالة تأويل الإضافة على التنكير، كما في (43):

42) أ. كتابُ الرجلِ

ب. *الكتابُ الرجلِ

43) كتابُ رجلٍ

فالمـــبرر الصـــرفي لتضام *رجل* و *كتاب* غير موجود، لأن هذا التضام لن يمنع ظهور أي لاصقة صـــرفية. وحتى إذا افترضنا أن لاصقة التنكير هي النون، فإنه من المعروف أن هذه اللاصقة لا تظهـــر مطلقـــا على رأس الإضافة. فرغم أن المضاف في (42أ) نكرة من الناحية الصرفية، فإن التـــنوين لا يظهر عليه. ولا يمكن اعتبار تمرير التعريف عبر التضام هو الذي يمنع ظهور التنوين، لأن التضام في (42أ) يتم لمنع *ال*. إذن، فعدم ظهور التنوين على المضاف مستقل عن التضام مع المضاف إليه أو عدمه. لذلك، فعملية التضام في (43) لن يكون لها تأثير في الصورة الصوتية.

الافتراض الأساس الذي يقوم عليه تحليل التضام عند بنمامون يرجع إلى افتراض بورر الســـابق والداعي إلى أن بنية الإضافة تملك الخصائص الصوتية للكلمة، ولذلك فإنها تمثل وحدة صرفية أو تطريزية (prosodic) في الصورة الصوتية.[23] والمثال النمطي الذي يقدم لهذه الوحدة

[23] المقصـــود بـــالوحدة الـــتطريزية أن بنـــية الإضـــافة بأنها تحدد مجال النبر في الصورة الصوتية. وتبدو هذه الحجـــة المقدمـــة لتفســـير انعـــدام الفصـــل بـــين المتضايفين ضعيفة. فالجملة (أ)، مثلا، عند النطق بها موصـــولة في الصـــورة الصـــوتية في (ب)، تصـــبح وحـــدة تطريزية، ومع ذلك فإن هذا لا يمنع الفصل بين عنصريها، كما تبين ذلك الجملة (ج):

أ) جاء الولد

هـــو المثال الموجود في (29). ونتوقع حسب تحليل بنمامون أن لا تحمل البنية المنصهرة في (29) أداة الـــتعريف لأن التضام وقع لهذه الغاية، غير أن المعطى الموجود في (39)، والذي تدخل فيه الألف واللام على المتضايفين، يفند هذا التوقع.

وهـــناك مثال آخر، إلى جانب الأمثلة التي قدمناها في الفقرة الفرعية السابقة، تبين أن بنـــيات الإضافة الاعتيادية لا تمثل وحدة صرفية ولا تقدم مجالا لعملية التضام. من هذه الأمثلة، نقدم ما يلي:[24]

44) زوجةُ وأولادُ خالد

تتميز الإضافة في (44) بأن رأسها بنية عطف. ورغم أن بنية العطف تمثل مقولة تركيبية واحدة من الناحية الشجرية، فإن هذا لا يعني أنها تمثل وحدة صرفية، وهذا ما يؤكده التطابق مع الصفة في (45):

45) تخاصم ولد وبنت خالد الكبيرة

فلاصـــقة تطـــابق الصفة الصرفية التي تتحقق في الصورة الصوتية في شكل [ـــ ة] يتحكم في ظهورها رأس الإضافة المعطوف لا المعطوف عليه. وفي الحالة التي يكون فيها التطابق مع الرأس الأول، فإن البنية تصبح لاحنة، كما يَظهر ذلك في (46):

46) *تخاصم ولد وبنت هند الكبير

فـــتطابق الجـــنس ينظر إلى الرأس المعطوف لا المعطوف عليه. ومعنى هذا أن تحقق التطابق في الصـــورة الصوتية لا يتعامل مع بنية الإضافة برأسيها المتعاطفين في (45) بوصفها وحدة متضامة أو منصهرة.

فالملاحظات النظرية والتجريبية التي سقناها أعلاه تبين أن تحليل التضام، بشقيه المعجمي والصـــوتي، يفشـــل في الدفاع عن أهم نقطة في تحليله يعدها جوهرية في بنية الإضافة وهي أن المتضـــايفين يشـــكلان وحدة صرفية و/أو تطريزية، ومن هاته الخاصية تشتق باقي الخصائص. ونـــناقش في الفقرة الموالية تحاليل مغايرة تحاول أن تشتق خصائص الإضافة من التركيب لا من المعجم أو البنية الصوتية.

ب) جاءلْولد

ج) جاء البارحة الولد

[24] بعض متكلمي العربية يفضلون البنية (أ)، أسفله، على البنية (51) الموجودة في النص:

أ) زوجة خالد وأولاده

وســـبب التفضـــيل لا يـــرجعونه إلى حدســـهم بـــل يـــرجعونه إلى أن الإضـــافة في (51) ينفصل فيها المضـــاف عـــن المضـــاف إلـــيه بمركـــب آخر. لكن هذا غير صحيح، لأن رأس الإضافة مركب واحد بحكم العطف، ولذلك فهو غير مفصول عن فضلته بأجنبي.

3.1.1.2 التحليل الأدنوي

يتــبنى هذا التحليلَ لونكوبردي (1996) في دراسته لبنيات الإضافة في اللغات السامية واللغــات الرومانية، وينبني على العديد من الأعمال التي اهتمت بالموضوع في العربية واللغات السامية بشكل عام (الفاسي الفهري (1987)، (1993) وسيلوني (1994)). ويعتبر لونكوبردي أن جوهر تركيب الإضافة يكمن في صعود المضاف، رأس البنية، إلى الحد وظهور موضوع حامل للجر في المجال الداخلي (internal domain) لهذا الرأس.[25،26] ويصوغ هذه الملاحظة في إطار التعميم الآتي، الذي يحمل طعم التسويغ المتبادل:[27]

47) أ. إذا صعد اسم جنس إلى الحد، يردُ إعراب جر غير موسوم بالحرف

ب. إذا ورد إعــراب جــر غــير موســوم بالحــرف، يصعد اسم جنس إلى الحد (لونكوبردي 1996: 24)

[25] تحليل لونكوبردي للإضافة ينحصر فقط في البنيات التي ترأسها أسماء الجنس.

[26] المجــال الداخــلي مفهــوم محــلي لبنــية المركبات ويقصد به المجال الذي يضم الموضوع الداخلي للرأس، أو الفضــلة بتعــبير آخــر، ويقــابل هذا المفهوم مفهوم مجال الفحص (checking domain) الذي يقصد به المجال الذي يتم فيه فحص سمات الرأس الصُّرفية وكذلك سمات الموضوعات المرتبطة به.

[27] هــذا الــتلازم الحاصــل بــين صــعود المضاف إلى الحد وظهور الجر قاد لونكوبردي إلى طرح إمكان اعتــبار الجــر في الإضــافة إعــرابا ملازمــا معجمــيا (lexically inherent)، خاصة وأنه يعتبر أن اسم الجــنس هــو الــذي يســم الاســم المجــرور محوريا، كما سبق. إلا أن الفاسي الفهري (1993) يقدم دلــيلين هــامين عــلى أن الجــر في الإضــافة بنــيوي لا دلالي. أول الدليلين أن المضاف إليه يمكن أن يأخذ إعرابه من خارج البنية التي يأخذ فيها دوره الدلالي، وذلك في مثل أبنية الصعود في (أ):

أ) ظنُّ الرجلِ ذكيا خاطئ الفاسي الفهري (1993: 221)

فالعلاقــة المحوريــة موجــودة بــين *الــرجل* وذكي وليس *ظنُّ*؛ إن علاقة *الرجل* بـــ *ظنُّ* إعرابية فقط. ثــاني الدلــيلين عــلى بنــيوية الجــر في الإضافة هو أن الفعل المساعد *كان* يمكن أن يسند إعراب الجر إلى *الرجل* رغم أنه لا يملك القدرة على الوسم المحوري، كما يتبين ذلك من (ب):

ب) كون الرجلِ انتقد النظام خطرٌ

نضــيف إلى هــذه الحجــج حجــة أخــرى تتمثل في أن بعض الأسوار في العربية يمكن أن يرد بعدها اسم مجرور دون أن تكون هناك علاقة وسم محوري في مثل:

ج) كل اللسانيين يصعب إقناعهم

فالعلاقــة المحوريــة قائمــة بــين *اللســانيين* و *إقناع* عبر الربط الضميري، إلا أن العلاقة الإعرابية قائمة بــين *اللســانيين* و*كــل*. بالإضــافة إلى هذا، فإن الإعراب الدلالي، كما رأينا في الفصل الأول، يقتضي وجــود علاقــة دلالــية ثابــتة تجمع الواسم بالموسوم، وهذا ما لا نجده في بنيات الإضافة كما سيظهر ذلك في الفقرة 3.2.1.2.

ويحـــاول أن يستخلص التعميم الوارد في (47) من مبادئ مستقلة، وذلك من خلال إجابته عن جملـــة أسئلة نتفحصها في الفقرة الفرعية الموالية، وتتعلق بمبررات النقل إلى الحد وبفحص الجر وتسويغه.

1.3.1.1.2 الصعود إلى الحد وفحص الجر

يتبع لونكوبردي سيلوني (1994) في تحليلها لإسناد/فحص الجر في الإضافة. ويرتكز هذا التحليل على أن المضاف إليه يولد في مخصص الإسقاط المعجمي للرأس، كما هو مبين في (48)، ثم بعـــد ذلك يصعد إلى مخصص التطابق لفحص شيئين: إعراب الجر وسمات التطابق التي تضم الـــتعريف إلى جانب الجنس والعدد والشخص. ويصعد المضاف إلى رأس تطابق الجر لفحص سماتـــه التطابقية، دون السمة [±تعريف]، وبعد هذا الإلحاق إلى تطابق الجر ينشأ التطابق بين الـــرأس ومخصصـــه في سمة [±تعريف] بحكم أن سمة التعريف سمة تطابقية. وبعد ذلك، ينتقل تطـــابق الجر والرأس الاسمي الملحق به إلى الحد لفحص السمة [±تعريف] المخصَّص بها الحد. وفي هـــذا التحليل الذي يتبنى البرنامج الأدنوي إطارا نظريا، المضافُ كذلك يملك السمة [± تعريف]، باعتبارها سمة معجمية، ولا يرثها في التركيب:

48) [م حد [حد، حد[+اد] [م تط جر م حد[جر، تع] [تط جر، تط جر[م س م حد [س، س]]]]]]

وعـــلى الـــرغم من أن لونكوبردي يتبنى الإطار العام لتحليل سيلوني، فإنه يختلف عنه في بعض التفاصيل التي تخص نوع السمة المخصَّص بها الحد. فلونكوبردي يعتبر أن ما يبرر صعود الاسم في الســـاميات إلى الحد ليس سمة [±تعريف]، بل كون الحد عاملا فارغا (null operator) غير مُعـــايَن دلالـــيا ويحمل سمة نحوية مجردة غير مؤولة (-Interpretable) هي: [+أد] (+*article*)، تعوَّض في الصورة المنطقية بتخصيص دلالي مقروء في هذه الوجيهة. وتُفحص هذه السمة وفاقا للقيد الآتي:

49) *قيد التعريف*

يمكـــن فحص السمة [+أد] بواسطة أي عنصرٍ في الحد (يلتصق بالسمة بواسطة قاعدة انقل)

مخصَّصٍ بقيمة تعريفية معينة: -/+تعريف. (لونكوبردي 1996: 32)

ويفـــترض لونكوبردي أن السمة [+أد] قوية في الساميات، لذلك يصعد الاسم، قبل التهجية، إلى الحـــد بواسطة عملية إلحاق أو استبدال (adjunction or substitution) لفحصها. وبواسطة هـــذه العملية تتم كذلك معاينة الحد. وفي هذا التحليل، تختلف إضافة أسماء الجنس في اللغات الســـامية عـــن إضافة أسماء الجنس في اللغات الرومانية في أن الحد في اللغات الرومانية مخصص بالسمة المجردة [+/-إحالي]؛ وبمقتضى هذه السمة، فإن صعود الاسم إلى الحد يتم دائما بواسطة عملية استبدال. وتتلخص خصائص المقولات الوظيفية في هذا التحليل في السمات الآتية:

50) أ) الحد:
أ. [+أد]، في اللغات السامية
ب. [+/-إحالي]، في اللغات الرومانية
ج. مخصص الحد لا دور تركيبي له
د. لا يسند الحد الإعراب

ب) التطابق:
أ. [جنس، عدد، شخص، تعريف]
ب. يسند التطابق إعراب الجر

يطـرح التحليل الذي يقدمه لونكوبردي جملة من المشاكل الوصفية والنظرية المتعلقة بالاقتصاد بمفهومـه الأدنوي. من هذه المشاكل ما يتعلق بسمة الحد. فالتحليل المقدم يقتضي أن الأداة في اللغـات السامية فارغة دلاليا، لذلك فهي غير مؤولة.[28] لكن هذا الأمر غير سليم من الناحية الوصفية. فقد أظهر الفاسي الفهري (1997) عدم صواب هذا الرأي بناء على أن توزيع الإضافة المعـرفة ليس هو توزيع الإضافة غير المعرفة مع اسم الإشارة وياء النداء، كما يتضح ذلك من المعطيات التالية:[29]

51) أ. هذا الرجل — الفاسي الفهري (1997: 37-39)
ب. *يا الرجل

52) أ. *هذا بيت الرجل
ب. بيت الرجل هذا

وعـلاوة على هذا، فإن هناك معطيات عديدة تؤكد أن الأداة في اللغة العربية لها محتوى دلالي. ففي (53) يوجد فرق واضح بين تأويل *رئيس* في (53أ) و(53ب):

53) أ. قُتل رئيسٌ
ب. قتلَ الرئيسُ

فـالألف والـلام نقلـت الاسـم مـن كونه عنصرا جديدا في عالم الخطاب إلى حال كونه معهـودا/مألوفـا في هذا العالم، أي نقلته من التنكير إلى التعريف، لذلك فهي مخصَّصة بالسمة [+تعـريف].[30] ومـن الأدلة التي تبين أن أداة التعريف لها محتوى دلالي، الفرقُ التركيبي بين ظهورها وغيابها في (54) و(55) وتأثير ذلك في لحن وسلامة الجمل الاسمية، والأسيقة الوجودية في (56). قـارن مثلا (54) بـ(55) التي تضم بنية إضـافة، وقارن كـذلك مقبوليـة (56أ) بـ(56ب) و(57أ) بـ(57ب):[31]

[28] ونجد هذا الموقف كذلك عند بورر (1994) كذلك.
[29] البنية (52أ) لاحنة في تأويل المركب لا الجملة.
[30] كمـا هـو معلـوم، فـإن *ال* في العربيـة تدل على التعريف، بمعنى العهد، وقد لا تدل عليه. لمزيد من التفاصيل، انظر *الأشباه والنظائر* (ج. 2، ص.ص. 56-57) في أقسام *ال* المختلفة.
[31] المثال (54أ) لاحن في تأويل الجملة.

54) أ. *كلبٌ قصيرٌ
ب. *كان كلبٌ قصيرا
ج. الكلبُ قصيرٌ
د. كان الكلب قصيرا
55) . *كلبُ حراسة قصيرٌ
ب. *كان كلبُ حراسة قصيرا
ج. كلبُ الحراسة قصيرٌ
د. كان كلبُ الحَراسة قصيرا
56) أ. أظن أن هناك كلباً في الحديقة
ب. ؟أظن أن هناك الكلب في الحديقة
57) أ. هناك كلب حراسة قصير في الحديقة
ب. ؟هناك كلب الحراسة القصير في الحديقة

فالمعطيات الواردة في (54) و(55)، في تأويلها الجملي، تبين أن غياب *ال* المعرفة عن فاعل الجملة الاسمـــية (أو المبـــتدأ) يجعـــل الجملة لاحنة، وذلك بسبب أن فاعل هذه الجمل يجب أن يكون معرفا،[32] أو على الأقل دالا على الخصوص. وتوضح الجمل الواردة في (56) و(57) أن الأسيقة الوجودية لها حساسية للتعريف ولما يعرف بالمركبات الحدية القوية،[33] كما تُبيِّن ذلك المقبولية الدنيا للجملتين (56ب) و(57ب). فلو كانت *ال* فارغة من المعنى لما كان هناك فرق في تأويل وســـلامة الـــبنى المقدمة أعلاه. وفضلا عن هذا، فإن اعتبار الأداة مجرد سمة صرفية مجردة غير مؤولـــة يطرح مشكلا تقنيا يتمثل في أن السمات غير المؤولة، كالإعراب مثلا، تمحّي وتحذف بعـــد فحصها،[34] وبذلك لا تؤول في مستوى التماس. وإذا صح فعلا أن الأداة سمة غير مؤولة، فـــإن هذا يعني أنها لن تكون منظورة في مستوى الصورة المنطقية، وهذا سيجعلنا لا نميز تأويليا بـــين (54أ) و(54ج). أضـــف إلى ذلك، فإن الزعم بأن الاسم يصعد إلى الحد لغرض معاينته وإعطائـــه تأويلا دلاليا لكي يتقاطع الاشتقاق، يجعل النقل أو العمليات الحاسوبية بشكل عام ترى البنية المتقاطعة في مستوى التماس، وبالضبط، في الصورة المنطقية؛ وفي هذا خرق لمحلية (locality) العمليات التركيبية، كما هي مـــفترضة عند كوليتز (1997) وشـــومسكي (1996)، والـــتي تقـــوم على أن الحوسبة لا تقودها شروط ومقتضيات التماس. وفي هذا الخرق، تشترك بـــورر مـــع لونكوبردي، وذلك من جهة أن تحليلها يقوم على أن عملية التضام التركيبية بين المتضـــايفين ضـــرورية لتمكين المركب الحدي من أن يُخصَّص بالسمة [±تعريف]، والهدف، بالطبع، هو أن يكون للمركب تأويل في الصورة المنطقية. فالعمليات التركيبية هنا أيضا ليست

[32] انظر في هذا الشأن الفاسي الفهري (1993)، وانظر كذلك الفصل الثالث من هذا البحث.
[33] الأعمـــال الـــتي عالجـــت خصـــائص الأسمـــاء الإحالـــية والتسويرية عديدة، نذكر منها كامب (1981) وهايم (1982) وإنش (1991) ودي هوب (1992) وديزين (1992)، من بين آخرين.
[34] انظر شو مسكي (1995 و1996).

مبررة في خطوة معينة من الاشتقاق، بل مبررة في مستوى الاشتقاق المتقاطع، وبذلك فإنها تملك خاصية "النظر إلى الأمام"، التي تتنافى والتصور الأدنوي المحلي.

وهـــناك مشكل آخر يتضمنه تحليل لونكوبردي، وهو أننا بتأملنا للسمات الموجودة في (50)، نلاحـــظ أن تأويل المركب الحدي الإضافي وفحص السمات الإحالية داخله موزع بين التطابق الذي يختص بالسمة [±تعريف] والحد المخصص بالسمة [+أد]. والسؤال الذي يُطرح في هذا الخصوص هو معرفة كيف يتم فحص التعريف. إذا سايرنا البرنامج الأدنوي، على الأقل في صيغته المقترحة في شومسكي (1992)، فإن التعريف سيكون سمة صرفية مسقطة من المعجم ومرتبطة بالرأس المعجمي الذي يفحصها في التركيب في المقولة الوظيفية الملائمة والحاملة لنفس السمة، إلا أن التحليل المقترح في (48) لا يجعل صعود الرأس المعجمي إلى رأس التطابق لغرض فحـــص الـــتعريف ولكن لخلق مجال يتم فيه التطابق بين المخصص والرأس، وعبر هذه العلاقة يـــتوارث المتضايفين التعريف ويأخذ فيها المضاف إليه إعراب الجر. إن هذا التحليل يفضي إلى انعـــدام الســـبيل لفحص سمة التعريف الموجودة في الرأس المعجمي، لأن الموقع الوحيد الممكن لفحـــص هذه السمة بعد التطابق هو الحد، لكن هذا الموقع غير وارد لأنه مخصص بسمة أخرى هي [+أد]، التي تختلف عن السمة [±تعريف]. وسيؤدي هذا الأمر إلى استمرار الاشتقاق إلى غايـــة البنـــية المنطقـــية بســـمة مؤولة غير مفحوصة. وعدم فحص السمات بشكل عام ينهي الاشتقاق. فإذا لم يكن صعود الاسم إلى التطابق لفحص التعريف، فما مبرره؟ يبدو من التمثيل المقـــدم في (48) أن المبرر إعرابي، وهو إسناد الجر إلى المضاف إليه. غير أن هذا المبرر كذلك لا يخلو من مشاكل. فبتركنا جانبا الحجة النظرية المتعلقة بأن وجود التطابق غير مبرر بقيود الخرج العارية الموضوعة في وجيهتي الصوت والمعنى،[35] فإن دور التطابق في إسناد الإعراب، في نظرية المبادئ والوسائط وكذلك في الصيغة الأولى من البرنامج الأدنوي (شومسكي 1992)، هو دور الوسيط فقط، بمعنى أنه لا يملك قدرة ذاتية على إسناد الإعراب. فالرفع يُسنَد في تطابق الفاعل بواســـطة الزمن، والنصب يُسنَد في تطابق المفعول بواسطة الفعل. فينبغي دائما أن توجد مقولة مســـندة للإعراب لكي يسند التطابق الإعراب. ومن ثمة، فإن التطابق لا يمكنه أن يسند إعراب الجـــر في (48) حتى بعد صعود الاسم إليه، لأن الأسماء لا تسند الإعراب. وخلاصة القول، إن إعـــراب الجـــر في تحليل لونكوبردي يساوي مقولة منصهرة تضم التطابق والاسم (أي، حرـ تط+س)، وهي مقولة اسمية لا يمكنها إسناد الإعراب. فالدور الوحيد الذي يفضل للتطابق هو أنـــه يقدم المجال لتوارث التعريف أو التطابق، وهذا أمر يمكن الحصول عليه في إسقاط الحد في إطار بنية متعددة المخصصات، بحيث تسمح بالفحص المتعدد للسمات، وهو ما نقدمه في الفقرة الموالية، إلى جانب مناقشة نظرية تسويغ الإعراب، كما يقترحها لونكوبردي.

[35] انظر الفصل الثاني من هذا البحث.

لقـد قدمنا في هذه الفقرة جملة من التصورات عن البنية الداخلية للإضافة تَبيَّن منها أن جميعَها يتفق في حل الخصائص الواردة في (7)، منها توارث التعريف وإعراب الجر، وغيرهما، لكنها تختلف في التطبيق التقني والنظري لرصد وتفسير هذه الخصائص. وبغض النظر عن نوع المقاربـة التي يقترحها كل تصور، سواء أكانت تركيبية أم معجمية أم غيرها، نلاحظ أنه يمكن إرجاع التحاليل التي رأيناها إلى تحليلين: تحليل يرى أن بنية الإضافة تنشأ وتتحدد وفاقا للسياق التركـيبي الملائـم، ويلعب مخصص الحد دورا أساسيا في فحص الإعراب والتعريف، كما هو مقترح في الفاسي الفهري (1993)، وآخر يرى أن بنية الإضافة محددة سلفا بعدد من الخصائص التركيبية الثابتة التي تُسقَط في بنية تركيبية لا يلعب فيها مخصص الحد أي دور، كما هو مقترح عند بورر (1994) وسيلوني (1994) ولونكوبردي (1997). وفي الفقرة الموالية، نبين، عكس هذا التحلـيل الأخير، أن الحد ومخصصه يلعبان الدور الأساسي في اشتقاق خصائص بنية الإضافة، وأن هذه الخصائص غير قارة وليست لها بنية تركيبية محددة سلفا بل تبنى محليا.

2.1.2 التحليل الأدنوي المحلي

نقـدم في هـذه الفقرة تحليلا أدنويا محليا لبنية الإضافة المحضة نحاول من خلاله تجاوز المشاكل النظرية والوصفية المثارة أعلاه، راصدين من خلاله خصائص الإضافة الإحالية وفحص إعـراب الجـر. وسنبين أن هذه الخصائص لا يلعب التطابق أي دور في رصدها من الناحية الوصـفية وأن مجـال فحص السمات الإعرابية والإحالية هو الحد، كما هو مقترح في الفاسي الفهـري (1987، 1993 و1997). ونوضح، تبعا للفاسي الفهري (1997)، أن بنية الإضافة، من الناحية الإحالية، لا تقتضي بالضرورة توارثا في السمة [±تعريف]، وذلك خلافا لجل التحاليل الـتي ناقشـناها، وأن هذه البنية تتضمن مركبا حديا مكررا يلعب فيه المخصص دورا هاما في اشتقاق خصائص بنية الإضافة. وسنبرهن كذلك على أن العلاقة الأساسية في بنية الإضافة هي العلاقة الإعرابية التي يحددها الحد والحرف، أما العلاقة المحورية بين المتضايفين فمشتقة من علاقة الإسناد التي تجمع الرأس بفضلته.

1.2.1.2 الإحَالة

لقـد رأيـنا في السابق أن جل الباحثين الذين اهتموا ببنية الإضافة في اللغات السامية يتفقون على أن المضاف يرث خصائص المضاف إليه،[36] غير أن الفاسي الفهري (1997) لاحظ أن بنيات الإضافة لا تتطلب بالضرورة أن تكون معرَّفة حتى في حالة كـون المضـاف إلـيه

[36] انظـر بـورر (1994) وسـيلوني (1994) ولونكوبـردي (1997) في الفقرات السابقة، وانظر كذلك آراء النحاة في هذا الشأن في الفقرة الثانية.

معرّفا.[37] الحجة على هذا، تكمن في أن الإضافة غير الموصوفة التي تقع في موقع المحمول في مثل (58أ) لا تقتضـــي دائمــا الأحادية أو الفردية (uniqueness/individuality)، كما في (58ب) حيث تقبل البنية التعدد أو التكرار بالعطف خلافا لما هو موجود في (59) و(60):

58) أ. هذا أخي الفاسي الفهري (1997: 9)

ب. هذا أخي وهذا (أيضا) أخي

59) أ. هذا أخي الكبير

ب. #هذا أخي الكبير وهذا أيضا أخي الكبير

60) أ. هذا هو أخي

ب. #هذا هو أخي وهذا أيضا هو أخي

فالفـــرق القائم بين (58) و(59)-(60) يكمن في أن المثالين الأخيرين يقتضيان وجود أخ واحد معهـــود، لذلك لم يصح ورودهما في بنية عطف تفيد تعدد المعطوف، في حين أن (58) تقتضي وجـــود أكثر من أخ لذلك صح ورودها في بنية عطف تفيد تعدد المعطوف، وهذا يوضح أن الإضـــافة في (58) لا تدل على الفردية. فرغم أن المضاف إليه في (58) ضمير، والضمير معرفة، فـــإن المضاف لم يرث التعريف الدال على الفردية. وتقدم إضافة الأسوار حجة أخرى على أن الإضافة لا تقتضي دائما توارث السمات الإحالية، كما تبين ذلك المعطيات الواردة (61):

61) أ. كلُّ رجلٍ

ب. *كل الرّجل

ج. كل الرجالِ

د. *كل رجالَ

ه. بعضُ الرجالِ

و. *بعض رجالَ

فلا السور الكلي *كل* ولا السور الوجودي *بعض* في (61) يرث التنكير أو التعريف من المضاف إلـــيه، بـــل عـــلى العكس من ذلك، توضح البنيات اللاحنة في (61ب،ج،ه) مقارنة بالبنيات السليمة أن السور/المضاف هو الذي يضع القيود على مجال إحالة المضاف إليه. فهذه المعطيات تؤكد أن سمات المضاف إليه الإحالية لا تُحدِّد دائما إحالة بنية الإضافة بأكملها، وتؤكد أيضا أن هذه الإحالة ليست معزولة عن السياق التركيبي وعن الطبيعة المقولية للرأس/المضاف، خلافا

[37] يشـــير كذلـــك بعـــض الـــنحاة القدماء إلى أن الإضافة قد تفقد خاصية التعريف وهذا يعزز عمل رأسها الـــذي يصـــبح مشـــابها للفعـــل بحكم الاشتراك في خاصية التنكير. يقول ابن يعيش (ج. 6، ص. 59) في هـــذا المقـــام: "... لأن الإضـــافة وإن كانـــت وإن كانـــت مـــن خصائص الأسماء وبابها التعريف والتخصـــيص وذلـــك ممـــا لا يكـــون في الأفعال إلا أن الإضافة قد تقع منفصلة فلا تفيد التعريف على حـــد وقوعهـــا في اســـم الفـــاعل. فـــلما كان التعريف قد يتخلف عن الإضافة لم تكن الإضافة منافية لمعنى الفعل من كل وجه إذ قد توجد غير معرفة."

لما هو شائع في الأدبيات التي اهتمت ببنية الإضافة. وهناك معطيات أخرى تبرز أن إحالة بنية الإضافة تتأثر بالسياق التركيبي الذي يرد فيه المتضايفين، وتتأثر كذلك ببنية المضاف الصرفية من حيث الإفراد والتثنية والجمع.

لنبدأ أولا بتأويل بنية الإضافة مع بعض المحمولات. فلقد أصبح شائعا، منذ عمل كارلسن (1977) Carlson وكراتزر (1989) Kratzer وديزين (1992) Diesing، أن المركبات الاسمية تختلف إحالتها من حيث العموم (generic) والوجود (existential) باختلاف نوع المحمول الذي تواردة. ويقسم كارلسن هذه المحمولات إلى نوعين:[38] *محمولات المستوى المرحلي* (stage-level predicates) و*محمولات المستوى الفردي* (individual-level predicates). تعبر الأولى عن الحالات المؤقتة، مثل *موجود*، *ممدود على الأرض*، وعن الأنشطة الدالة على الانتقال، مثل *حطّم*؛ وتعبر الثانية عن الحالات القارة، مثل *ذكي*، *له أربعة أرجل*، إلخ. لنتأمل سلوك بنيات الإضافة مع هذا النوع من المحمولات:[39]

62) أ. طلبة الجامعة أذكياء

ب. طلبة الجامعة يتكلمون لغات عديدة

63) أ. طلبة الجامعة حطموا المقاعد

ب. طلبة الجامعة حاضرون هذا المساء

فإذا قارنا الجملتين الموجودتين في (62) بالموجودتين في (63)، نجد أن الأوليين تدلان على أن *طلبة الجامعة*، بشكل عام، يملكون خاصية معينة، في حين أن الثانيتين تدلان على وجود عنصر، هو *طلبة الجامعة*، وقام هذا العنصر بحدث معين. وبناء على هذا، تأخذ الجمل أعلاه التمثيلات المنطقية الواردة في (64) و(65)، تباعا:[40]

64) أ. عمس [حيث *س* هي طلبة الجامعة] *س* أذكياء

ب. عمس [حيث *س* هي طلبة الجامعة] *س* يتكلمون لغات عديدة

65) أ. Eس *س* هي طلبة الجامعة ∧ *س* حطموا المقاعد

ب. Eس *س* هي طلبة الجامعة ∧ *س* حاضرون هذا المساء

38 يورد كارلسن هذا التقسيم أساسا لرصد سلوك المركبات الاسمية الدالة على الجمع والعارية من الأداة مثل *Brussels sprouts* (كُرُنب صغير) التنكير أو الخصوص، وسنرى أن المركبات الاسمية المعرفة في العربية تتأثر كذلك بهذه الأسيقة التركيبية.

39 يبدو أن تأويل المركب الحدي *طلبة الجامعة* يتأثر كذلك بالتأويل الجهي للمحمول، كما في (60ب)، بحيث إذا أخذ الفعل صيغة الماضي، فإن التأويل سيختلف (انظر شميت (1997) Schmitt فيما يخص التأويل الجهي للمركبات الاسمية).

40 نستعمل هنا تمثيلا منطقيا من النوع الذي نجده عند ديزين (1992). وتشير عم في (64) إلى السور أو العامل المنطقي (operator) الدال على العموم والذي يربط المركب الحدي المكون من المضاف والمضاف إليه.

فوفاقـــا للتحاليل المتداولة لبنية الإضافة، فإن المضاف في (62) يرث التعريف من المضاف إليه، وبالتالي، تصبح البنية كلها دالة على التعريف، بمعنى أنها تملك إحالة منفردة ومألوفة،[41] لكن ما يتبين من خلال (64) هو أن المركب الحدي *طلبة الجامعة* يحمل تأويل العموم بحيث إن ماصدقه هو مجموع طبقة *الطلبة* وليس أفرادا معينين داخل الطبقة.[42] وهذا التأويل يختلف عن الذي نجده في (63)، كما يتضح ذلك من (65) حيث يحمل المركب الحدي دلالة الوجود. ويمكن أن يتغير التأويل الموجود في (65) بمجرد دخول عناصر جديدة إلى البنية مثل ما نجد في (66):

66) طلبة الجامعة دائما حاضرون (في الساحة السياسية)

فالظرف *دائما* في (66) يلعب دور السور الرابط للمركب الحدي، فيُغلِّب بذلك قراءة العموم.

ويلعـــب كذلك الموقع التركيبي الذي ترد فيه بنية الإضافة دورا في تكييف تأويل هذه البنية، كما يتمثل ذلك في (67):

67) الناس يتكلمون مع طلبة الجامعة

ففـــي (67)، تفقد بنية الإضافة تأويل العموم. فالجملة لا تعني أن هناك خاصية عامة تملكها *س*، حيـــث *س* هـــي طلبة الجامعة، بل إنها تعني أنه توجد *س*، حيث *س* هي طلبة الجامعة، والناس يتكلمون مع *س*. فهذا يوضح أن بنية الإضافة ليست لها مناعة ضد تغير السياق التركيبي وتأثيره في تأويلها.

مـــن العناصر المؤثرة في تأويل بنية الإضافة المضافُ. فجميع الأبحاث التي عالجت هذا الضرب من البنيات اعتبرت أن المضاف إليه وحده الذي له دور في التأويل الإحالي للبنية، فمتى كان المضاف مُعرَّفا كانت البنية بأكملها مُعرفة ومتى كان مُنكَّرا كانت البنية بأكملها منكرة، غير أن هناك من المؤشرات ما يدل على أن للمضاف دورا في التأويل الإحالي لبنية الإضافة. من هذه المؤشرات أن اختلاف بنية المضاف الصرفية من حيث العدد: الجمع والتثنية والإفراد، يجعل التأويل مختلفا. فلنقارن، مثلا، (68) بـــ(62أ):

68) طالبا الجامعة ذكيان

---

41 نستعمل هنا الألفة بالمعنى الذي نجده عند هايم (1982) وإنش (1991).

42 نشـــير هـــنا إلى أن الـــتأويلين الموجوديـــن في (64) همـــا الغالبان أو المفضلان، لكن في سياق معين ملائم يمكـــن تـــأويل الإضـــافة في (64ب) تـــأويلا وجوديـــا، غـــير أن هذا لا يقلل من قيمة الحجة، لأن ما يهمـــنا هـــو أن ورود تـــأويل العمـــوم في الســـياق التركـــيبي الموجود في (64) يؤثر في إحالة المركب الحدي.

الفـــرق بين هذه الجملة وتلك الموجودة في (62أ) يكمن فقط في أن المضاف انتقل من الجمع إلى التثنية، لكن نتيجة هذا التغيير هي أن تأويل بنية الإضافة برمَّتها تغير من الدلالة على العموم إلى الدلالة على الوحود، وبذلك تأخذ (68) التمثيل المنطقي الموجود في (69):

69) Eس س هو طالبا الجامعة ∧ س ذكيان

لقـــد جعل فقدانُ تأويل العموم بنيةَ الإضافة تكتسب التعريفَ، فأصبحت بذلك مألوفة وذات إحالة منفردة، أي أنه من بين مجموع طلبة الجامعة هناك طالبان محددان يملكان خاصية الذكاء. فمن خلال (68)، يبدو واضحا أن المضاف، وليس المضاف إليه وحده، له دور في تحديد تأويل بنـــية الإضافة الإحالي، كما تجلى ذلك حين تغيرت بنية المضاف العددية. وبناء على هذا، فإن خصائص المضاف إليه وحدها لا تحدد دائما تأويل بنية الإضافة بكاملها.

نحـــتاج الآن إلى أن نعـــرف مـــا هي البنية التركيبية للإضافة في الحالة التي لا يتم فيها التوارث الإحالي. لقد اقترح الفاسي الفهري (1997) لرصد هذه الحالة، وبالتدقيق، لرصد البنية الموجـــودة في (58)، أن الحـــد إسقاط للجر فقط، وبالتالي لا يوجد إسقاط لحد آخر يحمل سمة [±تعريف]،[43] لأن المركب الاسمي يسلك سلوك المحمول، وبذلك فهو ليس في موقع الموضوع. وبناء على هذا، فليس هناك مجال تركيبي لتحقق التوارث الإحالي. ويرصد هذا التحليل البنيات المماثلة لـــ(58). لكن كيف نرصد باقي البنيات التي تحتل فيها الإضافة موقعا موضوعا ولا يتم فيها توارث السمة [±تعريف]، كما في (62)؟ في التحليل الذي نقدمه مفصلا في الفقرة الموالية في (73)، يصعد المضاف إليه إلى مخصصي حد1 لفحص شيئين، الإعراب والسمة [±تعريف]. وهذه السمة الأخيرة خارجيةٌ بالنسبة للاسم المضاف إليه، لأنها مرتبطة بإحالة بنية الإضافة، أما سمـــته الإحالية الخاصة به فيفحصها داخل إسقاط المركب الحدي الذي يعلوه لا الذي يعلو بنية الإضافة. بتعبير آخر، المضاف إليه يحيل في استقلال عن المضاف. من هنا، فالسمة [±تعريف] الـــتي يصـــعد المضـــاف إلـــيه لفحصها في مخصص حد1 داخل المركب الحدي الذي يعلو المتضايفين، سمة اختيارية تسند إليه أثناء تكوين التعداد. وبما أنها كذلك، يمكن أن لا تُسنَد إليه، وفي هذه الحالة يكون صعوده لفحص الإعراب فقط، لكن حد1 يحتفظ بالسمة الإحالية المرتبطة بالـــرأس، الذي يصعد لفحصها. ونعتقد أن هذا ما يحدث في الحالات التي لا يتم فيها توارث الخصـــائص الإحالـــية. ففـــي الجملة (62)، مثلا، المعادة هنا في (70أ)، يصعد المضاف إليه إلى مخصـــص حـــد1 لفحـــص إعراب الجر دون السمة [±تعريف]، التي لا تسند إليه في التعداد، ويصعد المضاف إلى رأس حد1 لفحص سمته الملائمة [-تعريف]، وبعد صعود المضاف إلى رأس حـــد2 يقـــع التطابق بينه وبين العامل المنطقي الدال على العموم، والذي نفترض أنه يوجد في مخصص حد2، كما يبين ذلك التمثيل الوارد في (70ب):

[43] ينـــبني تحلـــيل الفاســـي الفهـــري (1997) للإضـــافة على وجود إسقاط مكرر للحد، الأول (أو الأسفل) يحمل السمة [±تعريف]، والثاني يحمل إعراب الجر.

70) أ. طلبة الجامعة أذكياء

ب.

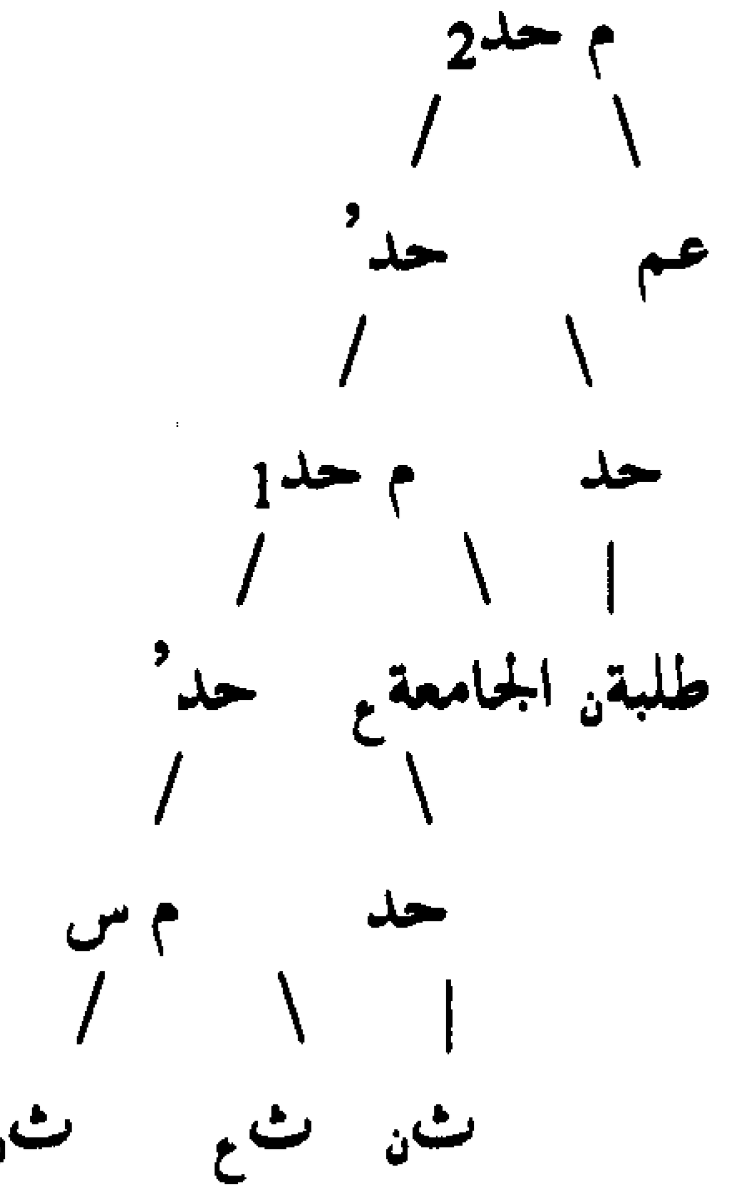

يـــبرز التحليل المقدم في هذه الفقرة أن التطابق أو توارث التعريف بين المتضايفين ليس خاصية ضرورية لبنية الإضافة. إن الخاصية الأساسية هي الجر. ويمكننا أن نرصد تواحد التعريف والجر في بنية الإضافة من خلال التعميم الوصفي الآتي:

71) أ. التطابق في التعريف يواكبه دائما ظهور الجر،

ب. وظهور الجر لا يواكبه بالضرورة التطابق في التعريف

يرصـــد الجزء (71أ) البنى المماثلة لـــ(70)، ويرصد الجزء (71ب) البنى المماثلة لـــ(58). ويبين التعمـــيم (71) أن الإضافة لا تقتضي تسويغا متبادلا بين إعراب الجر والتطابق في التعريف. إن مسوغ الجر هو الحرف، كما سنرى في الفقرة 3.2.1.2.

2.2.1.2 الصعود إلى الحد في العربية

لنتفحص بنية الإضافة التركيبية من خلال المثال (1) المعاد هنا في (72):

72) كتاب الشعر

نفـــترض وفاقـــا للفاسي الفهري (1997) أن بنية الإضافة تضم إسقاطين للحد، لكننا سنقدم تنظـــيما مخـــتلفا لســـمات هذيـــن الإسقاطين. فلاشتقاق البنية (72) نحتاج إلى عمليتين: ضم (Merge) وانقـــل/احذب (Attract).[44] وبناء على أن الضم عملية ثنائية،[45] فإن المضـــاف إليه يُضـــم إلى المضاف في (73)، وبعد ذلك يصـــعد المضـــاف، رأس البنية، إلى رأس الـــمركب

[44] عملية الجذب، كما رأينا في الفصلين الأول والثالث، يمكن اشتقاقها من العملية طابق.

[45] يلزم عن هذا أن البنيات الأحادية أو غير المفرعة، مثل (أ)، غير ممكنة:

الحدي الأول ليفحص السمة [±تعريف] وإعراب الجر، ثم يصعد المضاف إليه إلى مخصص هذا الحـــد لـــيفحص سمتيه، الإعرابية والإحالية، عبر العلاقة الشجرية تطابق مخصص-رأس. وتنتج الرتبة الموجودة في (72) بعد صعود المضاف إلى رأس المركب الحدي الأعلى، كما هو مبيَّن في (73):

73) [م حد2 [حد' كتاب ع [م حد1 الشعر غ [حد' ث ع [م س ث غ [س' ث ع]]]]

تطـــرح هـــذه البنـــية مجموعـــة من الأسئلة، منها: ما الذي يجعل عملية الضم تشمل في بداية الاشـــتقاق المضـــاف والمضاف إليه لا المضاف وعنصرا آخر يوجد في التعداد الذي ينطلق منه الاشـــتقاق.[46] بمعـــنى آخـــر، مـــا الذي يمنع المضاف إليه من أن يُضَمَّ في مرحلة متأخرة من الاشتقاق؟ وما الذي يبرر صعود المضاف والمضاف إليه في التركيب الظاهر علما أن الجذب في الصورة المنطقية أقصد من الجذب قبل التهجية، لا بسبب مبدأ الإرجاء ولكن بسبب أن الجذب ينطـــبق على السمة دون المكون الحامل لها؟ وما الذي يبرر وجود إسقاطين مستقلين للحد إلى جانـــب بنـــية متعددة المخصصات؟ فبالنسبة للسؤال الثاني، هناك من المعطيات ما يُبْرِز صعود المضـــاف إليه والمضاف قبل التهجية، وتتمثل هذه المعطيات في توزيع الصفات داخلَ المركب الحدي. فعلى افتراض أن الصفة في (74) ملحقة إلى يمين الإسقاط المعجمي،[47] كما في (75أ)، أو مولـــدة في مخصـــص مقولة وظيفية تعلو الإسقاط المعجمي،[48] كما في (75ب)، فإن الرتبة الموجودة في (74) تدل على أن طرفي الإضافة انتقلا إلى موقع قبل الصفة:

74) كتاب الشعر الضخم

75) أ. ... [م س الضخم [م س كتاب الشعر]]

ب. ... [م وظ الضخم[وظ' وظ [م س كتاب الشعر]]]

أ) م س
|
س'
|
كتاب

[46] هـــذا التحلـــيل محـــايد فـــيما يخص مســـألة وجود أو عدم وجود التعداد، لأن ذلك ليس له تأثير مباشر في التحلـــيل. انظـــر كولـــير (1997) بالنســـبة للاســـتدلال عـــلى إمكان الاستغناء عن التعداد داخل البرنامج الأدنوي. انظر كذلك شومسكي (1998).

[47] ينـــبني هـــذا الافـــتراض عـــلى عمـــل كين (1994) الذي بين فيه أن جميع العمليات التركيبية تتم إلى يمين البنى الشجرية، حسب اتجاه الخط العربي.

[48] لقـــد دافـــع عـــن هـــذا الطـــرح الفاسي الفهري (1997). انظر كذلك شيت (1996) التي بينت أن هناك نوعـــين مـــن الصـــفات داخـــل المركـــب الحـــدي، صفات ملحقة بالإسقاط المعجمي، وصفات لها إسقاط مستقل داخل المركب الحدي.

ويتضح من موقع الصفة في (75) أنها تعلو المضاف والمضاف إليه وليس المضاف وحده. ومبرر هذا الموقع تأويلي، فحيز الصفة يشمل المتضايفين معا، فالضخم هو *كتاب الشعر* وليس مطلق *الكتاب*.[49] وهذا يوضح جزئيا السبب في ضم المضاف إليه إلى المضاف قبل أي عنصر آخر. لكن مع ذلك، لنفترض أن المضاف إليه يدخل إلى الاشتقاق لاحقا عبر ضمه إلى مخصص المركب الحدي الأول. بالطبع، لن تكون هذه العملية عملية ضم اعتيادية، بالمفهوم الذي نجده عند كوليتر (1997)؛ أي أن العملية لن تكون مبررة بواسطة قيد الاندماج (integration condition)، بل ستكون مبررة بواسطة فحص السمة المسقطة في مكان المخصص، ولتكن هذه السمة هي الإعراب أو التعريف.[50] لكن هذا غير ممكن لشيئين: أولا، لأن هاته العملية ستجعل الفرق بين الضم والجذب غير قائم، وبذلك ستكون إحدى العمليتين نافلة، وهذا يسير عكس الافتراضات الأدنوية المبنية على الاقتصاد والمتبناة في شومسكي (1995)؛[51] ثانيا، لأننا حتى لو افترضنا أن الضم بواسطة الفحص ممكن تبعا لشومسكي (1995)، فإن الأمر مقصور في هذا النظام على غير الموضوعات (non-arguments) فقط،[52] أو على العناصر غير المحورية، والحال أن المضاف إليه موضوع محوري في البنية الموجودة في (73). وبناء على هذا، فإن مكان ضم المضاف إليه في بنية الإضافة يكون إلى المقولة الجذر، أي إلى المضاف.

وهناك دليل آخر على أن المضاف، رأس الإضافة، ينتقل في التركيب الظاهر، ويتعلق بالحالة التي يكون فيها المضاف إليه ضميرا متصلا، كما في (76):

76) كتابي

فعلى افتراض أن المتصلات في مواقعها المحورية إسقاطاتٌ كبرى، وتنتقل لتُلحق بمقولة وظيفية ملائمة، كما بيَّن ذلك كين (1991 و1994)،[53] فإن الضمير المتصل ـي في (76) يوجد في غير موقعه الأصلي، وعليه، فهو ملحق بمقولة وظيفية، نفترض أنها الحد. فوجود

[49] هناك سبل أخرى لاشتقاق البنية ورصد حيز الصفة داخلها، لكن ذلك سيؤدي إلى خلق خطوات تركيبية إضافية يمكن الاستغناء عنها في التحليل المقدم في (73) و(75) داخل النص.

[50] يعرف كوليتر قيد الاندماج (1997: 66) كالآتي:

قيد الاندماج

كل مقولة (باستثناء الجذر (root)) يجب أن تحتويها مقولة أخرى.

يطرح هذا القيد جملة قضايا، منها أنه لا يبرر استثناء المقولة الجذر من القيد. ولعدم ورود هذا النقاش في هذا الموضع، فإننا لن نشقق القول فيه.

[51] انظر شومسكي (1995) وكوليتر (1997) في الفرق بين الضم والجذب.

[52] من النتائج التي ستترتب عن تعميم الفحص بواسطة الضم هو إمكان الاستغناء كليا عن نقل الموضوعات (A-movement).

[53] انظر كذلك شومسكي (1995).

المضـــاف *كـــتاب* في (76) قبل الضمير يدل إذن على أنه منقول/مجذوب كذلك وأنه في غير موقعه الأصلي.

1.2.2.1.2 الحد المكرر وتعدد المخصصات

لـــنعد الآن إلى مسألة المركب الحدي المُكرَّر. ينبني وجود إسقاطين للمركب الحدي عـــلى افتراض عام هو أن المقولات التركيبية تملك خاصية التكرارية،[54] لكن على أي أساس؟ بمعنى آخر، لماذا نلجأ إلى بنية مثل (68أ) بدل بنية متعددة المخصصات تسمح بالفحص المتعدد للســـمات، كما رأينا ذلك في الفصل الأول على طريقة أورا (1994) وشومسكي (1995) في (77ب):[55]

77) أ. [م ص   [ص' **ص** [م ص   [ص' **ص**
ب. [م ص   [ص'   [ص' **ص**

يـــبدو أن اختيار إحدى البنيتين مسألة تجريبية وليست نظرية. ومن الناحية التجريبية، هناك ما يـــبرر تساكن البنيتين معا في تركيب اللغات. ففي جملة مثل (78)، نحتاج إلى بنية مثل (77أ) حيـــث يولد المصدري الاستفهامي *أ* في رأس المصدري الأعلى ويولد مصدري الشرط *إنْ* في رأس المصدري الأسفل:[56]

78) أَإِنْ قبلَتِ العرض، تقبله؟

فمـــن خلال (78)، يتضح أن اختلاف سمات الرأس هو الذي يفرض توليد إسقاطات مستقلة، فلا يمكن لنفس الرأس المعجمي أن يفحص سمات غير متوافقة كالشرط والاستفهام (والشرْطُ يخـــتلف عن الاستفهام)،[57] خاصة وأن هذه السمات مؤولة، بحكم أنها تحدد المحتوى القضوي لـــلجملة؛ وبمقتضى هذه الخاصية (أي، [+مؤول])، فإنه حتى لو امَّحت إحدى السمتين بعد فحصـــها، فإنها لن تحذف، ومن ثمة ستبقى منظورة في التأويل المنطقي، وسيلزم عن هذا الأمر أن البنـــية ستسقط في الصورة المنطقية لأحد السببين: لأن الرأس المعجمي مخصص إما بسمة الشـــرط وإمـــا بالاســـتفهام، وبمقتضى ذلك لا يمكنه أن يَفحص سوى سمة واحدة وستبقى الأخرى دون فـــحـــص، أو لأن الـــرأس المعجـــمي مخصـــص بالسمتـــين معا، وعنـــدما

[54] انظر الرحالي (1996) فيما يخص تبني هذا الافتراض بالنسبة للمركبات المصدرية في اللغة العربية.

[55] تحيل *ص* في (77) على أي مقولة تركيبية.

[56] ينبني هذا على تأويل أن أداة الشرط لها حيز واسع يشمل جملة الشرط وجواب الشرط.

[57] عـــندما نقـــول الـــرأس المعجمـــي في هـــذا السياق، فإننا نقصد به كذلك الرأس الوظيفي الذي يوافقه في عملـــية الفحـــص. وبـــناء عـــلى أن موقـــع المصدري هو الذي يحدد المحتوى القضوي للجملة، فإن هـــذا الموقـــع لا يمكـــن أن يضـــم سمـــتين غـــير متوافقتين؛ فلا يمكن أن تؤول القضية في نفس الموقع تـــأويلين غـــير مـــتوافقين. وهـــذا الأمر يبين أن البنية الممثَّلة لـــ(78) ينبغي أن تضم إسقاطين مستقلين للمصدري، ويتم في كل واحد منهما تأويل الجملة التأويل الملائم.

سيصعد إلى الرأس الوظيفي الملائم لفحص إحدى السمتين سيقع انعدام التوافق مع السمة الأخرى وسنحصل على وضع عدم توافق فحص السمات (mismatch of feature checking)، وهو وضع يُوقف الاشتقاق بموجب القيد الذي يصوغه شومسكي (1995: 309) كالآتي:

79) عدم توافق السمات يلغي الاشتقاق

3.2.1.2 إعراب الجر: الحد والحرف والاسم

لنعد الآن إلى البنية (73) لتحديد ما هي السمة الموجودة في المركب الحدي الأعلى والمختلفة عن السمة الموجودة في المركب الحدي الأسفل. نفترض أن سمة المركب الحدي الأعلى هي سمته الإعرابية التي يفحصها في مجال فحص خارج المركب الحدي.[58] وهذا الإسقاط مبرر بموجب مصفاة الإعراب التي تستوجب أن يكون لكل اسم إعراب. إنه، بصيغة أخرى، التعبير المقولي عن هاته المصفاة. ففي الجملة (80)، سمة الحد الأعلى هي الرفع، التي يصعد رأس المركب لفحصها، وهي سمة توافق سمة الرفع التي يحملها رأس إسقاط الزمن في الجملة. ونفترض أن سمة الإعراب، مثل سمة [±تعريف]، يصعد الاسم في التركيب الظاهر لفحصها في مثل (81)، كما سبق أن بينا ذلك:

80) تمزق كتاب الشعر

81) تمزق الكتاب

ففي (81)، تُفحص سمة [±تعريف] في الحد بواسطة *ال* لا بواسطة الاسم، غير أن هذا لا يمنع الاسم من الصعود داخل إسقاطه الحدي إلى الحد قبل التهجية لفحص إعراب الرفع الذي يحمله.[59] ونفس الشيء يحدث لـ*كتاب* في (80)، الذي يصعد إلى الحد الأعلى لفحص إعراب

[58] انظر الفاسي الفهري (1997)، والمراجع المذكورة هناك، فيما يخص وجود إسقاط حدي خاص بالإعراب. لكن ما يميز التحليل المقدم هنا من تحليل الفاسي الفهري هو أن هذا الإسقاط مستقل عن الإضافة وعن إعراب الجر داخلها، إنه يعكس سمة صرفية عامة في الأسماء وهي أنها تحتاج إلى إعراب مثلما تحتاج إلى تأويل إحالي.

[59] لا يتم صعود الاسم إلى الحد الأول، حيث توجد *ال*، لغرض الإلصاق ولكن لغرض الفحص على افتراض أن هناك سمة لاصقة (affix feature) تنتقيها *ال* في المعجم وتُسقط في التعداد، وهي سمة اختيارية بالنسبة للاسم الذي يصعد لفحصها في التركيب في موقع ملحق بالأداة. الشرط الوحيد الذي ينبغي أن تستجيب له هذه السمة، باعتبارها اختيارية، هو أن تحترم قيد التأثير في الخرج (انظر الفصل الثاني). وهذا التحليل الذي يستند إلى مفهوم الانتقاء يمكنه أن يغنينا عن مفهوم السمة القوية باعتبارها سببا في النقل الظاهر، وقد يغنينا كذلك عن اقتراح بولوك (Pollock 1997) الذي يقضي بالتمييز بين الاشتقاقات التي تعد دمجا (incorporation) "حقيقيا" لرأس في رأس وتحترم مبدأ المرآة، والتي يمكن أن يعد المركب الحدي الموجود في (81) مثالا لها، والاشتقاقات التي هي بمجرد عمليات فحص. وإذا سلمنا بصحة هذا التقسيم الذي يقدمه بولوك، فإن صعود الاسم في (81) للالتحاق بـ*ال* سيكون من نمط الدمج، وبالتالي ننتظر أن يحترم مبدأ

الرفع. والرفع هنا إعراب مستقل عن إعراب الإضافة الذي هو إعراب داخلي. إن خصائص الإضافة الإحالية والإعرابية تنحصر في إسقاط المركب الحدي الأسفل في (73). ففي هذه البنية، يصعد المضاف إلى حد1 لفحص سمة التعريف ثم يندمج في الحرف المجرد الموجود في هذا الموقع. ويصعد المضاف إليه إلى المخصص الأول في حد1 لفحص سمة إعراب الجر وإلى المخصص الثاني، في حد1 كذلك، لفحص سمة التعريف.[60] وهناك مبرران للفصل بين حد1 وحد2 وعدم الاقتصار على إسقاط واحد للحد. الأول عام، ويتمثل في أنه لا يمكن للرأس الواحد أن يحمل سمتين متعارضتين أو غير متوافقتين:[61] الرفع والجر، كما في (80)،[62] بشكل

المرآة، إلا أنه بالنظر إلى نظرية كين (1994) التي تفترض أن العمليات التركيبية تكون دائما إلى اليمين، فإن الاشتقاق في (81) سينتج البنية التالية: *كتابال*، وهي بنية تخرق مبدأ المرآة. غير أننا إذا سلمنا بأن التركيب عملياتٌ مجردة، وأن المقولات الوظيفية إسقاط لسمات مجردة لا للواصق معجمية، فإن هذا المشكل لن يطرح ولن يكون التمييز الذي يقيمه بولوك ضروريا من الناحية النظرية، فضلا عن أن الترتيب الزمني للرؤوس، كما يطرحه مبدأ المرآة، ليس بالضرورة أن يكون من اختصاص التركيب. فقد بيَّن شومسكي (1995) أن نقل الرؤوس يمكنه أن يخرق مسلمة التوافق الخطي (Linear Correspondence Axiom) نظرا للطبيعة الخاصة للصرف. وباعتبار أن مسلمة التوافق الخطي تعد مبدأ من مبادئ المكون الصواتي، فإن قواعد التهجية الخاصة بالصِّرافة الصُّرفية ستقوم بتعديل هذه البنى الإلحاقية (إلحاق رأس إلى رأس). وتوجد هذه القواعد في المكون الصِّرافي الذي يتوسط التركيب والصِّواتة، بحكم أن هناك بعض المظاهر الصرافية التي لا يمسها لا التركيب ولا الصواتة.

[60] الملاحظ هنا أنه تم المزج بين البنيتين الموجودتين في (77). والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو لماذا نلجأ في إسقاط الحد1 إلى بنية متعددة المخصصات عوض بنية تكرارية، ونحصل في هذه الحالة على م حد1 وم حد2 وم حد3؟ الجواب عن هذا يمكن أن يكون بتبني الافتراض الفارغ الذي يكمن في أنه في حالة عدم وجود مبرر لبنية تكرارية يمكن اللجوء إلى بنية متعددة المخصصات، خاصة أن السمات التي ستسقط في المخصصات المختلفة ترتبط بنفس الوحدة، أي بالمضاف إليه، كما أنها مرتبطة بنفس الرأس لا برأسين مختلفين، وبنية مثل (77ب) تسمح بالفحص المتعدد للسمات.

[61] في إطار فرضية الفحص المتعدد للسمات، تبدو الصياغة الموضوعة على فحص السمات في (79) غير كافية من الناحية الوصفية، لذلك أستعمل "التوافق"، في هذا المستوى من التحليل، بمعنى موسع، وأقصد به شيئين. الأول هو الذي نجده عند شومسكي في الصياغة (79)، والذي يشترط أن السمة التي يحملها الرأس المحذوب ينبغي أن توافق السمة الموجودة في الموقع الهدف؛ والثاني، يخص الموقع الهدف، بمعنى أن هذا الموقع لا يمكن أن يضم سمات متعارضة، فلا يمكن أن يخصص نفس الموقع بسمة تدل على الإثبات وأخرى على النفي أو بسمة إعراب الرفع وإعراب النصب، لكنه في مقابل ذلك، يمكن أن يضم سمات مختلفة، مثل التعريف والإعراب.

[62] صُرفة الزمن، مثلا، لا يمكنها أن تحمل سمتين إعرابيتين، الرفع والنصب، وذلك بسبب أن الفاعل عندما سيصعد إلى الصرفة حاملا سمة الرفع سيحصل عدم التوافق بين سمته الإعرابية وسمات الصرفة الإعرابية.

مماثل جزئيا لما رأيناه في (78) بالنسبة لسمتي الشرط والاستفهام؛[63] والثاني يكمن في أن حد1 يختلف عن حد2 في أنه إسقاط لحرف مجرد يتحقق في صورة سمته التي هي الجر،[64] وهاته السمة هي التي تجعل الاسم بعد الاندماج في حد1 قادرا على "إسناد" الجر إلى مخصصه. وهذا يعني أن سمة الجر الإعرابية الموجودة في الإضافة سمة معجمية يحملها الحرف لا الاسم. وهذا طبيعي لأن الأسماء في ذاتها لا تسند الإعراب. وبناء على هذا، فالجر الذي يكتسبه المضاف بعد الصعود والاندماج في حد1 سمةٌ اختيارية تسند إليه أثناء الحوسبة ولا تأتيه من المعجم.[65]

ينبني التحليل المقدم، في جزء منه، على اقتراح الفاسي الفهري (1987 و1990) القاضي بأن الحد يماثل الحرف في إسناد الجر، وهو اقتراح له ما يبرره. فالحرف له من الخصائص ما يجعله قريبا من المقولات الوظيفية (أو المقولات المغلقة) وبعيدا عن المقولات المعجمية (أو المقولات المفتوحة).[66] فالحروف تشبه المقولات الوظيفية في أن لائحتها محصورة في المعجم في عدد محدود من الوحدات، وتشبه المقولات الوظيفيةَ كذلك في أنها لا تخضع للإبداع الواعي لوحدات معجمية جديدة، خلافا للمقولاتِ المعجمية، مثل الأفعال والأسماء والصفات. ونجد في أبني (1987) خصائص أخرى للمقولات الوظيفية، تنطبق في معظمها على الحروف، ومنها أن المقولات الوظيفية:

82) أ. يغلب عليها من الناحية الصواتية، عدم الاستقلال. فتكون، على العموم، عبارة عن لواصق غير منبورة، وتكون أحيانا فارغة صوتيا،

ب. تنتقي دائما فضلة واحدة،

ج. تنزع، في الغالب، نحو عدم الانفصال عن فضلتها.

وإذا صح أن الحد في الإضافة إسقاط لحرف فارغ مجرد متحقق في صورة سمة إعرابية، فإنه علينا أن نقدم الدليل على وجود هذا الحرف الفارغ.[67] وبالرجوع إلى نظرية إمندز (1985) عن المقولات الفارغة، نجد أن توزيع هذه المقولات يخضع لمبدأ المقولة الخفية (Invisible Category Principle) الذي نورده كالآتي:

[63] نقول جزئيا، لأن الإعراب، خلافا للشرط والاستفهام، سمة صورية غير مؤولة، ولذلك فإنها تحذف بعد فحصها.

[64] هذا الافتراض من حيث المبدأ مماثل لافتراض مقولة فارغة للزمن في الجمل الاسمية يظهر أثرها التركيبي في صورة الرفع الذي تسنده إلى المبتدأ، أو افتراض إسقاط زمني مجرد يرتبط بالنفي الجملي في الجمل الفعلية. انظر الفصل الثاني من هذا البحث.

[65] انظر شومسكي (1995) في التمييز بين السمات الاختيارية والسمات الملازمة.

[66] انظر إمندز (1985 Emonds) فيما يخص التمييز بين المقولات المفتوحة والمقولات المغلقة، وانظر كذلك تحليله لبعض المقولات الوظيفية، مثل المصدريات في الإنجليزية، التي يعدها حروفا.

[67] المقولات الفارغة إما تكون غائبة وإما تكون حاضرة تركيبا وغير متحققة صوتا. والمقصود بالوجود في تحليلنا الحضور أو النشاط التركيبي.

83) *مبدأ المقولة الخفية* (إمندز 1987: 615)

يمكن أن تظل مقولةٌ مغلقةٌ م، مخصَّصةٌ إيجابا بسمات معينة سن، فارغةً طوال الاشتقاق التركيبي إذا كانت جميع السمات سن (ربما باستثناء م نفسها) محققة، بشكل بديل، في مقولة مركبية مؤاخية لـِ م.

وإذا أعدنـــا صـــياغة المبدأ (83) بمصطلحات أدنوية، يمكننا أن نقول إنه إذا كانت هناك مقولة وظيفـــية فارغة،[68] فإن سماتها ينبغي أن تتحقق في مقولة أخرى توجد في مجال فحصها. ويأخذ الـــتحقق شـــكلا إعرابيا أو محوريا، أو شكلا آخر.[69] وبالنسبة للبنية (73)، فإن سمات الحرف تتحقق صرفيا في مخصصه في صورة إعراب جر. وخلاصة التحليل هي أن فحص إعراب الجر في الإضـــافة ينـــتج عن عملية اندماج الاسم، رأس الإضافة، في الحرف المجرد داخل الحد، وهذا الاندماج هو الذي يحدد الفرق بين الإضافة المحضة والإضافة الحرة. فدور الحرف، إذن، إعرابي لا دلالي. وهـــذا ينســـجم مـــع افتراض أنه إسقاط لمقولة الحد الوظيفية، باعتبار أن المقولات الوظيفـــية، بشكل عام، لا تملك القدرة على الوسم المحوري الذي هو من خصائص المقولات المعجمية.

1.3.2.1.2 تسويغ إعراب الجر

يـــبدو من خلال التعميم المقدم في (47) أن هناك تسويغا متبادلا بين صعود الاسم إلى الحـــد وفحص إعراب الجر؛ لكن معطيات الإضافة في اللغة الإيطالية الموجودة في (84) و(85) تبين أن هذا التساوغ ليس ضروريا:

84) أ. Casa mia nuova (لونكوبردي 1996: 26)
   جديدة -ي دار
   'داري الجديدة'
ب. [م حد [حد، casaز [م نط mia [نط، ثز [...

85) أ. La mia nuova casa
   دار جديدة -ي الـــ
ب. [م حد [م نط mia [نط، casa [...

ففـــي (85) يـــأخذ المضاف إليه إعراب الجر المتحقق في *mia* على الرغم من عدم صعود الاسم *casa* إلى الحد الذي تحتله الأداة *La*،[70] وهذا يدل على أن إسناد الجر، من النـــاحية التصورية،

[68] بالنسبة لإمندز الحروف مقولات مغلقة/وظيفية.
[69] انظر في هذا الشأن جحفة (1989).
[70] يخلـــص لونكوبـــردي مـــن البنـــية (85ب) إلى أن الجر ليس سمة مجردة للحد بل لتطابق الجر (أي تطمـــ). لكـــن في الواقـــع، فـــإن وجـــود معطـــى مثل (85أ) لا يقود بالضرورة إلى ما خلص إليه لونكوبردي. فحـــق لـــو ســـلمنا بوجـــود إســـقاط لوجـــود التطابق في بنية مثل (85ب)، فإنه يمكن أن نفترض أن

مستقل عن صعود المضاف إلى الحد في الإضافة. ويدل المثالان أعلاه كذلك على أن رأس الإضافة عندما يصعد لا يكون هناك تطابق بينه وبين فضلته، كما في (84)؛ وعندما لا يصعد الرأس يحصل التطابق بينه وبين الفضلة على الأقل في سمات الجنس والعدد، كما في (85). فهناك نوعان من الجر: جر بواسطة التطابق وجر بدون تطابق. الأول مسوغ بموجب موقعه البنيوي في مخصص التطابق، والثاني مسوغ بصعود رأس إلى إسقاط وظيفي يكون مخصص التطابق فضلة له. ويعمم لونكوبردي هذا التحليل على بنية الجملة في الإيطالية والعربية. ففي الرتبة (86أ)، يسوِّغ التطابق الغني إعرابَ الرفع في موقع المخصص، وبالتالي لا يصعد الفعل إلى موقع يعلو التطابق؛[71] لكن في الرتبة (86ب)، يفقد الفعل التطابق ويسوِّغ الرفع في المجال الداخلي للرأس بعد انتقاله إلى مقولة وظيفية تعلو التطابق:

86) أ. [م تط فاعل [تط، فعل [...

ب. [م وظ [وظ، فعلز [م تط فاعل [تط، ثز [...

وانطلاقا من البنى الموجودة في (84) و(85)، يقترح لونكوبردي مبدأ إعرابيا يسميه مبدأ فحص الإعراب (Case Checking Principle). ومفاد هذا المبدأ أن الإعراب ينبغي أن يسوغ (licensed) ويعاين (identified). التسويغ يحدد مواقع فحص الإعراب التركيبية، والمعاينة تتعلق بالتعبير عن الإعراب:

87) *مبدأ فحص الإعراب*

تفحص سمة إعرابية في مقولة ق بواسطة رأس معين س إذا

التسويغ (مفهوم علاقي)

أ. ق عضو في المجال الداخلي لسلسلة ترأسها س، أو

ب. ق تشارك س سمات التطابق (تعد ق عادة عضوا في مجال فحص (checking domain) سلسلة ترأسها س)

المعاينة (تعبير عن العلاقة الإعرابية)

ج. تعد ق مُخصِّصا لمقولة معينة ب، أو

د. تُعبِّر ق صوريا عن الإعراب (بشكل نمطي عبر الصرف التأليفي (synthetic morphology) أو موقع ناعت (adposition))[72]

الحد يقدم مجالا لفحص الإعراب في الصورة المنطقية. فهناك إمكانات عديدة لرصد الفرق بين (84) و(85)، دون أن تكون النتيجة داخل هذه الإمكانات أن إعراب الجر يفحص خارج إسقاط الحد.

71 يرصده الفاسي الفهري (1993) هذا التوزيع بواسطة مقياس التطابق.

72 المقصود بالموقع الناعت العناصر التي تنعت مركبا اسميا، وقد يكون العنصر صفة أو مضافا إليه أو مركبا حرفيا، كما في البنى الآتية:

أ) الدارُ الكبيرةُ

ب) دارُ الرجلِ

مـــن بين الملاحظات التي يمكن إبداؤها عن هذا التحليل هو أنه يربط إسناد الإعراب بالنقل في التركيب الظاهر حسبما يبدو من سياق الجر الوارد في (84ب) وسياق الرفع الوارد في (86ب)، اللذيـــن يعبر عنهما الجزء (أ) من المبدأ (87). وقد أشرنا إلى أن النقل من الناحية النظرية، ليس ضروريا لإسناد الإعراب، وحتى وإن حصل ارتباط معين فليس بالضرورة أن يكون في التركيب الظاهـــر. وتُقدم الإنجليزية مثالا جيدا لهذا الأمر. فمعروف أن الفعل في هذه اللغة لا ينتقل في التركيـــب الظاهر ومع ذلك يأخذ الفاعل الرفع في مخصص الزمن قبل التهجية. والملاحظ عن الجزء (ب) من المبدأ (87) أنه يملك قوة وصفية مفرطة من جهة أنه يعتبر أن علاقة التطابق بين المخصص والرأس تسوغ الإعراب، وهذا غير صحيح دائما، بدليل ما نجده في الجمل الآتية:

88) أ. إن العاطلين اشتغلوا

ب. *إن العاطلون اشتغلوا

89) بدأ العاطلون يُضربون عن الطعام

ففـــي (88أ) نجد أن علاقة التطابق قائمة بين المركب الحدي *العاطلين* والفعل *اشتغلوا*، غير أن لحن (88ب) يوضح أن إعراب المركب الحدي مسوغ في مجال فحص المصدري *إن* لا في مجال فحـــص الفعل *اشتغلوا*،[73] حسبما يتنبأ بذلك (88ب)، ونفس الشيء نجده في (89) حيث تقع علاقـــة التطابق بين المركب الحدي *العاطلون* والفعل *يضربون*، إلا أن العلاقة الإعرابية قائمة في مجال فحص الفعل *بدأ*. فهذه المعطيات توضح أن السياق الموجود في (85أ) أو (86أ) ليس دائما موقع تسويغ إعرابي.[74]

ويلاحـــظ عن المبدأ الموضوع في (87) أنه في ربطه لفحص الإعراب بنقل رأس تركيبي معين، يأخذ من الناحية النظرية طابعا شموليا (global)؛ فما يقوله (86أ) هو التالي:

90) تكون س فقط إذا كانت ص.

الشمولية هنا تكمن في أن العملية التركيبية *س* ترى العملية التركيبية *ص*، وفي هذا خرق لمبادئ الاقتصـــاد الـــتي تتميـــز، كما رأينا، بأنها لا تملك خاصية "النظر إلى الأمام". وتخرق الصياغة الموجـــودة في (90) مـــبدأ الجشـــع لأنها تجعل العملية ص في خدمة س، في حين أن العمليات التركيبيـــة "أنانية". والملاحظة العامة التي يمكن إبداؤها عن (87) هي أن ما يسميه لونكوبردي مـــبدأ إعرابـــيا لـــيس في الحقـــيقة ســـوى تعمـــيم وصـــفي عن السياقات التركيبة الواردة في(84)-(86).[75]

ج) كتابٌ في الفلسفة

[73] انظر الفصل الثالث في شأن فحص الإعراب في البنى المماثلة لـــ(94أ).

[74] انظر كذلك الرحالي (1996).

[75] إن مـــبدأ فحـــص الإعـــراب يمـــاثل في جوهره التمييز الذي تقيمه كوبمن وسبورتيش (1988) Koopman and Sportiche بـــين نوعـــين مـــن الإعـــراب: إعـــراب عبر التطابق مع رأس مسند للإعراب، كما في

فـأول الأشياء التي لا يفسرها المبدأ (87) هو: لماذا نقل الرأس يؤدي إلى فقدان التطابق وتغيير آلـية تسويغ الإعراب؟ أضف إلى هذا، إن علاقة نقل الرأس بالإعراب غير واضحة من الناحية النظرية. فنقل الرؤوس في البرنامج الأدنوي يكون عادة لغرض فحص سمات الرأس وخلق مجال لفحص سمات المركبات المرتبطة بهذا الرأس إما عبر عملية استبدال إلى موقع مخصص الرأس، إذا كـان النقل في التركيب الظاهر، أو عبر عملية إلحاق سمة المركب إلى سمة الرأس إذا كان النقل في الصورة المنطقية. وبهذا المعنى، فإن نقل الرأس يسوغ فحص سمة، إعرابية أو غير إعرابية، في مجال فحصه الجديد لا في مجاله الداخلي. إن المجال الداخلي الاعتيادي مجال للوسم المحوري (أي موقـع الفضلة عند ضمها إلى الرأس المعجمي)،[76] أما المجال الداخلي "المشتق" بواسطة حذب الرأس إلى موقع أعلى، فهو في الأصل مجال للفحص باعتبار التاريخ الاشتقاقي للعبارات اللغوية، هـذا التاريخ الذي يحفظه الأثر المربوط بالرأس داخل السلسلة الجديدة. وفي هذا الإطار، فإن فحـص السمات، بالنسبة لغير الرؤوس، مسوغ دائما في مجال الفحص قبل التهجية وفي موقع ملحق بالرأس في التركيب الخفي، وليس داخل المجال الداخلي حسب زعم (87أ).[77] فنظرية فحص السمات العامة تجعل الجزء المتعلق بالتسويغ في (87) غير ضروري باعتباره مبدأ مستقلا، بحكـم أنها تعامل الإعراب معاملة باقي السمات الصورية المجردة. وبناء على هذا، فإن إعراب الجر في بنية الإضافة مسوغ شجريا في مجال فحص حد1 ومسوغ معجميا بواسطة حرف الجر الفـارغ الذي يتحقق صرفيا في الإضافة الحرة التي سنتفحص خصائصها في الفقرة الثالثة. لكن قبل ذلك، دعنا نتفحص مسألة التأويل المحوري للمضاف إليه.

3.2.1.2 دَوْرُ المضاف إليه الـمحْوَريُّ

إذا صـح التحليل المقدم في الفقرة السَابقةَ والذي مؤداه أن دور حرف الجر في الإضافة دور إعرابي لا دلالي، فما هو مصدر دور المضاف إليه الدلالي؟ هناك من المعطيات ما يؤكد أن المضـاف إليه يأخذ دوره الدلالي تأليفيا عندما يضم مع المضاف، أما الحرف المجرد فيوفر فقط العلاقـة البنيوية التي تجمع بين المتضايفين. ومما يدل على أن المضاف أو رأس بنية الإضافة هو الـذي سـاهم في تحديد التأويل الدلالي وليس الحرف، أنه كلما تغير الرأس تغير نوع العلاقة الدلالية التي تجمع المتضايفين، كما يتضح ذلك من الأمثلة الآتية:

91) أ. عينُ هند (جميلة أما الباقي فقبيح)
ب. مال هندٍ (وافر)

92) وقت الغَداء

((85ب) و(86أ)) (الجـزء (87ب) مـن مـبدأ فحـص الإعراب)، وإعراب عبر العمل بواسطة واسم إعرابي بنيوي، كما في ((84ب) و(86ب)) (الجزء (87أ) من مبدأ فحص الإعراب).

[76] انظر شومسكي (1992) في هذا الصدد.

[77] الجـزء الخـاص بالمعايـنة في (87) هـو كذلـك غـير ذي دور واضـح، فغير بيِّن لماذا ينبغي أن يعاين الإعراب صرفيا في اللغات الطبيعية.

ففي الجملة (91ب)، نجد أن العلاقة الدلالية التي تجمع المتضايفين هي علاقة الملكية، بتأويل أن *المـال الذي في حوزة هند وافر*، في حين أن العلاقة الدلالية التي تربط المتضايفين في (91أ) قد تكـون الملكـية (بمعنى أن العين التي تملكها هند جميلة)، وقد تكون علاقة الجزء من الكل أو التبعـيض (بمعنى أن جزءا أو بعضا من هند جميل)، وهاته العلاقة الأخيرة غير ممكنة في (91ب) بحيث لا يمكن أن تؤول البنية على أن *مالا من هند وافر*.[78] فتغيير رأس الإضافة يكيِّف العلاقة الدلالـية، وتفسـير هـذا يكمن في أن المضاف يتصرف مثل محمول يملك بنية للموضوعات، وتـأويل هذه البنية مقيد بالحدث الذي يستدعيه المضاف، فالمال يُملك ويُسلب ويبدد، إلخ.، وضـمن هذا المجال يأخذ المضاف إليه هند دوره الدلالي. وتبين بنية الإضافة الموجودة في (92) هـذا الأمر بجلاء، حيث تغيب علاقة الملكية لصالح علاقة المَحَلّية بتأويل أن *الغداء حلّ في زمن معـين*. ومعلوم أن *الغداء* قد يدل على زمن الأكل أو الحدث، كما في (93أ)، وقد يدل على الأكل، كما في (93ب):[79]

93) أ. كان الغداء ممتعا

ب. كان الغداء لذيذا

غـير أن كلمة *الغداء* لـمَّا أضيفت إليها كلمة *وقت* في (92) أصبحت تدل على زمن الأكل فقـط. وهذا يبين أن رأس الإضافة يفرض قيوده الانتقائية على الاسم الذي يضاف إليه، وهذه خاصـية مـن خصائص المحمولات. بالإضافة إلى هذا، فإن الرأس هو الذي يحدد نوع الدور المحـوري المسند إلى المضاف إليه. ففي (94)، لا يمكن أن يكون المضاف إليه *زيد* إلا مالكا أو منفذا (أي كاتبا للكتاب)، ولا يمكن أن يكون معانيا (experiencer) أو ضحية:

94) كتاب زيد

وإلى جانب تحديد الدور المحوري، يقوم الرأس كذلك بفرض قيود توارد على العناصر التي تأتي في سـياقه التركيبي. ففي (95)، لا يقبل الاسم *كتاب* التوارد مع أي مركب حرفي، كما يدل على ذلك لحن (95ج):

[78] يـرجع السـبب في هـذا، في تحلـيل غالـيم (1999) لمعـاني بنية الإضافة، إلى وجود مقولة مُبَنْيَنَة من المعـاني تقـوم عـلى نمـط نموذجـي أو أصـلي (prototype) يسمح بمجموعة من التوسعات الدلالية، ويتمـثل هـذا الـنمط الأصـلي في مقولة الملكية التي تتفرع عنها مجموعة المعاني مثل القرابة والضحية والتبعـيض والأصـل والسـبب، إلخ.، غـير أن هـذه المعـاني غير مربوطة مباشرة بالملكية بحكم أن الـربط الاسـتعاري يـتم عـبر أكـثر من مرحلة، ولذلك يمكن تأويل التبعيض على الملكية، لكن لا تـؤول الملكـية دائمـا عـلى التبعـيض، ونفس الشيء قد يحدث مع المعاني الأخرى. ويمكن أن نعد هـذا التحلـيل دفعـا بتحلـيل الفاسـي الفهـري (1993) الذي يرجع جميع علائق الإضافة إلى علاقة الملكية التي يُعبر عنها في التركيب بإسقاط المالك الذي هو إسقاط وظيفي مجرد.

[79] انظر كذلك غاليم (1999).

95) أ. كتاب زيد في الفلسفة
ب. كتاب زيد عن النظام العالمي الجديد
ج. *(قرأت) كتاب زيد إلى الفلسفة

فإضافة أسماء الجنس في (91) و(92) و(94) *تتصرف تصرف المحمول*، بمعنى أنها دلاليا تحدد خاصية تُحمَل على فاعل أو ما يقوم مقامه؛ ففي (94) مثلا، أسندت إلى *زيد* خاصية الملكية أو التنفيذ، أي كتابة الكتاب. وهذا الأمر هو الذي يفسر إمكان إضافة أسماء الجنس، خلافا لأسماء الأعلام التي لا تضاف، كما يتجلى ذلك في (96)، إلا إذا خرجت عن علميتها الدالة على الفردية والألفة أو العَهْدِيَّة في مثل (97):[80]

96) *زيدُ خالد
97) (محمود) دَرويش المنفى ليس هو درويش الوطن

نخلص من هذا إلى أن حرف الجر المجرد في الإضافة يحدد العلاقة البنيوية للتأويل الدلالي ولا يحدد بالضرورة طبيعة العلاقة الدلالية. بمعنى آخر، إن دور الحرف المجرد إعرابي، وبذلك فهو مستقل عن المعنى. وتبرهن معطيات إضافة الأسوار في (61) كذلك على صحة هذا الزعم. فالسور *كل* أو *بعض* لا يرتبط بأي علاقة محورية بالمضاف إليه في (61).[81] إن إضافة الأسوار

[80] يُرجع غاليم (1999) هذا الأمر إلى أن مجال أسماء الأعلام التصوري محدود في حين أن مجال أسماء الجنس التصوري متعدد. فعندما نقول *كتاب*، فإنه يفتح مجالا تصوريا يتضمن القراءة، من حيث إن الكتاب يقرأ، ويتضمن الملكية، من حيث إن الكتاب يباع ويُشترى ويُفقد، إلخ.، وهاته الخاصية تجعل أسماء الجنس تشبه المحمولات الفعلية في كونها متعددة دلاليا. انظر كذلك نابولي (Napoli 1989) التي تذهب إلى أن بعض ما تسميه بالأسماء المحسوسة (concrete nouns)، مثل *صورة* في *صورة هند* تستعمل استعمال المحمول، وبناء على ذلك تقوم بإسناد دور دلالي إلى المضاف إليه. ومثل هذه الأسماء، إن كان لا يدل على حدث معين أو لا يملك بنية حدث كالمحمولات الاعتيادية، فإن محموليته آتية من كونه يستحضر أحداثا ولذلك يملك بنية موضوعية.

[81] لاشك أن إضافة الأسوار تختلف دلاليا عن إضافة أسماء الجنس، لكن هذا لا يضعف حجيتها، لأنها من الناحية البنيوية لا تختلف كثيرا عن إضافة هذه الاسماء. فالمضاف إليه مع هذه الأسوار يحمل الجر، كما في (أ)؛ ولا تقبل هذه الأسوار *ال* في الإضافة، كما في (ب)، علما بأنها تقبلها في سوى ذلك في مثل (ج)؛ وتحتل هذه الأسوار دائما موقع الرأس، فلا تقبل أن يتقدمها المضاف إليه، كما يدل على ذلك لحن (د)؛ ولا تقبل الفصل بينها وبين المضاف إليه، كما في (ه):

أ) بعضُ الفلاسفة الكسالى
ب) *البعض الفلاَسفة
ج) مات البعض
د) *الفلاسفةِ بعضُ

تـــبين ثلاثـــة أشياء: أولا، أن تركيب الإضافة لا يقتضي دائما توارثا في التعريف، كما رأينا؛ وثانـــيا، أن هذا التركيب لا يقتضي دائما وجود علاقة محورية بين المتضايفين؛ وثالثا، أن هذا التركيـــب يتطلب *دائما* وجود علاقة الجر البنيوية. ونقدم في الفقرة الموالية برهانا آخر على أن حرف الإضافة فارغ معنى، وذلك من خلال صيغته المتحققة في الإضافة الحرة.

3. الإضافةُ الحرَّة ووَسيطُ الجَرِّ

لقد قدمنا في الفقرة الأولَى معطيات من العربية المغربية عن الإضافة الحرة حيث يتوسط حـــرف جـــر المتضايفين في مثل (3)، التي نعيدها هنا تحت (97')، وقدمنا كذلك معطيات من العربـــية المعاصرة يتوسط فيها كذلك حرف جر المتضايفين في مثل (6)، التي نعيدها هنا تحت (98):

(97') الدار د(يال) حمد
98) كتاب لسيبويه

السؤال الذي طرحناه ونعيده هنا يتعلق بما إذا كانت بنية الإضافة الموجودة في (98) مماثل تلك الموجـــودة في (97)، بتعـــبير آخر، هل تملك اللغة العربية الإضافة الحرة؟ قبل أن نجيب عن هذا السؤال، دعنا نقدم خصائص الإضافة الحرة من خلال ما توضحه المعطيات التالية:

99)أ. دارْ دْيال رَجلْ
ب. دار دْيال الرَّجلِ
ج. الدار دْيال رَجل
د. الدار ديال الرجل
ه. الدار الصغيرة ديال حمد
و. الدار ديال حمد الصغيرة
100) أ. شُفتْ الدار ديال حمد
رأيت الدار لأحمد
ب. *شُفْت ديال حمد الدار
ج. *ديال حمد شفت الدار
د. *شفت حمد الدار

101) (أ. شفت الدار ديال حمد =
ب. شفت دار حمد) ≠
ج. شفت دار ديال حمد

فإذا نظرنا إلى المعطيات الموجودة في (99)-(101) من خلال خصائص الإضافة المحضة الموجودة في (7)، نجد أنها تتميز بما يلي:

ه) *بعضُ الكسالى الفلاسفةِ

102) أ. يمكن أن يأخذ المضافُ، رأسُ الإضافة، أداة التعريف *ال* بغض النظر عن حالة المضاف إليه من حيث التعريف والتنكير، كما في (99ج) و(99د)، وهذا يدل على غياب التوزيع التكاملي، الذي نجده في الإضافة المحضة بين الإضافة الحرة وأداة التعريف. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعريف أو تنكير المضاف إليه لا يؤثر في تنكير أو تعريف المضاف، كما يتضح ذلك في (99أ) و(99ب).

ب. يجوز الفصل بين المتضايفين بالصفة، كما في (99ه)، خلافا للإضافة المحضة، كما أن تغيير موقع الصفة الناعتة للمضاف لا يؤثر في تأويل البنية، كما في (99ه) و(99و).

ج. يرد المضاف في رأس بنية الإضافة الحرة، بشكل مماثل للإضافة المحضة، ولا يجوز أن يتقدم المضاف إليه المجرور بالحرف، كما في (100ب) و(100ج)، بشكل مماثل أيضا للإضافة المحضة في (100د)، حيث لا يجوز أن يتقدم المضاف إليه.

د. دخول حرف الجر *ديال* المختزل صوتيا في د لا يغير معنى الإضافة. فمن الناحية الدلالية، ليس هناك فرق بين الإضافة الحرة والإضافة المحضة، حسب ما يتجلى في (100).

لنَـرَ الآن إلى أي حد تخضع البنية (98) لخصائص الإضافة الحرة الموجودة في (102):

103) أ. الكتابُ لسيبويه

ب. كتابٌ لسيبويه

ج. الكتابُ لرجلٍ

د. كتابٌ لرجلٍ

104) أ. الكتابُ الوحيدُ لسيبويه

ب. *الكتابُ لسيبويه الوحيدُ

105) أ. (قرأت) الكتاب لسيبويه

ب. (قرأت) لسيبويه الكتاب

ج. لسيبويه (قرأت) الكتاب

106) أ. (قرأت) الكتاب لسيبويه ≠

ب. قرأت كتاب سيبويه

توحي المعطيات الموجودة في (103) أننا أمام بنيات مماثلة لبنيات الإضافة الحرة الموجودة في (99)، والتي تتميز بالخاصية (102أ)، إلا أن المتأمل للبنيات الموجودة في (104)-(106)، يتضح له أننا، في حقيقة الأمر، أمام بنيات مختلفة. فخلافا للإضافة الحرة، فإن البنيات الموجودة في (103) لا تستجيب لمعظم الخصائص الموجودة في (102). فالصفة في هذه البنيات لا ترد إلا بعد الرأس، ولا يجوز أن ترد بعد المركب الحرفي، كما يتبين ذلك من (104ب)، في حين أن موقع الصفة حر في بنيات الإضافة الحرة. وتختلف البنيات الموجودة في (103) عن الإضافة الحرة كذلك في أن رأس البنية فيها لا يحتل دائما الرتبة الأولى، فقد يرد

الـــرأس بعد المركب الحرفي، كما في (105ب) و(105ج)، وفي هذا خرق للخاصية (102ج). بالإضـــافة إلى هـــذا، فإن ما يميز البنيات التي تتضمن اللام في (103) هو أنها تختلف دلاليا عن بنيات الإضافة المحضة التي تقابلها، كما توضح ذلك (106). فحرف الجر لــ في (106أ) يعني أن ســيبويه هــو المالك/المؤلف ويعني كذلك أنه المستفيد، وهذا المعنى الأخير لا نجده في الإضافة المحضة في (106ب)، في حين أن حرف الجر في الإضافة الحرة لا يغير المعنى الذي تفيده الإضافة المحضة.

وخلافا للام الإضافة الحرة، نلاحظ أن اللام الموجودة في البنى من نمط البنى الموجودة في (103) لها حساسية للسياق التركيبي الذي توجد فيه. فأحيانا لا نحصل على معنى الملكية إلا في حالة تنكير رأس المركب. ويبدو هذا الفرق جليا في الجملتين (107) و(108):

107) اشتريت الدار لخالد

108) اشتريت دارا لخالد

ففـــي (107) تدل اللام على المستفيد فقط وليس على الملكية، في حين أنها في (108) ملتبسة بين الملكية والمستفيد. وتبين معطيات أخرى أن اللام أحيانا ترفض التوارد مع الرأس المعرف، كما يتبين ذلك من المقبولية المتدنية للجمل في (109):

109) أ. ؟؟دخلت الدار لزيد

ب. *لزيد دخلت الدار

ج. *دخلت لزيد الدار

وتصبح الجمل سليمة عند حذف اللام، كما في (110) أو عند حذف *الـــ* من رأس التركيب، كما في (111):

110) دخلت دار زيد

111) أ. دخلت دارا لزيد

فحساســية الـــلام للســـياق التركيبي في المعطيات المقدمة أعلاه، إلى جانب القيود التركيبية الموضـــوعة على تأويل الملكية فيها (أي، تنكير وتعريف الرأس) تبين أن هذه اللام ليست اللام الموجودة في الإضافة الحرة.

ونلاحـــظ كذلـــك أن حرف الجر الموجود في (103) يماثل الحرف الموجود في العربية المغربية في (107أ)، الذي يختلف توزيعيا ودلاليا عن حرف الإضافة الحرة المتحقق في *ديال*، كما يتجلى ذلك من مقارنة (112) بــ(99)-(101):

112) (أ. شفت الدار لحمد) ≠

رأيت الدار لأحمد

(ب. شفت الدار ديال حمد =

ج. شفت دار حمد)

رأيت دار أحمد

د. شفت لحمد الدار

ه. شفت الدار لكبيرة لحمد

رأيت الدار الكبيرة لأحمد

و. *شفت الدار لحمد لكبيرة

فحــــرف اللام الجار في (112أ) يتصرف توزيعيا مثل اللام الموجودة في (105أ)، وهي لام تسند دور الهدف أو المستفيد لفضلتها. فهذا الحرف يختلف عن حرف الإضافة الحرة.

تبين المعطيات السابقة مقارنة بمعطيات الإضافة الحرة، أن ما يميز حرف الجر في الإضافة الحرة هو أنه فارغ دلاليا، ولذلك فإنه لا يغير المعنى الذي نجده في الإضافة المحضة، خلافا لحرف الـــلام الـــذي يغير وروده معنى البنية، كما يتبين ذلك من (106). والذي يدل كذلك على أن حــــرف الإضافة الحرة فارغ دلاليا هو أنه لا يفرض قيودا انتقائية أو محورية على فضلته، كما تبرز ذلك الجملتان الواردتان في (113)، حيث يأخذ الاسم المجرور دور المالك أو المنفذ في (113 أ) ودور المصدر في (113ب):

113) أ. سْرَقْتْ الكتابْ دْيال حمد

ب. سْرَقْت الخاتم دْيال الدْهَب

وهـــذا يخالف سلوك الحروف التي لها مضمون دلالي والتي لا تقبل أي سياق تركيبي، مثل اللام في الأمثلة المأخوذة من العربية المغربية في (114)، ومن العربية المعاصرة في (115):

114) أ. سْرَقْت كتابْ لحمد

ب. *سرقت خاتم للدهب

115) أ. خاتم لهند

ب. *خاتم لحديد

ج. خاتم من حديد

ففـــي (114أ) و(115أ)، يحمـــل حرف الجر معنى الملكية ولذلك فإن فضلته تحمل دور المالك كذلـــك،[82] ولكـــنه لما خرج عن هذا المعنى في (114ب) و(115ب)، حيث تأخذ فضلته دور المصدر، أصبحت البنية لاحنة.

فمن خلال الفرق القائم بين حرف الجر في الإضافة الحرة في (99) وحرف الجر الموجود في (103)، يمكـــن أن نخلص إلى أن الحرف الجار في الإضافة الحرة هجية لإعراب الجر، أي أنه مجردُ علامة إعرابية بدون محتوى دلالي داخل المعجم. وبناء على هذا، فإننا نعتبر أن هذا الحرف مقولة صرفية وظيفية تولد تحت إسقاط الحد. وبناء على ذلك، تكون بنية الإضافة الحرة في (97) كالآتي:

[82] تحمل اللام هنا معاني أخرى، نهملها لأنها لا تهمنا في هذا المستوى من التحليل.

(116

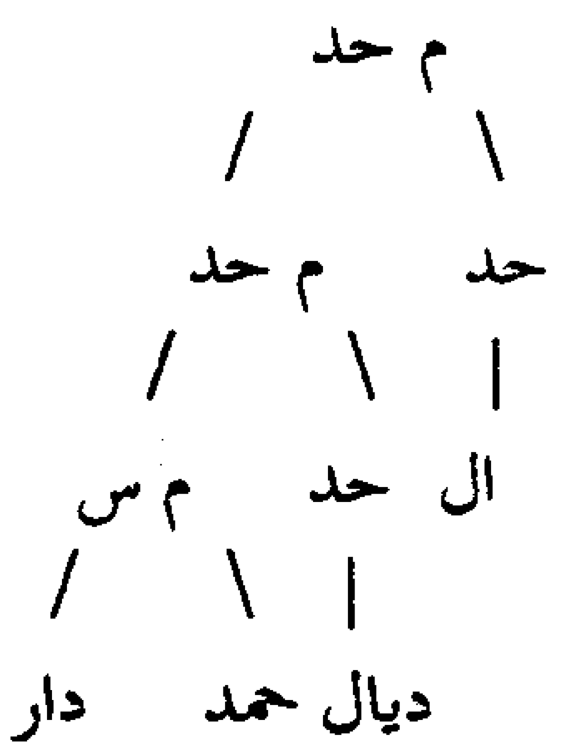

في هـذه البنـية، يصعد المضاف *دار* إلى رأس المركب الحدي الأعلى، أما المضاف إليه *حمد*، فتصـعد فقـط سمته في الصورة المنطقية لفحص سمة إعراب الجر في موقع ملحق برأس المركب الحـدي الأسـفل. ونلاحظ في (116) أن *ال* تعلو المتضايفين،[83] وتملك الحيز الأكبر على البنية بأتمهـا بحكم أنها هي التي تحدد تأويل التعريف والتنكير داخل البنية. ويصعد في مرحلة لاحقة المركب *الدار* إلى مركب حدي آخر لفحص السمة الإعرابية التي يأخذها المركب، بشكل مماثل لمـا نجده في (73). غير أن المشكل الخاص الذي يطرحه صعود الرأس/المضاف في (116) هو أنه ينـتقل فوق رأس آخر، *ديال*، الذي يفصله عن الموقع الهدف، وفي هذا خرق لقيد نقل الرأس الذي يمنع نقل رأس عبر رأس آخر يتحكم فيه مكونيا.[84] لكننا سبق أن بيَّنا أن الرأس الحرفي في (116) ليس له مضمون دلالي، وهو بذلك يختلف عن رأس بنية الإضافة. وبناء على هذا، يمكننا أن نُنسِّـب قـيد نقـل الرأس معتبرين أنه ينطبق فقط على الرؤوس ذات المحتوى الدلالي، أما الـرؤوس الوظيفـية الفارغـة من المعنى فإنها لا تكون منظورة للرؤوس التي تصعد فوقها أثناء الحوسبة. ومن ثمة، فإن رأس المركب الحدي الأسفل لن يُحسب عند نقل *دار*.

الخلاصـة التي يمكن الخروج بها من التحليل الممثل له بـ(116) هي أن الفرق الأساسي بـين الإضافة المحضة والإضافة الحرة فرق صرفي يتمثل في تحقق حرف الجر (في الإضافة الحرة)، وعدمـه (في الإضافة المحضة). وعلى غرار وسيط الرفع الذي اقترحناه في الفصل الرابع لتحديد رتـبة الفاعل السطحية، نقترح وسيطا إعرابيا آخر، نسميه وسيط الجر ونرصد من خلاله رتبة المضاف إليه في الإضافة المحضة والإضافة الحرة:

[83] نـترك هـنا جانـبا المسـألة المتعلقة بمعرفة ما إذا كانت *ال* تدخل إلى الاشتقاق بواسطة عملية الضم إلى المركـب الحـدي الأسـفل في (122) وبعـد ذلـك تنتقل إلى الحد لفحص سمة التعريف، أو أنها تدخل إلى الاشـتقاق مباشـرة تحـت إسـقاط الحد لفحص سمة التعريف، وبذلك تكون العملية عملية فحص بالضـم، وهـي عملـية، كمـا أشـرنا سابقا، خاصة بغير الموضوعات (non-arguments). هناك إمكان ثالـث هـو أن *ال* تدخـل إلى الاشـتقاق ملتصـقة بالاسـم، ثم بعد ذلك تصعد هي والاسم إلى الحد لفحـص سمـة الـتعريف. كـل إمكـان من هذه الإمكانات يتطلب الدخول في قضايا نظرية وتقنية، خارجة، إلى حد ما، عن التحليل الذي نحن بصدده. انظر كذلك الهامش 59.

[84] يشتق قيد نقل الرأس من قيد الربط الأدنوي الموضوع على عملية الجذب بشكل عام.

117) *وسيط الجر*

يمّحي إعراب الجر إما بالنقل وإما بالضم.

فعندما تنطبق العملية طابق بواسطة نقل المضاف إليه إلى مخصص الحد لمحو إعراب الجر، نحصل على الإضافة المحضة؛ وعندما تنطبق العملية طابق بواسطة ضم الحرف إلى الحد، نحصل على الإضافة الحرة. وتشتق باقي الخصائص المميزة لنمطي الإضافة المذكورين، وعلى رأسها توارث التعريف، من ظهور الحرف الجار أو اختفائه. فاحتلال الحرف الجار المعجمي لرأس المركب الحدي الأسفل يحول دون صعود رأس الإضافة إليه، وهذا يمنعه من خلق العلاقة الشجرية تطابق مخصص-رأس، التي تعد مجالا بنيويا للتطابق في السمات بين المتضايفين في الإضافة المحضة.

4. بنيات وسيطة

رغم نفينا لوجود الإضافة الحرة في العربية المعاصرة، فإننا نلاحظ، مع ذلك، ظهور نزوع في هذه اللغة إلى استعمال بنيات توازي في بعض خصائصها بنيات الإضافة الحرة، كما في (118):

118) أ. المكتبُ الشّريفُ للفوسفاطِ
ب. البنيةُ الوظيفيّةُ للجملةِ

وخلافا للبنيات الموجودة في (103)، تتميز البنيات المماثلة لـ(118) بأن اللام فيها غير ملتبسة بين الملكية والهدف أو المستفيد، ولذلك فالمعنى الذي تعنيه لا يخرج عن معنى الإضافة الوارد في (119)، بشكل مماثل لما نجده في بنيات الإضافة الحرة:

119) أ. مكتبُ الفوسفاطِ الشريفُ
ب. بنيةُ الجملةِ الوظيفيةُ

لكن هناك فرق في حيز الصفة في (118) و(119). فحيز الصفة في (119) ملتبس بين كونه ينعت رأس أو بنية الإضافة بأممها وبين كونه ينعت المضاف إليه فقط. ولرفع هذا اللبس تلجأ العربية المعاصرة إلى البنى المماثلة (118) التي تنعت الصفة فيها الرأس فقط. ووظيفة رفع اللبس التي يقوم بها هذا الضرب من البنيات تقوم بها أيضا الإضافة الحرة في العربية المغربية، كما يتبين ذلك من الفرق بين (120أ) و(120ب)، وهو فرق مماثل لما نجده في (118) و(119):

120) أ.دارْ فاطمة الكبيرة
ب. الدّار الَكبيرة دْيَالْ فَاطمة

والذي يؤكد أن بنيات الإضافة في (118) تأتي أساسا لرفع اللبس هو فقدانها لمعنى الإضافة عندما تستعمل بدون صفة، كما في (121):

121) أ. المكتبُ للفوسفاطِ ≠ مكتبُ الفوسفاطِ
ب. البنيةُ للجملةِ ≠ بنيةُ الجملةِ

وتلـتقي بنيات الإضافة الموجودة في (118) مع الإضافة الحرة في أن الاسم المجرور لا يُسمح له بالنقل فوق رأس الإضافة، وإلا فقدت البنيـة معنى الإضافـة، كما يتضح ذلـك في (122):

122) أ. (زُرْت) للفوسفاط المكتبَ الشريفَ
ب. (عالجت) للجملة البنيةَ الوظيفيةَ

لكن بنيات الإضافة الموجودة في (118) تختلف عن بنيات الإضافة الحرة في أنها لا تسمح بانتقال الصفة الناعتة للرأس إلى موقع بعد الاسم المجرور، خلافا لما يحدث في (99و):[85]

123) أ. *المكتبُ للفوسفاط الشريفُ
ب. *البنيةُ للجملة الوظيفيةُ

مـن خـلال هـذه الخصائص التي تجمع وتفرق في نفس الآن بين الإضافة الموجودة في (118) والإضـافة الحرة يتبين أن العربية المعاصرة بصدد بلورة بنيات إضافة وسيطة بين الإضافة الحرة والإضافة المحضة.

5. خلاصة

يملك التحليل الذي قدمناه لبنية الإضافة المحضة فضائل عديدة ، نظرية ووصفية. فمن الناحية النظرية نجده يستجيب للشروط الأدنوية المحلية، من جهة أنه لا يفترض بنية محددة سلفا للإضافة، تُصمم وتتم في إطارها العمليات التركيبية، بل إنه يقوم على أن هذه البنية تُبنى محليا. فالإضافة، كما رأينا، قد تكون إسقاطا حديا بمخصصين أو بمخصص واحد أو بدون مخصص (انظر المركب الحدي1 في (73)، والمركب الحدي1 في (70)، والمركب الحدي2 في (73)، تباعا). علاوة على هذا، فإن البنية التركيبية في هذا التحليل أدنوية من جهة أنها تقتصر فقط على الإسقاطات التي لها دور في الاشتقاق والتي تستجيب لشروط المقروئية التي رأيناها في الفصل الثاني. ومن الناحية الوصفية، يُبرز هذا التحليل التوازي القائم بين فحص الإعراب في المركب الحدي وفحص الإعراب في الجملة، كما دافع عنه الفاسي الفهري (1990). وينبني هذا التحليل الموازي على أن فحص الإعراب مستقل عن التطابق سواء بالمعنى المحصور في سمات العدد والجنس والشخص، أو بالمعنى الواسع الذي يشمل التعريف، كما هو الشأن في الإضافة. لقد رأينا أن التطابق غير ضروري، ليس فقط من الناحية التصورية، ولكن أيضا من ناحية أن الدور الوصفي الذي تمنحه إياه التحاليل التي رأيناها يمكن إسناده إلى الحد. فأساس بنية الإضافة هو العلاقة الإعرابية بين المتضايفين. وكما أن الإعراب هو الذي يحدد رتبة الفاعل السطحية، كما رأينا في الفصل الرابع من خلال وسيط الرفع، فإن الإعراب هو الذي يحدد رتبة المضاف إليه (أو فاعـل الإضافة) من خلال وسـيط الجر. وهناك تواز آخر بين بنية الجملـة

[85] لا يهمـنا كـثيرا في هـذا المسـتوى مـن الوصـف ما إذا كان المنتقل في (123) هو الاسم المجرور إلى موقـع قـبل الصـفة أو كـان المنـتقل هو الصفة، فالمهم هو أن هذه العمليات مسموح بها في الإضافة الحرة وغير مسموح بها في الإضافة الواردة في (118).

وبنية المركب الحدي يكمن في أن الرتبة فعل/حد(مضاف) > فاعل/مضاف إليه، تودي إلى ظهور التطابق الفقير.[86]

ولقد بينا في هذا الفصل أن إعراب الجر في الإضافة المحضة ناتج عن العلاقة القائمة بين الحد والحرف. والتحقق الصرفي للحرف أو عدمه هو الذي يميز بين ضربي الإضافة؛ الإضافة الحرة، في الحالة الأولى، والإضافة المحضة في الحالة الثانية. وقد أوضحنا أن ما يميز حرف الإضافة من الحرف الموجود في بعض البنى المماثلة لها أنه حرف إعرابي فارغ من المعنى. وقد لاحظنا أن هذا الحرف الفارغ قد يتحقق في العربية المعاصرة أيضا في بنيات إضافة وسيطة تقع بين الإضافة الحرة والإضافة المحضة.

[86] التطابق الفقير في الجملة يشمل الجنس دون العدد، وفي المركب الحدي، في إضافة اسم الجنس، يشمل سمة التعريف، ويشمل كذلك سمة الجنس دون العدد، كما في (أ) و(ب)، مقارنة بـ(ج) (انظر الفاسي الفهري 1990):

أ) أيُّ رجلٍ
ب) أيّةُ امرأةٍ
ج) *أيّاتُ نِسوةٍ

خلاصة عامة

لقد بينا في هذا البحث أن مفهوم الإعراب عند النحاة العرب يلعب دورا هاما في نظرية العامل. ويتمثل هذا الدور في أن الإعراب يعبر عن العلائق العاملية المجردة ويرصد توزيعها. ومن خلال هذا، يقوم الإعراب بتحديد رتبة مكونات الجملة. ويقوم الإعراب كذلك في إطار نظرية العامل بمعاينة المعاني/الوظائف النحوية لا الدلالية. ويلتقي هذا التصور، في جزء منه، مع التصور التولـــيدي التحويـــلي للإعراب في صيغته الموجودة في المصفاة الإعرابية التي تقوم برصد توزيع المركـــبات الاسمية. وقد دافعنا عن مقاربة صرف-تركيبية لهذه المصفاة ضمن البرنامج الأدنوي الـــذي اتخذنـــاه إطارا نظريا للبحث. وضمن هذا التصور، بينا أن وجود الإعراب مبرر نظريا بكونـــه، أولا، يقوم بتحريك العمليات الاشتقاقية (أو الحوسبة) ويسوغها، وهذا يدعم مفهوم الاقتصـــاد الـــذي ينـــبني عليه البرنامج الأدنوي؛ وثانيا، بكونه يقوم بدور هام في تحديد الرتبة الســـطحية للموضوعات، كما أبرزنا ذلك من خلال وسيط الرفع الذي يحدد رتبة الفاعل في العربـــية، ووسيط الجر الذي يحدد رتبة المضاف إليه في بنيات الإضافة. وينسجم الوسيطان معا مـــع افتراضنا القاضي بأن الإعراب مبرر ومؤول في مستوى وجيهة الصورة الصوتية. فعندما لا يـــتحقق الـــرفع صرفيا على الاسم، فإنه يتحقق في صورة التطابق الغني الذي يدمج في الزمن. ويتحقق الجر في بنيات الإضافة إما بالنقل، نقل المضاف إليه إلى مخصص الحد، وإما بضم حرف إلى الحـــد. وتنتج عن هذا الاختلاف في التأويل الصرف صوتي للجر بنيتان مختلفتان، الإضافة المحضة في الحالة الأولى، والإضافة الحرة في الحالة الثانية.

وقـــد أوضحنا من خلال تفحصنا لتوزيع الفعل أنه لا يوجد تناظر بين إعراب الاسم وبـــين ما يسمى بإعراب الفعل. وأوضحنا كذلك أن الفعل لا يحتاج إلى الإعراب وأن ما يبدو إعرابا فعليا هو إسقاط للوجه. وقد بينا أن جميع أنواع الفعل في العربية توسم بسمة الوجه التي قد تتحقق صرفيا وقد لا تتحقق لاعتبارات صرف-صواتية لا تركيبية.

وبيـــنا في هذا البحث كذلك أن بنية الجملة الوظيفية المثلى هي التي تستجيب لقيود التصميم الأمثل. وضمن هذه البنية، تقوم مقولتا المصدري والزمن بالدور الأساسي في اشتقاق رتـــبة مكونات الجملة الفعلية في العربية. تحدد سمتا الزمن الاسمية والفعلية رتبة الفاعل والفعل، تباعا، وتحدد سمة المصدري الفعلية رتبة الفعل في الجمل الأمرية. واختلاف نشاط سمتي المصدري والـــزمن الفعليـــتين هو الذي يفسر التركيب الخاص الذي تتميز به البنى الأمرية من البنى غير الأمرية.

المراجع العربية

الأشهب، خالد 1995. *الإعراب في الأفعال: بحث في المقولات الوظيفية*. دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب بالرباط.

الأنباري، أبو البركات ق. 6هـ. *الإنصاف في مسائل الخلاف*. دار الفكر (بدون تاريخ).

الأنباري، أبو البركات ق. 6هـ. *أسرار العربية*. دمشق: المجمع العلمي، تحقيق الشيخ بهجت البيطار 1377هـ.

الأستراباذي، رضى الدين ق. 7هـ. *الكافية في النحو*. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة 1982.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله ق. 7هـ. شرح *ابن عقيل*. توزيع المركز الثقافي العربي (بدون تاريخ).

ابن هشام الأنصاري، عبد الله ق. 8هـ. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله ق. 8هـ. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. بيروت: دار الفكر. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني.

ابن يعيش، أبو البقاء ق. 7هـ. شرح *المفصل*. مصر: إدارة الطباعة المنيرية (بدون تاريخ).

جحفة، عبد المجيد 1989. *حروف الجر في اللغة العربية: بعض قضايا التركيب والدلالة*. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط.

جحفة، عبد المجيد 2000. ظروف الزمن ومستويات تسويغها. ضمن الفاسي الفهري وآخرين. ص. 205-234.

الجرجاني، علي بن محمد ق. 9هـ. *التعريفات*. بيروت: عالم الكتب (1987)، تحقيق وتعليق عبد الرحمان عميرة.

حسن، عباس 1975. *النحو الوافي*. القاهرة: دار المعارف.

الرحالي، محمد 2000. بنية الجملة الوظيفية: الزمن ومقولات أخرى. ضمن الفاسي الفهري وآخرين (2000). ص. 33-82.

الرحالي، محمد 2000. الإعراب وبنية الجملة في اللغة العربية. بحث لنيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط

الزجاجي، أبو القاسم ق. 4هـ. *الإيضاح في علل النحو*. بيروت: دار النفائس، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الرابعة 1982.

الزجاجي، أبو القاسم ق. 4هـ. حروف *المعاني*. بيروت: دار الأمل، تحقيق علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية 1986.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان ق. 2هـ. *الكتاب*. الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق عبد السلام هارون 1977.

السيوطي، جلال الدين ق. 10هـ. *الأشباه والنظائر*. بيروت: دار الكتاب العربي، مراجعة فايز ترحيني 1984.

شوقي، أحمد 1868-1932. *الشوقيات*. بيروت: دار الكتب العلمية. بدون تاريخ.

شومسكي نوام 1996. ملاحظات عن الاقتصاد في النحو التوليدي. *أبحاث لسانية*. 3: 2، ص. 31-58. ترجمة محمد الرحالي.

الصبان، محمد بن علي ق. 12هـ. *حاشية الصبان على الأشموني*. بيروت: دار الفكر (بدون تاريخ).

غاليم، محمد 1999أ. *المعنى والتوافق: مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي*.ى سلسلة أبحاث وأطروحات. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

غاليم، محمد 1999ب. بعض العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية. ضمن الفاسي الفهري وآخرين. ص. 139-160.

الفاسي الفهري، عبد القادر 1985. *اللسانيات العربية*. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

الفاسي الفهري، عبد القادر 1990. *البناء الموازي*. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

الفاسي الفهري، عبد القادر 1991. ملاحظات حول البحث في التركيب. ضمن وقائع ندوة *تقدم اللسانيات في الأقطار العربية*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الفاسي الفهري، عبد القادر 1997أ. *المعجمة والتوسيط*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

الفاسي الفهري، عبد القادر 1998. *المقارنة والتخطيط في البحث اللساني*. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

الفاسي الفهري، عبد القادر 2000. عن الماضي والاكتمال والتدرج أو لماذا ليست العربية لغة جهية؟ ضمن الفاسي الفهري وآخرين. ص. 13-32.

الفاسي الفهري، عبد القادر، عبد الرزاق التورابي، محمد الرحالي ومحمد غاليم 1999. *المركبات الاسمية في اللسانيات المقارنة*. منشورات معهد الأبحاث والدراسات للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب.

الفاسي الفهري، عبد القادر، أحمد بريسول، محمد غاليم، محمد ضامر وعبد المجيد جحفة 2000. *البنى الزمنية وأشكالها*. منشورات معهد الأبحاث والدراسات للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب.

المرادي، الحسن بن قاسم ق. 8هـ. *الجنى الداني في حروف المعاني*. بيروت: دار الآفاق الجديدة. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل.